



جامعة محمد خيضر - بسكرة -  
كلية الحقوق و العلوم السياسية  
قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية



# العلاقات التركية - الإسرائيلية في ظل حكومة حزب العدالة و التنمية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية واستراتيجية

إشراف:

أ.د. عبد الناصر جندلي

إعداد الطالبة:

سمية حوادسي

## لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة الأصلية	الرتبة العلمية	لاسم واللقب
رئيسا	جامعة محمد خيضر-بسكرة-	أستاذ التعليم العالي	عمر فرحاتي
مشرفا ومقررا	جامعة الحاج لخضر-باتنة-	أستاذ التعليم العالي	عبد الناصر جندلي
مناقشا	جامعة محمد خيضر-بسكرة-	أستاذ التعليم العالي	محمد لمين لعجال أعجال
مناقشا	جامعة الحاج لخضر-باتنة-	أستاذ محاضر (أ)	رايح مرابط

السنة الجامعية

2014-2013

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"ولو أنها في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفذت كلمات الله إن الله

عزيز حكيم " لقمان (27)

## صَدَقَ اللهُ الْعَظِيمُ

### حمد وشكر

رباه... يا إلهي ويا ملجئي ويا ملاذي...

أحمدك حمدا كثيرا على نعمتك الجليلة...

أشكرك... وأنت القائل لو شكرتم لأزيدنكم...

أدعوك... دعاء سائلة تحتاج إلى قرار...

فكما أن النهر يصب في البحر... والطائر يقع على الغصن...

والشمس تجري لمسترقها... والنفس تصعد إلى عالمها...

كذلك أبواب السماء ... مفتوحة لخالص الدعاء

ودعائي هو:

اللهم إذا أعطيتني نجاحا فلا تأخذ تواضعي...

وإذا أعطيتني تواضعا فلا تأخذ اعتزازي وكرامتي...

اللهم لا تجعلني أصاب بالغرور إذا نجحت... و باليأس إذا أخفقت...

اللهم هبني علما نافعا.. وعلمي ما ينفعني.. وانفعني بما علمتني.. وزدني علما...

إنك أنت السميع العليم...

# إهداء

إلى الوالدين الكريمن

إلى سندي في الحياة ومصدر فخري واعتزازي الذي علمني أن  
أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر..

إلى الوجود بما فيه من حس وحركة..

إلى أخي الغالي

"ناصر"

## شكر وتقدير

أول شكري أتوجه به إلى رب العالمين... الذي وضعني على الصراط  
المستقيم وتوج هذا العقل وسقاه بماء العلم

أتوجه بالشكر الجزيل مع أسمى آيات العرفان والتقدير إلى أستاذي  
البروفيسور- عبد الناصر جندلي- على قبوله الإشراف عليّ من خلال  
هذه المذكرة - رغم انشغالاته الكثيرة- والذي أعانني بدعمه ونصائحه القيمة  
وحرصه لإتمام هذه المذكرة، فكل معاني الشكر والاحترام والتقدير لك  
أستاذي الفاضل.

كما أتوجه بكامل الشكر لأساتذتي أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة  
هذه المذكرة.

وإلى أساتذتي الكرام في قسمي العلوم السياسية بجامعة بكرة و باتنة  
والذين أفخر لكوني تكونت على أيديهم.

## العلاقات التركية - الإسرائيلية في ظل حكومة حزب العدالة و التنمية

### الملخص:

تميزت العلاقات التركية - الإسرائيلية على مدى ستة عقود بوجود مصالح مشتركة على كافة المستويات، وذلك تحت رعاية سلسلة من الحكومات التركية المتعاقبة التي سيطرت على الحكم معظم هذه الفترة. فتركيا أول دولة إسلامية تعترف بإسرائيل وتقيم معها علاقات دبلوماسية. ودخلت هذه العلاقات مرحلة جديدة من التعاون بعد التوقيع على الاتفاق الاستراتيجي بين البلدين خلال عام 1996م. غير أنها شهدت توترا مع تولي حزب العدالة والتنمية الحكم عام 2002م، على خلفية التغيرات والتطورات الإقليمية، بداية بالعدوان الإسرائيلي على لبنان عام 2006م وما تبعها من حرب غزة أواخر عام 2008م وبداية عام 2009م، فضلا عن حادثة دافوس خلال عام 2009م إثر تعليقات الرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز حول الحرب على غزة لتتوتر هذه العلاقات بشكل غير مسبوق إثر الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية عام 2010م.

الهدف المركزي لهذه الدراسة هو محاولة فهم مدى التأثير الذي أحدثه وصول حزب العدالة والتنمية في الحكم، على مسار العلاقات التركية - الإسرائيلية في ظل التغيرات الإقليمية والدولية. وقد فرضت علينا طبيعة الدراسة، طرح الإشكالية التالية: كيف تتميز العلاقات التركية - الإسرائيلية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية و ما آفاقها المستقبلية؟

ومن أجل معالجة الإشكالية المطروحة واختبار مدى صحة فرضيات الدراسة، قمنا بانتهاج خطة من أربعة فصول. حيث استهلينا الفصل الأول بالإطار التاريخي والنظري الذي يتعرض لتاريخ العلاقات التركية - الإسرائيلية منذ اعتراف تركيا بإسرائيل وفق المنظورات الواقعية، الليبرالية والبنائية في حين تم تخصيص الفصل الثاني لدراسة المتغيرات البيئية الداخلية للسياسة الخارجية التركية وانعكاساتها على العلاقات التركية - الإسرائيلية. وتم التطرق في الفصل الثالث للفواعل الدولية والإقليمية ومدى تأثيرها على العلاقات التركية - الإسرائيلية. أما الفصل الرابع؛ فكان استشرافيا لمستقبل العلاقات بين البلدين، معتمدين في تحليلنا على مقارنة منهجية مكونة من المنهج التاريخي - المقارن والمنهج الإحصائي، وعلى إطار نظري متكون من المنظور الواقعي والمنظور الليبرالي والمنظور البنائي.

### و تخلص الدراسة للنتائج التالية

- توجهات السياسة الخارجية التركية الجديدة لم تتغير جذريا عما كانت عليه قبل صعود حزب العدالة والتنمية، انما تأتي في إطار عملية إعادة التوضع و البناء التي تبناها حزب العدالة والتنمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، السياسية والاستفادة من عمقها الجغرافي والتاريخي. فتركيا لم تمس بالثوابت الجوهرية التي ورثتها عن مصطفى كمال أتاتورك وهي علمانية الدولة، ولم تتخل عن علاقاتها التقليدية مع إسرائيل.
- تغيير التوجه التركي صوب إسرائيل لا يعكس رؤية حزب العدالة والتنمية بمفرده ، بل يعكس رؤية دولة بأكملها بمختلف مؤسساتها، لأن كل ما يصدر من حزب العدالة والتنمية، يعرض على مجلس الأمن القومي التركي، الذي يجمع مختلف المؤسسات الدستورية بتركيا. لهذا فإن سعي الحكومة للعلاقات والمواقف التركية التي رأيناها حديثا إنما يعكس موقف الدولة التركية حكومة وشعبا ومؤسسات.
- بالرغم مما وصلت إليه العلاقات التركية - الإسرائيلية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية من توتر، إلا انها علاقات تقليدية عميقة لا يمكن لكل منهما الاستغناء عنها.

## **The Turkish-Israel Relationships Under The Justice And Development Party Government**

### **Summary:**

The Turkish- Israel Relationships have Known the existence of common interests in most fields over the past six decades and that was under under the auspices of a serial of laic Turkish governments which ruled at that time Turkey is the first Islamic Republic whose established diplomatic relations with Israel and recognize dthis state as well consequently both countries set a new era of cooperation in 1996. In 2002,the justice and Development party Government Took power and the relations were negatively affected especially after the invasion of Lebanon in 2006 and Gaza in 2008 . In addition to the declarations made by Israeli president Shemon Peres during Davos Forum which urged Rajib Tayeb Ardogan to leave the conference but the attack on Marmara Boot in 2010 was the main cause of the Conflict.

The main Purpose of this study is to understand the extent in which the justice and Development Party Government could affect both relationships . The study implies the following question : How do The Turkish-Israeli Relationships Characterize during The rolling government of the justice and Development Party ?

And,we try to examine as to whether this hypothesis is true or not.

In so doing are set up a plan of four chapters . The first chapter is historical a which has dealt with the history of Turkish-Israeli Relationships since The Turkish recognition of Israel. The second chapter concerns an The internal variables of The Turkish foregin policy and Their impact upon The relations. The Third chapter devotes to both regional and international variables. The Fourth chapter is a forecasting one.

In our analysis ,we rely on a methodological approach composed of both historical and comparative methods , as well as statistical method and theoretical frame work composed of realistic , liberalist and Constructivist perspectives.

The new Turkish foreign policy tendencies have not really been changed radically prior to the access of the justice and Development Party Government is such fields as economical , social and political ones .To fulfill its historical and Geographical heritages, Turkey did not affect its basic constants which they are put inherited from Mustafa Kemal Ataturk which was a laic state and did not put its relations with Israel.

Despite ,the conflictual relations which both countries heve Known, The Turkish – Israel Relationships have temporary remained traditional since the turkish recognition of Israel .

خطة البحث

## مقدمة

الفصل الأول: الإطار التاريخي والنظري للعلاقات التركية - الإسرائيلية

المبحث الأول: المسار التاريخي للعلاقات التركية - الإسرائيلية

المطلب الأول: العلاقات التركية- الإسرائيلية إبان الحرب الباردة

المطلب الثاني: العلاقات التركية- الإسرائيلية منذ نهاية الحرب الباردة

المبحث الثاني: المقاربات النظرية لتفسير العلاقات التركية - الإسرائيلية

المطلب الأول: المنظور الواقعي

المطلب الثاني: المنظور الليبرالي

المطلب الثالث: المنظور البنائي

الفصل الثاني: المتغيرات البيئية الداخلية للسياسة الخارجية التركية وانعكاساتها على

العلاقات التركية - الإسرائيلية

المبحث الأول : طبيعة النظام السياسي التركي

المطلب الأول: ملامح وسمات النظام السياسي التركي

المطلب الثاني: بوادر التحول في السياسة التركية

المبحث الثاني: المؤسسة العسكرية والعلاقات التركية - الإسرائيلية خلال فترة حكم حزب

العدالة و التنمية

المطلب الأول: دور المؤسسة العسكرية

المطلب الثاني: التعاون العسكري التركي - الإسرائيلي



**المبحث الثالث: الوضع الاقتصادي التركي خلال فترة حكم حزب العدالة و التنمية**

المطلب الأول: التطور الاقتصادي في تركيا

المطلب الثاني: التعاون الاقتصادي التركي - الإسرائيلي

**الفصل الثالث: الفواعل الدولية والإقليمية ومدى تأثيرها على العلاقات التركية- الإسرائيلية**

المبحث الأول: مدى تأثير الفواعل الدولية على العلاقات التركية- الإسرائيلية

المطلب الأول: الولايات المتحدة الأمريكية

المطلب الثاني: الاتحاد الأوروبي

المطلب الثالث: حلف شمال الأطلسي

المبحث الثاني: مدى تأثير الفواعل الإقليمية على العلاقات التركية- الإسرائيلية

المطلب الأول: العراق

المطلب الثاني: إيران

المطلب الثالث: سوريا

**المبحث الثالث: موقف تركيا من التطورات والتغيرات الإقليمية منذ العدوان الإسرائيلي على**

**لبنان لعام 2006م وانعكاساته على العلاقات التركية - الإسرائيلية**

المطلب الأول: الموقف التركي من الاعتداء الإسرائيلي على لبنان لعام 2006 م

المطلب الثاني: الموقف التركي من القضية الفلسطينية

المطلب الثالث: الموقف التركي من انتفاضات بعض دول الربيع العربي

**الفصل الرابع : آفاق العلاقات التركية - الإسرائيلية**

المبحث الأول: سيناريو الوضع القائم

المبحث الثاني: سيناريو تحسين العلاقات التركية- الإسرائيلية

المبحث الثالث: سيناريو القطيعة بين البلدين

خاتمة

المراجع والمصادر

فهرس المحتويات

فهرس الأشكال والجداول

مكتبة

تعد منطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق حيوية وعرضة للتغيرات والأحداث والتوترات في العالم، اعتبارا لأهميتها الجغرافية والاستراتيجية. ولأنها مجال حيوي للمصالح الغربية عموما والأمريكية خصوصا، فقد شهدت هذه المنطقة العديد من التفاعلات، التي دفعت الولايات المتحدة الأمريكية وأكبر حلفائها -إسرائيل- إلى التوجه نحو سياسة التكتلات الإقليمية وبناء الاستراتيجيات التي تهدف إلى التكامل والتعاون. وذلك بغية تحقيق السيطرة على المدى الطويل، مستغلة في ذلك الدول الإقليمية المجاورة، وعلى رأسها تركيا، التي حسمت في الماضي خيارها الاستراتيجي لصالح الارتباط بالغرب والدول التي تدور في فلكه، ومنها إسرائيل، وامتنعت عن ممارسة نشاط مكثف تجاه الدائرة العربية والإسلامية.

أسهم هذا التوجه في توسيع الفجوة بين تركيا ومحيطها العربي والإسلامي، فكانت دوما رغبة الولايات المتحدة إبقاء تركيا بمعزل عن عمقها الحضاري والاستراتيجي في العالمين العربي والإسلامي. غير أن المتغيرات الإقليمية والدولية عقب نهاية الحرب الباردة وانتهاء الاتحاد السوفياتي السابق، أظهرت ملامحا جديدة لقواعد اللعبة الاستراتيجية، خاصة في ظل ما يسمى بالنظام الدولي الجديد، وحرب الخليج الثانية، وصولا إلى الاحتلال الأمريكي للعراق، والتي تزامنت مع تحول في المناخ السياسي الداخلي في تركيا. ومنه، تحولت تركيا إلى قوة تدعم عمليات الاستقرار والسلام في مناطق جوارها الجغرافي. كما أدت هذه التطورات إلى تشجيع تركيا على مضاعفة اهتمامها بمحيطها العربي والإسلامي والانغماس في قضايا وملفات، طالما كانت بمنأى عنها.

### التعريف بالموضوع:

يعتبر موضوع العلاقات التركية - الإسرائيلية من المواضيع التي تحظى باهتمام دولي واسع، نظرا لقوة تلك العلاقات وارتباطها الوثيق، والتي ترجع إلى عام 1949م، حينما اعترفت الجمهورية التركية بدولة إسرائيل من طرف الرئيس "عصمت اينونيو". الأمر الذي جعل هذه العلاقات تتطور لتغطي كافة الجوانب والمستويات بدءا بالسياسي، وصولا إلى الجانبين الاقتصادي والتجاري لتتوج لاحقا بالاتفاق الأمني العسكري في 23 فيفري 1996م، والذي تلتها العديد من الاتفاقيات بهذا الشأن. وهو ما شكل منعطفا خطيرا بالنسبة للعلاقات التركية - العربية، بعدما أصبحت العلاقات التركية - الإسرائيلية محور اهتمام الدول العربية، والتي ارتأت بأن هذا التطور على مستوى علاقات أنقرة وتل أبيب يشكل خطرا عليها، وعلى المنطقة ككل.

غير أن تركيا لم تكثرث لمخاوف وانتقادات الدول العربية، وياشرت في تعزيز وتعميق علاقاتها مع إسرائيل، إلى أن بلغت ذروتها في أواخر التسعينيات من القرن العشرين. لكن مع وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا عام 2002م، بدأت مرحلة جديدة من العلاقات التركية - الإسرائيلية، وبداية جديدة من العلاقات التركية - العربية، والتحول في التوجهات الخارجية نحو منطقة الشرق الأوسط عن طريق تغيير السياسة الخارجية التركية وتوظيف "نظرية العمق الاستراتيجي" و "مبدأ تصفير المشاكل" للاتجاه نحو دول العالمين العربي والإسلامي لكسبهم من خلال الاهتمام بقضاياهم.

### أهمية الموضوع:

تتبع أهمية الموضوع من عدة اعتبارات علمية وعملية:

**الأهمية العلمية؛** تظهر أهمية الموضوع العلمية في دقته وحساسيته، خاصة في ظل خصوصية الحالة التركية، التي تحكمها العديد من المتغيرات بعد صعود حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم عام 2002م. كما تكمن أهميته في كونه يناول فترة زمنية معاصرة لم تخضع للدراسة إلا في ضوء عدد محدد من الدراسات، والتي يمكن أن تساهم في الإثراء المعرفي والأكاديمي في مجال العلاقات الدولية.

**الأهمية العملية؛** معرفة مدى التغيير الذي طرأ على السياسة الخارجية التركية تجاه إسرائيل بعد وصول حزب العدالة والتنمية ذو التوجه الإسلامي إلى السلطة، ومعرفة خلفيات وطموحات الحكومة التركية الجديدة والنظام السياسي التركي عموماً، ومعرفة ما إذا كان العامل الهوياتي حاسماً في مواقف تركيا وردود أفعالها على الصعيد الخارجي بما في ذلك القضايا العربية والإسلامية، أم أن حكومة حزب العدالة والتنمية تدخل عامل المصلحة كعامل محدد في تعاملها مع إسرائيل.

### أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة أساساً إلى محاولة فهم طبيعة العلاقات التركية- الإسرائيلية خلال فترة حكومة حزب العدالة والتنمية في تركيا، و ما أحدثته هذه الحكومة من تغييرات في سياسة تركيا محلياً، إقليمياً و دولياً . كما تهدف الدراسة إلى مايلي :

1. تتبع جذور العلاقات التركية - الإسرائيلية، وطبيعة نشأتها.

2. استعراض أهم مجالات التعاون الثنائي بين أنقرة و تل أبيب.
3. تحليل مدى تأثير الفواعل الإقليمية والدولية على مسار العلاقات التركية - الإسرائيلية.
4. محاولة استشراف مستقبل هذه العلاقات.

### أسباب اختيار الموضوع :

ثمة أسباب ذاتية وأخرى موضوعية دفعتنا لاختيار هذا الموضوع

### الأسباب الذاتية؛

- 1 - الاهتمام بدراسة قضايا الشرق الأوسط خاصة في ظل اختلال التوازن لصالح إسرائيل المدعومة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية من جهة واستمرار الضعف والتفكك العربي من جهة أخرى. كما أن الموضوع يندرج ضمن تخصص الطالبة - علاقات دولية واستراتيجية -.
- 2 - اختيار الموضوع نابع من إحساسي بضرورة الفهم الجيد للدوافع الحقيقية التي دفعت بحكومة حزب العدالة والتنمية لاتخاذ المواقف الناقدة للسياسة الإسرائيلية في منطقة الشرق الأوسط، والتي من شأنها أن أدت إلى حدوث التغيير الواضح على مسار العلاقات التركية- الإسرائيلية.
- 3 - ضرورة معرفة ما إذا كان الابتعاد التركي نسبيا عن إسرائيل ملبيا للمصالح التركية العليا، أم أنه على خلفية قناعات حزب العدالة والتنمية، كما تحاول الدوائر الإسرائيلية تصويره.

### الأسباب الموضوعية ؛ وهي نابعة من أهمية الموضوع في حد ذاته

- 1 - طرح موضوع العلاقات التركية - الإسرائيلية بشكل كبير في فترة حكومة حزب العدالة والتنمية نتيجة للتغيير الذي أحدثته هذه الحكومة على السياسة الخارجية التركية.
- 2 - ضرورة إبراز درجة التغيير في ملامح العلاقات التركية - الإسرائيلية بعد صعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة.

3- نجاح حكومة حزب العدالة والتنمية في تغيير صورة تركيا تماما في العالم أجمع، وإعادة تعريف دور تركيا على الساحة الدولية بطريقة جلبت لها الاهتمام من الجميع حتى من أولئك الذين يختلفون معها في التوجهات والمواقف.

### حدود الدراسة :

**المجال المكاني ؛** تناولت الدراسة موضوع العلاقات التركية - الإسرائيلية. وذلك من خلال التركيز على كل من تركيا و إسرائيل كونهما تنتميان إلى إقليم جغرافي يتمتع بأقصى درجات الأهمية الجيو-استراتيجية ، وفيه تتفاعل وتتناقص وتتصارع السياسات، وتتعدد الغايات. فكلتا الدولتين معنيتان داخليا وإقليميا ودوليا بالشؤون والمعطيات القائمة والمستقبلية في منطقة الشرق الأوسط.

**المجال الزمني؛** كان التركيز على فترة حكم حزب العدالة والتنمية منذ عام 2002م. ولا يمانع هذا التحديد الزمني من العودة إلى الخلفية التاريخية للعلاقات التركية - الإسرائيلية قبل هذه الفترة و التغيير الذي حدث فيها و تطوراتها مستقبلا.

### الإشكالية:

كان الاعتراف التركي بإسرائيل من موجبات التحالف التركي - الأمريكي، الذي استهدف أساسا مواجهة الاتحاد السوفياتي السابق، والذي شكلت جغرافيته تهديدا تاريخيا للأناضول على مدى عقود مضت. مع انضواء تل أبيب تحت المظلة الأمريكية أثناء الحرب الباردة، فقد ترسخت العلاقات التركية - الإسرائيلية في مواجهة تحالف دولي و بالاصطفاف في معسكر تحالف آخر. ولكن مع انهيار الاتحاد السوفياتي، تغيرت الديناميكيات التي تربط تركيا بإسرائيل لتصبح معادلة العلاقات متمثلة في قوتين واقعيتين في شرق المتوسط تتشاركان في خاصيتين محددتين، هما السقف الدولي الواحد ومجاورة كليهما لنفس الدول العربية المعادية (سوريا والعراق). لذلك استمرت العلاقات بين تركيا وإسرائيل على وتيرة عالية، لكن ليس باعتبارهما جزءا من تحالف دولي في مواجهة تحالف آخر . ومع تبدل الموازين أكثر في المنطقة بعد عام 2003م، والانفتاح التركي على سوريا والعراق- قبل انتفاضات ما يسمى الربيع العربي- لم تعد تركيا محاطة بدول معادية مثلما كانت في السابق، وبالتالي انهار ركنًا أساسيًا في القواسم المشتركة لكل من تل أبيب وأنقرة. نتيجة لذلك، فقد أصبح الابتعاد التركي عن إسرائيل ملييا

للمصالح التركية بقيادة حكومة حزب العدالة والتنمية. وعلى ضوء ما تقدم تكون، إشكالية الدراسة كما يلي:

## كيف تتميز العلاقات التركية - الإسرائيلية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية و ما آفاقها المستقبلية؟

وتدرج ضمن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية :

1- ما مدى انعكاس صعود حزب العدالة والتنمية على العلاقات التركية - الإسرائيلية؟

2- ما مدى تأثير الفواعل الإقليمية والدولية على العلاقات التركية - الإسرائيلية؟

3 كيف ستميز العلاقات التركية-الإسرائيلية مستقبلا ؟

4 فرضيات الدراسة:

لمعالجة تلك الإشكالية و الإجابة عن الأسئلة المتفرعة عنها، نقوم بصياغة الفرضيات التالية:

1- أدى صعود حزب العدالة والتنمية للحكم إلى تبني تركيا لتوجهات جديدة في سياستها الخارجية تجاه إسرائيل.

2 - كلما سعت تركيا إلى بناء علاقة ايجابية مع دول العالمين العربي والإسلامي، كلما انعكس ذلك سلبا على استقرار علاقاتها مع إسرائيل .

3- تسعى تركيا إلى لعب دورا أساسيا في سياستها الخارجية من خلال حفاظها على علاقاتها بإسرائيل من جهة وتقوية علاقاتها بدول الجوار من جهة أخرى.

4- كلما تطورت وتحسنت العلاقات بين تركيا وإسرائيل، كلما توافقت المدركات الأمنية لكلتا الدولتين.

**تبرير الخطة:**

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة واختبار مدى صحة الفرضيات، قمنا بانتهاج خطة من أربعة فصول. حيث استهلينا الفصل الأول بالإطار التاريخي و النظري الذي يتعرض في مبحثه الأول لتاريخ العلاقات التركية - الإسرائيلية منذ اعتراف تركيا بإسرائيل ، وأهم ما ميز هذه العلاقات، وأهم المحطات التاريخية فيها، وذلك لنبين الخلفية التاريخية للدراسة والتي تساعدنا على فهم واقعها. أما في المبحث الثاني من هذا الفصل؛ فتناولنا فيه الإطار



النظري للدراسة والذي يمكننا من ضبط الموضوع وحدوده وتحديد المتغيرات المتحركة فيه من خلال التطرق إلى المنظورات الواقعية، الليبرالية والبنائية.

في حين تم تخصيص الفصل الثاني لدراسة المتغيرات البيئية الداخلية للسياسة الخارجية التركية وانعكاساتها على العلاقات التركية- الإسرائيلية، سيما ما تعلق بطبيعة النظام السياسي، المؤسسة العسكرية والوضع الاقتصادي التركي.

وتم التطرق في الفصل الثالث، للفواعل الدولية والإقليمية ومدى تأثيرها على العلاقات التركية - الإسرائيلية، حيث وقع اختيارنا على مستوى الفواعل الدولية على كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، في حين وقع اختيارنا على مستوى الفواعل الإقليمية على كل من العراق وسوريا وإيران. أما فيما يخص المبحث الثالث من هذا الفصل؛ فقد تناولنا فيه موقف تركيا من التطورات والتغيرات الإقليمية وكيف انعكس ذلك على مسار العلاقات التركية - الإسرائيلية بداية من العدوان الإسرائيلي على لبنان لعام 2006م، ثم موقف تركيا من تطورات القضية الفلسطينية في فترة حكم حزب العدالة والتنمية. وفيما يخص الموقف التركي من انتفاضات الربيع العربي، تم اختيارنا على كل من مصر وسوريا لانعكاسات الأحداث فيهما على علاقة تركيا بإسرائيل.

والفصل الرابع، كان استشرافيا لمستقبل العلاقات بين الدولتين. فبحكم تجربتنا المتواضعة في دراسة هذا الموضوع، حاولنا القيام باستشراف مستقبل هذه العلاقات عبر وضع ثلاث سيناريوهات، وهي سيناريو استمرار الوضع القائم، وسيناريو تحسن العلاقات التركية - الإسرائيلية. و سيناريو القطيعة بين البلدين. و بهذا نكون قد ألمنا بمختلف أبعاده الزمنية ماضيا، حاضرا ومستقبلا.

### المقاربة المنهجية :

من أجل ضبط عناصر الخطة، اعتمدنا على مقاربة منهجية تتضمن كل من المنهج التاريخي والمنهج المقارن أو ما يسمى في بعض أدبيات المنهجية بمنهج البحث التاريخي المقارن. حيث وظفنا هذا المنهج، عندما قمنا بإدراج وقائع زمنية متسلسلة في دراستنا لمختلف المراحل التاريخية التي مرت بها العلاقات التركية- الإسرائيلية، بحيث يساعدنا على فهم ماضي هذه العلاقات واستيعاب حاضرها ومن ثم استقراء مستقبلها. فضلا عن ذلك، وظفنا

المنهج الإحصائي؛ ويتجلى ذلك في تعرضنا لمؤشرات مجالات التعاون الاقتصادي والعسكري بين البلدين .

### الأدبيات السابقة للدراسة :

إن استعراض الدراسات السابقة يشكل إطارا مرجعيا للدراسة، حيث سيتم إلقاء الضوء على بعض الدراسات التي تناولت الموضوع كالتالي :

- أحمد داود أوغلو في كتابة: **العمق الاستراتيجي : موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، 2010.

يعد هذا الكتاب من أكثر الكتب أهمية، وتناوله بالدراسة الأكاديميون والسياسيون على حد سواء، إذ يعتبر أطروحة نظرية جديدة تضاف إلى علوم السياسة المعاصرة. حيث أنه يصوغ استراتيجية شاملة لسياسة تركيا الخارجية. ويستعرض الكتاب في القسم الأول؛ الإطار المفاهيمي والتاريخي للقوة التركية وجغرافيتها وتاريخها وثقافتها. وفي القسم الثاني؛ يعرض المؤلف للواقع الجيو- سياسي لتركيا خلال الحرب الباردة ، بدءا من المناطق القريبة البرية والبحرية، وصولا إلى المناطق القارية مثل آسيا وأوروبا وإفريقيا. وفي القسم الثالث؛ الذي يحتل أكثر من نصف الكتاب، يستعرض أحمد داود أوغلو علاقات تركيا بكل العوالم المحيطة بها، والمؤثر فيها، والمتأثرة بها، من الولايات المتحدة، وحلف شمال الأطلسي، والاتحاد الأوروبي، إلى العالم الإسلامي، الشرق الأوسط، العرب، إسرائيل، إيران، امتدادا إلى القوقاز، وآسيا الوسطى. ويختتم الكتاب فصل إضافي " ما بعد العمق الاستراتيجي: تركيا دولة مركز" في عرض للسياسات التطبيقية لنظرية العمق الاستراتيجي.

وتشمل هذه الدراسة كل القضايا التي تتعلق بالسياستين الداخلية والخارجية لتركيا. ويولي أوغلو اهتماما كبيرا بمنطقة الشرق الأوسط من خلال إبراز الدور الذي يمكن لتركيا أن تضطلع به في هذه المنطقة نحو تعزيز مكانتها الدولية. وقد خلص الكتاب إلى أن الواقع يفرض على تركيا انفتاحا وتكيفا حضاريا جديدا، وأن أمام مسؤولية التوفيق بين عمقها التاريخي وعمقها الاستراتيجي، وتفعيلها بما يتماشى والتحولت الدولية الجديدة.

وفضلا عن ذلك، كتاب لرناء عبد العزيز الخماش، **العلاقات التركية الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية** ، الأردن ، عمان ، مركز دراسات الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، 2010. تناولت فيه الباحثة دراسة شاملة حول العلاقات التركية - الإسرائيلية من حيث أهدافها

وأبعادها ودوافعها وتطورها التاريخي، وتأثير البيئة الخارجية على العلاقات من خلال استعراض دور الدول الكبرى والدول الإقليمية، وتأثير العلاقات التركية - الإسرائيلية على المنطقة العربية التي تتعلق بالأمن القومي والقضية الفلسطينية، واستعرضت كذلك الدراسة التحديات التي تواجه كل من الطرفين التركي والإسرائيلي فيما يتعلق بالشأن الداخلي واستشرفت الدراسة سيناريوهات المستقبل. وتكمن إشكالية الدراسة في طبيعة ومرتكزات وأبعاد العلاقات التركية - الإسرائيلية واستمرارها على مدار أكثر من نصف قرن، ومدى أهميتها بالنسبة للطرفين وانعكاساتها على المنطقة العربية وخاصة الأمن القومي، وعملية التسوية السياسية في الشرق الأوسط. كما توصلت الباحثة إلى نتائج بإثبات صحة الفرضية الرئيسية للدراسة، والتي مفادها أن هناك علاقة بين مدى تطور وتحسن العلاقات التركية - الإسرائيلية، وتهديد الأمن والاستقرار في المنطقة العربية؛ أي أن العلاقة بينهما عكسية. والفرضية الفرعية الأولى؛ هناك علاقة بين مدى تطور وتحسن العلاقات التركية - الإسرائيلية، وتهديد واختراق الأمن القومي العربي؛ أي أن العلاقة بينهما عكسية. والفرضية الفرعية الثانية؛ هناك أثر للعلاقات التركية - الإسرائيلية على القضية الفلسطينية، وعلى عملية التسوية السياسية في الشرق الأوسط، وهذا الأثر يكون إيجابي تارة وسلبي تارة أخرى، ويختلف وفقا للظروف الدولية والإقليمية وطبيعة العلاقات بين البلدين.

إلا أن ما يمكن قوله عن الدراسات السابقة أنها في - معظمها - تناولت طبيعة العلاقات التركية - الإسرائيلية بعيدا عن رؤية ودور حزب العدالة والتنمية تجاه تلك العلاقات، وعوامل تأثير صعوده على سياسة تركيا الخارجية اتجاه إسرائيل. لذلك حاولت دراستنا التركيز على تطور العلاقات بين البلدين في ضوء صعود حزب العدالة و التنمية إلى سدة الحكم واعتماده على سياستي "العمق الاستراتيجي" والانفتاح على العالمين العربي والإسلامي.

الفصل الأول

الإطار التاريخي والنظري

للعلاقات

التركية - الإسرائيلية

لفهم طبيعة العلاقات التركية - الإسرائيلية، كان لزاما علينا عرضها ضمن مسارها التاريخي وعبر بناء نظري واقعي \_ ليبرالي وبنائي. وهذا ما سنتطرق إليه في مبحثي هذا الفصل.

## المبحث الأول

### المسار التاريخي للعلاقات التركية - الإسرائيلية

إن محاولة تحليل التطورات والتغيرات الحاصلة على صعيد العلاقات التركية - الإسرائيلية بكل ما تمثله هذه التطورات وهذه التغيرات من أهمية سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي، يجرنا الأمر للبحث في الأصول التاريخية لتلك العلاقات. فالتطور الذي شهدته العلاقات التركية - الإسرائيلية في العقود الأخيرة من القرن العشرين لم يكن صدفة بل مرّ عبر محطات تاريخية عديدة<sup>1</sup> تعود إلى فترة القمع الديني التي عاشتها أوروبا في القرون الوسطى وسقوط غرناطة عام 1492م، وذلك عندما نظمت إسبانيا حملة تهجير لليهود إلى الإمبراطورية العثمانية التي استقبلتهم دون قيود وشروط، وانطلاقاً من مبدأ التسامح الديني منحتم الحماية والحرية لكي يتمكنوا من الاندماج بكل سهولة داخل المجتمع العثماني<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - عوني عبد الرحمن السباعوي، " تركيا و الكيان الصهيوني : ميادين الشراكة الاستراتيجية "، مجلة الفكر السياسي، العدد 15، السنة 2002، ص 153.

<sup>2</sup> - محمد عبد الله حمدان ، الجماعات اليهودية في تركيا و دورها في الحياة السياسية والاقتصادية و الثقافية التركية، سوريا ، دمشق ، دار الزمان للطباعة و النشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، 2011، ص 12.

وتوطدت هذه العلاقة أكثر بعد تأسيس الجمهورية التركية على يد مصطفى كمال أتاتورك\* عام 1923م، والذي عبر عن ثنائه للطائفة اليهودية الموجودة في تركيا. الأمر الذي استغله اليهود للتغلغل في المؤسسات الرسمية للدولة، فلم يعد نشاطهم مقتصرًا على الحياة العامة فحسب، بل الكثير منهم وصلوا إلى حد العضوية في كل من المجلس التأسيسي والبرلمان<sup>1</sup>. وبعد اعتراف تركيا بدولة إسرائيل عام 1949م، شهدت العلاقات التركية - الإسرائيلية تطورًا ملحوظًا في مختلف المجالات السياسية والدبلوماسية، العسكرية والأمنية، الاقتصادية والتجارية، دون أن ننسى حالات التوتر والفتر التي قد تطرأ أحيانًا على علاقاتهما وفقًا لموقفيهما اتجاه بعض القضايا الإقليمية و الدولية.

### المطلب الأول: العلاقات التركية - الإسرائيلية إبان الحرب الباردة

#### الفرع الأول: العلاقات السياسية والدبلوماسية

شهدت العلاقات السياسية والدبلوماسية بين تركيا وإسرائيل تطورًا بعد إعلان اليهود تأسيس دولة إسرائيل في فلسطين عام 1948م. حيث كانت تركيا أول دولة إسلامية تعترف بدولة إسرائيل، وكان ذلك في 28 مارس 1949م<sup>2</sup>، رغم أنها أيدت الاستقلال الكامل لفلسطين

\* - تمكن مصطفى كمال أتاتورك من إعلان الجمهورية عام 1923م، و هو مؤسس حزب الشعب الجمهوري. وقد لقب بأتاتورك وتعني أبو الأتراك، والذي نادى بضرورة تحديث و تغريب تركيا، لإيمانه بأن الحضارة الأوروبية هي النموذج الأمثل شكلا و مضمونا لبناء المجتمع التركي. وتقوم الأيديولوجية الأتاتورية على ست مبادئ اعتبرت دعائم الدستور التركي سنة 1937م، فأصبحت أساس نظام الدولة كما جاء في النص " إن تركيا جمهورية، مليّة، شعبية، دولتيّة، علمانية، انقلابية" - الجمهورية: استبدال النظام السلطاني العثماني بالنظام الجمهوري.

- الملية: استبدال الرابطة السياسية الدينية الإسلامية بالرابطة السياسية الوطنية التركية القومية.

- الشعبية: والتي كان معناها ضرب نفوذ الأرستقراطية السلطانية العثمانية والملوك الإقطاعيين ورجال الدين.

- الدولتيّة: أن تكون الدولة هي أداة علمنة و تغريب و تحديث تركيا في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

- العلمانية: والتي عينت في السياق التركي سيطرة الدولة على المجال الديني و ليس مجرد الفصل بين الدولة و الدين .

- الانقلابية: أي الثورة من أعلى على الأفكار و المؤسسات والأوضاع التي اعتبرت تقليدية و متخلفة.

أنظر: رضا هلال، السيف و الهلال: تركيا من أتاتورك إلى أركان: الصراع بين المؤسسة العسكرية و الإسلام السياسي، جمهورية مصر العربية، القاهرة ، دار الشروق، الطبعة الأولى، 1999، ص ص 86-87.

<sup>1</sup> - مراد فول، العلاقات التركية الإسرائيلية و تأثيرها على دول الجوار في منطقة الشرق الأوسط، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010-2011، ص ص 53-54.

<sup>2</sup> - محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة : مقاربات في الدين و السياسة و العلاقات الخارجية ، لبنان ، بيروت ، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث و التوثيق ، الطبعة الأولى، 1998، ص 193.

في الجمعية العامة للأمم المتحدة بتصويتها ضد قرار التقسيم رقم: 181 الصادر في 29 نوفمبر 1947م<sup>1</sup>. وقد بررت تركيا بأن غايتها من هذا الاعتراف هي كسب حليف شرق أوسطي لمواجهة الخطر الشيوعي<sup>2</sup>. وفي هذ السياق، ينبغي التأكد على أن التهديد السوفيتي كان سببا في لجوء تركيا إلي المعسكر الغربي<sup>3</sup>. حيث أصبحت جزءا من مبدأ ترومان<sup>\*\*</sup> Doctrine Truman ومشروع مارشال<sup>\*\*\*</sup> Plan Marshall في عامي 1947م- 1949م على التوالي واللذان يقضيان بتقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية لكل من تركيا واليونان<sup>4</sup>. كما اشتركت في الحرب الكورية بجانب الولايات المتحدة الأمريكية عام 1950م<sup>5</sup>. ونتيجة لهذه المشاركة الفعالة والإصرار الأمريكي الداعم، انضمت تركيا إلي حلف شمال الأطلسي North

<sup>1</sup> - عماد الضميري، تركيا و الشرق الأوسط ، مركز القدس للدراسات السياسية ، عمان ، 2002 ، ص 99.  
\* يعتبر الخطر الشيوعي العامل الأساسي الذي كان يحدد سياسة تركيا الخارجية في محيطها الإقليمي، بسبب سعي الإتحاد السوفيتي لمد نفوذه إلى الشرق الأوسط The Middle East ذلك لأن الموقع الجغرافي للاتحاد السوفيتي لا يسمح له بحرية الاتصال مع جهات العالم الأخرى بسبب وقوعه على المحيط المتجمد الشمالي و المحيط الهادي و بحر البلطيق التي تتعرض الحياة فيه إلى الإنجماد لمعظم أيام السنة، كان هذا عاملا مهما في دفع الإتحاد السوفيتي للتوجه جنوبا بهدف السيطرة على المضائق والبحار التركية. إضافة إلى بعض المناطق في آسيا الصغرى، والتي تشكل معا حلقة الوصل بين دول البلقان والشرق الأوسط للوصول بحرية إلى المياه الدافئة في البحر المتوسط والخليج العربي و كانت تركيا عقبة في هذا التمدد.

<sup>2</sup> - هدى درويش ، العلاقات التركية اليهودية و أثرها على البلاد العربية : منذ قيام يهود الدونمة 1648 إلى غاية القرن العشرين، الجزء الثاني، سوريا، دمشق، دار القلم، الطبعة الأولى، 2002، ص 130.

<sup>3</sup> - حنا عزو بهنان، العلاقات التركية السوفيتية 1954-1980 ، جامعة الموصل ، مركز الدراسات الإقليمية ، ص ص 25-26.

<sup>\*\*</sup> هاري ترومان ؛ الرئيس الأمريكي الثالث والثلاثون بالفترة الممتدة من 1945م إلى 1953م، وتولى الرئاسة خلفا للرئيس فرانكلين روزفلت ، وكان نائب رئيس الولايات المتحدة الرابع والثلاثون (1945) ، و عضو في مجلس الشيوخ الأمريكي عن ولاية ميزوري (1935-1945) ، وأشرف على إنشاء منطقة حلف شمال الأطلسي "حلف الناتو" في عام 1949م.

<sup>\*\*\*</sup> جورج كاتليت مارشال؛ ولد في 31 ديسمبر 1880م في مدينة يونينتاون بولاية بنسلفانيا وتوفى في 16 أكتوبر 1959م وهو رئيس أركان الجيش الأمريكي الـ 15 (1939-1945) في أثناء الحرب الفليينية الأمريكية، ووزير الخارجية الـ 50 (1947-1949)، ووزير الدفاع الثالث (1950-1951)، وحاصل على جائزة نوبل للسلام عام 1953م تقديرا على مشروعه "مشروع مارشال".

<sup>4</sup> - أحمد نوري ، العلاقات التركية الروسية : دراسة في الصراع و التعاون ، الأردن ، عمان ، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011، ص 71.

<sup>5</sup> - غازي حسين، "تركيا و العرب و إسرائيل" ، مجلة الفكر السياسي، العددان: الرابع و الخامس ، شتاء 1998-1999، ص 133.

Atlantic Treaty Organization عام 1952م، وأصبحت عضوية تركيا في الحلف العامل الأساسي في تحول سياستها الخارجية وتوجهها غرباً<sup>1</sup>.

عرفت العلاقات التركية - الإسرائيلية قفزة نوعية خلال فترة أواخر الأربعينيات من القرن العشرين،<sup>2</sup> حيث اعترفت تركيا رسمياً بدولة إسرائيل عام 1949م، وتم تبادل البعثات الدبلوماسية بينهما كما استقبلت ملحقا عسكريا إسرائيليا في تركيا.<sup>3</sup> وقامت إسرائيل - بالمقابل - بتعيين فيكتور أليعزر Victor Eliezer قنصلا عاما و الياهو ساسون Eliyahu Sasson وزيرا مفوضا لها في أنقرة. في مقابل ذلك، عينت تركيا سفيرا لها فوق العادة في تل أبيب. وفي أعقاب هذا الاعتراف، سمحت تركيا لليهود الأتراك بالهجرة إلى فلسطين.<sup>4</sup> ولقد أشار الرئيس التركي آنذاك عصمت إينونو Ismet Inonu إلى هذا الاعتراف بقوله:

" لقد تم إنشاء علاقات سياسية مع دولة إسرائيل التي ولدت حديثا، و نأمل أن تصبح هذه الدولة عنصر سلام و استقرار في الشرق الأوسط"<sup>5</sup>

العلاقات المتنامية بين تركيا وإسرائيل، كان لها أثرها المباشر على العلاقات التركية - العربية. ففي عام 1951م، وقفت تركيا إلى جانب الغرب محتجة على قرار مصر في منع مرور السفن الإسرائيلية عبر قناة السويس. وهو ما أكده الرئيس المصري آنذاك جمال عبد الناصر Gamal Abdel Nasser في خطاب ألقاه بعد شهرين من ذلك أن:

" تركيا بسبب سياستها الإسرائيلية أصبحت ممقوتة في العالم العربي".<sup>6</sup>

وفي الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء التركي عدنان مندريس Adnan Menderes إلى واشنطن عام 1954م، وجه لوما إلى العرب، نادى فيه بضرورة الاعتراف بأحقية إسرائيل في

<sup>1</sup> - موسى جيلان، "تركيا و الأطلسي الجديد"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 102، صيف 2001، ص ص 201 - 203.

<sup>2</sup> - مراد فول، المرجع السابق الذكر، ص 131.

<sup>3</sup> - هدى درويش، المرجع السابق الذكر، ص 130.

<sup>4</sup> - رائد محمود أبو مطلق، العلاقات التركية - الإسرائيلية و أثرها على القضية الفلسطينية 2002-2010، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، قسم العلوم السياسية، 2011، ص 25.

<sup>5</sup> - رنا عبد العزيز خماش، العلاقات التركية الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية، الأردن، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، 2010، ص 25.

<sup>6</sup> - فليب روينس، تركيا و الشرق الأوسط، ترجمة: ميخائيل نجم خوري، لبنان، بيروت، دار قرطبة للنشر و التوثيق و الأبحاث، الطبعة الأولى، 1993، ص 95.



الوجود<sup>1</sup>. وفي عام 1955م، وقعت تركيا إلى جانب بريطانيا، باكستان، العراق و إيران على اتفاقية حلف بغداد لإعاقة تغلغل السوفييت في العالم العربي<sup>2</sup>.

في عام 1956م، قامت تركيا بتخفيض التمثيل الدبلوماسي مع إسرائيل إلى درجة القائم بالأعمال ردا على العدوان الثلاثي على مصر ( الإنجليزي، الفرنسي، الإسرائيلي) واستجابة للرأي العام التركي. وبعد أقل من سنة على هذا العدوان، حدث تقاربا اقتصاديا وعسكريا بين الاتحاد السوفيتي وسوريا. الأمر الذي اعتبرته الولايات المتحدة الأميركية تهديدا لاستقرار الشرق الأوسط ودعت إلى دعم كل الدول التي تتعرض للعدوان السوري<sup>3</sup>. في عام 1958م وبعد الوحدة المصرية- السورية، تطورت العلاقات السياسية والدبلوماسية بين تركيا وإسرائيل بشكل واضح بعد الزيارة السرية التي قام بها رئيس الوزراء الإسرائيلي دافيد بن غريون David Ben Gurion إلى تركيا، أين التقى برئيس الحكومة التركية عدنان مندريس<sup>4</sup>. وقد جرى التحضير لهذه الزيارة خلال اجتماعات سبقتها بين وزير الخارجية التركي فاتن رشدي زورلو Fatin Rustu Zorlu مع نظيرته الإسرائيلية غولدا مئير Golda Meir واجتماع رئيس الأركان التركي إبراهيم فايزي مانغونج Ibrahim Fayzi Menguc مع السفير الإسرائيليياهو ساسون Eliyahu Sasson<sup>5</sup> من أجل إقامة حلف إقليمي يرمي إلى تقوية التحالف الاستراتيجي، الاستخباراتي، الاقتصادي بين كل من إسرائيل، إيران، إثيوبيا، و تركيا بتشجيع أمريكي<sup>6</sup>.

بعد عام 1960م، أخذت تركيا تراجع سياستها الخارجية محاولة العودة وبشكل تدريجي نحو العالم العربي، مستندة إلى عدة عوامل دفعنها للقيام بذلك<sup>7</sup> أهمها: تصويت جميع الدول العربية إلى جانب حلفائها وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل لصالح قرار

<sup>1</sup> - مراد فول، المرجع السابق الذكر، ص 77.

<sup>2</sup> - كريم مطر حمزة الزبيدي، سياسات الولايات المتحدة تجاه تركيا، الأردن، عمان، دار الرضوان للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2012، ص ص 121-142.

<sup>3</sup> - محمد نور الدين، تركيا: الجمهورية الحائرة: مقاربات في الدين و السياسة و العلاقات الخارجية، المرجع السابق الذكر، ص 196.

<sup>4</sup> - Jon B. Alterman and Haim Malka, " Shifting Eastern Mediterranean Geometry", Center for Strategic and International Studies, The Washington Quarterly, Summer 2012, p 112.

<sup>5</sup> - نزار عبد القادر، "العلاقات التركية - الإسرائيلية بين التحالف الاستراتيجي و القطيعة"، مارس 2013، <https://groups.google.com/forum/#!topic/fayad61/OA9jkpfbNQ>

<sup>6</sup> - محسن صالح (محرر)، تركيا و القضية الفلسطينية، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات و الاستثمارات، 2010، ص 13.

<sup>7</sup> - جاسم محمد الشجيري، "موقف تركيا من قضية القدس في ضوء القرارات الدولية و المؤتمرات الإسلامية"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، العدد الأول، 2011، ص 84.

الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يعيق تدخل تركيا في قبرص بعد حدوث الأزمة التركية القبرصية الأولى بين عامي 1963م و1964م<sup>1</sup>، والتي كشفت بأن ارتباط تركيا بالغرب، وبحلف الشمال الأطلسي غير كاف لأمنها الإقليمي ولمصالحها الحيوية القومية.<sup>2</sup> فما أقدمت عليه إسرائيل إلى جانب اليونان، دفع بتركيا إلى اتخاذ مواقف جديدة تجاه قضية الصراع العربي - الإسرائيلي، انعكست على تطور العلاقات العربية - التركية مع تسجيل فتور في علاقات تركيا بإسرائيل. ففي عام 1967م، أعلنت تركيا رفضها لضم إسرائيل للأراضي العربية المتمثلة في شبه جزيرة سيناء في مصر، الجولان في سوريا، الضفة الغربية و قطاع غزة. لكن ما يمكن ملاحظته أن العلاقات التركية - الإسرائيلية في هذه الفترة لم تصل إلى حد القطيعة الدبلوماسية، فقد رفضت تركيا أيضا قرار منظمة المؤتمر الإسلامي بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل بعد حريق المسجد الأقصى عام 1969م<sup>3</sup>.

بعد حرب أكتوبر 1973م، رأت تركيا أن مصلحتها تقتضي تدعيم علاقاتها بالدول العربية. ففي عام 1975م، اعترفت تركيا بمنظمة التحرير الفلسطينية، كما صوتت لصالح قرار الأمم المتحدة الذي يصف الصهيونية بالعنصرية. وفي عام 1979م، سمحت تركيا لمنظمة التحرير الفلسطينية بفتح مكتبها لها في أنقرة Ankara. كما احتجت بقوة ضد قرار إسرائيل بضم القدس عام 1980م، و صعدت الأمر بسحبها للقائم بالأعمال في إسرائيل، و اعترفت بالدولة الفلسطينية بعد إعلانها في الجزائر عام 1988م<sup>4</sup>.

الفرع الثاني: العلاقات العسكرية والأمنية

يعود تاريخ التعاون الأمني - العسكري بين تركيا و إسرائيل إلى عام 1958م. و تمثل هذا التعاون بتحالف تحت اسم "الاتفاق الإطارى" بين المخابرات الإسرائيلية والمخابرات التركية. و قد نصّ هذا الاتفاق على إجراء تدريبات عسكرية مشتركة، و تبادل المعلومات وصيانة بعض المطارات التركية من قبل إسرائيل. وفي نفس العام، تم توقيع اتفاقية "المرح

<sup>1</sup> - Ofra Bengio, **The Historical Evolution of the Israeli-Turkish Relationship**, Turkish-Israeli Relations in a Trans-Atlantic Context Wider Europe and the Greater Middle East Conference Proceedings, The Moshe Dayan Center for Middle Eastern and African Studies, Tel Aviv University, 2005, pp 54-55.

<sup>2</sup> - محمود سالم السامرائي، "المساومة في السياسة الخارجية التركية"، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد 13، شتاء 2007، ص 80.

<sup>3</sup> - جاسم محمد الشجيري، المرجع السابق الذكر، ص ص 86 - 87.

<sup>4</sup> - David Kushner, "Before and Beyond the "Freedom Flotilla": Understanding Turkish-Israeli Relations", **Israel Journal of Foreign Affairs** IV : 3, 2010, p22.

الثلاثي " The Peripheral Pact Treaty بين كل من إسرائيل وتركيا و إيران، نصت على تبادل المعلومات الاستخباراتية والأمنية، وتتبع حركات ونشاطات السوفييت في تركيا ودول الجوار الجغرافي، بالإضافة إلى تدريب العملاء الأتراك السريين على أساليب وفنون التجسس المضاد وكيفية استخدام الأجهزة الإلكترونية، مقابل قيام تركيا بتزويد إسرائيل بالمعلومات حول النوايا العربية تجاه إسرائيل<sup>1</sup>.

خلال فترة السبعينيات من القرن العشرين، بدأت إسرائيل تزود تركيا بالأسلحة، كما قامت تركيا بتعيين مستشارا عسكريا لها في إسرائيل. إلى جانب ذلك، بدأ خبراء إسرائيليون وأتراك بتبادل المعلومات حول عمليات التدريب التي كانت تجري في لبنان، والتي تربط بين منظمة التحرير الفلسطينية والأرمن والأكراد والمنظمات المناهضة للسلطة المركزية التركية<sup>2</sup>.

وبعد الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982م، حدث تعاونا أمنيا استخباراتيا بين البلدين من أجل مراقبة الأوضاع في لبنان، وقدمت إسرائيل وثائقا سرية لتركيا لوجود تعاون عسكري بين الجهات السابقة الذكر، إضافة إلى تسليم تركيا ناشطين أتراك موجودين في مخيمات فلسطينية داخل لبنان<sup>3</sup>. و شهد عام 1986م تعاونا عسكريا حول تطوير الطائرات التركية، وتم الاتفاق على تطوير طائرات F4 بكلفة 400 مليون دولار، و صفقة شراء قطع إلكترونية إسرائيلية لطائرات F16 التركية<sup>4</sup>. وفي عام 1989م، تم توقيع اتفاقية عسكرية محدودة بين سلاحى الجو التركي والإسرائيلي، بهدف التعاون في مجال التدريب وتبادل المعلومات الاستخباراتية العسكرية<sup>5</sup>.

### الفرع الثالث: العلاقات الاقتصادية والتجارية

نشأت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين تركيا وإسرائيل منذ اعتراف تركيا بإسرائيل عام 1949م، فكلا الدولتين سعنا إلى تمتين وتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بينهما. فإسرائيل رأت في تركيا سوقا لمنتجاتها. أما تركيا اعتبرت علاقاتها بإسرائيل فرصة لتقوية وضعها

<sup>1</sup> - جهاد عودة، "التحالف العسكري التركي - الإسرائيلي"، مجلة السياسة الدولية، العدد 103، المجلد 38، يوليو 2003، ص 325.

<sup>2</sup> - عوني عبد الرحمن السبعوي، المرجع السابق الذكر، ص 153.

<sup>3</sup> - محسن صالح، المرجع السابق الذكر، ص 17.

<sup>4</sup> - عوني عبد الرحمن السبعوي، المرجع السابق الذكر، ص 153.

<sup>5</sup> - هشام عبد العزيز، "العلاقات العسكرية الإسرائيلية - التركية"، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة و الدراسات الإسلامية، المجلد 13، العدد 22، يونيو 2001، ص 27.

الاقتصادي<sup>1</sup>. ففي فترة الخمسينيات من القرن العشرين، تجلّى واضحاً مدى اهتمام المسؤولين في تركيا وإسرائيل بتعزيز العلاقات بينهما، خاصة في المجالين الاقتصادي والتجاري<sup>2</sup>. حيث تم توقيع اتفاقية تجارية بين البلدين عام 1950م من أجل تسهيل علاقاتهما التجارية وإزالة القيود أمام تدفق السلع وإيجاد آلية لتسوية النزاعات التجارية بينهما. فمن أهم الصادرات التركية اتجاه إسرائيل: القطن، القمح، الزيت، الحبوب الجافة، ومن بين الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا: المنتجات الصناعية و المواد الاستهلاكية. وقد زاد حجم التبادل التجاري بين البلدين من 13 مليون ليرة تركية؛ أي ما يقارب 4.65 مليون دولار عام 1952م إلى 65 مليون ليرة تركية؛ أي ما يقارب 23.2 مليون دولار عام 1953م. و في عام 1955م، صدرت تركيا إلى إسرائيل 50 ألف طن من القمح، واستوردت صفقة سكر تبلغ قيمتها 871.360 ألف ليرة تركية؛ أي ما يقارب 311.2 ألف دولار<sup>3</sup>.

في عام 1960م، تحسنت التبادلات التجارية بين البلدين. حيث بلغت الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا 8.9 مليون دولار، وبلغت الواردات الإسرائيلية من تركيا 7.7 مليون دولار. وفي عام 1970م، بلغت الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا 2.6 مليون دولار، و بلغت الواردات الإسرائيلية من تركيا 3.7 مليون دولار، وازدادت التجارة بين البلدين إلى ما يقارب 54 مليون دولار<sup>4</sup>. وفي الثمانينات من القرن العشرين، ارتفع حجم التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل للعامين 1987م - 1988م بنسبة 47%؛ أي أنها أزدادت من 61.367 مليون دولار عام 1987م إلى 90.635 مليون دولار عام 1988م. كما ازداد عدد الشركات الإسرائيلية الخاصة العاملة في تركيا من 4 شركات عام 1984م إلى 9 شركات عام 1988م<sup>5</sup>.

### المطلب الثاني : العلاقات التركية - الإسرائيلية منذ نهاية الحرب الباردة

#### الفرع الأول: العلاقات السياسية والدبلوماسية

بعد نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي السابق، ومع الاعتراف الضمني بإسرائيل من قبل الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات عام 1988م، واندلاع حرب الخليج الثانية

<sup>1</sup> - رائد محمود أبو مطلق، المرجع السابق الذكر، ص 54.

<sup>2</sup> - محسن صالح، المرجع السابق الذكر، ص 23.

<sup>3</sup> - رنا عبد العزيز الخماش، ص 26.

<sup>4</sup> - محسن صالح، المرجع السابق الذكر، ص 23.

<sup>5</sup> - عوني عبد الرحمن السبعوي، المرجع السابق الذكر، ص 153 - 156.

وبدء محادثات السلام العربية - الإسرائيلية في مدريد\* عام 1991م، وتوقيع اتفاق أوسلو\*\* عام 1993م، اتبعت تركيا سياسة متوازنة بين العرب وإسرائيل. فبعد الاعتراف بدولة فلسطين عام 1988م<sup>1</sup>، جرى رفع التمثيل الدبلوماسي بين تركيا وإسرائيل إلى مستوى السفراء عام 1991م. وعبرت الزيارات المتبادلة بين كبار المسؤولين الإسرائيليين والأتراك عن مرحلة جديدة في العلاقات التركية- الإسرائيلية، منها الزيارة التي قام بها الرئيس الإسرائيلي عيزرا وايزمن لأنقرة عام 1994م، وحضوره احتفالات إحياء الذكرى 500 سنة على قدوم اليهود إلى تركيا. Ezera Weizman\*\*\* وخلال هذه الزيارة قال الرئيس عيزرا وايزمن:

" إن إسرائيل لم تنس ما فعلته الإمبراطورية العثمانية حينما احتضنت اليهود قبل خمسمائة عام بعدما طردوا من أوروبا و اضطهدوا"<sup>2</sup>

تلتها زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك شيمون بيريز Shimon Peres في نفس العام ومن الجانب التركي زيارة رئيسة الوزراء التركية تانسو تشيلر Tansu Ciller عام 1994م والزيارة التي قام بها الرئيس التركي سليمان ديميريل Suleyma Demirel إلى إسرائيل عام 1996م<sup>3</sup>. وقد أفضت هذه الزيارات لإبرام عدة اتفاقيات بين البلدين ومهدت لتوقيع إتفاقية التعاون الاستراتيجي في 23 فيفري 1996م. ومن ثم أصبحت الزيارات الرسمية العلنية بين البلدين إعتيادية، وعلى جميع المستويات<sup>4</sup>. لكن بعد إنتخاب نجم الدين أريكان Necmettin Erbakan رئيسا لوزراء تركيا عام 1996م، شهدت العلاقات التركية - الإسرائيلية بعضا من التوتر، وذلك

\* مؤتمر سلام عقد في مدريد في إسبانيا عام 1991م، وشمل مفاوضات سلام ثنائية بين إسرائيل وكل من سوريا، لبنان، الأردن ، وفلسطينيين . وكانت محادثات ثنائية تجري بين أطراف النزاع العربية (لبنان ، سوريا ،الأردن ، فلسطين ) وإسرائيل وأخرى متعددة الأطراف تبحث المواضيع التي يتطلب حلها تعاون كل الأطراف.  
\*\* إتفاق سلام وقعته إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في مدينة واشنطن الأمريكية في 13 سبتمبر 1993 ، بحضور الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون .وسمي الاتفاق نسبة إلى مدينة أوسلو النرويج.  
1- محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات، بيروت، رياض الريس للكتب و النشر، الطبعة الأولى، 1977، ص 263.

\*\*\*سياسي وعسكري إسرائيلي وهو الرئيس السابع لإسرائيل وقد قال هذه المقولة تعبيرا عن شكر اليهود لتركيا و الدولة العثمانية التي فتحت أبوابها أمامهم و منحتهم كافة الحقوق و الامتيازات التي جعلتهم يعيشون في أمن و أمان و كان ذلك خلال زيارته لتركيا عام 1994 .

2 -Ofra Bengio, *The Turkish-Israeli Relationship Changing: Ties of Middle Eastern Outsiders*, Palgrave Macmillan, Edition January 2010, p 97.

3- مصطفى طلاس، "التعاون التركي - الإسرائيلي"، *مجلة الفكر السياسي*، العدد الأولى، شتاء 1997، ص ص 40 - 41.

4- رنا عبد العزيز خماش، المرجع السابق الذكر، ص 29.

بسبب الشعارات التي نادى بها أركان خلال حملته الانتخابية كتحرير القدس وإلغاء كل الاتفاقيات مع إسرائيل بالإضافة إلى توجيه انتقادات لاذعة للسياسة الأتراك الذين يؤيدون إقامة علاقات قوية مع إسرائيل، وعلى رأسهم الرئيس التركي توغورت أوزال Turgut Ozal. كما قام أركان بزيارة العديد من العواصم العربية والإسلامية كإيران، القاهرة، طرابلس من أجل تمتين علاقة تركيا بالعالمين العربي والإسلامي، و رفض لقاء وزير الخارجية الإسرائيلي دفيد ليفي David Levy أثناء زيارته لتركيا عام 1997م<sup>1</sup>، لكن تمت الإطاحة به بضغط من المؤسسة العسكرية، و تم تعيين مسعود يلماز Mesut Yilmaz الذي ينتمي إلى حزب الوطن العلماني<sup>2</sup>. ذلك لأن الحزب الإسلامي في تركيا يشكل خطرا على العلمانية. ولهذا تعد علاقة تركيا بإسرائيل جزءا من مفردات العلمانية - الديمقراطية التي يتبناها الجيش التركي في مواجهة التيار الإسلامي<sup>3</sup>.

بعد اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000م، نتيجة الزيارة التي قام بها أرييل شارون Ariel Sharon إلى باحة مسجد الأقصى، تراجعت العلاقات التركية - الإسرائيلية بسبب الموقف التركي من ممارسات القوات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني وتصويتها في 20 أكتوبر لصالح القرار الأممي الذي يدين استعمال إسرائيل. للقوة المفرطة ضد المدنيين الفلسطينيين. إلا أنه - من الواضح - أن تركيا كانت تحاول تجنب تردي علاقاتها مع إسرائيل. وهو ما يفسر سبب رفضها لمحاولة منظمة المؤتمر الإسلامي في قمة الدوحة بقطر في نوفمبر 2000م تمرير قرار قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل. كما صوتت لصالح إلغاء فقرة ناقدة لإسرائيل من بيان المؤتمر العالمي لهيئة الأمم المتحدة ضد العنصرية في سبتمبر 2001م. وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، تطورت العلاقات السياسية والدبلوماسية بين تركيا وإسرائيل بشكل غير مسبوق. فكلتاها مهددتان من قبل الإسلام الراديكالي وبعض القوى الإقليمية المؤيدة له، لاسيما سوريا وإيران. حيث أصبح الإرهاب محور انشغالات صناع القرار في تركيا وإسرائيل، وتم توحيد الجهود لدعم الولايات المتحدة الأميركية في حربها على الإرهاب<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> Yücel Bozdaglioglu, *Turkish Foreign Policy And Turkish Identity: A Constructivist Approach*, Routledge, New York & London, 2003, pp153-154.

<sup>2</sup> - هدى درويش، العلاقات التركية اليهودية و أثرها على البلاد العربية : منذ قيام يهود الدونمة 1648 الى غاية القرن العشرين، المرجع السابق الذكر، ص 148.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص 155.

<sup>4</sup> - مراد فول، المرجع السابق الذكر، ص ص 286-289.

## الفرع الثاني: العلاقات العسكرية والأمنية

في الفترة الممتدة بين عامي 1991م و1993م، سمحت تركيا لإسرائيل بإنشاء محطات للتجسس الأمني والاستخباراتي على الدول المجاورة، خاصة سوريا، إيران والعراق. كما تم التوقيع على مذكرة تفاهم لإنشاء لجان مشتركة لكبار المسؤولين للتعاون في مجال جمع المعلومات الاستخباراتية و تعزيز قدرتهم العسكرية<sup>1</sup>.

دخلت العلاقات العسكرية بين تركيا وإسرائيل مرحلة جديدة بعد عقد الاتفاق العسكري\* في 23 فيفري 1996م والذي جاء ليعكس الرغبة المتزايدة لدى الدولتين في تعزيز علاقاتهما على نحو يضمن لتركيا دورا إقليميا بارزا، و يزيد من فرص إسرائيل للهيمنة على المنطقة بما يتيح لها الضغط على الدول العربية في مفاوضات السلام<sup>2</sup>. و قد اشتمل هذا الاتفاق على عدة بنود أهمها:

- ✓ إنشاء منتدى أمني للحوار الاستراتيجي بين البلدين بهدف إقامة آلية مشتركة لمواجهة الأخطار المهددة لأمنهما.
- ✓ بموجب هذا الاتفاق، تزود إسرائيل تركيا بمعلومات وصور الأقمار الصناعية الإسرائيلية وأجهزة التنصت والتجسس الإلكترونية لتكون بتصريف الجيش التركي في مواجهة متمردي حزب العمال الكردستاني في جنوب الأناضول و شمالي العراق.
- ✓ تحديث واسع لسلاح الطيران التركي من طراز F-4 (Phantom) و يمكن للطائرات الإسرائيلية استخدام قاعدتين جويتين تركيتين أنجريك و قونيا<sup>3</sup>.
- ✓ أعلنت تركيا بأنها سوف تنفق 150 مليار دولار على مدى السنوات 25 القادمة (منذ عقد الاتفاق) إصلاح قواتها العسكرية وتحديثها بشكل فعال لمواجهة جميع التهديدات المحتملة لأمنها. وقد أبرمت اتفاقا مع إسرائيل لإنتاج صواريخ "أرض - جو" من طراز Popeye، كما

<sup>1</sup> - محسن صالح، المرجع السابق الذكر، ص 18.

\* هناك اختلاف بين التعاون العسكري و التعاون الدفاعي الاستراتيجي فالأخير يتضمن تنسيق في الخطط و التحركات العسكرية لكن التعاون العسكري المكثف يتضمن في الوقت نفسه دلالات استراتيجية، و هو ما ينطبق على اتفاق التعاون العسكري التركي - الإسرائيلي الموقع عام 1996م.

<sup>2</sup> - داليا إسماعيل محمد، المياه والعلاقات الدولية: دراسة في أثر أزمة المياه على طبيعة ونمط العلاقات العربية التركية، القاهرة، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 2006، ص 109.

<sup>3</sup> - هيثم الكيلاني، تركيا و العرب: دراسة في العلاقات العربية - التركية، دراسات استراتيجية، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، العدد 6، الطبعة الأولى، 1996، ص ص 42- 43.

قامت تركيا بشراء صواريخ Thon-4 "جو- جو"، و شاركت في إنتاج صاروخ آرو Arrow الإسرائيلي المضاد للصواريخ، بالإضافة إلى تصنيع مدافع إسرائيلية من طراز جليل Galil، وقد أبدت الحكومتان أيضا رغبة في التعاون بينهما في مجال أبحاث الفضاء<sup>1</sup>. استمرت وتيرة العلاقات العسكرية الإسرائيلية - التركية بالتطور والتوسع في شتى المجالات، فعلى صعيد الزيارات العسكرية بين البلدين، قام طرخان طيان Turhan Tayan وزير الدفاع التركي بزيارة إسرائيل عام 1997م، وأعقبها زيارة قام بها نائب رئيس هيئة الأركان التركي تشيفيك بير إلى إسرائيل رافقه وفد يضم 24 عسكريا. وبالمقابل، قام وزير الدفاع الإسرائيلي اسحاق مردخاي بزيارة تركيا عام 1997م اجتمع خلالها مع رئيس الحكومة التركية مسعود يلماز Mesut Yilmaz ومع قادة الجيش التركي، وترافق ذلك مع قيام المدير العام لوزارة الدفاع الإسرائيلية ايلان بيران Elan Biran بالتباحث مع قادة الجيش التركي حول موضوعات التعاون العسكري والأمني بينهما. كما زار وزير الدفاع التركي تونشر كيلينش Tonchar kiLLinch إسرائيل في 1997م. وقام المرشح لرئاسة هيئة الأركان الإسرائيلية شاؤول موفاز ShaoL Movaz بزيارة تركيا في 1998م واجتمع مع كبار جنرالات الجيش التركي. ومن خلال زيارات الشخصيات السياسية والعسكرية رفيعة المستوى ذات الأغراض والأهداف والمستويات المختلفة يمكن ملاحظة مدى عمق العلاقات العسكرية التركية - الإسرائيلية . يضاف إلى ذلك أن البلدين وقعا العديد من الاتفاقيات العسكرية والأمنية التي من شأنها أن تؤكد عمق تلك العلاقة بينهما<sup>2</sup>، كاتفاق "تقدير المخاطر" عام 1997م، الذي ينص على أن يتم التقدير المشترك للمخاطر كل ثلاثة أشهر على مستوى الفنيين، و كل ستة أشهر على مستوى وزراء الدفاع و رؤساء الأركان، إلى جانب الاتفاقية التي تنص على السماح والدعم التركي لعناصر الموساد الإسرائيلي للقيام بعمليات تجسسية على كل من سوريا و العراق و إيران، انطلاقا من الأراضي التركية. وقد أسهم التعاون في هذا المجال في إلقاء القبض على زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان عام 1999م<sup>3</sup>. ومما لا شك فيه أن هناك العديد من الدوافع و الأهداف التي أدت إلى التحالف فكل طرف لديه دوافعه و أهدافه الخاصة، والتي يمكن إدراجها فيما يلي :

<sup>1</sup> - Meltem Müftüler, "Turkey And Israel: And Evolving Partnership", Ariel Center For Policy Research, Paper No. 47, 1998, p 6.

<sup>2</sup> - هشام عبد العزيز، المرجع السابق الذكر، ص 27.

<sup>3</sup> - عوني عبد الرحمن السباعوي، المرجع السابق الذكر، ص 154-155.



ومن بين الدوافع التركية للتحالف مع إسرائيل؛ تأمل تركيا من معاداتها للعرب في هذه الفترة - أي فترة التسعينيات- وإقامة تحالف مع إسرائيل وتقديم الخدمات لها إلى كسب الدعم اللوبي اليهودي الذي يسيطر على الإعلام الغربي بصفة عامة والأمريكي بصفة خاصة حتى يحسن صورة تركيا في مجال حقوق الإنسان بهدف تمهيد الطريق للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، كما يستطيع اللوبي اليهودي أن يضغط على الكونغرس الأمريكي لتقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية وتعزيز موقفها أمام أوروبا في الصراع على جزيرة قبرص.<sup>1</sup>

النزاع بين سوريا وتركيا حول مسألة المياه، والتي كان فيها الموقف العربي تجاه هذه المسألة منحازا إلى جانب سوريا، وهذا ما دفع تركيا إلى إقامة نظام أمن إقليمي للوقوف ضد مطالب سوريا الداعية للحصول على حقوقها من مياه الفرات والجولان بموجب حقوق السيادة والاستقلال و مبادئ القانون الدولي.<sup>2</sup> كذلك من أسباب إنشاء الحلف ظهور ظاهرة العنف الأصولي والتخوف من الأصولية الإسلامية، إذ تعاني تركيا منذ بداية العقد الماضي من تصاعد عمليات الاغتيالات خاصة لعناصر بارزة من فئة النشطاء المثقفين والعلمانيين في المجتمع التركي من قبل منظمات إسلامية متطرفة. ويلاحظ أن تركيا قد فسرت التناقم المتزايد لحالة العنف بإرجاعها بالدرجة الأولى إلى العوامل الإقليمية، وهذا ما يفسر اتجاهها إلى عقد اتفاق تعاون أمني مع إسرائيل.<sup>3</sup>

ومن أهم الدوافع الإسرائيلية؛ شراء المياه التركية وفتح أسواق جديدة لمنتجاتها الصناعية والعسكرية. بالإضافة إلى توسيع دائرة عمقها الاستراتيجي عبر التقافها على سوريا مع وصولها إلى الحدود العراقية والإيرانية، مما يعطيها فرصة التعرف على طبيعة هذه الأراضي وكيفية التعامل عسكريا في إقليمها الجوي بشن غارات داخل عمق هذه الدول.

كسر الطوق الأمني المفروض على إسرائيل من قبل الدول العربية بدعم ومساندة خارجية ميدانية وإقامة مثل هذا التحالف مع دولة إسلامية كبيرة يخرج العامل الإسلامي من الصراع

<sup>1</sup> غازي حسين، تركيا و العرب و إسرائيل ، الحلف التركي الإسرائيلي، مجلة الفكر السياسي، العدد 21 السنة الثالثة شتاء 2005، ص 138.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص143.

<sup>3</sup> عبد الفتاح علي الراشدان، "العلاقات العربية التركية في عالم متغير"، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 26، مجلس للنشر و التوزيع العلمي، الكويت، العدد 30، 1998، ص 38.

العربي الإسرائيلي، ويظهره على أنه صراع قومي على المياه وعلى الحدود وليس صراعا إسلاميا يهوديا.<sup>1</sup>

وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001، استمر التعاون التركي - الإسرائيلي. بحيث عقدت عدة مشاريع صناعية مشتركة بين البلدين منها القيام بعملية تحديث 170 دبابة تركية ، وتزويد تركيا بصواريخ "جو- جو". كما تم إجراء العديد من التدريبات بمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية، و تم التحضير للمناورات البحرية الثلاثية المعروفة باسم "عروس البحر" بين القوات البحرية التركية، الإسرائيلية و الأمريكية. وفي نفس الوقت، بدأت مناورات عسكرية بين سلاحى الجو الأمريكى، التركى والإسرائيلى، و قد استخدمت في هذه المناورات أنظمة "أكمي" إسرائيلية الصنع القادرة على بث الصورة الجوية مباشرة إلي غرفة القيادة. بالإضافة إلى إنشاء مشروع صاروخي دفاعي لمواجهة احتمال هجوم صاروخي عراقي، وهو المشروع الذي وافقت عليه الإدارة الأمريكية.<sup>2</sup>

#### الفرع الثالث: العلاقات الاقتصادية والتجارية

خلال فترة التسعينيات من القرن العشرين، قطعت تركيا وإسرائيل شوطا كبيرا في اتجاه تمتين علاقاتهما الاقتصادية والتجارية وقيام مشاريع مشتركة بينهما في جميع مجالات التعاون الاقتصادي وتأمل تركيا من خلال تطوير علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع إسرائيل إلى تقادي تقاوم تكاليف العمليات العسكرية ضد عناصر حزب العمال الكردستاني كما تطمح إسرائيل بالتغلغل اقتصاديا في جمهوريات آسيا الوسطى والقيام باستثمارات ضخمة هناك.<sup>3</sup>

ويعتبر قطاع السياحة المجال الأكثر بروزا في العلاقات الاقتصادية التركية - الإسرائيلية، حيث تم توقيع اتفاقية التعاون السياحية بين البلدين أثناء زيارة وزير السياحة الإسرائيلي إلى تركيا عام 1992م<sup>4</sup>، وعلى إثر هذا، خصص التلفزيون الإسرائيلي ثلاثة قنوات للمحطات التلفزيونية التركية<sup>5</sup>، وبذلك بدأ السياح الإسرائيليين بالتوافد إلى تركيا، بحيث استقبلت

<sup>1</sup> السيد مصطفى أحمد أبو الخير، النظرية العامة للأحلاف العسكرية، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص 136.

<sup>2</sup> جهاد عودة ، المرجع السابق الذكر، ص 330.

<sup>3</sup> عوني عبد الرحمن السباعوي، المرجع السابق الذكر، ص ص 158-156.

<sup>4</sup> - TOLGA TURAN, Turkish Foreign Policy Tow Ards Israel: The Implications Of Turkey's Relations With The West, The Degree Of Master Of Science International Relations, The Graduate School Of Social Sciences Of Middle East Technical University, May 2008,p83.

<sup>5</sup> محمد نور الدين، المرجع السابق الذكر، ص 268.

عام 1995م أكثر من 500 ألف سائح وينفق السائح في المتوسط 1000 دولار<sup>1</sup> الأمر الذي يعتبر تطوراً إيجابياً بالنسبة للسياحة في تركيا و دخلاً إضافياً لها من السياحة الإسرائيلية ويقدر متوسط عدد السياح سنوياً 160 ألف إلى 200 ألف في حين لا يقصد إسرائيل من السياح الأتراك سوى 5 - 6 ألف زائر سنوياً.<sup>2</sup>

ومن أبرز مؤشرات التطور في هذا المجال الاقتصادي والتجاري اتفاق التجارة الحرة بين البلدين عام 1996م، وهو ناتج عن إرادة سياسية حقيقية، حيث صادق عليه البرلمان التركي في أبريل عام 1997م، ودخل حيز التنفيذ في ماي 1997م<sup>3</sup>. وهو الاتفاق الذي أدى إلى مضاعفة التبادل التجاري بين البلدين ليبلغ 500 مليون دولار عام 1996م، على أن يبلغ مليار دولار عام 1999م. حيث تعمل الدولتان في مشروعات مشتركة تشمل نقل البضائع وتوليد الكهرباء و التصنيع المشترك للأسلحة. كما مهد هذا الاتفاق لرفع الحواجز الجمركية عن معظم السلع<sup>4</sup> وأتاح لتركيا فرصة زيادة تجارتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، كندا وأمريكا الوسطى عبر إسرائيل التي تربطها بها علاقات تجارة تفضيلية. فضلاً عن ذلك، وقع الطرفان عام 1997م اتفاقاً للنقل البري على أن يجري تنفيذه في حالة تطبيع العلاقات العربية - الإسرائيلية<sup>5</sup>.

وفي عام 2000م شهدت العلاقات الاقتصادية التركية - الإسرائيلية تطوراً حيث تقرر إقامة سوق حرة مشتركة بينهما. و كانت تركيا قد عقدت اتفاقية ثنائية لبيع مياه نهر منخفجات إلى إسرائيل عبر خليج أنطاكية<sup>6</sup>

<sup>1</sup> فوزي درويش، "البعد العسكري في العلاقات التركية - الإسرائيلية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 138، السنة 1999، ص 287.

<sup>2</sup> مصطفى طلاس، المرجع السابق الذكر، ص 44.

<sup>3</sup> -Elise Ganem , L'Axe Israël - Turquie : Vers Une Nouvelle Dynamique Proche - Orientale ?, France, Paris, L harmattan,2005, p 82.

<sup>4</sup> هاكان يافوز ، العلاقات التركية - الإسرائيلية من منظور الجدل حول الهوية التركية ، دراسات عالمية\_ دولة الإمارات العربية المتحدة أبو ضبي، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية العدد 29، الطبعة الأولى، 2000، ص 24.

<sup>5</sup> - جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا و العلاقات العربية - التركية، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1998، ص 201.

<sup>6</sup> - حسين دلي خورشيد، تركيا و قضايا السياسة الخارجية ، سوريا، دمشق، مكتبة الأسد، 1999، ص 64.

## الفرع الرابع: التنسيق التركي - الإسرائيلي في ميدان المياه

تبرز قضية التعاون المائي التركي - الإسرائيلي كأحد الأوجه الأساسية في تطور العلاقات التركية - الإسرائيلية بأبعادها المختلفة، الأمر الذي يعطي قضية المياه في العالم العربي و دول الجوار الجغرافي بعدا استراتيجيا لم تبلغه في أي وقت مضى<sup>1</sup>. حيث تستخدم تركيا المياه سلاحا يعبر عن استثمار جديد لموقعها الجغرافي<sup>2</sup> وورقة رابحة لمواجهة العراق وسوريا، باعتبار أن 88% من مصادر نهر الفرات و 87% من مياه نهر دجلة تقع داخل الأراضي التركية. أما بالنسبة لإسرائيل، فطالما عانت من مشكلة المياه، فوجدت في تركيا الشريك الاستراتيجي فيما يتعلق بالموارد المائية ونتيجة لإدراك البلدين بأن الموارد المائية تمثل العنصر الحيوي للسياسات الدولية لذا سعت كل من تركيا وإسرائيل إلى توسيع تعاونهما في المجال المائي.

ولما لمشاريع المياه من أهمية في تطور العلاقات التركية - الإسرائيلية سنحاول تسليط الضوء على أهم مشاريع الشراكة المائية بين البلدين، بداية من مشروع أنابيب السلام Peace Pipeline Project الذي يعتبر قمة التعاون في السياسة المائية بين تركيا و إسرائيل، فهو يهدف إلى نقل المياه الفائضة عن الحاجة التركية من نهري سيحان Seyhan وجيحان Ceyhan إلى الدول في منطقة الشرق الأوسط، وتحديدًا سوريا والأردن وإسرائيل.<sup>3</sup> وقد اقترحه الرئيس التركي توغرت أوزال Turgut Ozal عام 1987م، و أطلق عليه "أنابيب السلام " لأنه قد يوطد علاقات تركيا بجيرانها العرب، و هو يشتمل على مد خطين:

- ✓ الخط الغربي الذي يمتد جنوبا عبر سوريا والأردن حتى يصل إلى السواحل الغربية للمملكة العربية السعودية.
- ✓ الخط الشرقي الذي يقطع سوريا و ينقل المياه إلى شرق السعودية و دول الخليج: العراق، الكويت، البحرين، قطر، الإمارات العربية المتحدة<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - عوني عبد الرحمن السبعوي، إسرائيل ومشاريع المياه التركية: مستقبل الجوار المائي العربي، دراسات استراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 1997، ص 24.

<sup>2</sup> - عوني عبد الرحمن السبعوي، "تركيا و الكيان الصهيوني : ميادين الشراكة الاستراتيجية"، المرجع السابق الذكر، ص 158.

<sup>3</sup> - هشام فوزي عبد العزيز، "مشروع أنابيب السلام و المواقف العربية منه"، مجلة المنارة، مجلد 14، العدد الثاني، 2008، ص 252.

<sup>4</sup> - سعد حقي توفيق، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي و العشرين، الأردن، عمان، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2003، ص 311.

وتسعى تركيا من خلال هذا المشروع للحصول على عائدات مالية كبيرة تقدر بحوالي ملياري دولار سنويا وبهذا تتمكن من تغطية حاجتها من النفط والغاز، بمعنى تحويل تركيا إلى دولة مائية كمصطلح مواز بالمعنى والمدلول (دولة نفطية). كما تحاول تركيا من خلال هذا المشروع التمهيد لهيمنة استراتيجية تركية على المناطق التي تزودها بالمياه وخلق إمبراطورية تركية جديدة قوامها المياه<sup>1</sup>.

ويعتبر مشروع جنوب الأناضول Gunegdogu Anadoly Progesi المعروف اختصارا بمشروع (GAP) أكبر مشروع للتنمية الاقتصادية والإقليمية في تاريخ تركيا<sup>2</sup>. وترجع بداية التفكير فيه إلى فترة الثمانينيات من القرن العشرين، وهو ينقسم إلى 13 مشروعاً، منها سبعة في حوض الفرات و ستة في حوض دجلة. ويشتمل كل مشروع من هذه المشاريع على سد أو أكثر، إلى جانب العديد من المنشآت وقنوات الري. ويتضمن المشروع إقامة 22 سدا و 19 محطة لتوليد الطاقة الكهربائية على نهري دجلة و الفرات<sup>3</sup>.

وتجدر الإشارة إلى أن إسرائيل دخلت على خط مشروع غاب عن طريق تقديم الخبرة التكنولوجية في مجال الزراعة والري. وعلى هذا النحو، بدأت الزيارات المتبادلة بين الدولتين في سبيل ترقية قطاعيهما الزراعية حيث قام ياليم إيريز Yalim Eretz رئيس مجلس التعاون التركي - الإسرائيلي إلى إسرائيل عام 1992م، تلتها زيارة مدير المصادر المائية في وزارة الزراعة الإسرائيلية لتركيا. كما زار الرئيس الإسرائيلي عزرا وايزمن سد أتاتورك في تركيا. و في هذا الصدد، صرح السفير الإسرائيلي في تركيا عام 1999م :

"إن الاقتصاديين التركي والإسرائيلي يكمل أحدهما الآخر، فتركيا لديها ما يمكن أن تستهلكه إسرائيل في مقابل حصول الأولى على أشياء تملكها إسرائيل معتبرا تركيا تملك أرض و ماء و إسرائيل لديها تكنولوجيا زراعية متطورة"<sup>4</sup>

<sup>1</sup>- عمر كامل حسن، النظام الشرق أوسطي و تأثيره على الأمن المائي العربي: دراسة في الجغرافيا السياسية و الجيوبولتيك، سوريا، دمشق، دار رسلان، الطبعة الأولى، 2008، ص ص 372- 373.

<sup>2</sup>- عبد العزيز شحادة المنصور، المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، يناير 2000، ص 162.

<sup>3</sup> - داليا إسماعيل محمد، المرجع السابق الذكر، ص 139.

<sup>4</sup> - يوسف إبراهيم الجهماني، "ثرثرة فوق المياه تركيا سوريا العراق و إسرائيل"، مجلة الفكر السياسي، العدد الثامن، شتاء 2000، ص ص 227-228.

وتلعب الشركات الإسرائيلية والمراكز الخاصة دورا هاما في المشروع. فهي إلى جانب مساهمتها في التدريب والتأهيل وتقديم الاستثمارات، تسعى لحضور متميز في النشاطات والفعاليات المتعلقة بالمشروع. و قد حرصت على عرض تقنيات خاصة و مميزة في المعرض الزراعي الدولي "غرور غاب" عام 1999م، وبرزت في هذا المجال شركتا "Tahal" و "Zinkel"، والجدير بالذكر، أن هاتين الشركتين بالإضافة إلى المركزين الحكوميين الإسرائيليين "Cindaco" و "Mashav"، لم يكونا من أوائل الشركات الإسرائيلية المستثمرة في المشروع، لكن ما هو معروف عن هذه الشركات و المؤسسات ارتباطها الوثيق بجهاز الموساد<sup>1</sup>. وفي عام 2000م شاركت حوالي 28 شركة إسرائيلية في تكوين اتحادات تركية مكلفة بوضع مشروع الغاب موضع التطبيق<sup>2</sup>.

إضافة إلى ذلك، نجد مشروع نهر منخفجات Manvatat River الذي يرمي إلى تخزين مياه نهر منخفجات و بيعها إلى إسرائيل، عبر صهاريج بلاستيكية ضخمة تنتقل عبر البحر المتوسط بكميات تقدر بحوالي 250-400 مليون متر مكعب سنويا. و سيورد الماء حسب التخطيط الإسرائيلي عن طريق بالونات ضخمة سعة كل منها 1.8 مليون متر مكعب. وهي مصنوعة من البلاستيك حسب تصميم شركة "ميدوزا" الكندية، ثم يتم جرّها من البحر بواسطة سفن إسرائيلية من تركيا إلى المنطقة الساحلية في إسرائيل، و يتطلب ذلك إنشاء أرصفة بين تركيا و إسرائيل لتحميل و تفريغ المياه، من قبل شركة "تاهال" الإسرائيلية. وستبلغ تكلفة استيراد إسرائيل للمياه من تركيا 35 سنتا للمتر المكعب. وبالتالي فإن التكلفة الكلية لاستيراد 250 مليون متر مكعب التي تحتاجها إسرائيل سنويا ستصل إلى 87.5 مليون دولار<sup>3</sup>.

و ما يمكن قوله هو أن جل هذه المشاريع توضح مدى عمق العلاقة الثنائية، ومدى التنازل السخي الذي تقدمه الحكومات التركية المتعاقبة لتزويد إسرائيل بالمياه.

<sup>1</sup> - عبد القادر نزار ، "الشراكة التركية- الإسرائيلية في مشروع جنوب شرق الأناضول: الآلية و التداعيات"، 11 ماي 2013.

<http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?2901>

<sup>2</sup> - مراد فول، المرجع السابق الذكر، ص 353.

<sup>3</sup> - عبد الناصر سرور، المرجع السابق الذكر، ص 190-191.

## المبحث الثاني

### المقاربة النظرية للعلاقات التركية - الإسرائيلية

يعتبر تعدد النظريات في العلاقات الدولية نقطة قوة لها وليس نقطة ضعف عليها. بحيث يمكن التمييز بين النظريات التي تتناول النواحي المختلفة من العلاقات الدولية، الواحدة عن الأخرى، على أساس المتغير التابع الذي تحاول كل منها تفسيره. ويمكن في الوقت نفسه، التمييز بين مستويات التحليل على أساس الظاهرة أو المتغير المستقل<sup>1</sup>. وبناء على ذلك، فأناصر المدرسة الواقعية يعتمدون في تفسيرهم للعلاقات الدولية على أساس متغير القوة، ميزان القوى، و فوضوية النظام الدولي. في حين، اعتمدت المدرسة الليبرالية على متغيرات ومفاهيم مختلفة، فترى في الاقتصاد والمؤسسات الدولية أساساً لفهم العلاقات الدولية، واهتمت النظرية البنائية بمتغير الهوية والمعايير كأساس لفهمها للسلوك الدولي و العلاقات الدولية. و على هذا الأساس، سوف نركز في دراستنا على هذه المنظورات الثلاث.

### المطلب الأول : المنظور الواقعي

قامت المدرسة الواقعية بشكل أساسي على دراسة العلاقات الدولية من منظور القوة كأداة لتحليلها وتفسيرها.<sup>2</sup> فهي تنظر إليها على أنها علاقات صراع قوة ومن أجل القوة

International relations is a struggle of power and for power.

رافضة بذلك كل ما يتصل بالجانب الأخلاقي لهذه العلاقات. فالواقعيون يرون أن الدافع الغريزي الذي يحرك الإنسان دوماً هو الصراع على القوة من أجل البقاء ومواجهة التحدي وإثبات الذات، ولا يتوقف هذا السعي إلا عند الموت<sup>3</sup>

.Perpetual and restless desire of power after Power that ceaseth only in death

جاءت الواقعية لتدرس وتحلل ما هو قائم في العلاقات الدولية، و تحديداً سياسة القوة، الأحلاف، الحرب والنزاعات. وهي تهدف إلى دراسة وفهم سلوكيات الدول والعوامل المؤثرة في علاقاتها مع بعضها البعض، ولم تهدف كما فعلت المثالية إلى تقديم نظريات وأفكار حول ما

<sup>1</sup> - أنور محمد فرج ، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية ومقارنة في ضوء النظريات المعاصرة ،السليمانية ، مركز كرديستان للدراسات الإستراتيجية ، 2007 ، ص ص 103-104.

<sup>2</sup> - ناصف يوسف حتى ، النظرية في العلاقات الدولية ، بيروت ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الأولى ، 1985 ، ص 116.

<sup>3</sup> - عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007 ، ص 133.

يجب أن تكون عليه العلاقات الدولية، وهذا ما ذهب إليه مكيافيللي Michiavelli في كتابه " الأمير " the Prince بأن من يهمل ما هو حاصل من أجل الاهتمام بما يجب أن يحصل لا بد أن يؤدي بعمله هذا إلى تدمير ذاته بدل أن يحافظ عليها.<sup>1</sup> ويرفض الواقعيون مقولات المثاليين\* بوجود تناسق في المصالح بين مختلف الأمم، ويرون أن الدول غالباً ما تتضارب في مصالحها إلى درجة يقود بعضها للحرب، وتلعب الإمكانيات المتوفرة للدولة دوراً هاماً في تحديد نتيجة الصراع الدولي و قدرة الدولة على التأثير في سلوك الآخرين، شريطة إدراك أن قدرات الدولة لا تقتصر على الإطلاق على الجانب العسكري، بحث تشمل كذلك على متغيرات أخرى كمستوى التطور التقني، السكان، المصادر الطبيعية، العوامل الجغرافية، شكل الحكومة، القيادة السياسية والأيدولوجية.<sup>2</sup>

تتمثل نقطة البدء عند الواقعيين في سعي الدول لاكتساب القوة والسلطان، و مركزية القوة في ذلك، واستمرارية الصراعات في العالم المكون من دول مستقلة، وعدم الادعاء بإعطاء دور كبير للأخلاق والقانون الدولي والدبلوماسية. وتتوزع أهداف السياسة الدولية عند الواقعيين على ثلاث أقسام:

- ✓ الدولة التي تميل في علاقاتها الدولية إلى الاحتفاظ بالقوة، تسير على سياسة الحفاظ على الوضع الراهن.
- ✓ الدولة التي تهدف في علاقاتها الدولية إلى اكتساب المزيد من القوة، عن طريق إحداث تبدل في علاقات القوة القائمة، تسير على سياسة إمبريالية (التوسع الاستعماري)
- ✓ الدولة التي تنشأ في علاقاتها الدولية عرض ما تملك من قوة، فتسير على سياسة إظهار المهابة.<sup>3</sup>

وعليه، يمكن القول بأن الواقعيين يميلون إلى تبني سياسة القوة power politics التي لا تعبير اهتماماً للاعتبارات الأخلاقية لدى صياغة الأجندة السياسية الخارجية، لأن الأمر يتعلق هنا بصراع من أجل البقاء، حيث يعتبر الاعتماد على الذات السبيل الوحيد لضمان استمرارية

<sup>1</sup> - ناصف يوسف حتى ، المرجع السابق الذكر ، ص 23.

\*معلومات أكثر حول الفروق و الاختلافات بين النظرية المثالية و الواقعة أنظر: عبد الناصر جندلي، المرجع السابق الذكر، ص 134.

<sup>2</sup> - جيمس دورتي و روبرت بالاستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، الكويت، كاظمة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1985 ، ص ص 59-60.

<sup>3</sup> - أنور محمد فرج ، المرجع السابق الذكر، ص ص 219-247.



الدولة<sup>1</sup>. والواقعية ليست نظرية واحدة، بل نظريات عدة: الواقعية الكلاسيكية (من 1939 م إلى 1979 م)، والواقعية الجديدة (من 1979 م فصاعداً)، ورغم هذه التفرعات إلا أن الواقعيين جميعاً يؤمنون بهذه العناصر الثلاثة: الدولانية Statism، البقاء Survival والعون الذاتي self-help<sup>2</sup>. فضلاً عن ذلك، فهم يشتركون في الاعتقاد بأن هناك مجموعة من العوامل الثابتة، والتي تلعب دوراً رئيسياً في تشكيل السلوك الدولي. يمكن إدراجها فيما يلي:

حسب كل من جيمس دورتي و روبرت بلستغراف في مؤلفهما: "النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية" يوافق الواقعيون بشكل عام على أن الموقع الجغرافي للدولة يؤثر في إمكانياتها و توجهاتها السياسية الخارجية، إذ أن الجغرافيا تجعل بعض الدول أكثر عرضة للغزو من غيرها، وبعض الدول تحتل مواقع استراتيجية أكثر أهمية من غيرها من الدول وسهولة الوصول إلى الطرق المائية وطبيعة الحدود الصالحة للدفاع عن الدولة تؤثر كذلك في السياسة الخارجية، والموقع بدوره يؤثر على قدرة الدولة على تعبئة قدراتها لمواجهة الدول الأخرى<sup>3</sup>.

✓ يركز هذا المنظور على الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي التي أفرزت اهتماماً متزايداً للدول بمقومات وأسس الأمن الوطني وهو الأمر الذي أدى إلى بروز منافسة شديدة بين الدول حول موارد محدودة ولكنها تشكل الاهتمام المركزي للدولة كالأمن والموارد الاقتصادية التي لا يمكن لأي طرف أن يحققها بشكل تام وشامل ولا يمكن لجميع الأطراف أن تتمتع بها بشكل عادل<sup>4</sup>. هذه الفوضى الدولية وعدم وجود سلطة تمنع استخدام العنف بين الدول، تدفع الدول كل على حدا لتتكون قوة تدافع بها عن نفسها من جهة وتتوسع في تحقيق مصالحها القومية إن وجدت فرصة لذلك. لأن الأمم توسع مصالحها السياسية في الخارج عندما تتزايد قوتها النسبية في الداخل<sup>5</sup>.

✓ تمثل السياسة الدولية عند الواقعيون بشكل عام صراعاً من أجل السلطة فيما بين الدول التي تسعى كل منها إلى تعظيم مصالحها الوطنية إلى أقصى حد ممكن. ومثل هذا النظام القائم في

<sup>1</sup> - عادل زقاغ، "الواقعية"، 12 ماي 2013، <http://www.geocities.com/adelzeggagh/realism.html>

<sup>2</sup> - جون بيلس و ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، الإمارات، مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 239.

<sup>3</sup> - جيمس دورتي و روبرت بلستغراف، المرجع السابق الذكر، ص 60.

<sup>4</sup> - حسين بوقارة، السياسة الخارجية: دراسة في عناصر التشخيص و الاتجاهات النظرية للتحليل، الجزائر، دار هومة، الطبعة الأولى، 2012، ص 156.

<sup>5</sup> - أنور محمد فرج، المرجع السابق الذكر، ص 228.

ميدان السياسة العالمية كان نتيجة عمل آلية تعرف باسم ميزان القوى ، حيث تتحرك بهدف منع أي دولة واحدة من أن تكون في وضع مسيطر<sup>1</sup>.

✓ يرى الواقعيون أن المبادئ المعنوية أو الأخلاقية يصعب تطبيقها على الأعمال أو السلوك السياسي. فالمسألة هنا تتعلق بمدى قدرة القائد السياسي. على تحقيق أهداف سياسته الخارجية الرئيسية دون تعريض دولته للخطر، ذلك لأنه يعمل في نطاق بيئة دولية تختلف عن البيئة المحلية في فقدانها للسلطة والمعايير المشتركة للسلوك السياسي، ذلك لأن المعايير التي تحكمه في البيئة الدولية تختلف عن تلك التي تحكم السلوك السياسي داخل الدولة الواحدة. فالسياسة عند الواقعيين ليست وظيفة الأخلاق.<sup>2</sup>

رغم الاتفاق العام بين اتجاهات الفكر الواقعي، فإن هناك بعض الاختلافات الجزئية فيما يخص أسباب سلوكيات الدول التنافسية والتنافسية، والتي سوف ندركها من خلال تناولنا لكل من الواقعية الكلاسيكية والواقعية الجديدة .

#### الواقعية الكلاسيكية Classical Realism:

تجعل الدولة كوحدة تحليل مركزية باعتبارها الفاعل الوحيد في اللعبة الدولية.<sup>3</sup> وهي التي ترسم السياسة الدولية من خلال السياسة الخارجية، وما عداها من منظمات وشركات ومؤسسات وأفراد لا تلعب إلا دورا هامشيا وأية علاقات أخرى لا تتدخل فيها الدولة كطرف لا يمكن بحثها من ضمن العلاقات الدولية، ذلك لأن الدولة هي التي تنشأ المنظمات الدولية، وهي التي تبرم المعاهدات والاتفاقات الدولية وتوفر الحماية لمواطنيها ومؤسساتها داخل وخارج الوطن والمسؤولة دوليا عن أية أخطاء ترتكب لصالحها كالذهاب إلى الحرب أو عدم الإيفاء بالتزاماتها، وأن الدولة هي التي تدخل في تحالفات سياسية أو عسكرية أو إنشاء تكتلات اقتصادية.<sup>4</sup>

تعتبر الواقعية الكلاسيكية أن الطبيعة البشرية تحكمها غريزة القوة Power، وهي غريزة حيوانية تتمثل في حب السيطرة والهيمنة. وتزداد هذه العدوانية عندما تنتقل من مستوى الفردي

<sup>1</sup> - جون بيلس و ستيف سميث، المرجع السابق الذكر ، ص 7.

<sup>2</sup> - جيمس دورتي و روبرت بالسغراف ، المرجع السابق الذكر، ص ص 60-61.

<sup>3</sup> - عبد الناصر جندي، المرجع السابق الذكر، ص 140.

<sup>4</sup> - ميروك غضبان ، المرجع السابق الذكر، ص324.

إلى مستوى الدولة نتيجة ازدياد الإمكانيات الموجودة<sup>1</sup>، كما تعتبر مفهوم القوة المتغير الأساسي والرئيسي لتفسير واستيعاب السلوكية الدولية و يعد كل من نيكولاس سيبكمان، فريدريك شومان، جورج كينان، هانس مورغانو ، هنري كيسنجر، ريمون أرون من أبرز المفكرين الذين تناولوا موضوع القوة في العلاقات الدولية بيد أن كتابات هانس مورغانو أشمل وأوسع دراسة لموضوع القوة ودوره ومكانته في العلاقات الدولية . بحث يعتقد هانس مورغانو Hans Morgenthau "أن السياسة الدولية ، ككل سياسة ، هي صراع من أجل القوة. ومهما تكن الأهداف النهائية للسياسة الدولية، القوة هي دائما الهدف العاجل"<sup>2</sup>.

وبناء على ذلك، يعتبر هانس مورغانو أن علاقات الدول فيما بينها مبنية أساسا على متغير القوة. إذ أن سلوكيات الدول تدفعها حوافز الحصول على مزيد من القوة و التنافس من أجل زيادة قوة كل دولة مهما كانت طبيعة الوسائل المتبعة في ذلك، و بالتالي تكون القوة هنا وسيلة و غاية في نفس الوقت ، لأن العلاقات الدولية محكومة دوما بعلاقات القوة و الصراع من أجل القوة<sup>3</sup>. و يقول فريدريك شومان أنه في نظام دولي الحكومة المشتركة من الضروري لكل وحدة في هذا النظام أن تسعى لضمان أمنها، اعتمادا على قوتها الذاتية، و أن تنظر بحذر إلى قوة الدول المجاورة لها. وهي ما تعتمد عليه الحياة سواء بالإقناع أو الإغراء و هذا حسب ما ذهب إليه نيكولاس سيبكمان.

وفي تعريف آخر لأرلوند وولفرز Arnold Wolfers القوة هي القدرة على دفع الآخرين نحو عمل ما تريد و منعهم من عمل ما لا تريد. فهو هنا يفرق بين القوة Power والنفوذ Influence أو التأثير. فالأولى تعني تحريك الآخرين بالتهديد أو معاقبتهم بالحرمان، أما النفوذ والتأثير فيعني القدرة Capacity على تحريك الآخرين بالوعد والإغراء<sup>4</sup>.

يمكن القول إن القوة التي تعنيها التحليلات الواقعية ليست القوة العسكرية التقليدية، بل "القوة الوطنية National Power" بمفهومها الشامل من عناصرها ومكوناتها المادية وغير المادية. فهي حصيلة عدد كبير من المتغيرات، والتفاعل الذي يتم بين هذه المتغيرات هو الذي يحدد في النهاية قوة الدولة. وتتضح هذه القوة من خلال الحيوية الاقتصادية، النفوذ السياسي،

<sup>1</sup> - ناصف يوسف حتي، المرجع السابق الذكر، ص 25.

<sup>2</sup> - عبد الناصر جندلي ، المرجع سابق الذكر، ص 146.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص 147.

<sup>4</sup> - جيمس دورتي و روبرت بالستغراف ، المرجع السابق الذكر ص 61.

أو القوة العسكرية.<sup>1</sup> وهناك مجموعة من الأساليب التي يمكن للدول أن تمارس القوة من خلالها منها: أسلوب الإقناع Persuasions والإغراء Rewards و فرض العقوبات Punishment والتهديد باستخدام القوة المسلحة Armed Forces.<sup>2</sup>

وفي الأخير، يمكن الإشارة إلى أن طبيعة القوة غير قابلة للقياس الدقيق على الرغم من وجود أسس وعناصر لقوة الدولة، وذلك لأن القوة ليست مطلقة، بل نسبية؛ ويجب مقارنتها بقوى الدول الأخرى. ولأنها أيضا ليست مستقرة على حال بل تتغير مع تغير عناصرها، فليس هناك عامل واحد يمكن من خلاله التحكم بالقوة، حتى لو كان ذلك العامل هو القوة العسكرية.<sup>3</sup>

فضلا عن ذلك، يجعل الواقعيون من مفهوم المصلحة الوطنية National Interest معيارا أساسيا في فهم سلوك الدول الخارجي. ذلك لأن الدول تامة السيادة في علاقاتها مع بعضها البعض تستعمل سياستها الخارجية كوسيلة لتحقيق أهدافها المتعددة و المتنوعة التي تصب كلها في قالب المصلحة الوطنية.<sup>4</sup> وقد أستخدم هذا المفهوم لأول مرة كأداة تحليل سياسية لوصف وتفسير وتقويم السياسات الخارجية للدول، و لتبرير أو رفض أو اقتراح سلوكا سياسيا معينا. وفي هذا السياق، يرى هانس مورغانو أن المصلحة هي المقياس الدائم الذي يمكن على أساسه تقويم و توجيه العمل السياسي<sup>5</sup>، بل هي جوهره تتحدد المصلحة بمؤشر القوة. ففي عالم تسعى فيه الدول ذات السيادة لامتلاك القوة، فإن السياسة الخارجية لكل الدول يجب أن تكون قائمة على اعتبار بقائها هو الحد الأدنى من أهدافها، وما أن تضمن الدولة بقاءها حتى تسعى للاهتمام بمصالح أخرى دون هذه المصلحة في الأهمية. و يفترض الواقعيون أن المصلحة التي تتحدد بالقوة تعتبر مفهوما موضوعيا يتمتع بصلاحية غير قابلة للجدل، ومع ذلك فإن مضامين المصلحة ليست ثابتة بالنسبة لكل الدول، كما أنها ليست ثابتة على امتداد فترات زمنية تاريخية متعاقبة.<sup>6</sup>

1 - أنور محمد فرج، المرجع السابق الذكر، ص 229.

2 - عبد الناصر جندي، المرجع السابق الذكر، ص 153.

3 - أنور محمد فرج، المرجع السابق الذكر، ص 230.

4 - عبد الناصر جندي، المرجع السابق الذكر، ص 142.

5 - نفس المرجع، ص 155.

6 - جيمس دورتي و روبرت بالاستغراف، المرجع السابق الذكر، ص 70.

والمصلحة الوطنية حسب جان باريا لها معنيين :

معنى ذاتي Subjective؛ المصلحة الوطنية هي كل ما استقرت عليه قرارات السياسة الخارجية. وهي مرتبطة بالأهداف التي يصبوا إلى تجسيدها صناع القرار إلى واقع ملموس، من خلال الوسائل والآليات التي يعتمدونها في سياستهم الخارجية. معنى موضوعي Objective؛ تتمثل المصلحة الوطنية في البحث عن القوة، وهنا تكون المصلحة الوطنية مرادفة للقوة<sup>1</sup>.

كما ينظر الواقعيون إلى ميزان القوى Balance of Power على أنه الوسيلة الأساسية لتحقيق السلام و استقرار الدول وفي هذا الصدد، يرى هانس مورغانو بأن توازن القوى هو أفضل وسيلة لإدارة استخدام القوة، و بأنه توزيع متساو - إلى حد ما- للقوى أو أنه أي توزيع للقوى . كما أنه لا يحقق السلام الدولي International Peace ، وإنما الإجماع الدولي International Consensus، هذا الأخير الذي يؤدي وظيفة توازن القوى<sup>2</sup>. فقبل أن يفرض توازن القوى قيودا على طموحات دولة معينة من خلال تجمع القوى المعارضة لهذه الدولة، فإن على الدول المتنافسة أن تلتزم نفسها بقبول نظام توازن القوى كإطار مشترك لمساعيها، لأن هذا الاتفاق يضبط الرغبة غير المحدودة للحصول على القوة التي قد تأخذ شكل العمل على بناء امبريالي و يحول دون تحقيق ذلك<sup>3</sup>.

### الواقعية الجديدة Neo-Realism:

نشأت الواقعية الجديدة في السبعينيات من القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية، متزامنة بذلك مع فترة وصول الرئيس الأمريكي الديمقراطي جيمي كارتر Jimmy Carter إلى سدة الحكم، و الذي اعتمدت إدارته على النظرة الأخلاقية، من خلال جعل حقوق الإنسان أولى أولويات أجندتها السياسية. وهذا ما أكده روبرت كوكس Robert Cox في فكرة مفادها أن الواقعية الجديدة هي ظاهرة أمريكية تعكس الخصوصيات المتميزة للحرب الباردة، تستعمل القوة، العقلانية والفرضيات البنيوية لبناء نوع جديد من التفكير<sup>4</sup>. - والواقعية الجديدة على الرغم من

<sup>1</sup> - عبد الناصر جندلي، المرجع السابق الذكر، ص 155.

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص 160.

<sup>3</sup> - جيمس دورتي و روبرت بالاستغراف ، المرجع السابق الذكر، ص 73.

<sup>4</sup> - عبد الناصر جندلي، المرجع السابق الذكر، ص 163.

أنها لم تحدث القطيعة التامة مع المسلمات النظرية للواقعية الكلاسيكية<sup>1</sup>، إلا أنها جاءت لإعادة تنظيمها وهيكلتها وتجديدها، آخذة بعين الاعتبار مختلف الانتقادات الموجهة للواقعية الكلاسيكية من قبل العديد من المنظرين و المحللين في مختلف الاتجاهات النظرية و التيارات الفكرية للعلاقات الدولية<sup>2</sup>. ففي الوقت الذي ترى فيه الواقعية الكلاسيكية، أن القوة هي غاية في حد ذاتها، ترى الواقعية الجديدة أن القوة هي تجميع لقدرات الدولة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية لتحديد سلوكها الخارجي. بمعنى أن القوة وسيلة لتحقيق المصلحة الوطنية<sup>3</sup>. كما تذهب هذه النظرية إلى أن البحث عن القوة ليس بنتيجة غريزة حيوانية متأصلة في الطبيعة البشرية، إنما ينتج أساسا عن توق شديد للأمن فانعدام الأمن. في نظام دولي يتسم بالفوضى، يخلق ضغوطا على الدولة للحصول على أكبر قدر ممكن من القوة. و إن اضطرار الدول لزيادة قوتها من أجل دعم أمنها، يؤدي إلى ازدياد انعدام الأمن، و تدخل الدولة هنا في حلقة مفرغة<sup>4</sup>.

وتركز الواقعية الجديدة على أهمية البنية في النظام الدولي ودورها في سلوك الدول وعلى هذا الأساس، يعتقد كينيث والتز Kenneth Waltz أن التفاعل بين الدول يفرز بنية دولية تمنع هذه الدول من الإقدام على سلوكيات معينة، و تفرض عليها القيام بأفعال معينة. فالتغيير في بنية وأجهزة النظام الدولي، تتطلب بالضرورة تغييرات مماثلة على مستوى السلوك الخارجي لكل عضو في النظام الدولي، يمكن تفسيره والتكهن به، انطلاقا من المكانة التي يحتلها هذا العضو في هرم السلطة الذي تحدده بنية النظام الدولي<sup>5</sup>. وتتسم الواقعية الجديدة بنوع من الدولانية Statism. فالدولة هي الفاعل الأساسي التي تحدد بمصالحها وأنشطتها شكل و سمات النظام الدولي<sup>6</sup>.

تتميز العلاقات الدولية عند الواقعيين الجدد بالفوضى والصراع المتواصل، و التي تعني غياب سلطة مركزية أو تنظيم هرمي للسلطة على مستوى النظام الدولي يكون كفيل بتنظيم العلاقات بين الدول. وفي اعتقاد الواقعيين الجدد أن الدولة العقلانية هي التي تنظر إلى

<sup>1</sup> - حسين بوقارة، المرجع السابق الذكر، ص 157.

<sup>2</sup> - عبد الناصر جندي، المرجع السابق الذكر، ص 164.

<sup>3</sup> - ميروك غضبان، المرجع السابق الذكر، ص 324.

<sup>4</sup> - ناصف يوسف حتي، المرجع السابق الذكر، ص 25.

<sup>5</sup> - حسين بوقارة، المرجع السابق الذكر، ص 157.

<sup>6</sup> - ناصف يوسف حتي، المرجع السابق الذكر، ص ص 63-64.

العلاقات الدولية على أنها علاقات قوة و صراع. الأمر الذي يجعل من الاحتياطات الدفاعية الضمان الحقيقي لمواجهة أي اعتداء داخلي أو خارجي<sup>1</sup>. وتجدر الإشارة هنا إلى أن بين النظامين الداخلي و الخارجي، يكمن في بنية كل منهما. ففي إطار الشؤون الداخلية لا يتعين على المواطنين أن يدافعوا عن أنفسهم، في حين الشؤون الدولية لا توجد في إطارها سلطة عليا لمنع استخدام القوة و مواجهتها. لهذا لا يمكن تحقيق الأمن، إلا بالعون الذاتي Self-Help ، لكن أي دولة معنية ستذكي نار انعدام الأمن تلقائيا لدى دول أخرى في سياق سعيها إلى تحقيق الأمن بنفسها، والمصطلح الذي يطلق على السلسلة المتصاعدة من حالات انعدام الأمن هو المعضلة الأمنية Security Dilemma<sup>2</sup>.

وتضع الواقعية الجديدة أولوية الأمن فوق غيرها من الأهداف الممكنة أو المرجوة. فكل دولة تلعب دورها بما تمليه عليها الاحتياجات الأمنية ومكانتها في نظام توازن القوى بين الدول. فهدف الواقعيين الجدد هو تحقيق أقصى ما يمكن من الأمن القومي، و هم لا ينكرون أهمية القوة العسكرية كمحدد أساسي للتأثير على الدول الكبرى و التحكم في علاقاتها و هذا ما أكده كينيث وولتز في فكرته القائلة بأن الدولة العقلانية هي تلك التي تسعى إلى القوة عندما يكون الهدف الأمني قد تحقق. هذا و لقد أدت فكرة الأمن في الواقعية الجديدة إلى انقسام أنصارها إلى فريقين: المهاجمون و المدافعون.<sup>3</sup> الواقعية الهجومية Offensive Realism والتي يتزعمها كل من: "كينيث وولتز" "روبرت جيرفس" Jervis Robert ، "ستيفن والت" Stephe Walt ، "جورج كويستر" George Quester ، "جاك سنايدر" Jack Snyder ، "ستيفن فان إفرا" Stephen Van Evera. هؤلاء الباحثون يفترضون تزايد احتمالات الحرب بين الدول، كلما كانت لدى بعضها القدرة على غزو دولة أخرى بسهولة. لكن عندما تكون القدرات الدفاعية أكثر تيسرا من القدرات الهجومية، فإنه يسود الأمن وتزول حوافز النزعة التوسعية. وعندما تسود النزعة الدفاعية، ستمكن الدول من التمييز بين الأسلحة الدفاعية والأسلحة ذات الطابع الهجومي، حينئذ يمكن للدول امتلاك الوسائل الكفيلة بالدفاع عن نفسها دون تهديد الآخرين. وهي بذلك

<sup>1</sup> - عبد الناصر جندي، المرجع السابق الذكر، ص 176.

<sup>2</sup> - جون بيليس و ستيف سميث، المرجع السابق الذكر ، ص ص 245 - 255.

<sup>3</sup> - عبد الناصر جندي، المرجع السابق الذكر، ص 179.

تقلص من آثار الطابع الفوضوي للساحة الدولية<sup>1</sup>. و القوة عند الواقعيين الهجوميين هي وسيلة ذات أهمية قصوى لتعظيم المكاسب، معتبرين العلاقات الدولية بأنها لعبة صفرية Zero Sum Game<sup>2</sup>.

أما بالنسبة للواقعية الدفاعية Defensive Realism، يفترض أنصارها بأن الدول تسعى للحفاظ على وجودها فقط، بينما تقدم القوى الكبرى ضمانات لصيانة أمنها عن طريق تشكيل تحالفات توازنية بانتقاء آليات دفاعية عسكرية، مثل: القدرات النووية الانتقامية<sup>3</sup>. ويرى الواقعيون المدافعون بتوافر الأمن، رغم الفوضى التي تميز النظام الدولي. والقوة - حسبهم - هي وسيلة لتحقيق الأهداف الضرورية المرتبطة بالأمن، معتبرين بأن العلاقات الدولية هي عبارة عن مأزق السجين. و ينظرون إليها كلعبة غير صفرية Non Zero Sum Game<sup>4</sup>.

يذهب العديد من رواد الواقعية الجديدة إلى أن إحدى المعوقات التي تقف في وجه التعاون هي أن الدول تميل إلى الاهتمام بالمكاسب النسبية أكثر من اهتمامها بالمكاسب المطلقة. و يقول هؤلاء:

" أنه بدلا من اهتمام هذه الدول بالتعاون لأنه يحقق مصالح كل من أي دولتين متعاونتين، فإنه ينبغي أن تكون الدول عموما على دراية بالمكاسب التي تحققها من هذا التعاون بالمقارنة مع المكاسب التي يحققها الطرف المتعاون، و لأن الدول ستستمر في محاولاتها الدائمة للحصول على الحد الأقصى من المكاسب ضمن بيئة دولية تسودها الشكوك وانعدام الثقة، فإن التعاون يبقى دائما هدفا يصعب تحقيقه و الحفاظ عليه"<sup>5</sup>.

وفي نفس السياق، يقول جوزيف جريكو Grieco Joseph " صديق اليوم يمكن أن يكون عدو الغد "<sup>6</sup> فالأمر - حسبه - لا يتعلق بمسألة: هل تكسب كل الدول المشاركة في عملية التعاون وإنما يتعلق الأمر بمسألة من ستكسب أكثر اذا وافقت الدول على التعاون؟، لذلك ينبغي على الدول أن توجه انتباهها إلى المكاسب النسبية التي يحققها الآخرون، وهو يقول: مستطردا "أن

<sup>1</sup> - ستيفن وولت، "العلاقات الدولية : عالم واحد نظريات متعددة"، ترجمة : زقاغ عادل و زيدان زياني نقلا [Http://www.gcocils.com/adcel.2005.zeggagh/polreview.html](http://www.gcocils.com/adcel.2005.zeggagh/polreview.html)

<sup>2</sup> - عبد الناصر جندلي، المرجع السابق الذكر، ص 187.

<sup>3</sup> - ستيفن وولت، المرجع السابق الذكر.

<sup>4</sup> - عبد الناصر جندلي، المرجع السابق الذكر، ص 187.

<sup>5</sup> - جون بيليس، "الأمن الدولي في حقبة الحرب ما بعد الباردة"، في : جون بليس و ستيف سميث ، عولمة السياسة العالمية ، المرجع السابق الذكر، ص 421.

<sup>6</sup> - أنور محمد فرج، المرجع السابق الذكر، ص 414.



القدرات وبصفة خاصة، مقدارها و نوعيتها مقارنة بالأخرين، هي الأساس المطلق لأمن و استقلال الدولة في إطار المساعدة الذاتية للفوضى الدولية. و نتيجة لذلك، يقر الواقعيون على أن الهدف الأساسي للدول في أي علاقة ليس الحصول على أعلى مكسب أو ربح فردي. بل منع الآخرين من تحقيق تقدم في قدراتهم النسبية بدلا من ذلك"<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: المنظور الليبرالي

تعود الليبرالية بجذورها التاريخية إلى ما قبل ظهورها كنظرية في العلاقات الدولية، وتمثل ذلك في إسهامات العديد من المفكرين، مثل: "إيمانويل كانط" Emmanuel Kant في عمله مشروع السلام الدائم 1795م، آدم سميث في العلاقات الدولية و كذلك جيرمي بينتام<sup>2</sup>. وتعتبر الحرية الفردية المبدأ الأساسي الذي انطلقت منه الأيديولوجية الليبرالية<sup>3</sup>. وقد نشأ التفكير الليبرالي بشأن العلاقات الدولية، مقترنا بالخطط المتعلقة بالسلام، والتي أفصح عنها الفلاسفة ورجال الدين منذ أوائل القرن السادس عشر، أين رفض الليبراليون الأوائل الفكرة القائلة:

"إن الصراع وضع طبيعي للعلاقات بين الدول، و لا يمكن تلطيف حدته إلا من خلال الإدارة الحريضة للقوة عبر سياسات ميزان القوى و إقامة التحالفات ضد الدولة التي تهدد النظام الدولي"<sup>4</sup>.

ففي عام 1517 م، أفصح إراسموس Erasmus لأول مرة عن موضوع ليبرالي مألوف، وهو أن الحرب لا طائل تحتها. وللتغلب عليها، فإنه يتوجب على ملوك أوروبا أن يرغبوا في السلام<sup>5</sup>.

والليبرالية كنظرية في العلاقات الدولية تمثل إحدى النظريات الكبرى Grand theories، وهي عبارة عن مجموعة من الأفكار وتعبير عن اتجاهات متعددة<sup>6</sup>. حيث كان للفكر الليبرالي تأثيرا كبيرا على النخب صانعة القرار و على الرأي العام في عدد من الدول الغربية، و كان ذلك بعد الحرب العالمية الأولى. وهي الفترة التي كان يشار إليها في العلاقات الدولية الأكاديمية بالمثالية. و شهدت الليبرالية تطورا بارزا مع ظهور هيئة الأمم المتحدة، وكان ذلك

<sup>1</sup> - المرجع نفسه.

<sup>2</sup> - Richard Bellamy, **Liberalism and Pluralism Towards a politics of compromise**, London and New York, Routledge, First published, 1999, p 5.

<sup>3</sup> - William A Galston , **Liberal Pluralism: The Implications of Value Pluralism for Political Theory and Practice** , Cambridge university press, First published in printed format, 2002, p 9.

<sup>4</sup> - جون بيليس و ستيف سميث، المرجع السابق الذكر، ص 317.

<sup>5</sup> - المرجع نفسه، ص 318.

<sup>6</sup> - ميروك غضبان ، المرجع السابق الذكر، ص 329.

مع نهاية الحرب العالمية الثانية. لكن سرعان ما عرفت تراجعاً جراء عودة سياسة القوة المقترنة بالحرب الباردة. شهدت نهاية الحرب الباردة انبعاث الليبرالية، أين أعلن زعماء الدول الغربية عن بروز نظام دولي جديد<sup>1</sup>.

يقوم المنظور الليبرالي على الفرضيات الأساسية التالية :

✓ الدولة ليست فاعل موحد في السياسة العالمية، بل هناك مصالح متنافسة داخليا، وأحيانا متعارضة في صنع السياسة الخارجية بين المراكز البيروقراطية وجماعات المصالح والضغط والمؤسسات الإعلامية<sup>2</sup>، وغيرها من الشركات متعددة الجنسيات، والأطراف الفاعلة التي تتخطى الحدود الوطنية كالجماعات الإرهابية والمنظمات الدولية<sup>3</sup>. ومن جانب آخر، أصبح تعريف الفاعلين كل أولئك الذين تؤثر قراراتهم على الموارد والقيم، والذين يؤثر أحدهم على الآخر فيما وراء الحدود. والمسألة لا تتعلق بأهمية الدول، بل هي أن المزيد من هذه القوى أصبح يمارس تأثيرا على المحصلة النهائية في السياسة العالمية<sup>4</sup>. وفي هذا السياق، يعتقد الليبراليون أنه لا يوجد شيء يسمى بالمصلحة الوطنية، لأنها لا تمثل سوى ما ينجم عن سيطرة المنظمات البيروقراطية على عملية اتخاذ القرار داخل بلد معين<sup>5</sup>.

✓ يشدد الليبراليون على فرص التعاون، وتصبح المسألة الكبرى هنا تهيئة الأجواء التي يمكن فيها تحقيق التعاون على أفضل وجه. والسياسة العالمية عبارة عن منظومة معقدة للمساومات و التفاوض بين أنواع مختلفة من الفواعل<sup>6</sup>.

✓ يؤكد الليبراليون على أن مناخ العلاقات الدولية هو أقرب إلى حالة الاعتماد المشترك منه إلى حالة الفوضى والحرب. فهناك نوع من النظام الدولي أخذ في الاتساع والتكامل. وأن اهتمامات الدول في علاقاتها الدولية أصبحت تنصب على قضايا التطور التقني والاقتصادي، وذلك على حساب القضايا الأمنية، مما أدى إلى بروز مناخ من التفاهم والتعاون بين الدول<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> - جون بيليس وستيف سميث، المرجع السابق الذكر، ص 314.

<sup>2</sup> - أنور محمد فرج، المرجع السابق الذكر، ص 284.

<sup>3</sup> - جون بيليس و ستيف سميث، المرجع السابق الذكر، ص 8.

<sup>4</sup> - أنور محمد فرج، المرجع السابق الذكر، ص 284.

<sup>5</sup> - جون بيليس و ستيف سميث، المرجع السابق الذكر، ص 8.

<sup>6</sup> - المرجع نفسه، ص 9.

<sup>7</sup> - أنور محمد فرج، المرجع السابق الذكر، ص 293.

✓ القوة العسكرية مهمة و لكن ليس هي كل شيء كما يعتقد الواقعيون و النظام لا يبرز من توازن القوى ولكن من التفاعل بين العديد من الأعمدة الحاكمة للترتيبات والقوانين المصاغة و المعايير المتفق عليها و النظم الدولية و القواعد المؤسسية.

✓ لا يعتقد الليبراليون أن السيادة مهمة على صعيد الممارسة، كما يعتقد الواقعيون أنها كذلك على الصعيد النظري، قد تكون هناك دول ذات سيادة من الناحية القانونية. لكن واقعا عليها أن تتفاوض مع جميع أنواع العناصر الفاعلة الأخرى لتجد - في النتيجة- أن حريتها في التصرف تقلصت إلى حد خطير. وحسب الليبراليين فإن الترابط أو الاعتماد المتبادل Interdependence بين الدول سمة مهمة جدا في ميدان السياسة العالمية<sup>1</sup>.

ثمة عدد كبير من النظريات داخل المنظور الليبرالي مثل : الليبرالية الدولية Liberal Internationalism لعصر التنوير، بحيث يذهب أنصار هذا الاتجاه إلى أن النظام الطبيعي قد أفسده قادة الدول والسياسات التي عفا عليها الزمن مثل ميزان القوى. وهم يعتقدون أن الاتصال بين شعوب العالم، عبر التجارة أو السفر، سوف يسهل إيجاد شكل أكثر مسالمة للعلاقات الدولية. في حين يذهب أنصار الليبرالية المثالية Liberal Idealism لما بين الحربين العالميتين إلى ضرورة إقامة منظمة دولية لتسهيل التغير السلمي، نزع السلاح، التحكيم والتنفيذ عند الضرورة<sup>2</sup>.

عموما يمكن القول أن الليبرالية مرت بمرحلتين أساسيتين، هما: الليبرالية الكلاسيكية والليبرالية الجديدة. وفي هذه الدراسة سوف ينصب تركيزنا على المنظور الليبرالي الجديد، منطلقين من فكرة أساسية مفادها أن الاعتماد المتبادل في الجانب الاقتصادي، سوف يثني الدول عن استخدام القوة ضد بعضها البعض، لأن الحرب تهدد حالة الرفاه لكلا الطرفين. ويمكن الإشارة هنا أنه تتدرج في إطار الليبرالية الجديدة مجموعة من النظريات منها: الليبرالية التجارية Commercial Liberalism التي تركز على طبيعة الاعتماد المتبادل، و تعزز فكرة التجارة الحرة والتجارة عبر حدود الدولة، على افتراض أن الترابط بين الدول، سيققل الحوافز على استعمال القوة، كما أنه سيرفع كلفة استعمالها<sup>3</sup>. فضلا عن ذلك، نجد نظرية السلام الديمقراطي Democratic Peace Theory التي تركز على الحجة القائلة :

<sup>1</sup> - مبروك غضبان ، المرجع السابق الذكر ، ص 341

<sup>2</sup> جون بيلس، ستيف سميث، المرجع السابق الذكر ، ص 328.

<sup>3</sup> - مارتين غريفيتش و تيري أو كلاهان ، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية ، مركز الخليج للأبحاث ، ص 242.

"إن الدول الديمقراطية لا تميل إلى محاربة الدول الديمقراطية الأخرى . لذا فهي تعتبر الديمقراطية مصدرا رئيسا للسلام"<sup>1</sup>.

بالإضافة إلى ذلك، نجد الليبرالية المؤسساتية، إذ أنه أصبح ينظر للمؤسسات كعامل مسهل للتعاون، طالما أن ذلك يتماشى مع مصلحة الدول. لكن ما يمكن قوله هو أن جميع النظريات الليبرالية يطغى عليها النزعة التعاونية وإن كانت بتوليفات مختلفة<sup>2</sup>.

ففي الوقت الذي تركز فيه الواقعية الجديدة على مسائل الأمن القومي والقوة العسكرية والبقاء القومي للدولة باعتبارها تشكل القضايا التي ترتبط ببقاء الدولة و لا يمكن التفریط فيها أو تقديم أية قضية عليها في الأهمية و تسميتها بقضايا السياسة العليا<sup>3</sup>، تؤكد الليبرالية الجديدة على مسائل التعاون والاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي<sup>4</sup>. فالقوة العسكرية لم تعد القوة الوحيدة الرئيسة بل أصبحت القوة الاقتصادية وغيرها من أشكال القوة تمثل عناصر هامة في القوة السياسية. فالدول المنتجة للنفط مثلا تلعب دورا كبيرا في العلاقات الدولية، رغم أنها لا تتمتع بقوة عسكرية. ومن هنا ترى النظرية الليبرالية الجديدة أن الاعتبارات الاقتصادية هي عوامل مهمة في اتخاذ قرارات السياسة الخارجية للدول. فعلى كل الدول الغنية و الفقيرة أن تزن بحذر المضامين السياسية لأي تغير في السياسة<sup>5</sup>.

يذهب أنصار هذه النظرية على أن التفاعل الذي يحدث بين مجموعات سياسية واقتصادية و اجتماعية في النظام الدولي يساهم في تبلور شبكة من المصالح المتكاملة والمتداخلة مع مستويات رسمية وغير رسمية مختلفة. ذلك لأن انتشار بعض الفواعل الداخلية إلى خارج إقليم الدولة بالإضافة إلى نشاط الفواعل فوق القومية كالشركات متعددة الجنسية، المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية<sup>6</sup> والانتشار السريع لتكنولوجيا الاتصالات الكونية، أدى إلى خلق شبكة من التفاعلات ساهمت في تفويض صلاحيات الدول، وحولت الاهتمام من مسائل الأمن العسكري إلى قضايا الاقتصاد والرفاه الاجتماعي. وبالرغم من جدة هذه التحولات، إلا أن المنطق الذي تقوم عليه بسيط جدا. فطالما أن المجتمعات أصبحت مرتبطة ببعضها

<sup>1</sup> - جون بيليس و ستيف سميث، المرجع السابق الذكر، ص 428.

<sup>2</sup> - ستيفن وولت، المرجع السابق الذكر.

<sup>3</sup> - أنور محمد فرج، المرجع السابق الذكر، ص 416.

<sup>4</sup> - مبروك غضبان، المرجع السابق الذكر، ص 343.

<sup>5</sup> - جون بيليس و ستيف سميث، المرجع السابق الذكر، ص 428.

<sup>6</sup> - حسين بوقارة، المرجع السابق الذكر، ص 157 - 158.

بشبكة من الارتباطات الاقتصادية والاجتماعية، فإن التكاليف المرتفعة لفك هذه الارتباطات سوف تردع التحركات الانفرادية للدول، وخاصة الاستعمال المنفرد للقوة<sup>1</sup>. وفي هذا السياق، يؤكد أنصار هذا الاتجاه أن الاعتماد المتبادل في المجال الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بمنتجات حيوية واستراتيجية، يجعل الحروب بمثابة الخيار غير العقلاني. فكلما كانت الاتصالات بين الأمم قوية، كلما قلت احتمالات المواجهة العسكرية وتعاضمت فرص السلام<sup>2</sup>. ويرى أنصار الليبرالية الجديدة بأن درجة عالية من الاعتماد تؤدي إلى تعاون أكبر بين الدول، ويدعم الاستقرار في النظام الدولي. في حين يذهب أنصار الواقعية إلى أن الدول تسعى للسيطرة، ولذلك فإن الاعتماد الزائد، يؤدي إلى الصراع و عدم الاستقرار<sup>3</sup>.

وفي هذا الإطار، يمكن الإشارة إلى أن الاعتماد المتبادل ظاهرة عبر- قومية معقدة، تتضمن أنماطا تفاعلية متعددة الأبعاد ومتعددة القطاعات بين الدول اقتصاديا، سياسيا، عسكريا واجتماعيا، ينتج عنها درجة عالية من حساسية التفاعلات بين أعضاء النظام للتغيرات التي تقع في إطار أحدهم. كما ينتج عنها درجة عالية من قابلية هؤلاء الأعضاء للتأثر بالقوى والأحداث الخارجية. ومن ثم، يتوقف عليها مدى قدرتهم على مواجهة أو عدم مواجهة أعباء وتكلفة هذه التأثيرات الخارجية. وعليه، فإن الاعتماد المتبادل يتوقف على المؤشرات التالية:

✓ حجم المعاملات التي تتم بين الفاعلين الرئيسيين في النظام.

✓ درجة حساسية الفاعلين الدوليين.

✓ قابلية الفاعلين للتأثر بالعوامل الخارجية.

✓ توافر أطر مؤسسية للتفاعل بين الوحدات الدولية<sup>4</sup>.

وخلال عقد الثمانينات من القرن العشرين، ظهرت الليبرالية المؤسساتية الجديدة. ويعتبر كل جوزيف ناي و روبرت كيوهين أهم روادها. و السؤال الجوهرى للبحث بالنسبة لهذه النظرية هو كيفية تعزيز و تشجيع التعاون في ظل نظام دولي يتسم بالفوضى والتنافس الحاد بين الدول<sup>5</sup>. وقد ركزت على المبادئ التالية :

<sup>1</sup> - ستيفن وولت ، المرجع السابق الذكر .

<sup>2</sup> - حسين بوقارة، المرجع السابق الذكر، ص ص 158 - 159.

<sup>3</sup> - أنور محمد فرج ، المرجع السابق الذكر ، ص 421.

<sup>4</sup> - المرجع نفسه، ص ص 291 - 292.

<sup>5</sup> - المرجع نفسه، ص 401.

✓ الطرف الفاعل (Actor)؛ يعتبر أنصار هذه النظرية بأن الدولة هي الممثل الشرعي للمجتمع على الرغم من أن كيوهين أكد على أهمية الأطراف الفاعلة من غير الدول في عمله السابق عن التعددية، فإن فهمه لهذه النظرية الجديدة، يقر أن الأطراف الفاعلة من غير الدول تخضع للدول.

✓ البنية (Structure)؛ يسلم الليبراليون بشكل عام بالوضع البنوي للفوضى في النظام الدولي، لكن الفوضوية هنا لا تعني بأن التعاون بين الدول غير ممكن كما يبين ذلك وجود وتوسيع النظم الدولية باختصار النظم والمؤسسات الدولية، يمكن أن تُلطف من الفوضوية عن طريق تقليص تكاليف التحقق و تعزيز المعاملة بالمثل و دعم التبادل<sup>1</sup>. وحسب كيوهين فإن الفوضى تعني غياب حكومة عالمية، و لكن هذه الصورة الثابتة للسياسات العالمية تسمح بتنوع في أنماط التفاعل بين الدول<sup>2</sup>.

✓ العملية (Process)؛ إن التكامل على المستويين الإقليمي و الدولي في تزايد. وهنا يعتبر التوجه المستقبلي للاتحاد الأوروبي حالة اختبار حاسمة بالنسبة للمذهب الليبرالي المؤسسي الجديد.

✓ الحافز (Motivation)؛ تدخل الدول في علاقات تعاونية حتى ولو كانت دولة أخرى ستكسب أكثر من التفاعل. وبعبارة أخرى، فإن المكاسب المطلقة تعد أكثر أهمية بالنسبة للمذهب المؤسسي الليبرالي الجديد من المكاسب النسبية<sup>3</sup>.

ذلك لأن الليبراليين الجدد يعتقدون بأن القادة أكثر إهتماماً بمستوى مكاسبهم المطلقة ويفضلون المردود الذي يحقق لهم أكثر ما يمكن بصرف النظر عما يتلقاه منافسهم. و يمكن التعبير عن هذه الفكرة بطريقة أخرى، حيث أن أصحاب النظرية الليبرالية الجديدة تقلقهم كيفية زيادة حجم الكعكة، بحيث يتسنى للجميع كسب قطع أكبر منها، بينما الواقعيون الجدد قانعون بأنه مهما كان حجم الكعكة كبير، فإن كل شريك سوف ينظر بإمعان إلى حجم القطعة التي يجنيها من الكعكة، مقارنة مع ما يحصل جاره<sup>4</sup>. من خلال ذلك، يعتقد منظرو المؤسسة الجديدة أن وجهة نظر الواقعية تجاه المكاسب النسبية تنطبق فقط على العالم ثنائي القطبية. ومن ثم

<sup>1</sup> - جون بيليس و ستيف سميث، المرجع السابق الذكر ، ص 338.

<sup>2</sup> - أنور محمد فرج، المرجع السابق الذكر، ص 410.

<sup>3</sup> - جون بيليس و ستيف سميث، المرجع السابق الذكر ، ص 338.

<sup>4</sup> - المرجع نفسه، ص ص 361-362.

فإن مقولة الواقعية المتعلقة بأن المكاسب النسبية تعوق من إمكانيات التعاون الدولي ليست عامة. ووفقا لدونكان سنيڤال Duncan Snidal يكون للمكاسب النسبية الأثر الهام في حالة صغر الدول وعدم التناقص بينهما، على سبيل المثال تكون الدولة الأصغر أكثر اهتماما بتداعيات المكاسب النسبية الناتجة عن دخولها في ترتيبات تعاونية مع دول أكبر منها. ولكي تتغلب الدولة الأكبر على عدم رغبة الدولة الأصغر في التعاون معها، فإنها تخصصها بنصيب أكثر من نتائج التعاون. ومن ثم فإن التوزيع غير المتساوي للمكاسب المطلقة، قد يكون ضروريا لتسهيل إبرام الاتفاقيات التعاونية بين دول مختلفة الحجم والقوة ومهتمة بالمكاسب النسبية. ومن ثم فإن مقولة المكاسب تعيق من فرص التعاون ليست مطلقة<sup>1</sup>.

الليبرالية المؤسسية الجديدة لا تدعي بأنه من السهل إيجاد الاتفاق الدولي أو المحافظة عليه، و لكنها تفترض بأن مقدرة الدول على الاتصال و التعاون تعتمد على مؤسسات من صنع البشر التي تختلف تاريخا و عبر قضايا مختلفة في الطبيعة والقوة<sup>2</sup>. وهذه المؤسسات - حسبهم- تجعل الشعوب تعتقد أنه لن تكون هناك صراعات. وهي تحاول أن تمدد ظلال المستقبل وتقلل حدة المعضلة الأمنية، وتخفف آثار الفوضى الدولية، وتؤدي المؤسسات إلى استقرار الآمال من خلال أربعة سبل:

1. توفر الإحساس بالاستمرارية.
2. توفر المؤسسات الفرصة لتبادل الامتيازات بين الدول.
3. تتيح المؤسسات فرصة لتبادل المعلومات.
4. تتيح المؤسسات سبلا لحل المنازعات<sup>3</sup>.

وأن هذه المؤسسات التي تنتج في تسهيل التعاون لتبادل المنافع، سوف تصبح على قدر من الأهمية للدول لما توفره لها من فرص. و لذلك سوف تكتسب قدرا من الاستمرار، كما ستقيد قواعدها الحكومات من حيث ممارستها للقوة. و إن كان هذا لا يمنع من استمرار الدول في محاولة الوصول إلى غاياتها بما في ذلك زيادة مكاسبها من خلال استخدام النفوذ السياسي، إلا أن ممارسة النفوذ لم تعد تعتمد على القدرات المادية فقط بل، على العلاقة بين الغايات والوسائل أيضا من ناحية، و قواعد و ممارسات المؤسسات الدولية من ناحية أخرى. في حين

<sup>1</sup>- المرجع نفسه، ص 414.

<sup>2</sup>- المرجع نفسه، ص 402.

<sup>3</sup>- المرجع نفسه، ص 397.

تذهب الواقعية الجديدة إلى أن الدول الأكثر قوة في النظام الدولي تخلق و تشكل المؤسسات لكي تحافظ أو تزيد من نصيبها من القوة العالمية. وعليه تتمثل نظرتها للمؤسسات في أنها ساحات لممارسة علاقات القوة Arenas for acting out power relationships وتخدم الدول ذات القوة على حساب الدول الضعيفة<sup>1</sup>.

ترتبط الليبرالية المؤسسية الجديدة بنظام دولي يتوفر فيه شرطان أساسيان:

1. يجب أن يكون بين الفاعلين من الدول و غيرها مصالح متبادلة يرجى الحصول عليها نتيجة لعملية التعاون.

2. أن يكون في درجة المؤسسة يمارس تأثيرا قويا على سلوك الدول.

وفي الوقت نفسه، يقر كيوهين بأنه يتناول إمكانية تنظيم التعاون في الاقتصاد السياسي الدولي عندما توجد هناك مصالح عامة مشتركة، و لا يبحث في كيفية ايجاد المصالح المشتركة بين الدول. وهي تحاول فحص الظروف التي من خلالها يمكن أن تؤدي هذه المصالح إلى تعاون<sup>2</sup>.

تفترض الليبرالية المؤسسية الجديدة إمكانية التعاون الدولي على الرغم من الطبيعة الفوضوية للنظام العالمي. و قد أوضح مؤسسو هذه النظرية\_ من خلال تحليل محنة السجين المتكررة و نماذج انهيار السوق\_ أنه بإمكان الدول القومية تقوية روابط التعاون فيما بينها وتعزيزها، و ذلك عن طريق خلق أنظمة أو إجراءات خاصة بمراقبة الغش و تقليل تكاليف نقل المعلومات و تسهيل عقد الصفقات في علاقاتها البينية المتبادلة<sup>3</sup>. وفي هذا الصدد، يقول كيوهان:

" إن التعاون ليس شيئا تلقائيا، بل يحتاج إلى التخطيط و المفاوضات<sup>4</sup>"

وفضلا عن ذلك، يشير أنصار الليبرالية المؤسسية الجديدة إلى أهمية المؤسسات الأوروبية الاقتصادية و السياسية في التغلب على العداوة التقليدية بين الدول الأوروبية وإلى التطورات التي تجري ضمن الاتحاد الأوروبي وحلف الشمال الأطلسي في فترة ما بعد الحرب الباردة، ليبينوا أنه \_ من الواضح \_ أن الدول نفسها من خلال استثمار موارد كبيرة تؤمن

<sup>1</sup>- المرجع نفسه، ص 413.

<sup>2</sup>- المرجع نفسه، ص 403.

<sup>3</sup>- المرجع نفسه، ص 404.

<sup>4</sup>- المرجع نفسه، ص 339.



بأهمية المؤسسات. و انطلاقاً من هذا النوع من الحجج، فلو كانت الدول تتأثر فقط بالحسابات الضيقة للقوة، لتلاشى الاتحاد الأوروبي و الناتو مع نهاية الحرب الباردة، ولكن الذي حدث في الواقع هو العكس. فكلاهما محتفظان بحيويتيهما لحد الآن. ولكن تجدر الإشارة هنا إلى أن المؤسسات لا تمنع حدوث الحروب، بل بوسعها تخفيف مخاوف الغش و تلطيف المخاوف التي تنشأ في بعض الأحيان\_ من المكاسب غير المتكافئة الناجمة عن التعاون. فمن غير المحتمل أن تستأصل المؤسسات الدولية ذاتها الحروب من النظام الدولي، لكنها تستطيع لعب دور في تحقيق المزيد من التعاون بين الدول<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: المنظور البنائي

تعود الجذور التاريخية للنظرية البنائية إلى القرن الثامن عشر في كتابات الفيلسوف الإيطالي جيامباتيستا فيكو Giambattista Vico ، والذي -حسبه - أن العالم الطبيعي هو من خلق الله، لكن العالم التاريخي Historical World هو من صنع الإنسان. غير أن البنائية برزت كنظرية قائمة بحد ذاتها في العلاقات الدولية مع نهاية الحرب الباردة، و بالتحديد مع أواخر عقد الثمانينيات من القرن العشرين، بسبب إخفاق نظريات الاتجاه التفسيري في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة<sup>2</sup>، وفي استباق هذا الحدث، كما أنها وجدت صعوبة كبيرة في تفسيره، بينما تمتلك البنائية تفسيراً له، خصوصاً ما يتعلق بالثورة التي أحدثتها ميخائيل غورباتشوف في السياسة الخارجية السوفيتية باعتناقه أفكاراً جديدة كالأمن المشترك Common Security<sup>3</sup>.

يعد نيكولاس أوناف Onuf Nicolas أول من استخدم مصطلح البنائية في حقل العلاقات الدولية عام 1989 م<sup>4</sup>. و ذلك في كتابه: "عالم من صنعنا"

World of Our Making : Rules and Rule in Social Theory and International Relations.

والمقال المرجع لألكسندر وندت الملقب بأب البنائية الصادر عام 1992م<sup>5</sup>، و المعنون ب:  
"الفوضى هي ما تصنعه الدول: البناء الإجتماعي لسياسة القوة"

Anarchy is What States Make of it : the Social Construction of Power Politics.

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص 427.

<sup>2</sup> - عبد الناصر جندي، المرجع السابق الذكر، ص 322.

<sup>3</sup> - ستيفن وولت، المرجع السابق الذكر.

<sup>4</sup> - Alexander Wendt, **Social Theory Of International Politics**, Cambridge University Press, p 1.

<sup>5</sup> - عمار حجار، السياسة المتوسطة الجديدة للاتحاد الأوروبي، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة باتنة، جوان 2002، ص 40

والذي يعتبرها منهج للعلاقات الدولية ، يفترض مايلي:

- ✓ أن الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.
  - ✓ تذاثانية Inter-Subjectivity البنى الأساسية للنظام القائم على الدول.
  - ✓ تتشكل هويات ومصالح الدول في إطار نسق مترابط بفعل البنى الاجتماعية ضمن النظام<sup>1</sup>.
- وبذلك تعد البنائية مقارنة مميزة للعلاقات الدولية. فهي تشدد على البعد الاجتماعي أو الذاتي المشترك للسياسة العالمية. ويعتبر البنائيون أن العلاقات الدولية لا يمكن حصرها بأفعال وتفاعلات عقلية ضمن قيود مادية كما يدعي بعض الواقعيين، أو ضمن قيود مؤسسية على المستويين الدولي والمحلي كما يدعي بعض الليبراليين. فبالنسبة للبنائيين لا يندرج التفاعل بين الدول ضمن المصالح القومية المحددة، ولكن يجب أن يتم إدراكه بصفته نمطا من الأعمال يصوغ الهويات وتعمل هي على صوغه عبر الزمن. وتقدم البنائية الاجتماعية - خلافا للمقاربات النظرية الأخرى - نموذجا عن التفاعل الدولي الذي يدرس التأثير المعياري للهيكليات المؤسسية الأساسية وللصلة القائمة بين التغيرات المعيارية وهوية الدولة ومصالحها<sup>2</sup>. ففي الوقت الذي تميل فيه كل من الواقعية والليبرالية إلى التركيز على العوامل المادية، فإن المقاربة البنائية تركز على تأثير الأفكار، وبدلا من النظر إلى الدولة كمعطى مسبق والافتراض أنها تعمل من أجل بقائها، يرى البنائيون أن المصلحة والهوية تتفاعلا عبر عمليات اجتماعية (تاريخية) - كما يولون أهمية بالغة للخطاب السائد في المجتمع، لأن الخطاب يعكس ويشكل - في الوقت ذاته - المعتقدات والمصالح، ويؤسس أيضا لسلوكيات تحظى بالقبول<sup>3</sup>. فالبنائيون -إن- ينظرون إلى الواقع نظرة تذاثانية، موجودة بفعل الاتصال الاجتماعي الذي يفسح المجال واسعا أمام تقاسم المعتقدات والقيم. إذ أن الفهم والوعي الجماعي و المعايير القيمة، كلها عناصر تساهم في إضفاء طابع يساهم في تشكيل الواقع. إلى جانب ذلك، ترفض البنائية ما يسمى بصورة كرة البليارد Billiard Ball Image للعلاقات الدولية ، لأنها فشلت - في نظرها - في إبراز أفكار ومعتقدات الفاعلين في اختيار ما يوجد بداخل كريات البليارد للوصول إلى إدراك تصور معمق بشأن تلك الصراعات<sup>4</sup>. ورغم أن التحليل البنائي لا يستبعد متغير

<sup>1</sup> - عبد الناصر جندلي، المرجع السابق الذكر، ص 323.

<sup>2</sup> - مارتن غريفيتش و تيري أو كلاهان، المرجع السابق الذكر، ص 108.

<sup>3</sup> - ستيفن وولت ، المرجع السابق الذكر .

<sup>4</sup> - عبد الناصر جندلي ، المرجع السابق الذكر، ص 323 - 327.

القوة، إلا أن البنائية ترتكز - بالأساس - على كيفية نشوء الأفكار والهويات، والكيفية التي تتفاعل بها مع بعضها البعض، لتشكل الطريقة التي تنظر بها الدول إلى مختلف المواقف، وتستجيب لها تبعاً لذلك.

من خلال ما سبق، يتضح أن معرفة ما إذا كان الأوروبيون ينظرون إلى أنفسهم بمنظور وطني أم بمنظور قاري، ينطوي على أهمية تحليلية كبيرة، وينسحب الأمر ذاته عما إذا كان الألمان واليابانيون سيعملون على إعادة النظر في ماضيهم، بحيث يتبنون أدواراً خارجية فاعلة، وعما إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية ستعتنق أو سترفض هوية تقضي بأن يلعب الأمريكيون دور دركي العالم<sup>1</sup>.

شكلت البنائية تطوراً واعداداً جداً في نظرية العلاقات الدولية، إذ أن ميزتها وجاذبيتها الكبيرة في كونها تقع بالضبط على تقاطع مجموعتين من النظريات أي بين النظريات العقلانية والنظريات التأملية<sup>2</sup>، مشكلة بذلك جسر الفجوة Bridging the Gap الذي يربط بين الاتجاهات النظرية الوضعية و النظريات ما بعد الوضعية في حقل العلاقات الدولية. - فهي من ناحية - تشترك مع كل من الواقعية والليبرالية في السمات الأساسية للسياسات العالمية، وهذا هو الجانب الوضعي الذي يتبناه. وتهتم - من ناحية أخرى - بهوية الفواعل والطريقة التي يتشكل بها سلوكهم وأفعالهم، وهذا الجانب من الموضوعات الأساسية في مداخل ما بعد الوضعية<sup>3</sup>.

وجدت البنائية بيئتها المناسبة في عالم ما بعد الحرب الباردة، إذ شهد العقد الأخير من القرن العشرين إقبالا واسعا لمفهوم الثقافة. و هو التطور الذي عاينته البنائية في تركيزها على أهمية الأفكار والقيم والمعايير. فقد استخدم بيتر كاتزنشتاين Peter Harternstein - أحد أقطاب البنائية - متغيرات ثقافية لتفسير واستيعاب الأسباب التي أدت بألمانيا و اليابان إلى عدم اعتمادهما على سياسة عسكرية، رغم أنهما تمتلكان تكنولوجيا عالية للقيام بذلك. وهو التفسير الذي يواكب الصراع الحضاري بمفهومه المعاصر و كذا الصراعات الإثنية والعرقية<sup>4</sup>.

حاولت البنائية معالجة مشكل العلاقة بين الفاعل و البنية أو ما يسمى بمشكل الفاعل/البنية Actor/Structure Problem، و عوض الفصل بينهما أو إعطاء الأهمية لواحد على

<sup>1</sup> - ستيفن وولت ، المرجع السابق الذكر.

<sup>2</sup> - جون بيليس، ستيف سميث، المرجع السابق الذكر ، ص 392.

<sup>3</sup> - أنور محمد فرج، المرجع السابق الذكر، ص 431.

<sup>4</sup> - عبد الناصر جندلي، المرجع السابق الذكر ، ص 326.

حساب الآخر، يعتقد البنائيون أن كليهما وجهان لعملة واحدة و لا يمكن الفصل بينهما<sup>1</sup>. وبذلك، يمكن القول بأن البنية و الفاعل هما عنصران متفاعلان، ذلك لأن البنى المعيارية والمثالية تؤثر على صياغة هويات الدول، و بالتالي على صيغة و تشكيل مصالحهما. و في هذا الصدد، يؤكد وندت :

"بأننا ولجنا في عالم منظم سلفا، و له بنية قائمة سلفا. و هو يعد لنا و يطبعنا بطرق مختلفة، ولكننا وكلاء لهم؛ أي في قصده العالم و نعمل على تشكيل البنية التي تحتوينا أيضا"<sup>2</sup>.

النظام الدولي هو مثل النظام الشمسي، فهو لم يأت من تلقاء نفسه، بل هو موجود فقط في وعي الإنسان. و بهذا المعنى، ترى البنائية للقول أن النظام يتشكل من خلال الأفكار والآراء، وليس عن طريق القوى المادية. وهو من اختراع الناس، فبمجرد حدوث تغيير في الأفكار التي تتدرج في إطار العلاقات الدولية، يتغير النظام ككل<sup>3</sup>.

يعتبر تصور الفوضى Anarchy في حقل العلاقات الدولية أحد المسلمات التي تبنى عليها المقاربات النظرية المختلفة طروحاتها بشأن ما يحرك سلوك الدول، وكذلك توقعاتها لميل الدول نحو تبني النمط التعاوني أو التنازعي في علاقاتها مع بعضها البعض<sup>4</sup>. بحيث يعبر عنها البنائيون جيدا من خلال عبارة "ووندت": "الفوضى هي ما صنعتها الدول، وليست معطى مسبق"<sup>5</sup>. بمعنى أن قراءة الدول وفهمها لطبيعة البيئة الدولية هو ما أعطى لهذه البيئة صبغة الفوضى. وبذلك فإن إعطائهم مضمونا مغايرا لها قد يقود إلى التحول عن الفوضى<sup>6</sup>. إذ يرى ألكسندر ووندت أن التصور الواقعي للفوضى لا يقدم لنا تفسيرا مناسباً لأسباب حدوث النزاعات الدولية، فالقضية الجديرة بالنقاش هي كيف يتم فهم هذه الفوضى؟<sup>7</sup>

يؤكد البنائيون على أن الفوضى هي ميزة النظام الدولي، لكنهم بالمقابل يرون أن الفوضى لا تعني شيئا في ذاتها. فعلى سبيل المثال، تختلف الفوضى الناجمة عن الأصدقاء اختلافا جذريا عن تلك الناجمة عن الأعداء، ولكن الاثنين ممكنتان. والمهم في الأمر أن تتوع

<sup>1</sup> - المرجع نفسه ، ص 326.

<sup>2</sup> - Colin Wight, *Agents, Structures and International Relations: Politics as Ontology*, New York, Cambridge Studies in International Relations, Cambridge University Press, 2006, p p 62-63.

<sup>3</sup> - Jackson, Robert and Sorensen, Georg, *Introduction to International Relations Theories and Approaches*. university press , 3rd Edition, Oxford, 2006, p 62.

<sup>4</sup> - عادل زقاغ ، مصطلحات هامة في نظرية العلاقات الدولية، 22 ماي 2013، <http://www.geocities.com/adelzeggagh/anarchy.html>

<sup>5</sup> - Cynthia Weber , *International Relations Theor :A Critical Introduction* , New York, Routledge, , Second Edition, 2005, p 60.

<sup>6</sup> -Ibid.

<sup>7</sup> - ستيفن وولت ، المرجع السابق الذكر.

البنى الاجتماعية ممكن في ظل الفوضى<sup>1</sup>. و الفوضى العالمية عند البنائية هيكلية، ذلك لأنها تنشأ نتيجة للتأثير المتبادل بين الفاعلين الذين يستخدمون قواعد معينة ويدخلون في معاملات اجتماعية. وهذا يعني أن الفوضى لها معان مختلفة، نتيجة لتعدد الفاعلين الذين ينطلقون من الفهم الجماعي لمجتمعاتهم ومن معاملاتهم الاجتماعية .

تهتم البنائية الاجتماعية بالتفاعل أو العملية التفاعلية التي تجري بين الدول وتأثير ثقافتهم على مجرى التفاعل، ومن ثم تأثير التفاعل على الفوضى. وعلى هذا فإن الفوضى ليس لها منطقتين مستقلتين عن العمليات التي تتم داخل النظام. ولذلك يمكن أن تولد الفوضى مخرجات مختلفة استناداً إلى نوع الثقافات والأدوار التي تسيطر على النظام.<sup>2</sup>

منهجياً، استخدمت البنائية المنهج العلمي السلوكي في معالجة بعض المسائل مثل: حركية و صيرورة الأحداث الدولية، معتقدات و إدراكات الفاعلين و موقفهم و مسألة الهوية... الخ. ومع هذا المنهج استعملت البنائية تقنية تحليل المضمون في تحليل الخطاب، خاصة فيما يتعلق بمسألة الهوية، سواء كان ذلك الخطاب الرسمي الصادر عن صناع القرار أو ذلك الخطاب السائد داخل المجتمع، والذي يعبر عن مجموع القيم و المعتقدات المكونة لهوية مجموعة معينة من الأفراد.<sup>3</sup>

#### الهوية Identity المحدد الأساسي لسلوك الدول:

تذهب البنائية إلى أن القضية المحورية في عالم ما بعد الحرب الباردة هي كيفية إدراك المجموعات المختلفة لهوياتها ومصالحها،<sup>4</sup> و كيفية تعامل الهويات مع الطريقة التي تستوعبها الوحدات السياسية (الدول) و تستجيب لمطالبها ولمؤسساتها. وأصبح ذلك بشكل أكثر جلياً مع تفاقم قضايا الأقليات بعدما تحول الصراع من صراع بين الدول أثناء الحرب الباردة، إلى صراع داخل الدول في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. وكذلك الشأن بالنسبة لقضايا الإرهاب والتنظيمات الإرهابية، لاسيما بعدها تحول الصراع من صراع أيديولوجي إلى صراع حضاري<sup>5</sup>. ذلك لأن هوية الدولة - كما تراها البنائية- متغيرة وتعتمد على الأطر التاريخية، الثقافية والاجتماعية. لذا، فإن فهم الهويات محوري لفهم السياسة العالمية. فالهويات تؤثر بقوة في المصالح

<sup>1</sup> - مارتن غريفيتش و تيري أوكلاهان، المرجع السابق الذكر، ص 109 .

<sup>2</sup> - أنور محمد فرج ، المرجع السابق الذكر، ص 438.

<sup>3</sup> - عبد الناصر جندلي، المرجع السابق الذكر، ص 328.

<sup>4</sup> - ستيفن وولت ، المرجع السابق الذكر .

<sup>5</sup> - عبد الناصر جندلي ، المرجع السابق الذكر، ص 324.

والأفضليات، حيث أن هوية الدولة تعكس أفضلياتها وأفعالها القادمة. وتفهم الدولة الآخرين، بناء على الهويات التي تضيفها عليهم، بينما تقوم - في الوقت نفسه- بإعادة تشكيل هويتها من خلال التعامل الاجتماعي. ومشكل الهوية لا يتحكم فيما تعنيه هذه الهوية للآخرين، وإنما يحدد ذلك هيكل التفاعل الجماعي<sup>1</sup>.

وللهوية بعدين: داخلي وخارجي. أما البعد الداخلي؛ فيعبر عنه بـ " الهوية الوطنية " National identity، والتي تعكس ثقافة وقيم وتصورات الشعب المشتركة، التي تحدد ما تمثله الدولة لأعضائها وللعالم الخارجي، وبالتالي تحدد التوجهات والأدوار التي يجب أن تلعبها الدولة في العالم. أما عن البعد الخارجي للهوية؛ فهو ذلك الجزء المكتسب من المعايير المشتركة ضمن المجتمع الدولي، والتي تجد فيها الدولة تعبيراً عن هويتها، مثل: الديمقراطية، حقوق الإنسان، احترام سيادة الدول... الخ. فالهوية في بعديها الداخلي والخارجي هي التي تصنع سلوك الدولة الخارجي، وذلك انطلاقاً من وجود معايير داخلية و خارجية<sup>2</sup>. والطريقة التي تحقق عبرها الدول أهدافها تعتمد على هوياتها الاجتماعية؛ أي كيف تنظر الدول إلى نفسها مقارنة بالدول الأخرى في المجتمع الدولي. إذ تقوم الدول ببناء مصالحها الوطنية على أساس هذه الهويات. وقد يكون للدولة هويات اجتماعية عدة، فقد تكون تعاونية أو تنازعية، وتتنوع مصالحها وفقاً لها. وتحدد الدول مصالحها في سياق تأويلها للأوضاع الاجتماعية التي تمثل جزءاً منها. وبالتالي بإمكاننا القول بأن علاقة الحرب الباردة التي نشأت بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق كانت بنية اجتماعية، حيث اختلق كل منهما الطرف الآخر عدواً له، وحدد مصالحه وفقاً لمعايير عدائية. لكن عندما توقفا عن النظر كل منهما إلى الآخر وفقاً لهذه المعايير، انتهت الحرب الباردة<sup>3</sup>.

وحسب واندت الهويات و المصالح التي يعتبرها العقلانيون من المعطيات القائمة، ويرون أنها تنتج السياسة الدولية التي نشهدها، ليست من المعطيات، لكنها أشياء قمنا نحن بإيجادها. وبعد أن نكون قد أوجدناها، فإنه باستطاعتنا إيجادها محددًا. بشكل مختلف. وسيكون

<sup>1</sup> - أنور محمد فرج، المرجع السابق الذكر، ص ص 439-440.

<sup>2</sup> - Maja Zehfuss , **Constructivism in International Relations :The Politics Of Reality**, Cambridge Studies in International Relations, Cambridge University Press,2004,p p 40- 41.

<sup>3</sup> - مارتن غريفيتش و تيري أوكلان، المرجع السابق الذكر، ص 109.

ذلك من الصعوبة بمكان، لأننا عملنا جميعا على إضفاء صفة ذاتية على الطريقة التي يوجد بها العالم ، ولكن يمكننا أن نجعله مغايرا لذلك<sup>1</sup>.

الهويات لا يمكن اختزالها في المصالح، ذلك لأنها تشير إلى من هم الفاعلين. فهي تعين النوع الاجتماعي والكيان القائم. أما المصالح؛ فإنها تشير إلى رغبة الفاعلين وماذا يريدون. ويعتقد واندت أن الهويات سابقة للمصالح، لأنها تحدد ماهية الفاعلين، في حين تعكس المصالح ما يود هؤلاء الفاعلون الحصول عليه. فالمصالح تقتضي وجود الهويات، الفاعل لا يمكن أن يحدد مصلحته من دون أن يعرف من هو<sup>2</sup>.

المعايير في توجيه سلوك الدول:

ترجع البنائية سلوكيات الدول الخارجية إلى الضوابط المعيارية التي تتلقاها الفواعل من بيئتها. كما أن هذه الفواعل تتخذ قراراتها على أساس المعايير و القواعد، التي تعكس عوامل تذاثانية وتجارب تاريخية ثقافية و مضامين مؤسساتية<sup>3</sup>. و تتميز هذه المعايير بخصائص أساسية منها:

✓ للمعايير وضعيات إدراكية، وهي توجه مباشرة سلوك الفواعل. ويمكن أن تتحول إلى أوامر إلزامية للفواعل (افعل هذا، لا تفعل هذا). و تشمل هذه المعايير تشمل مسائل العدالة وحقوق ذات ميزة أخلاقية، وتستوجب امتثال من الفواعل. وعلى العكس، الأفكار أو المعتقدات تستطيع، ولكنها لا تحتاج أن تشمل إدراكات ومكونات فئوية بعضها وصفي أو سلبي في طبيعته.

✓ المعايير تذاثانية مشتركة و ليست مقتصرة على المعتقدات الفردية، و هي تعيد تقديم توقعات متبادلة للسلوك المشترك لمجموعة ما.

✓ المعايير تمتلك الشرعية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - جون بيليس و ستيف سميث، المرجع السابق الذكر، ص 397.

<sup>2</sup> - Andrew Bradley Phillips, **International Relations Theory for the Twenty-First Century**, New York , Routledge, 1<sup>st</sup> Edition, 2007, p65.

<sup>3</sup> - Michel Barnett, "**Social Constructivism**", In: John Baylis and Steve Smith (Eds) , **The Globalization Of World Politics**, Oxford University Press, 3rd edition, , 2003, p 255 .

<sup>4</sup> - إيناس شيباني، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارتي جورج بوش الأب و الابن: دراسة تحليلية مقارنة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2009-2010، ص ص 25.

ينسب تأثير القيم الاجتماعية على سلوكيات الدول الخارجية إلى عمليات التنشئة الاجتماعية التي يخضع لها صناع القرار في السياسة الخارجية. فالبنائية تفترض أنه من خلال عمليات التنشئة التي تحدث في المجتمع و تشمل وسائل للضغط العام، توجه المعايير الداخلية سلوك صناع القرار في السياسة الخارجية للدول. و توجد ثلاث طرق تؤثر من خلال التوقعات المجتمعية للسلوك الملائم على أفعال صناع القرار السياسي الخارجي:

- ✓ كمواطنين داخل الدولة يكتسبون عدد من القيم الثقافية و الاجتماعية.
- ✓ كسياسيين لديهم اتجاه عام نحو المناصب السياسية الوطنية يكتسبون توقعات مجتمعية محددة بشأن السلوك السياسي المناسب.
- ✓ في رغبتهم للحفاظ على شرعيتهم كممثلين عن دولهم في المحيط الدولي، يتصرفون بطرق تتوافق و المعايير المجتمعية الواردة.

و تذهب البنائية إلى أن الاختلافات في سلوكيات الدول تعود إلى الاختلافات في الضوابط الدولية و الداخلية الواردة. و تمثل المعايير الاجتماعية متغيرات مستقلة في تفسير سلوكيات الدول الخارجية. أما عن ماهية هذه المعايير أو الضوابط، فيمكن القول أن المعايير الدولية تشمل القانون الدولي، الأعمال الشرعية للمنظمات الدولية والأعمال الختامية للمؤتمرات الدولية... في حين تضم المعايير المجتمعية النظام الشرعي والدستوري للمجتمع، برامج الأحزاب والأرضية الانتخابية و المناقشات البرلمانية<sup>1</sup>. و تظهر قوة المعايير عند البنائين من خلال ربطها بمتغيرات القوة والمصلحة. فالمعايير لا تخدم المصالح بل المصالح هي التي تخدم المعايير. ومن هنا فالمعايير تسبق المصالح، و هناك علاقة وطيدة بين هذه المعايير والفاعل. حيث يرى أليكسندر وندت أن البنية المعيارية الدولية -كالديمقراطية، التدخل الإنساني- هي التي تشكل هوية ومصالح الدول، لكن الدول خلال سلوكها، تعطي معنى آخر للمعايير، فكل فاعل يعطي معنى لهذه المعايير<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص 26.

<sup>2</sup> -Michel Barnett , op, cit,p 255.



## الفصل الثاني

المتغيرات الهيئية الداخلية

للسياسة الخارجية التركية

وانعكاساتها على العلاقات

التركية - الإسرائيلية

تشير البيئة الداخلية لصنع القرار إلى الأوضاع الداخلية، من أبنية اجتماعية، وأنساق ثقافية وقيمية، وتنظيمات سياسية كالأحزاب والجماعات الضاغطة، ووسائل الإعلام والاتصال المختلفة، والمكونات الاقتصادية، وطبيعة النظام السياسي السائد، والأيدولوجية التي يتبناها والعلاقات السائدة بين النظام السياسي والمجتمع؛ أي العلاقة بين الدولة والمجتمع، ومدى شرعية النظام السياسي، وكذلك الرفاه الاقتصادي أو التأزم. كل هذه العوامل وغيرها تؤثر في توثيق أو توتر العلاقات التركية - الإسرائيلية، لما لها من دور مؤثر في صنع القرار التركي الخارجي.

## المبحث الأول

### طبيعة النظام السياسي التركي

إنّ تحليل النظام السياسي أصبح يشكل حجر الزاوية في فهم وتفسير سياسات الدول الداخلية والخارجية في أدق تفاصيلها، وذلك من خلال التطرق إلى البنية الدستورية.

#### المطلب الأول: ملامح وسمات النظام السياسي التركي

يشير الدستور التركي إلى أن النظام السياسي في تركيا جمهوري ديمقراطي "برلماني" علماني. وإذا نظرنا من الناحية النظرية إلى العناصر المجردة للنظام السياسي التركي القائم على دستور عام 1982م، فإننا لن نجد ما يميزه على اعتبار أنه نظام ديمقراطي محدود الأطر، وقواعد اللعبة السياسية فيه مضبوطة على إيفاق العلمانية الأتاتورية التي يحميها الجيش. وكنتيجة لهذا الإطار المحدود، لم تشهد الحياة السياسية التركية أية تغيرات جوهرية تنعكس على الداخل أو على توجهات الدولة في الخارج. وحتى في الوقت الذي كان من الممكن للتفاعل السياسي أن ينتج تغيرا على هذا الصعيد، كان الجيش يتدخل لدحضه هو إعادة الأمور إلى نصابها من جديد<sup>1</sup>. غير أن تجربة حزب العدالة والتنمية منذ عام 2002م نجحت في جعل النظام السياسي في تركيا نموذجا يلفت الانتباه، ليس لما ينص عليه نظريا وإنما للتفاعلات التي نتجت عنه. حيث أصبح الجميع يتحدث الآن عن النموذج التركي The Turkish Model الذي يتمحور عادة حول ثلاث قيم أساسية، وهي:

1 - شريف تغيان، الشيخ الرئيس رجب طيب أردوغان: مؤذن إسطنبول ومحطم الصنم الأتاتوري، مصر، القاهرة، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، 2011، ص 43

الديمقراطية\* والعلمانية\* والإسلام\*<sup>1</sup>.

وعليه، فإن برنامج الحزب لا يتعارض مع النظام السياسي المتوارث منذ تأسيس الدولة التركية بعد الحرب العالمية الأولى القائم على مبدأ العلمانية. وهذا ما يفسر قدرة الحزب على تجاوز أي شكوك توجه إليه من أنصار العلمانية<sup>2</sup>. والأهم أن سلطة حزب العدالة والتنمية لم تكن مجرد تغيير في الجهة الحاكمة. فقد حمل الحزب مشروعاً أتاح لتركيا خلال سنوات عديدة أن تكون طرفاً مؤثراً على الصعيدين الإقليمي والدولي<sup>3</sup>.

## الفرع الأول: المؤسسات الدستورية

ينص دستور عام 1982م على مبدأ الفصل بين السلطات المتمثلة في:

**البند الأول: السلطة التشريعية؛** تتألف من الجمعية الوطنية " البرلمان" وتمارس صلاحية التشريع وفقاً للمادة 7 من الدستور، وهي صلاحية لا تفوض. وتتألف السلطة التشريعية من 550 عضواً، ينتخبون كل أربع سنوات. وذلك بعد التعديل الدستوري في عام 2007م، ويحق للمجلس إصدار قرار بإجراء انتخابات مبكرة أو تأجيل الانتخابات لمدة عام بسبب الحرب وتجديد الانتخابات قبل انقضاء الأعوام الأربعة، ويجوز الذهاب إلى انتخابات جديدة إذا قرر رئيس الجمهورية ذلك وفقاً للشروط المبينة في الدستور، كما لا يجوز إجراء انتخابات تكميلية

1- المرجع نفسه، ص44.

\***الديموقراطية؛** أخذت الولايات المتحدة الأمريكية منذ أحداث 11 سبتمبر 2001م، تبحث عن نموذج ديموقراطي إسلامي معتدل يصلح لأن يكون نموذجاً قابلاً للتعميم على دول منطقة الشرق الأوسط. وفي هذا الإطار، أشار بوش الابن إلى أن تركيا خير من يقوم بهذا الدور فقال " أقدّر وأؤمن عالياً النموذج الذي تقدّمه دولتك عن الكيفية التي يمكن بها أن تكون إسلامية تؤمن بقيم الديمقراطية، حكم القانون و الحرية... بما يؤهلها لأن تكون نموذجاً للعالم الإسلامي".

\***العلمانية؛** يري الأوروبيون في النظام السياسي التركي عبر تجربة حزب العدالة و التنمية نموذجاً في الإصلاح و الانفتاح والاعتدال في ظل نظام علماني. ومن شأن هذا النموذج أن يعزز موقع أوروبا في الشرق الأوسط. ولهذا هم يحرصون على أن يتم جميع الإصلاحات المطلوبة منه قبل النظر في انضمامه.

\* **تأثر الإسلاميون خاصة في منطقة الشرق الأوسط بتجربة حزب العدالة و التنمية في النظام السياسي التركي وقدرته على استغلال مطالب الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي من أجل إدخال إصلاحات جذرية في النظام السياسي و الاجتماعي والاقتصادي وحتى العسكري، من شأنها أن تعزز دوره ودور الدولة إقليمياً و عالمياً، وقدرته على العمل باعتدال واضح وبرجماتية عالية جنبته مواجهة الجيش الذي يعتبر الحامي الأول للعلمانية والذي أسقط جميع التجارب الإسلامية السابقة، فحزم العدالة والتنمية بالنسبة إليهم هي تجربة ناجحة لحكم الإسلاميين.**

2- عارف محمد خلف، "الدور التركي الإقليمي"، 3 جوان 2013.

[www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=20671](http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=20671)

3- لقمان عمر محمود النعيمي، "التوجهات الجديدة في سياسة تركيا الخارجية في عهد حزب العدالة والتنمية"، مركز الدراسات الإقليمية، العدد 25، كانون الثاني 2012، ص 8.

عند حدوث شغور في أعضاء المجلس. وتجري الانتخابات التكميلية مرة واحدة فقط في كل فترة انتخابية، وكقاعدة لا يجوز إجراء الانتخابات التكميلية، إذا لم يبق سوى عام واحد فقط على موعد الانتخابات العامة<sup>1</sup>.

**البند الثاني: السلطة التنفيذية؛** تتكون من: رئيس الجمهورية، وهو أعلى منصب في الدولة ويمثل الجمهورية التركية ووحدة الشعب التركي، وينتخب من قبل النواب الذين أكملوا الأربعين عاما والحاصلين على الدراسة الجامعية أو من بين المواطنين الأتراك الذين لديهم أهلية الانتخاب لعضوية البرلمان<sup>2</sup>. وحسب التعديل الدستوري لعام 2007م، أصبح ينتخب من قبل الشعب عن طريق الاقتراع العام بالأغلبية المطلقة للأصوات الصحيحة وفترة ولايته خمس سنوات، ويمكن انتخابه لفترتين على الأكثر. علما أنه يجب أن يتخلى عن عضوية الحزب حال اعتداله السلطة<sup>3</sup>. ورئيس الجمهورية هو المسؤول عن تطبيق الدستور ومراقبة أعمال أجهزة الدولة من حيث الانضباط، وله حق دعوة المجلس الوطني التركي الكبير للانعقاد، ونشر القوانين وإعادتها إلى المجلس لمداولتها من جديد عند اللزوم، عرض التعديلات الدستورية إلى الاستفتاء الشعبي، ومراجعة المحكمة الدستورية طالبا الغاء القوانين التي يراها غير ملائمة للدستور، واتخاذ قرار تجديد الانتخابات البرلمانية لدى توفير الشروط الدستورية لذلك. كما له الحق في تكليف رئيس الوزراء بتشكيل الحكومة والموافقة على مجلس الوزراء والتوقيع، على قرارات تعيين وإيفاد الممثلين إلى الدول الأجنبية واستقبال رؤساء البعثات الدبلوماسية الأجنبية في تركيا وله حق التصديق ونشر الاتفاقيات الدولية. و بالنسبة لمهامه في مجال السلطة القضائية، فهي محدودة بانتخاب أعضاء المحاكم من الدرجات العليا<sup>4</sup>.

**مجلس الوزراء؛** وهو مركز السلطة التنفيذية على اعتبار أن النظام السياسي في تركيا هو نظام برلماني، ويتم تعيينه من قبل رئيس الجمهورية، وغالبا ما يكون من الأغلبية البرلمانية. ويقوم

1- علي حسين باكير، تركيا الدولة و المجتمع المقومات الجيو- سياسية و الجيو - استراتيجية النموذج الإقليمي والارتقاء العالمي، في: محمد عبد العاطي ( محرر) تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، لبنان، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2009، ص 28.

2- عبد العزيز محمد عوض، "ملاح النظام السياسي في جمهورية تركيا"، مجلة شؤون الشرق الأوسط، جمهورية مصر العربية، العددان 21 و 22 يناير و أبريل، 2007، ص 38.

3- علي حسين باكير، تركيا الدولة و المجتمع المقومات الجيو- سياسية و الجيو - استراتيجية النموذج الإقليمي و الارتقاء العالمي، المرجع السابق الذكر، ص 28.

4- عبد العزيز محمد عوض، المرجع السابق الذكر، ص 38.

رئيس الوزراء باختيار وزرائه من بين النواب أو من بين أشخاص مؤهلين للانتخاب كنواب، ويعرضهم على رئيس الجمهورية كي يتم تعيينهم. ويجوز لرئيس الجمهورية الاستغناء عن خدمات الوزراء بناء على اقتراح رئيس الوزراء<sup>1</sup>. وتتمثل الوظيفة الأساسية لمجلس الوزراء في صنع السياسة الداخلية والخارجية وضمان تنفيذها باتخاذ ما يلزم لذلك من قرارات، وتطبيق القوانين، واقتراح مشروعات القوانين. كما يقوم بإصدار قرارات لها قوة القانون بموجب تفويض من البرلمان دون أن يحدد هذا التفويض مجالات معينة لا يمكن أن تشملها هذه القرارات. كما يتولى مجلس الوزراء رئاسة الجمهورية عند إعلان حالة الطوارئ أو الأحكام العرفية بسلطة إصدار هذه القرارات، كما له اختصاص في مجال الأمن القومي، وإعداد القوات المسلحة للدفاع. و يرأس رئيس الوزراء اجتماعات مجلس الأمن القومي في حالة عدم اشتراك رئيس الجمهورية فيها<sup>2</sup>

**البند الثالث: السلطة القضائية؛** أقر الدستور النظام القضائي الثلاثي: القضاء العدلي والقضاء الإداري والقضاء الخاص، والمحاكم العسكرية تدخل ضمن نطاق القضاء العسكري.

✓ **المحكمة الدستورية؛** تعتبر أعلى هيئة قضائية في الدولة. تتكون من 11 عضوا أصليا و4 أعضاء احتياطيين. من مهامها الأساسية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتطويرها، والتحقق شكلا ومضمونا من مدى دستورية القوانين والقرارات ذات الصلة القانونية والنظام الداخلي للبرلمان. ويحق لها مقاضاة رئيس الجمهورية وأعضاء مجلس الوزراء، ورؤساء أعضاء المحاكم العليا للقضاة والمدعين العامين ووكيل النيابة العامة بتهم تتعلق بممارسة صلاحياتهم. كما تبت المحكمة الدستورية في دعاوي حل الأحزاب السياسية<sup>3</sup>.

✓ **مجلس الأمن القومي؛** يتألف مجلس الأمن القومي من رئيس الجمهورية رئيسا، رئيس الوزراء، ورئيس الأركان العامة، ووزراء الدفاع والداخلية والخارجية، قيادة القوات البرية والبحرية والجوية، والقائد العام لقوات الدرك حسب تعديل 3 أكتوبر 2001م. وازداد عدد

1- علي حسين باكير، تركيا الدولة و المجتمع المقومات الجيو- سياسية و الجيو - استراتيجية النموذج الإقليمي و الارتقاء العالمي، المرجع السابق الذكر، ص 29.

2- جلال عبد الله معوض، المرجع السابق الذكر، ص 21.

3- علي حسين باكير، تركيا الدولة و المجتمع المقومات الجيو- سياسية و الجيو - استراتيجية النموذج الإقليمي و الارتقاء العالمي، المرجع السابق الذكر، ص 30.

الأعضاء المدنيين فيه بإضافة ثلاث نواب لرئيس الوزراء وزير العدل وفي إطار إصلاحات حزب العدالة والتنمية للحد من سلطة الجيش أصبح، يتم تعيين سكرتير المجلس من المدنيين ومن قبل رئيس الوزراء وليس رئيس الأركان؛ أي لن يكون السكرتير جنيرالا يتبع رئاسة الأركان<sup>1</sup>. ويختص المجلس ببحث الشؤون المتعلقة بالأمن القومي للدولة<sup>2</sup>.

#### الفرع الثاني: النظام الانتخابي والأحزاب السياسية

تعد الأحزاب السياسية في تركيا من أهم متغيرات البيئة الداخلية والقوى السياسية المؤثرة في عملية صنع القرار<sup>3</sup>. حيث شهدت الحياة الحزبية في تركيا العديد من التطورات منذ إعلان الجمهورية عام 1923م. غير أن التفاعلات الحقيقية بدأت خلال عام 1950م مع التعددية الحزبية. وظلت الحكومات منذ تلك الفترة ائتلافية \_ في أغلبها \_ إلى أن جاءت الانتخابات البرلمانية، التي جرت عام 2002م<sup>4</sup>. ودخلت تركيا مرحلة جديدة من تاريخها الحديث في أعقاب الانتصار الساحق لحزب العدالة والتنمية ذي الاتجاهات الإسلامية. فإنه للمرة الأولى يستلم حزب إسلامي السلطة بمفرده بحصوله على أغلبية الأصوات<sup>5</sup>.

وعموماً يمكن تصنيف الأحزاب السياسية التركية في إطار مؤلف من ثلاث خانات: أحزاب اليسار، أحزاب اليمين والأحزاب الإسلامية. اليسار احتفظ بوجوده عبر حزب الشعب الجمهوري لسنوات طويلة، وبعد حضره عقب الانقلاب العسكري عام 1980م ترك موقعه لأحزاب يسارية أخرى أهمها "حزب الشعب الاشتراكي الديمقراطي" و"حزب اليسار الديمقراطي" و "حزب الشعب الجمهوري" مجدداً.

أما اليمين الذي مثله "الحزب الديمقراطي" بزعامة "عدنان مندريس" فترك موقعه لحزب العدالة بزعامة سليمان ديميريل وتلاه حزب الوطن الأم بزعامة "توغورت" أوزال في الثمانينات وحزب الطريق القويم في التسعينيات.

أما الحركة السياسية الإسلامية التي بدأت مسيرتها بزعامة نجم الدين أربكان في مطلع الستينات تحت علم "حزب النظام الملى" وواصلت طريقها مع "حزب السلامة الوطني" ثم "حزب

1- عبد العزيز محمد عوض، المرجع السابق الذكر، ص 40.

2- جلال عبد الله معوض، المرجع السابق الذكر، ص 21.

3- المرجع نفسه، ص 97.

4- شريف تغيان، المرجع السابق الذكر، ص 44.

5- محمد نور الدين، "تركيا... إلى أين؟ حزب العدالة و التنمية الإسلامي في السلطة"، مجلة المستقبل العربي، العدد 287، عام 2003، ص 12.

الرفاه الإسلامي" ثم "حزب الفضيلة" الذي تمخض عنه "حزب العدالة و التنمية" و"حزب السعادة".

ورابع لاعب سياسي دخل خط الموازنات والمعادلات الحزبية في تركيا هو "الحركة القومية" التي تم حظرها وحل بناها التنظيمية أكثر من مرة على يد قادة الانقلابات العسكرية المتعددة لينتهي بها المطاف إلى حزبين هما حزب الحركة "القومية" و"حزب الوحدة الكبرى"<sup>1</sup>. واستنادا إلى نتائج الانتخابات البرلمانية لعام 2011م، فإن خارطة الأحزاب السياسية الكبرى في تركيا جاءت على الشكل التالي.

✓ **حزب الشعب الجمهوري**؛ أسسه مصطفى كمال أتاتورك عام 1923م، وهو أول الأحزاب السياسية التركية بعد إعلان الجمهورية. يتبنى شعار الأسم الست كمبادئ أساسية وهي المبادئ التي تحد شكل الدولة التركية<sup>2</sup>، والذي شهد عهد الثنائية القطبية وانضمام تركيا إلى المعسكر الغربي واعتراف تركيا ب إسرائيل كدولة عام 1949م، وتكوين علاقات دبلوماسية معها<sup>3</sup>.

✓ **حزب الحركة القومية**؛ حزب يميني قومي متشدد أسسه الضابط التركي "ألب أرسلان توركش" الذي قاد عام 1960م الحركة الانقلابية ليكون امتدادا للحزب الملي الذي أسس عام 1948م. عارض الحزب بعض الإصلاحات الدستورية مثل منح الحقوق الثقافية للأكراد في البث والإعلام والتعليم، كما عارض رفع عقوبة الإعدام والانصياع إلى الاتحاد الأوروبي مهما كان الأمر وطالب بإعدام عبد الله أوجلان.

✓ **حزب السلام والديمقراطية**؛ حزب كردي، تأسس في عام 2009م، بديلاً لـ "حزب المجتمع الديمقراطي" الذي تم حله بقرار من المحكمة الدستورية العليا. يؤمن بالديمقراطية الاجتماعية ودعم حقوق الأكراد.

1 - علي حسين باكير، تركيا الدولة و المجتمع المقومات الجيو- سياسية و الجيو - استراتيجية النموذج الإقليمي و الارتقاء العالمي، المرجع السابق الذكر، ص 31.

2 - سمير صالح، خارطة الحزبية التركية وموقفها من الأزمة السياسية الحالية وأهم وجوها : بين اليمين واليسار يصعد الإسلاميون والتيار القومي، جريدة الشرق الأوسط، العدد 10386، (6 ماي 2007).

3 - سعد حقي توفيق، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين، بغداد، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2003، ص283.

✓ **حكم حزب العدالة والتنمية؛** ينتمي حزب العدالة والتنمية إلى الحركات والأحزاب التركية الإسلامية\*، والتي كانت بدايتها مع حزب النظام الوطني عام 1870م، ثم حزب السلامة الوطني عام 1972م، فحزب الرفاه عام 1983م، وحزب الفضيلة عام 1998م<sup>1</sup>، الذي كان يرأسه نجم الدين أربكان، والذي تم حله بقرار صدر من محكمة الدستور التركية في 22 جوان 2001م<sup>2</sup>، فانقسم قياديو الحزب إلى قسمين حزب السعادة بزعامة محمد رجائي قوطان Kutan Mehmet Recai، وتم تأسيسه في 25 جوان 2001م، وحزب العدالة والتنمية وتزعمه رجب طيب أردوغان Recep Tayyip Erdoğan في 14 أوت من نفس العام<sup>3</sup>.

من الناحية الأيديولوجية؛ لا يعرف حزب العدالة والتنمية عن نفسه بأنه حزب إسلامي، بل يبتعد عن كل ما قد يفهم منه أن للحزب برنامجا إسلاميا ولا يظهر أية إشارة دينية<sup>4</sup>. فهو يؤكد التزامه بالنظام العلماني وعدم تبنيه لأي توجهات تهدف إلى تطبيق الشريعة الإسلامية<sup>5</sup>، وأنه حزب محافظ معتدل، غير معاد للغرب، يتبنى رأسمالية السوق، ويسعى للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي<sup>6</sup>.

\* للتعرف أكثر على الجذور الإسلامية لحزب العدالة والتنمية أنظر: ضياء رشوان، دليل الحركات الإسلامية في العالم، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد الأول، 2006، ص ص 58-59.

1 - المرجع نفسه، ص 21.

2- محسن صالح (محرر)، تركيا والقضية الفلسطينية، المرجع السابق الذكر، ص 32.

3- محمد نور الدين، تركيا... إلى أين؟ حزب العدالة والتنمية الإسلامي في السلطة، المرجع السابق الذكر، ص 21.

4- خالد الحروب، التيار الإسلامي والعلمنة السياسية: التجربة التركية وتجارب الحركات الإسلامية العربية، فلسطين، معهد أبو لغد للدراسات الدولية، الطبعة الأولى، أكتوبر 2008، ص 14.

5- جمال كمال اسماعيل كركوكلي، "أزمة الرئاسة التركية"، مجلة الدراسات الإقليمية، العدد 10، 2008، ص 15.

6- محسن صالح (محرر)، تركيا والقضية الفلسطينية، المرجع السابق الذكر، ص 32.



## أهم المبادئ التي يقوم عليها الحزب مايلي:

### على المستوى الداخلي؛

- ✓ تحقيق السيادة للشعب التركي والحفاظ على وحدة الدولة التركية.
- ✓ الحفاظ على القيم والأخلاق التي تعد بمنزلة التراث للشعب التركي.
- ✓ تأمين الرفاه و الأمن والاستقرار للشعب التركي.
- ✓ تحقيق العدالة بين الأتراك والتوزيع العادل للدخل القومي<sup>1</sup>.

### على المستوى الخارجي؛

تبني حزب العدالة والتنمية سياسة خارجية يسميها "واقعية" تتسق مع تاريخ تركيا وموقعها الجغرافي خالية من الأفكار المسبقة أو التعسفية وتقوم على مبدأ المصالح المتبادلة. ويلتزم الحزب بإعادة تعريف أولويات سياسة تركيا الخارجية في مواجهة الحقائق الإقليمية والدولية المتغيرة. ويخلق توازن جديد بين هذه الحقائق والمصالح الوطنية. وكان نجاح حزب العدالة و التنمية في الانتخابات البرلمانية في ثلاث دورات متتالية دليل على نجاعة برنامجه السياسي<sup>2</sup>.

أما بالنسبة للنظام الانتخابي؛ تنص المادة 127 من الدستور التركي الحالي على أن الأحزاب التي لا تحظى بنسبة 10% من مجموع أصوات الناخبين لا يحق لها أن تدخل البرلمان، وأن كتلة الأصوات التي جمعتها توزع بالتساوي بين التيارات السياسية التي بلغت تلك العتبة. بحيث أفرز هذا الشرط واقعا سياسيا استمر في تركيا لعدة عقود، إذ يتشكل البرلمان تقليديا من حزبين أو ثلاثة أحزاب رئيسية، بينما يبقى عدد كبير من الأحزاب الصغيرة محروما من المشاركة البرلمانية<sup>3</sup>.

أجريت الانتخابات البرلمانية يوم 3 نوفمبر 2002م، حصل فيها حزب العدالة والتنمية على نسبة 34,3% من أصوات الناخبين و363 مقعدا من أصل 550 في البرلمان،<sup>4</sup> فيما حصل حزب الشعب الجمهوري على نسبة 19,4%. لكن الأهم أن كافة الأحزاب الأخرى لم

1- ضياء رشوان (محرر)، المرجع السابق الذكر، ص ص 65-66.

2- المرجع نفسه، ص 68.

3 - رستم محمود، دستور جديد لتركيا... إمكانيات التغيير، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011، ص 10  
4-Ömer Çaha, "Turkish Election of November 2002 and the Rise of Moderate Political Islam", *Turkish Journal of International Relations*, Vol.2, No:1, Fall 2003,p95.

تجاوز نسبة 10% من الأصوات، التي يشترطها قانون الانتخابات من أجل التمثيل بالبرلمان<sup>1</sup>. فلم يحصل حزب اليسار الديمقراطي الذي يتزعمه "بلوند أجاويد" إلا على 1,2% من الأصوات رغم أنه كان المنتصر في انتخابات عام 1999م بنسبة 22,1%. كما حصل حزب العمل القومي بزعامة دولت بهجلي على 8,3%، في الوقت الذي حصل فيه خلال عام 1999م على 17,9% من الأصوات. وفيما يخص حزب الوطن الأم، فإنه حصل على 5,1% وحزب الطريق الصحيح تحصل على 9,5% وانخفضت نسبة حزب السعادة بزعامة رجائي قوطان على 2,5%<sup>2</sup>.

لم تهتم إسرائيل الرسمية والإعلامية والأكاديمية بالانتخابات التركية، بقدر ما اهتمت بانعكاس نتائجها على العلاقات بين البلدين وتفاوت التقديرات حول تأثير الانتخابات على مستقبل وآفاق العلاقات التركية-الإسرائيلية<sup>3</sup>.

بعد انتصار حزب العدالة والتنمية في الانتخابات البرلمانية عام 2002م خيم القلق على صناع القرار في تل أبيب، و بدى ذلك واضحا في وسائل الإعلام من خلال التحليلات التي رافقت العملية الانتخابية عن مدى تأثيرها على العلاقات التركية - الإسرائيلية<sup>4</sup>. غير أن أنقرة أكدت أن العلاقات الاستراتيجية مع إسرائيل لن تتغير، وأن حكومة حزب العدالة والتنمية لن تحدد سياستها الخارجية على أساس ديني أو أيديولوجي<sup>5</sup>.

قدم رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان مقترحا بالدعوة لانتخابات تشريعية مبكرة في 22 جويلية 2007م<sup>6</sup>، والتي حصل فيها حزب العدالة والتنمية على نسبة 46.66% من أصوات الناخبين وعلى 341 مقعدا من أصل 550 مقعد في البرلمان، بينما حصل حزب الشعب الجمهوري على نسبة 20,80% وعلى 98 مقعدا، وحصل حزب الحركة القومية على نسبة 14,30% من أصوات الناخبين وعلى 70 مقعدا، وحصل حزب المجتمع الديمقراطي

1- ياسر أحمد حسن، تركيا البحث عن المستقبل، القاهرة، مكتبة الأسرة، 2006، ص 212.

2- أحمد نوري النعيمي، النظام السياسي في تركيا، المملكة الأردنية الهاشمية، دار زهران للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2011، ص ص 392-393.

3- مهند مصطفى، "مستقبل العلاقات مع تركيا في المنظور الإسرائيلي"، 26ماي

<http://elshaab.org/thread.php?ID=3417>.2013

4- مراد فول، المرجع السابق الذكر، ص 290.

5- Soner Cagaptay, "THE NOVEMBER 2002 ELECTIONS AND TURKEY'S NEW POLITICAL ERA", **Middle East Review of International Affairs**, Vol. 6, No: 4, December 2002, p46.

6- أحمد نوري النعيمي، النظام السياسي في تركيا، المرجع السابق الذكر، ص ص 404-405.

على 2,11% وعلى 20 مقعداً<sup>1</sup>. فقد نجح حزب العدالة و التنمية في الاحتفاظ بقدرته على تشكيل الحكومة منفرداً. وتم انتخاب عبد الله غول Abdullah Gül رئيساً جديداً لتركيا، وهي المرة الثانية التي يحصل فيها مثل هذا الأمر في الحياة السياسية والحزبية في تركيا<sup>2</sup>.

وبعد وصول مرشح حزب العدالة و التنمية عبد الله غول إلى الرئاسة، أشار القنصل العام الإسرائيلي بأنقرة في تعقيبه على نتائج الانتخابات، قائلاً:

" أنها لن تؤثر على العلاقات التركية - الإسرائيلية... مشيراً... إلى معرفته بالطاقم الحكومي منذ 5 سنوات سابقة، وأن مسار هذه العلاقات لن يعترتها أي مشكل مستقبلاً وستستمر وتزدهر"<sup>3</sup>

جاءت انتخابات عام 2011م، لتؤكد صوابية النهج المتبع من قبل حزب العدالة والتنمية<sup>4</sup>، والتي شارك فيها حوالي 15 حزبا سياسيا، حصل فيها حزب العدالة والتنمية على الأغلبية بنسبة 49,91%؛ أي بحدود 326 نائبا في البرلمان، وحصل حزب الشعب الجمهوري على نسبة 26% من الأصوات و حوالي 135 مقعداً<sup>5</sup>، وحزب الحركة القومية حصل على نسبة 13% وبلغ عدد مقاعده 53 مقعداً، والمستقلون على 6,66% بعدد مقاعد قدرت بحوالي 36 مقعداً<sup>6</sup>. لكن حكومة العدالة والتنمية لم تحظ بغالبية الثلثين (367 مقعداً)، التي كانت تأمل بها لتغيير الدستور الموروث من انقلاب 1980م دون الحاجة إلى التشاور مع المعارضة<sup>7</sup>.

1-Banu Eligür,"The Changing Face of Turkish Politics:Turkey's July 2007 Parliamentary Elections", **Crown Center for Middle East Studies**,No: 22, November 2007 ,p2.

2- علي حسين باكير، تركيا الدولة و المجتمع المقومات الجيو- سياسية و الجيو - استراتيجية النموذج الإقليمي و الارتقاء العالمي، المرجع السابق الذكر، ص32.

3- مراد فول، المرجع السابق الذكر، ص 295.

4- علي حسين باكير، تركيا الدولة و المجتمع المقومات الجيو- سياسية و الجيو - استراتيجية النموذج الإقليمي و الارتقاء العالمي، المرجع السابق الذكر، ص32.

5-Arabella Thorp,"Turkey's 2011 elections and beyond",**International Affairs and Defence Section**,14 July 2011,p2.

6- Michael Meier, "The Turkish Election :RESULTS AND NEXT STEPS",**Friedrich Ebert Stiftung**, Washington, USA, June 2011.

7- Gerald Robbins, "Understanding Turkey's 2011 General Election Results", **Foreign Policy Research Institute**, June 2011.

كان الملفت للأنظار هو عدم التطرق في السياسة الخارجية المعدة من قبل حزب العدالة إلى الخلافات الإسرائيلية - الفلسطينية، وإلى العلاقات المتوترة مع إسرائيل<sup>1</sup> و الاكتفاء بتوجيه إشارات إلى العرب "الربيع العربي". غير أن موضوع إسرائيل حضر بقوة في برنامج حزب الشعب الجمهوري المعارض بزعامة "كمال كيليتشدار أوغلو"<sup>2</sup> Kemal Kılıçdaroğlu. حيث تعهد قادة الحزب بإعادة العلاقات مع إسرائيل إلى طبيعتها في حال فوزه في الانتخابات، ذلك لأن تركيا فقدت دورها بالمنطقة على اثر توتر العلاقات بين البلدين فلم تعد أنقرة تقوم بدور فعال في دفع عملية السلام في المنطقة<sup>3</sup>.

وفي مقابل ذلك، عبرت إسرائيل عن هذا الانتصار الانتخابي لحزب العدالة والتنمية خلال عام 2011م بأنه سيعزز سياسة تركيا الخارجية الحالية ونظرتها إلى ذاتها بوصفها شريكا مركزيا ولاعبا رئيسيا في سياسة المنطقة. وهو ما يمكن أن يؤدي إلى تفاقم التوترات بين إسرائيل وتركيا في المستقبل<sup>4</sup>.

شهدت تركيا في مارس 2014م الانتخابات المحلية الثالثة التي يخوضها حزب العدالة والتنمية منذ توليه الحكم، وهي الانتخابات الأهم والأكثر دلالة ليس للفوز الكبير الذي حققه حزب العدالة والتنمية، بل أيضا لأن عددا كبيرا من الأطراف التركية، الإقليمية والدولية اعتبرها استفتاء على بقاء الحزب في الحكم، فقد تحولت هذه الانتخابات المحلية التي كان يجب أن تدور حول مسائل التنمية والتنظيم المحلية البحتة، إلى اقتراع حول مستقبل الدولة ونظام الحكم<sup>5</sup>. كما أن احتدام الصراع بين حزب العدالة والتنمية الحاكم وأحزاب المعارضة جعلها انتخابات مصيرية، والعامل الجديد المؤثر في هذه الانتخابات هو دخول جماعة "الخدمة" التي يتزعمها رجل الدين المعروف "فتح الله غولن" بوصفها تجمعا انتخابيا غير رسمي في مواجهة

1- عبد الإله مصطفى تو تونجي، " فوز حزب العدالة و التنمية التركي في الانتخابات العامة للمرة الثالثة 12 حزيران 2011"، مركز الشرق الأوسط للدراسات، تقرير 64، أغسطس، 2011، ص 7.

2- محمد نور الدين، "تركيا: الانتخابات والعلاقات مع إسرائيل"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 139، صيف 2011، ص ص 205-206.

3- سعيد عبد المجيد، "الشعب الجمهوري المعارض يتعهد بإعادة الدفاء إلى العلاقات التركية - الإسرائيلية"، 26 ماي 2013. <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=460135&eid=1091>

4- بولنت آراس وأخرون، التحول التركي تجاه المنطقة العربية، الأردن، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، 2012، ص 102.

5 - "الانتخابات المحلية التركية: الخلفية و النتائج و الدلالات"، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 1 أبريل 2014، ص 2

الحزب الحاكم، فلئن لم تكن هذه الجماعة على القوائم الحزبية المعلنة التي دخلت الانتخابات فإنها تملك تأثيراً في مجرياتها بالنظر إلى دورها اجتماعياً، تربوياً، وإعلامياً.

تعد جماعة الخدمة التي نشأت قبل نحو خمسين عاماً، من أهم الجماعات ذات الطابع الديني في تركيا فعلى الرغم من أنها انطلقت في بدايتها من أهداف اجتماعية فإنها شهدت تحولاً في طبيعة أهدافها و ممارستها؛ ما أدخلها، وإن كان على نحو غير مباشر، في قلب العمل السياسي. ويتركز أكبر تأثير للجماعة في المراكز التعليمية التي تملكها؛ إذ أنها تدير أكثر من 500 مدرسة في نحو 92 بلداً، وتملك منظومة إعلامية ضخمة تشمل محطات تلفزيونية، صحفاً، إذاعات، مواقع إلكترونية، مؤسسات إغاثية إضافة إلى معاهد التقوية، ومساكن الطلبة التي أكسبت الجماعة تعاطفاً جماهيرياً كبيراً.<sup>1</sup> فعلى خلاف تاريخها، دخلت جماعة فتح الله غولن في خلاف متصاعد مع حزب العدالة والتنمية<sup>2</sup>، ولعبت الدور الرئيس في محاولة الإطاحة بالحكومة التركية، مستخدمة نفوذها الواسع في أسلاك الأمن، القضاء من خلال توجيه اتهامات لرجال أعمال مقربين من الحزب الحاكم، أو حتى وزراء سابقين وأبنائهم، بالتورط في قضايا الفساد. ونجح فتح الله غولن في إرباك حكومة أردوغان بإسقاط عدد من وزرائه المتهمين بقضية الفساد.<sup>3</sup>

فاز حزب العدالة والتنمية في هذه الانتخابات المحلية بنسبة 46%، وحزب الشعب الجمهوري بنسبة 28%، وحزب الحركة القومية بنسبة 15% وحزب السلام والديموقراطية بنسبة 6% من الأصوات، وتشير النتائج إلى أن حزب العدالة والتنمية قفز بما يقرب عشر نقاط عن نصيبه من الأصوات في الانتخابات المحلية لعام 2009م. ومن خلال هذا الفوز غير المتوقع لحزب العدالة والتنمية بات من المؤكد أن رجب طيب أردوغان سيخوض معركة الانتخابات الرئاسية المقبلة. كما كانت المراهانات الداخلية على نتيجة هذه الانتخابات كبيرة، كذلك كانت المراهانات الإقليمية والدولية.<sup>4</sup>

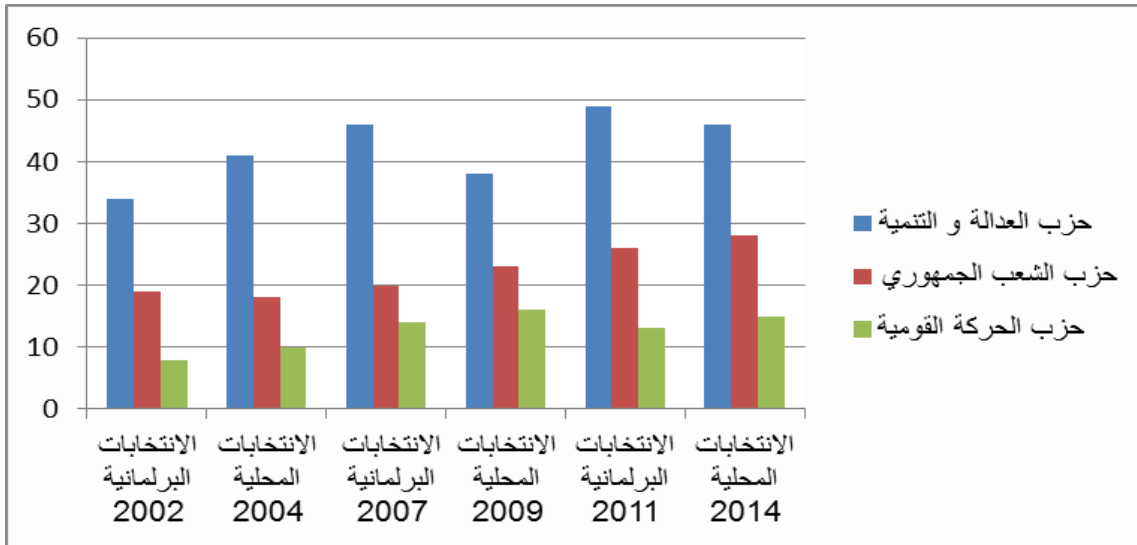
1 - "الخريطة السياسية التركية على أبواب الانتخابات المحلية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2014، ص ص 1-2.

2 - طلال جامل، "تركيا: جماعة غولن في مقابل حزب العدالة والتنمية.. التجاذبات الداخلية والدولية"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 12 فيفري 2014. <http://www.alzaytouna.net/permalink/63157.htm>

3 - "الخريطة السياسية التركية على أبواب الانتخابات المحلية"، المرجع السابق الذكر، ص 4.

4- المرجع نفسه، ص 4.

الشكل رقم 01: نتائج الأحزاب الثلاث الممثلة للبرلمان التركي في الانتخابات المحلية و البرلمانية  
2014-2002



Source "L'analyse de 2014 sur les élections locales de la Turquie", 15 Mai 2014,

<http://researchturkey.org/the-analysis-of-2014-local-elections-of-turkey/>

### المطلب الثالث: بوادر التحول في السياسة التركية

على امتداد الحرب الباردة، كانت تركيا جزءا لا يتجزأ من المنظومة الغربية وامتدادها الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط. وقد ساهم في ذلك تبني مصطفى كمال أتاتورك النظام العلماني والقطيعة التامة، بل والعداء أيضا مع دول الجوار العربي والإسلامي<sup>1</sup>. لكن وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، أحدث تحولا عميقا ليس فقط في التوجهات، بل حتى في أصول السياسة المتبعة. حيث أنها المرة الأولى التي يأتي فيها حزب سياسي يحمل مسبقا رؤية مختلفة عن مكانة تركيا وموقعها في الساحتين الإقليمية والدولية<sup>2</sup>. ويتعين إدراك إعادة توجيهه.

1- محمد بويوش، "التوجهات الجديدة للسياسة التركية الخارجية"، *مجلة دراسات شرق أوسطية*، السنة 15، العدد 55، ربيع 2011، ص 37.

2- محمد نور الدين، "السياسة الخارجية أسس ومركبات"، في: محمد عبد العاطي (محرر)، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، لبنان، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2009، ص 128.

علاقات تركيا الخارجية في إطار التصور العثماني الجديد\* استنادا إلى نظرية "العمق الاستراتيجي" \*\* التي وضعها وزير خارجية تركيا حاليا أحمد داود أوغلو Ahmet Davutoğlu<sup>1</sup>. والذي جمع بين المعيارين "العمق الجغرافي" الاستراتيجي و"العمق التاريخي" الثقافي لتركيا تحت اسم واحد هو "العمق الاستراتيجي" والفكرة الرئيسية من هذه النظرية أن قيمة أي دولة في العلاقات الدولية تتبع من موقعها الجيو- استراتيجي وعمقها التاريخي<sup>2</sup>، ولهذا فإن تركيا تتميز بالعمق الجغرافي حيث أنها دولة مركزية، كما أنها تعتبر عمق تاريخي يتمثل بالإرث العثماني، الذي انعكس على واقع الدولة التركية المعاصرة بوجود خليط من العناصر البشرية المختلفة جميعا تلقت تحت مظلة الدولة التركية<sup>3</sup>، كما أن هذه النظرية تقوم على مجموعة من

\* **العثمانية الجديدة**؛ مبادرة أطلقها الرئيس التركي تورغوت أوزال و التي كان جنكيز تشاندر cengiz candar، المعلق والمحلل السياسي ومستشار أوزال من أبرز المنظرين لها. والعثمانية الجديدة هي نتاج لتبدل الظروف التي ولد في ظلها كيان الجمهورية التركية، وهي بذلك تجاوزت لأحد أهم طروحات الكمالية في السياسة الخارجية حول الانكفاء إلى حد الانعزال عن التورط في ما يجري خارج الحدود وفقا "لشعار سلام في الوطن، سلام في العالم"، وقد كان التورط التركي الكامل في حرب الخليج الثانية ذروة التعبير عن إسقاط ذلك الشعار. وهي قيام تركيا بدور حيوي وفاعل في محيطها الممتد من الأديرياتك إلى صور الصين مرورا بالشرق الأوسط، أي تلك المناطق التي كانت في وقت مضى جزءا من الدولة العثمانية، مضافا إليها الجمهوريات الإسلامية في القوقاز وآسيا الوسطى. وهي المصطلح الذي أطلق على ما يحدث في تركيا الجديدة منذ عام 2002م، وصعود حزب العدالة و التنمية إلى السلطة والاستفادة من الأحداث الإيجابية في التاريخ الطويل لهذه الدولة للدور الذي لعبته على مدى سبعة قرون. وهو ما قد يخدمها في تنامي دورها في منطقة الشرق الأوسط. وعلى الرغم من ذلك اعترض داود أوغلو وحزب العدالة و التنمية بشكل قوي على تسمية الغربين للسياسة التركية الجديدة بالعثمانية الجديدة لتجنبهم أن ترتبط سياستهم الجديدة بالهيمنة والاستغلال، ولكنهم أرادوها قائمة على التعاون وتجاوز المشكلات.

\*\* **العمق الاستراتيجي**؛ مصطلح عسكري يستخدم لوصف المناطق الفاصلة بين خطوط القتال وبين المدن الكبرى ومناطق النقل السكاني والصناعي للدولة، يكمن المعيار الأساسي للمناطق التي تشكل عمقا استراتيجيا في مدى مقدرة الجيش على الانسحاب تكتيكيا من تلك المناطق في حال تعرضه لهجوم معادي دون أن يخسر الحرب أو القدرة على مواصلة الحرب. إلا أن وزير الخارجية التركية أحمد داود أوغلو يحاول ألقمه واستثماره في ميدان العلوم السياسية، وبالتحديد في علاقات بلاده الدولية، من خلال رصد مظاهر هذا العمق الذي تتمتع به تركيا، ساعيا إلى إخراجها من حالة الطرفية الهامشية، التي عاشتها خلال الحرب الباردة ونقلها إلى مصاف بلد مركزي، فاعل ومبادر، ويقوم بأدوار محورية ومؤثر في مختلف القضايا الإقليمية والدولية.

1- ميشال نوفل، عودة تركيا إلى الشرق: الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية، لبنان، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2010، ص 84.

2- توفيق المديني، "السياسة الخارجية التركية الجديدة كما يراها أوغلو الموقع الاستراتيجي في الساحة الدولية"، **جريدة المستقبل**، العدد 3808، (22 تشرين الأول 2010).

3- ZiyaÖniş and ŞuhnazYılmaz, **Between Europeanization And Euro-Asianism:Foreign Policy Activism In Turkey During The AKP Era**,2009, p 5.

الاستعدادات والتوجهات الأساسية يتقدمها الاستعداد للتصالح مع إرث تركيا الإسلامي والعثماني، داخليا وخارجيا<sup>1</sup>. داخليا؛ التصالح مع الإرث العثماني يفسح المجال أمام تعريف جديد للمواطنة أكثر تقبلا لتعدد الثقافات والأعراق، فضلا عن درجة أعلى من التسامح في تعريف العلمانية، والتخفيف من حدة القطيعة مع هوية تركيا كدولة إسلامية. خارجيا؛ توسيع رؤى السياسة الخارجية التركية من خلال احتضان إرث القوة العظمى العثماني، وإعادة تعريف هوية تركيا الاستراتيجية والقومية<sup>2</sup>.

وفي هذا الإطار، يتعين على تركيا أن تمارس دورا أكثر حيوية في السياسة الخارجية، وأن تعتمد القوة الناعمة سياسيا واقتصاديا في الولايات العثمانية السابقة وفي المناطق الأخرى، حيث لتركيا مصالح قومية واستراتيجية<sup>3</sup>. وذلك انطلاقا من مجموعة مبادئ وأسس حددها أحمد داود أوغلو عام 2001م في كتابه: "العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية"، متمثلة فيما يلي:

#### مبادئ السياسة الخارجية التركية الجديدة

✓ **مبدأ التوازن السليم بين الحرية و الأمن؛** هذا المبدأ يساعد الدول على التأثير في محيطها ذلك، لأن مشروعية الأنظمة السياسية تنطلق من مدى إمكانياتها على توفير الأمن لشعبها دون تقليص حرياتهم. وما نعينه هنا هو أن الأنظمة التي توفر الأمن لشعبها في ظل غياب للحريات تتحول مع الوقت إلى أنظمة تسلطية. وحسب داود أوغلو، فإن تركيا قد نجحت في هذه المعادلة. فرغم التحديات التي تعرضت لها تركيا في عام 2001م المتمثلة في الكفاح ضد الإرهاب وتهديداته، إلا أنها حرصت على حماية الحريات المدنية، وعلى العمل على عدم تضيق مجالها، ففي خريف 2007م قام الجيش التركي بعملية عسكرية ضد التشكيلات الإرهابية في العراق لعدة أسابيع، ورغم هذا السلطات التركية لم تعلن حالة الطوارئ، كما أن الانتخابات أيضا لم تتأثر، هذه التجربة بينت أن الميزان بين الديمقراطية

1- ميشال نوفل، المرجع السابق الذكر، ص 84.

2- علي جلال معوض، "العثمانية الجديدة؟ الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط"، القاهرة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية. أكتوبر، 2009، ص ص 7-8.

3- ميشال نوفل، عودة تركيا إلى الشرق: الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية، المرجع السابق الذكر، ص 84.



والأمن مستقر في تركيا، وإنما البلد الوحيد الذي نجح في التقدم على صعيد الإصلاح السياسي دون التفريط بالمتطلبات الأمنية وهو ما جعل تركيا نموذجا للبلدان الأخرى<sup>1</sup>.

✓ **مبدأ تصفير المشكلات مع دول الجوار أي؛ صفر مشاكل؛** ويعني إخراج تركيا من صورة البلد المحاط بالمشكلات، والدخول في صورة البلد ذي العلاقات الجيدة مع الجميع. وتحقيق هذا المبدأ يمنح السياسة الخارجية التركية استثنائية على المناورة<sup>2</sup>. وهو مبدأ تتضح نتائجه الإيجابية بجلاء لكل متابع، فعند مقارنة وضع تركيا الآن بما كانت عليه قبل سنوات سنجد أن علاقاتها مع كافة دول الجوار باتت علاقات وطيدة، وأبرز الأمثلة على ذلك علاقاتها مع سوريا - قبل الانتفاضة - والتي توجت بإبرام عدد من اتفاقيات التجارة الحرة بين البلدين، وقد ارتقي مستوي علاقة تركيا بسوريا إلى حد أصبحت نموذج يحتذى به في المنطقة، مقارنة بما كانت عليه قبل عشرة أعوام أو خمسة عشرة عاما وعلى النحو ذاته طورت تركيا علاقاتها مع جورجيا، فأصبح من الممكن لتركيا استخدام مطار " باتوم - Batum " كما لو كانت تستخدم أحد مطاراتها الداخلية ، وأيضا إنشاء مشروع سكة حديد ، - باكو - تبيليسي - كارس ، وبالإضافة إلى ذلك عززت تركيا علاقاتها مع أرمينيا بالتوقيع على اتفاقيات تطبيع معها بعدها كانت العلاقة بينهما تتسم بالعداء على خلفية اتهام أرمينيا تركيا بارتكاب جرائم إبادة ضد الأرمن أيام الدول العثمانية، وهذا يعتبر انجازا مهما لتركيا وكذلك الشأن بالنسبة لعلاقاتها مع روسيا حيث أصبحت علاقات تعاون وشراكة بعدما كانت علاقات تنافس على مناطق النفوذ ويتضح ذلك في إشتراك روسيا في مشروع أنابيب نقل النفط - باكو تبيليسي - جيهان، وفي منطقة البلقان عززت تركيا علاقاتها مع بلغاريا بعد انضمام هذه الأخيرة إلى الاتحاد الأوروبي، وهذا ما يبرز بشكل واضح مدى النجاح الذي تحققه تركيا في تطبيقها مبدأ تصفير المشاكل مع دول الجوار. وفي ظل حالة التوتر الدولي تجاه إيران بسبب الملف النووي، حافظت تركيا على علاقاتها مع إيران، أما علاقات تركيا مع العراق ، فقد تطورت إلى حد كبير وملمس، إذا تم تشكيل مجلس استراتيجي رفيع المستوى من كلا

1- أحمد داود أوغلو، المرجع السابق الذكر، ص 612.

2- محمد نور الدين، "تركيا... إلى أين؟ دور وتحديات"، 12 ديسمبر 2013،

<http://www.estqal.com/article.php?id=28497>

الدولتين، يستهدف عقد اجتماعات مشتركة يشارك فيها الوزراء المختصون بقيادة رئيسي وزراء الدولتين<sup>1</sup>.

✓ **مبدأ التأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار؛** يقدم داود أوغلو في إطار مقارنة عن تأثير السياسة الخارجية التركية في البلقان والشرق الأوسط خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين. بحيث يذهب إلى أن التأثير التركي في البلقان خاصة في أزميتي البوسنة والهرسك وكوسوفو، كان يركز على أسس راسخة. في حين ظلت قدرة تركيا على التأثير في الشرق الأوسط محدودة بسبب الأزمة السورية - التركية، و التي أدت بدورها إلى عدم انفتاح تركيا على العرب، بحيث تجسدت النظرة السلبية في اعتقاد الأتراك أن العرب قد خانوا الدولة العثمانية. أما العرب؛ فيعتقدون أن الأتراك قد احتلوا الأرض العربية لمدة أربعة قرون. لكن الوضع اختلف بعد صعود حزب العدالة والتنمية. فالضروريات البراغماتية المتبادلة بين الطرفين، فتحت المجال أمام مسار جديد في سياسة تركيا تجاه الشرق الأوسط.

✓ **مبدأ السياسة الخارجية متعددة الأبعاد؛** يركز هذا المبدأ على أن العلاقات مع اللاعبين الدوليين ليست بديلة عن بعضها البعض، بل هي متكاملة فيما بينها<sup>2</sup>، حيث تسعى تركيا إلى تنمية وتعميق علاقاتها بدول المنطقة، بما فيها العراق وإيران وسوريا ومن ناحية أخرى تسعى إلى إحداث توازن دقيق في علاقاتها بكل من إسرائيل والولايات المتحدة<sup>3</sup>.

✓ **مبدأ الدبلوماسية المتناغمة؛** وصول حزب العدالة و التنمية إلى الحكم ساهم في زيادة أداء تركيا الدبلوماسي، وذلك من خلال استضافتها للعديد من المؤتمرات والقمة الدولية مثل قمة حلف الشمال الأطلسي، وقمة منظمة المؤتمر الإسلامي. كما أصبحت تركيا عضوا مراقبا في منظمة الاتحاد الإفريقي عام 2007.

✓ **مبدأ الأسلوب الدبلوماسي الجديد؛** كانت تركيا في نظر العالم دولة جسرية، بين الأطراف الكبرى دون أن يكون لها دور فاعلا. حيث كانت نظرة الشرق إليها على أنها دولة غربية، وفي نظرة الغرب دولة شرقية. لذلك أصبح من الضروري رسم خريطة جديدة لتركيا تجعلها مرشحة لأداء دور مركزي؛ أي أن تصبح دولة قادرة على إنتاج الأفكار والحلول في محافل

1 - أحمد داود أوغلو، المرجع السابق الذكر، ص 613.

2- أحمد داود أوغلو، المرجع السابق الذكر، ص 114.

3- علي جلال معوض، المرجع السابق الذكر، ص 5.

الشرق ورافعة هويتها الشرقية، وفي نفس الوقت قادرة على مناقشة مستقبل أوروبا داخل المحافل الأوروبية من خلال نظرتها الأوروبية<sup>1</sup>. كما يشير أحمد داود أوغلو إلى أربعة مبادئ التي تشكل الرؤية التركية تجاه الشرق الأوسط، وهي:

- ✓ إحلال وتحقيق الأمن المشترك لكل دول المنطقة.
- ✓ الارتقاء بمستوى الحوار السياسي إلى أعلى درجة.
- ✓ تعزيز الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات المنطقة للوصول لمرحلة التكامل والاندماج بما يحقق الاستقرار في المنطقة.
- ✓ التعايش الثقافي ويكون بالحفاظ على وحدة الكيانات القائمة في أطر التسامح الثقافي والتعددية وتجنب إثارة قضايا التمايز الطائفية والعرقية<sup>2</sup>.

وفي نظرة تحليلية لهذه المبادئ والأسس، نستنتج بأن التغيير الهيكلي في علاقات تركيا في منطقة الشرق الأوسط و العالم العربي والإسلامي وفتورها مع إسرائيل، كان نتيجة أن النخب السياسية في تركيا قامت بإعادة تعريف من "هم" وماذا "يريدون" وبالتالي تم إعادة تعريف مصالح تركيا، فمنذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة جعل خياره الاستراتيجي إعادة دمج تركيا في النظام السياسي العربي والإسلامي الإقليمي<sup>3</sup> ففي الوقت الذي قامت فيه العلاقات التركية- الإسرائيلية تم تجاهل المعايير المجتمعية ذات الصلة بالقيم والمبادئ الدينية من قبل صناع القرار في الدولتين غير أن صعود حزب العدالة و التنمية إلى السلطة عجل بعودة المعايير القيمية و الهوية الدينية في تركيا والتي كانت لها أثارا واضحة على سياستها الخارجية تجاه إسرائيل<sup>4</sup>.

واستنادا لمتغيرات المنظور البنائي، يمكننا رد مظاهر هذا التغيير إلى "هوية" و"أفكار" قيادات حزب العدالة والتنمية، والكيفية التي تتفاعل بها مع بعضها البعض، لتشكل الطريقة

1- أحمد داود أوغلو، المرجع السابق الذكر، ص ص 114 - 115.

2- المرجع نفسه، ص 620.

3- Martina Warning and Tuncay Kardaş, "The Impact of Changing Islamic Identity on Turkey's New Foreign Policy", ALTERNATIVES TURKISH JOURNAL OF INTERNATIONAL RELATIONS, Vol. 10, No: 2-3, Summer-Fall 2011,p129.

4- مراد فول، المرجع السابق الذكر، ص 524.

التي تنظر بها تركيا لمختلف المواقف وتستجيب لها تبعاً لذلك<sup>1</sup>. فالهوية في أحد وجوهها هي مجموعة القيم السائدة لدى النظام السياسي، ونخبته الحاكمة ومن الطبيعي أن تختلف مدركات هذه الهوية من حزب سياسي إلى آخر ومن تيار سياسي إلى آخر. ومن هنا، ينبغي التنويه بالدور الكبير الذي يلعبه حزب العدالة والتنمية على خلفية وضوح مسألة الهوية لديه<sup>2</sup> في إعادة قراءة عدد من الأبعاد الثقافية والتاريخية للهوية العثمانية، وإلى إعادة تقييم دورها في المنطقة، وتأكيد أهمية موقعها كعنصر فعال وقوى في سياسات المنطقة، أدت هذه التحولات إلى تغييرات مهمة بالهوية الوطنية وتحول مسارها إلى جانب عوامل أخرى، مثل زيادة القيم الدينية، التي مهدت بدورها الطريق لتأكيد علاقة أنقرة بالدول الإسلامية المحيطة بها. وبالتالي، أصبح الأتراك غير راضين على علاقة أنقرة بتل أبيب، والتي كانت تعتبر أحد ثوابت المنظومة الخارجية التركية<sup>3</sup>. كما يمكن ملاحظة اهتمام واضح "بالروابط التاريخية" في الرؤية التي يطرحها أحمد داوود أوغلو للسياسة التركية، بحيث تستمد تركيا مكانتها كدولة مركز جزئياً من عمقها التاريخي، باعتبارها كانت "في مركز الأحداث التاريخية". وذلك كمصدر "للأفكار" و"الهوية والاستمرارية الاستراتيجية، مع سيادة نظرة إيجابية لهذه "الخبرة التاريخية" بوصفها تعكس تقاليد تركيا في الإصلاح، والنجاح في تحقيق النظام والاستقرار على المستوى، الإقليمي وتوفير صياغات للتعايش بين مختلف الهويات والجماعات. ولا يقتصر هذا الاستدعاء "للتاريخ" على المستوى التنظيري، وإنما تكررت الإشارة إليه في "خطابات" وتصريحات مسؤولي العدالة والتنمية، التي تبرز أن الرغبة في استعادة "أمجاد الماضي" تمثل أحد عناصر رؤية الحكومة انطلاقاً من مسؤولياتها التاريخية باعتبارها تملك "السجلات التاريخية للمنطقة" على حد تعبير عبد الله جول، وباعتبار الأتراك الحاليين هم "أحفاد العثمانيين" وفقاً لتعابير رجب طيب أردوغان. ويفترض المنظور البنائي أن اهتماماً خاصاً يجب إيلائه لمسائل "حس العظمة" و"الثقة بالنفس" في السياسة الخارجية، نتيجة "إدراك" تركيا لنفسها كقوة إقليمية عظمى ودولة مركزية أو محورية قادرة على الاضطلاع بأدوار دبلوماسية، سياسية و اقتصادية فعالة في

1- علي جلال معوض، المرجع السابق الذكر، ص 5.

2- مصطفى اللباد، "الحوار العربي - التركي... رؤى أكاديمية"، مجلة السياسة الدولية، المجلد 45، العدد 179، يناير 2010، ص 178.

3- ريم عوني، ريم عوني، "رؤية أوروبية للدور التركي"، مجلة السياسة الدولية، المجلد 44، العدد 177، يوليو 2009، ص 283.

العديد من الدوائر الجغرافية، من بينها الشرق الأوسط، بالإضافة إلى التحرر من الانعزال والشك نتيجة الاعتقاد بتعرض الداخل التركي للتهديد بالاستمرار من قبل أطراف خارجية<sup>1</sup>.

إلى جانب ذلك، تقيم النظرية البنائية سلوك تركيا تجاه إسرائيل في ضوء مجموعة من "المعايير" التي تجسد "هوية" تركيا الدولية والتي من خلالها نفسر انتقاداتها لإسرائيل كالاقتبارات الإنسانية، بكونها بلد ديمقراطي وتحترم حقوق الإنسان. حيث نددت بضرورة احترام إسرائيل للقانون الدولي ولقرارات مجلس الأمن، إذ يتصف الهجوم على قافلة الحرية بأنه اعتداء صارخ على أحكام القانون الدولي الوضعي، وهو اعتداء مركب وليس أحادي؛ بمعنى أنه ينطوي على جملة من الخروقات والانتهاكات لعدد من قواعد القانون الدولي ومبادئه، وليس لقاعدة واحدة.<sup>2</sup>

وبالنسبة للرؤية الإسرائيلية للتحوّل في السياسة التركية؛ فقد أكدت دراسات استراتيجية إسرائيلية على أن كتابات وزير خارجية تركيا أحمد داود أوغلو أساساً نظرياً يفسر توجهات تركيا الخارجية. حيث أن الماضي العثماني والدين واللغة بوصفها قواسم مشتركة بين تركيا وأجزاء كبيرة من جوارها الجغرافي، فضلاً عن موقع تركيا الجيوستراتيجي تتحدد مجتمعة مكونات السياسة الخارجية التركية. ومن هنا، تؤكد بعض الدراسات الإسرائيلية على أن التحوّل في السياسة الخارجية التركية هو تحوّل عميق يحمل في ثناياه بذور انشقاق مع إسرائيل و الولايات المتحدة الأمريكية. كما أكدت الباحثة الإسرائيلية المختصة في الشأن التركي "غاليا لندنشاوس" أن تدهور العلاقات التركية - الإسرائيلية يعود إلى تغييرات عميقة في السياسة التركية تتعلق برؤية تركيا لذاتها وللعالم من حولها<sup>3</sup>.

وبذلك، نلاحظ أن هذا التحوّل والتغيير في السياسة الخارجية التركية، وظهر أسس وأدوات جديدة، أوجدت توتراً في علاقاتها مع إسرائيل، وتوجهت نحو إقامة العديد من العلاقات وفي مجالات مختلفة مع البلدان العربية والإسلامية في الشرق الأوسط وإفريقيا والبلقان وغيرها.

1- علي جلال معوض، المرجع السابق الذكر 6-7.

2- محمد موسى، "الأبعاد القانونية لهجوم إسرائيل على أسطول الحرية"، في: أمر الله إيشلر ( محرر)، تركيا وإسرائيل و حصار غزة، شهرية الشرق الأوسط، الأردن، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، 2010، ص 53.

3- بولنت آراس وآخرون، المرجع السابق الذكر، ص ص 96-97.

## المبحث الثاني

### المؤسسة العسكرية والعلاقات التركية - الإسرائيلية خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية

منذ قيام الدولة التركية الحديثة على أنقاض الإمبراطورية العثمانية، لعبت المؤسسة العسكرية دوراً محورياً في علمنة الدولة والنظام وتوجيه تركيا نحو الغرب - إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، ونتج عن ذلك قيام العسكر بالتدخل بشكل مباشر وغير مباشر في النظام السياسي التركي.

#### المطلب الأول: دور المؤسسة العسكرية

لم يكن وصول حزب العدالة إلى السلطة وبمفرده حدثاً عادياً إذ شهدت مرحلة حكمه تغيرات جوهرية مست جميع القطاعات، فقد شهدت تحولات دستورية، اجتماعية، اقتصادية وخارجية حاسمة، أعادت ترتيب أولويات تركيا، مما شكل انقلاباً على التوازنات الداخلية وفي السياسة الخارجية<sup>1</sup>. وقد تبني الحزب لبرنامج إصلاحى يتضمن متطلبات تحقيق معايير كوبنهاجن للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي كونه مطلب قومي أتاتوركى وتنادى به مختلف النخب العلمانية وكذا الشعب التركي لأجل تحقيق الرفاه الاقتصادي<sup>2</sup>.

أخذ الحزب أولى خطواته نحو تحقيق الديمقراطية وترسيخ دولة القانون واحترام حقوق الإنسان وحماية الأقليات من خلال إعادة هيكلة مؤسسات الدولة وتشريعها الدستورية والقانونية لتنسجم مع معايير كوبنهاجن<sup>2</sup>.

وكان أول تعديل للدستور في عام 2004م. حيث تم تعديل عدد من المواد في الدستور من شأنها توسيع الحريات، وإرساء الديمقراطية، وتعزيز الحريات. وثاني تعديل كان خلال عام 2011م. حيث تم تعديل 26 مادة. كانت في هذا التعديل مادتان متعلقتان بإعادة هيكلة محكمة الدستور وإعادة اللجنة العليا للقضاة والمدعين. كان هناك نقاش كبير حول هاتين

1 - محمد نور الدين، "السياسة الخارجية أسس ومرتكزات" المرجع السابق الذكر، ص 136.

2 - طارق عبد الجليل، الجيش و الحياة السياسية... تفكيك القبضة الحديدية، في: محمد عبد العاطي (محرر)، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، لبنان، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2009، ص ص 77-78

المادتين، وعارضت أحزاب المعارضة بشدة على هاتين المادتين، ولكن الشعب التركي أقر التعديل نتيجة الاستفتاء بنسبة 58%<sup>1</sup>.

وقد كان التحول الأبرز والأقوى في العلاقات المدنية - العسكرية داخل مجلس الأمن القومي والأمانة العامة من خلال الحزمة القانونية (07) التي صادق عليها البرلمان في 30 جويلية 2003م، والتي تهدف إلى الحد من دور الجيش في الحياة السياسية، وذلك بتقليص صلاحياته دستوريا وقانونيا وقد تناولت هذه التعديلات تقليص وضعية ودور الجيش في السياسة من خلال عاملين:

1. إلغاء هيمنة المؤسسة العسكرية على بنية مجلس الأمن القومي

2. تقليص سلطات المجلس التنفيذية.

وقد تم في التعديل الخاص بالمادة (15) من قانون المجلس بإلغاء البند الخاص، بتعيين الأمين العام من بين أعضاء القوات المسلحة، لتتص بعد التعديل على إمكانية أن تتولى شخصية مدنية هذا المنصب، وبعد انتهاء ولاية الأمين العام عين "محمد البوجان" في 17 أوت 2004م كأول شخصية مدنية تتولى هذا المنصب. كما عدلت المادة (4) والتي من خلالها كان المجلس وأمانته يضطلعون بمهمة المتابعة والتقييم الدائم لعناصر القوى الوطنية والأوضاع السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية والتقنية للدولة باعتباره حامي القيم الوطنية وموجهها نحو المبادئ الأتاتورية، وبعد تعديلها نصت على أن مهمة المجلس تقتصر على رسم وتطبيق سياسات الأمن الوطني وإخبار مجلس الوزراء بأرائه ويقوم بتنفيذ ومتابعة ما ينسب إليه من مهام<sup>2</sup>. كما ضمن التعديل الأمانة العامة للمجلس من خلال المادة (13) التي أفقدتها دورها الرقابي والمبادرة في وضع قرارات المجلس ووضع الخطط والمشاريع للوزارات والمؤسسات ليقصر دورها فيما بعد على تنفيذ ما يسندها من مهام من قبل مجلس الأمن القومي، أما إلغاء المواد (9) و(14) و(19) فقد أفقدها حقها في الحصول على الوثائق والمعلومات السرية عند طلبها من كافة المؤسسات والهيئات. أما تعديل المادة (30) فقد أخضع المؤسسة العسكرية وإطاراتها لإشراف ومراقبة الجهاز المركزي للمحاسبات بعد أن كانوا معفيين من الرقابة المالية بموجب هذه المادة. كما أجرى تعديل دستوري في 07 ماي 2004 للمادة (131) يهدف لإلغاء

1 - أمر الله إيشلر، "مغزى التحولات في تركيا ومستقبل العلاقات التركية- العربية"، 12 جانفي 2014،

<http://www.mesc.com.jo/activities/lecture/lecture1.html>

2- طارق عبد الجليل، الجيش و الحياة السياسية... تفكيك القبضة الحديدية، المرجع السابق، صص 78-79

عضوية الجنرال العسكري من مجلس إدارة المجلس الأعلى للتعليم. كذلك تضمنت هذه التعديلات السماح برفع الدعاوي القضائية لاستجواب ومقاضاة الجنرالات القدامى بشأن قضايا الفساد وإلزام العسكريين بتقديم التصريحات الإعلامية الخاصة بالشؤون العسكرية فقط. كل هذه التعديلات أدت إلى تقليص مهام المؤسسة العسكرية داخل الحياة السياسية حيث اضطلعت بالقيام بأدوار تخص المجال العسكري والأمني فقط<sup>1</sup>.

بعد تقلص قدرة الجيش على التدخل في السياسة توجه العلمانيون المتطرفون للقيام بانقلاب قضائي ضد حزب العدالة والتنمية من خلال المحكمة الدستورية ورفعت دعوة من قبل المدعي العام لإغلاق الحزب وحرمان قياداته من مزاوله العمل السياسي وفي أثناء دراسة المحكمة لهذه الدعوى تمكنت الحكومة من السيطرة على أكبر وأخطر قضية تعرفها تركيا في العصر الحديث وهي قضية "أرجنكون" والتي تحوي من بين أعضائها المتهمون بتنفيذ أعمال مسلحة وجرائم إعلاميين، اقتصاديين أساتذة جامعات، نقابيين ومفكرين وكان على رأس المنظمة اثنين من الجنرالات المتقاعدين الذين أثبتت محاولاتهم للقيام بانقلاب عسكري وارتكاب جرائم عديدة وذلك من خلال تسجيلات صوتية، سربت فيها مواقف للتدخل والضغط على النواب لمنع انتخاب عبد الله غول رئيساً للجمهورية من طرف رئيس أركان سابق. واعتبرت المرة الأولى في تركيا التي يخضع فيها جنرالات عسكريون لمحاكمات مدنية بتهمة تزعم منظمة إرهابية وتدبير محاولات اغتيال لشخصيات سياسية والقيام بأعمال إرهابية وتخريبية واعتبر هذا تطوراً هاماً لما آلت إليه وضعية الجيش التركي ودوره في السياسة. لذلك قامت بوضع تعديل جديد لبعض المواد القانونية الخاصة بقانون العقوبات، والذي نص على السماح بمحاكمة العسكريين أمام القضاء المدني في أمور تخص أمن الدولة في مقابل عدم محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية وقد صادق على هذا التعديل رئيس الجمهورية في 08 جويلية 2009م.<sup>2</sup>

لقد عادت إلى السلطة التركية الصراعات المعقدة بين التيارين العلماني والإسلامي عام 2007م، وازدادت حدتها بعدما اقترح حزب العدالة والتنمية اسم عبد الله غول " كمرشح لرئاسة الجمهورية. طرحت هذه المسألة أمام البرلمان باعتباره الهيئة التي تنتخب رئيس الجمهورية حسب ما ينص عليه الدستور التركي لكن "غول" لم يتحصل على ثلثي الأصوات وهو ما أدى

1 - المرجع نفسه، ص 81.

2- المرجع نفسه، ص 80.



إلى قيام ردود فعل عنيفة في أوساط العلمانيين والمؤسسة العسكرية مما جعلها تصدر بياناً تعارض فيه ترشيح "غول" وهددت بالتدخل. بعد ذلك قدمت شكوى إلى المحكمة الدستورية من طرف الحزب الجمهوري معتبرا أنه لم يتحقق النصاب القانوني من الحضور داخل المجلس وطلب إبطال نتائج انتخابات المرحلة الأولى وقامت المحكمة بعد ذلك بالإعلان بطلان النتائج.<sup>1</sup> لكن الحزب دعا لإجراء انتخابات مبكرة في 22 جويلية 2007م وهنا ارتفع عدد أصوات حزب العدالة والتنمية من 34.3% إلى 46.6% ومن خلال البرلمان الجديد أنتخب "عبد الله غول" رئيساً للجمهورية التركية بدعم من حزب الحركة القومية. بعد ذلك ظهرت قضيتان رئيستان تتعلقان بالعلمانية والمحكمة الدستورية. كانت القضية الأولى تتعلق بالهيئة على البرلمان للتصويت على إجراء تعديلات دستورية تخص حرية الحجاب في الجامعات. والقضية الثانية كانت القرار الذي اتخذته المحكمة بشأن إغلاق الحزب غير أن حزب العمل القومي أقر تأييده لحزب العدالة والتنمية في حال تقديم أي اقتراح لتعديل الدستور وذلك لجعل الحجاب من بين الحريات الشخصية حيث يملك حزب العمل القومي 71 مقعداً في البرلمان. وبالرغم من أن التعديل الدستوري تم قبوله بأغلبية كبيرة داخل البرلمان إلا أنه تم نقضه بعد إحالته إلى المحكمة الدستورية من طرف حزب الشعب الجمهوري. وقام رئيس الادعاء العام عام 2008م بطلب إغلاق الحزب من طرق المحكمة الدستورية باعتباره "مركز تنسيق للجهود الرامية إلى تغيير الطابع العلماني للجمهورية" وبعد 5 أشهر من ذلك رفضت المحكمة الدستورية إغلاق الحزب لكنها وجهت له تحذيراً شديداً.<sup>2</sup>

وقد أسهمت العلاقات التركية - الإسرائيلية في إبراز التدخل العسكري بجلاء من خلال دوره في السياسة الخارجية التركية. وهو ما عبر عنه نائب رئيس الأركان السابق الجنيرال "شقيف بير" - الذي يعتبر المحرك الرئيس من الجانب التركي للمحور مع إسرائيل - بقوله:

"القوات المسلحة التركية جزء لا يتجزأ من السياسة الخارجية لتركيا".<sup>3</sup>

1 - إدريس بوانو، "معادلات خفية في الصراع بين التيار الإسلامي والتيار العلماني في تركيا"، مجلة المستقبل العربي، العدد 299، جانفي 2004، ص 65.

2- أديب عساف بكر أوغلو، "المؤسسة العلمانية والإسلام في تركيا"، في: محمد عبد العاطي (محرر)، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، لبنان، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2009، ص 129-130.

3- هاكان يفوز، المرجع السابق الذكر، ص 22.

ويعتبر العسكر الأتراك من أشد المناصرين في تركيا لعلاقات قوية مع إسرائيل. فهذه الأخيرة - في نظر الجيش التركي العلماني- تعد مهمة كرمز مضاد للإسلام ومصدرا لنقل التقنيات العسكرية العالية والقيمة<sup>1</sup>، ومصدرا لتقريب تركيا من العالم الغربي، الذي يتعاطف مع إسرائيل، باعتبارها في نظره النظام الديمقراطي في المنطقة كما أنهم يذهبون إلى أن العلاقات التركية - الإسرائيلية تلعب دورا غير مباشر في دعم موقف المؤسسة العسكرية التركية في وقوفها ضد النزاعات الانفصالية للأكراد، ونمو النفوذ الإسلامي داخل تركيا بحكم تهديده لعلمانية الدولة التركية. فقد استغلت المؤسسة العسكرية الروابط الوثيقة مع إسرائيل لزيادة الضغط على نجم الدين أربكان رئيس وزراء تركيا الأسبق المعادي لإسرائيل<sup>2</sup>، واجباره على توثيق العلاقة معها. والحقيقة أن العداء الإسلامي للتقارب مع إسرائيل، تم انتهازه كأحد الأسباب الكثيرة التي استخدمها العسكريون لتبرير قرارهم خارج القانون بعزل أربكان من منصبه عام 1997م<sup>3</sup>. كما أن الصحافة الإسلامية في تركيا تربط بين الجهود الرامية إلى إغلاق المدارس الإسلامية للأئمة والخطباء وتحفيظ القرآن الكريم وبين العسكر الذين يؤيدون سياسة التقارب مع إسرائيل<sup>4</sup>.

وفي مقابل ذلك، ترى إسرائيل في المؤسسة العسكرية التركية حليفا سعى على الدوام إلى تعزيز التعاون معها<sup>5</sup>. غير أن حكومة حزب العدالة والتنمية تختلف عن حكومات الائتلاف السابقة التي كان العسكر يطيح بها. فقد نجح رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان في تثبيت الاقتصاد التركي، وحارب الفساد، وأقام علاقات قوية مع دول الاتحاد الأوروبي، وأقنع العسكر أن حزبه لا يهدد العلمانية، وبدأ يحيد عن سياسيات تركيا الجامدة: العلاقة الوثيقة مع إسرائيل والنفور من العالم العربي، خاصة مع ظهور طبقة جديدة من الضباط غير المتأثرين بهوس

1- جراهم فولر، الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي، دولة الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2009، ص 163.

2- فوزي درويش، "المؤسسة العسكرية والانضمام إلى الاتحاد الأوروبي"، مجلة السياسة الدولية، المجلد 41، العدد 166، أكتوبر 2006، ص 83.

3- جراهم فولر، المرجع السابق الذكر، ص 165.

4- فوزي درويش، "المؤسسة العسكرية والانضمام إلى الاتحاد الأوروبي"، المرجع السابق الذكر، ص 83.

5- بولنت آراس وآخرون، المرجع السابق الذكر، ص 100.

الحرب الباردة والمصالح مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل. الأمر الذي ساعد حكومة العدالة والتنمية من التحكم بهدوء بمعارضة المؤسسة العسكرية للتحويلات الجديدة<sup>1</sup>.

كما يعتبر استبعاد إسرائيل من مناورات "نسر الأناضول" ومنع تحليق الطائرات العسكرية الإسرائيلية في المجال الجوي التركي بعد حادثة أسطول الحرية، علامة فارقة للتوافق بين الحكومة والجيش، وأنه يمثل جوهر خسارة الجيش من المبادرة في العلاقات مع إسرائيل، وكذلك التحول في ميزان العلاقات المدنية و العسكرية لصالح السياسة المدنية<sup>2</sup>.

تراجع نفوذ المؤسسة العسكرية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية. فلم يعد للجيش التركي - الداعم الأول للعلاقات الإستراتيجية مع إسرائيل - ذلك الحضور القوي في الساحة السياسية، بفضل مجموعة من التطورات استغللتها حكومة العدالة والتنمية لإعادة هندسة الساحة السياسية التركية، وبالتالي لم يعد في وسع النخبة العسكرية ممارسة ضغوطها المعتادة على القرار السياسي التركي من أجل العودة بالعلاقات مع إسرائيل إلى طابعها التحالفي السابق<sup>3</sup>، خاصة بعد الاعتداء الإسرائيلي المسلح على أسطول الحرية عام 2010م، والذي يعتبر بمثابة اعتداء على الجيش التركي<sup>4</sup>. لذلك تراجع التعاون العسكري، خاصة في مجال التدريبات المشتركة. وهكذا حاول رجب طيب أردوغان تجميد العلاقات مع إسرائيل من دون أن يثير ذلك قلق المؤسسة العسكرية من توتر تلك العلاقات<sup>5</sup>. وهو ما عبر عنه وزير الدفاع الإسرائيلي "إيهود باراك"، عندما أبرز حقيقة أن إسرائيل لم تكن مدركة بالفعل لدوافع التغيير في السياسة الخارجية التركية حتى بعد وقوع مزيد من الأزمات ووصولها إلى حد التهديد التركي بقطع العلاقات بين البلدين بعد حادثة السفينة "مرمرة"، إذ قال باراك في تصريحات صدرت عنه خلال عام 2010م:

1- أحمد دياب، "تركيا.. أزمة عابرة أم منافسة قادمة؟"، مجلة السياسة الدولية، المجلد 39، العدد 158، أكتوبر 2004، ص 121.

2- ALİ BALCI and TUNCAY KARDAŞ, "The Changing Dynamics of Turkey's Relations with Israel: An Analysis of Securitization", *Insight Turkey* Vol14, No: 2, 2012, p114.

3- فانتن نصار، "تركيا وإسرائيل.. محددات المستقبل"، مجلة السياسة الدولية، المجلد 45، العدد 182، أكتوبر 2010، ص 153-154.

4- محمد نور الدين، "أسطول الحرية: تركيا في مواجهة الحلف الإسرائيلي - الدولي الجديد"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 136، صيف 2010، ص 168.

5- جورج فريدمان، "ثورة أردوغان ومستقبل الدولة التركية"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 361، 2009، ص 129.

" إن هناك تغييرا عميقا في السياسة التركية، وإن الجهات التي سبق أن أيدت إقامة علاقات مع إسرائيل والغرب أخذت تفقد قوتها".<sup>1</sup>

وكان باراك يقصد بوضوح المؤسسة العسكرية والنخبة العلمانية في تركيا. وهو اعتراف بأن الرهان على قدرة المؤسسة العسكرية التركية على الحفاظ على مكانتها، ومن ثم إحكامها قبضتها على توجيه السياسة الخارجية لتركيا، كان رهانا إسرائيليا خاطئا.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: التعاون العسكري التركي - الإسرائيلي

في محاولة حكومة حزب العدالة والتنمية لإظهار الطابع غير المتشدد، وكسب التأييد الغربي لها، خصوصا التأييد الأوربي والأمريكي، عملت على توثيق علاقاتها مع إسرائيل، والتي اعتبرتها - الحكومات التركية السابقة وسارت على خطاها حكومة العدالة والتنمية - بأنها بوابة للوصول للدول الغربية، وعلى هذا الأساس، يعتبر المجال العسكري والأمني من أهم الجوانب التي عملت الحكومة التركية توثيق علاقاتها مع إسرائيل.<sup>3</sup>

وفي عام 2002م، وقعت تركيا مع إسرائيل عقدا عسكريا جديدا بقيمة 668 مليون دولار، بهدف تطوير دبابات تركية ليصل عددها إلى 170 دبابة من طراز أم 60. واستمرت العلاقات بين الطرفين، حيث اشترت في عام 2005م نظم محطات أرضية من شركة الصناعات الجوية الاسرائيلية بتكلفة 183 مليون دولار. وبموجب هذا الاتفاق، حصلت تركيا على 10 محطات أرضية تضم كل واحدة منها 3 أو 4 طائرات بدون طيار. وفي 01 ماي 2005م، زار رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان إسرائيل ويبحث مع المسؤولين الاسرائيليين توقيع صفقة عسكرية تصل قيمتها إلى نصف مليار دولار، تنص على تحديث 3 طائرات حربية من طراز أف 4 فانتوم<sup>4</sup>. وفي مارس 2006م، أبرمت السلطات العسكرية التركية صفقتين دفاعيتين مع إسرائيل، صفقة أولى لبرامج الاستطلاع الاستراتيجية عالية التقنية، والثانية لأغراض التشويش على الرادارات، وأكد المحللون أنه لا يوجد دافع سياسي وراء كل تحرك من هذا النوع<sup>5</sup>. وخلال عام

1 - سعيد عكاشة ومحمد عبد القادر، "العلاقات التركية- الإسرائيلية من التحالف إلى الصدام"، كراسات استراتيجية، العدد 212، 2010، ص 30.

2- المرجع نفسه، ص 31.

3- رائد محمود أبو مطلق، المرجع السابق الذكر، ص 50.

4- محمد صالح (محرر)، المرجع السابق الذكر، ص 20.

5- أحمد ممدوح، السياسة الخارجية التركية تجاه اسرائيل 1996-2009، مصر، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية والاقتصادية، 2009، ص 35.

2008م، تواصل التعاون العسكري بين البلدين. فقد تعددت زيارات المسؤولين العسكريين المتبادلة سواء على مستوى وزير الدفاع، أم على مستوى القوات الجوية والبحرية. كما جرت مناورات عسكرية جوية وبحرية مشتركة مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية واستمر التعاون الاستخباراتي بين تركيا وإسرائيل بشأن الأكراد وغير ذلك<sup>1</sup>.

هناك عدة عوامل دفعت باتجاه تعزيز العلاقات العسكرية بين تركيا وإسرائيل خلال هذه الفترة، كان أبرزها انفجار الصراع بشكل عنيف بين القوات التركية وحزب العمال الكردستاني. وهنا تشعر تركيا بالحاجة إلى إسرائيل كمصدر لبعض المعدات العسكرية الهامة لرصد المقاتلين الأكراد، ومن ذلك الحاجة لطائرات تجسس من دون طيار، التي تنتجها إسرائيل والمناظير الليلية والمعلومات الاستخباراتية<sup>2</sup>.

غير أن العلاقات التركية- الإسرائيلية توترت خلال عام 2009م، عقب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وبعد إجراء تركيا مناورات عسكرية مع سورية للمرة الأولى في تاريخ العلاقات بينهما في نهاية أبريل 2009م، ووصل التوتر بين تركيا وإسرائيل إلى ذروته مع إعلان تركيا إلغاء مشاركة إسرائيل في مناورات نسر الأناضول في 8 أكتوبر 2009م. كما أغتت تركيا عددا من خطط التسليح التي كان من المفترض أن تتعاون فيها مع إسرائيل، ويمثل ذلك خسارة لإسرائيل كما لتركيا. فهذه الأخيرة واحدة من الدول التي تمثل أحد المستوردين الرئيسيين في العالم للسلاح الإسرائيلي<sup>3</sup>. ولقد عبر قادة الجيش الإسرائيلي عن غضبهم من قرار الحكومة التركية إلغاء مشاركتهم في المناورات العسكرية الموسمية مع قوات حلف الشمال الأطلسي، وطالبوا باتخاذ اجراءات ضد تركيا. غير أن الحكومة الإسرائيلية لم تعمد إلى تصعيد التوتر مع أنقرة واكتفت بالرد الأمريكي على القرار التركي بوقف مشاركة كامل قوات الناتو في المناورات<sup>4</sup>. وجدير بالذكر، أن سلاح الجو الإسرائيلي هو الأكثر تضررا من توتر العلاقات بين الدولتين، والذي بدأ يبحث عن مناطق تدريب بديلة للمجال الجوي التركي<sup>5</sup>. ولكن رغم التوتر

1- محسن محمد صالح ( محرر ) ، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008 ، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، ص180.

2- المرجع نفسه، ص 182.

3- سعيد عكاشة ومحمد عبد القادر، المرجع السابق الذكر، ص 37.

4- محمد صالح (محرر)، الجيش الإسرائيلي 2000-2012، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، 2013، ص 26-27.

5- أحمد أبو هدية، "إسرائيل وأسطول الحرية"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 136، صيف 2010، ص 176.

في العلاقات بين أنقرة و تل أبيب فإن الصادرات الدفاعية بينهما لم تتوقف أبدا وهذا ما أكده Shmaya Avieli رئيس قسم المساعدات الخارجية في وزارة الدفاع الإسرائيلية (SIBAT) وهو المسؤول عن تعزيز الصادرات الدفاعية لإسرائيل حيث قال:

"لم تستمر العلاقات السياسية التي كانت موجودة بين البلدين في السنوات الماضية، لكن إذا نظرتم إلى الأرقام، الصادرات الدفاعية الإسرائيلية إلى تركيا لا تشير إلى الصفر"<sup>1</sup>.

---

1 - "Les liens économiques se développent en dépit des fluctuations politiques entre Israël, la Turquie" 13, janvier 2014, <http://www.todayszaman.com/news-321902-economic-ties-grow-despite-political-fluctuations-between-israel-turkey.html>

### المبحث الثالث

#### الوضع الاقتصادي التركي خلال فترة حكم حزب العدالة و التنمية

للمتغير الاقتصادي أهمية كبيرة في التأثير على السياسة الخارجية للدولة، وفي سلوك صانع القرار فيها، لأنه يلعب دوراً أساسياً في تحديد قوتها.

#### المطلب الأول: التطور الاقتصادي في تركيا

بدأت تركيا بسلسلة من الإجراءات والإصلاحات في اتجاه اقتصاد السوق منذ عام 1999م، برعاية من صندوق النقد الدولي، والتي ترافقت بشكل متوازي مع وجود مشاكل اقتصادية أدت إلى إضعاف الاقتصاد التركي، وقد انتهت هذه الإصلاحات خلال عام 2001م، بأزمة اقتصادية عميقة<sup>1</sup>، أبرز مظاهرها انهيار سعر الليرة التركية بنسبة 50%، وانخفاض إجمالي الناتج القومي بنسبة 9.4%، وتراجع حجم التجارة الخارجية بنسبة 9.5 مليار دولار تقريباً؛ أي بنسبة 11.09%. فضلاً عن انفجار قضية الديون الخارجية. حيث بلغت في نهاية عام 2001م 180 مليار دولار. و كان نصيب كل فرد من الديون في نهاية عام 2003م أكثر من ثلاثة آلاف دولار، إضافة إلى انخفاض معدل الدخل الفردي في تركيا في عام 2001م إلى 2181 دولار، و الذي كان يقدر قبل ذلك ب 2990 دولار. ومن أهم ملامحها أيضاً ارتفاع معدل البطالة في تركيا، حيث أشارت الإحصاءات الرسمية إلى أن عدد العاطلين عن العمل في نهاية عام 2001م زاد عن 2.5 مليون شخص أي بنسبة 12.6%،<sup>2</sup> و من أخطر مظاهر الأزمة وصول التضخم إلى معدل قياسي تاريخي عام 2001م، وهو 75%<sup>3</sup>. وعليه، فقد كان الوضع الاقتصادي المتردي في تركيا أولى التحديات التي واجهت حزب العدالة والتنمية عند تسلمه السلطة. حيث استطاع الحزب عبر السياسة التي انتهجها النهوض بالاقتصاد بعد عقود

1 - فدوى على حسين العبد، العوامل المؤثرة في معدلات التضخم في تركيا للمدة 1985-2005، مجلة دراسات إقليمية، العدد 26، 2012، ص 268.

2- عبد الحليم غزالي، الإسلاميون الجدد و العلمانية الأصولية في تركيا: ضلال الثورة الصامتة، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الأولى، 2007، ص ص 79- 80.

3 - Roby Nathanson and Gilad Brand, "Economic Overview of Turkey", Israeli European Policy Network, April 2011, p3.

طويلة من فضائح الفساد والرشاوى<sup>1</sup>. وكانت لهذه السياسة انعكاسات إيجابية على الاقتصاد التركي، وتمثلت في الآتي:

✓ تراجعت ديون القطاع العام باستمرار في عهد الحكومة الحالية وانخفضت نسبتها من 61.4% في عام 2002م إلى نسبة 29.1% من إجمالي الناتج المحلي بين عامي 2012م و2013م، قد كانت ديون تركيا لصندوق النقد الدولي تصل إلى 22.23 مليار دولار عام 2002م، وانخفض هذا الرقم إلى 8,69 مليار دولار عام 2008م ليصل إلى 4.52 مليار دولار في عام 2012م، وبداية عام 2013م<sup>2</sup>.

✓ كان الاقتصاد التركي خلال فترة التسعينيات يقبع في المرتبة 21 على مستوى العالم، وقد أصبح في فترة حكومة حزب العدالة والتنمية في المرتبة 17 على مستوى العالم، وأصبحت تركيا من بين مجموعة العشرين (G-20). كما أنه أصبح سادس أكبر اقتصاد في أوروبا، مع الأخذ بعين الاعتبار أن تركيا حققت ذلك دون انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي<sup>3</sup> (الجدول التالي يوضح ذلك)

الجدول رقم 01: ترتيب الاقتصاد التركي مقارنة بترتيب اقتصاديات مختلف دول العالم

2013 /2012	2002	1991
1-الولايات المتحدة الأمريكية	1- الولايات المتحدة	1- الولايات المتحد الأمريكية
2-اليابان	2- اليابان	2- اليابان
3-الصين	3- ألمانيا	3- ألمانيا
4-ألمانيا	4- المملكة المتحدة	4- المملكة المتحدة
5- المملكة المتحدة	5- الصين	5-فرنسا
.....	.....	.....
16- روسيا	16- روسيا	16- الهند
17- تركيا	17- تركيا	17- سويسرا
.....	.....	.....
.....	.....	21- تركيا

Source: Ozan Cigizogolu , "Demystifying The Turkish Economic Success Under AKP Governance" ,Agenda, 18 June 2013.

1- عارف محمد خلف، المرجع السابق الذكر.

2- Debt Statistics, International Bank for Reconstruction and Development, Washington DC 20433, 2013,p 283.

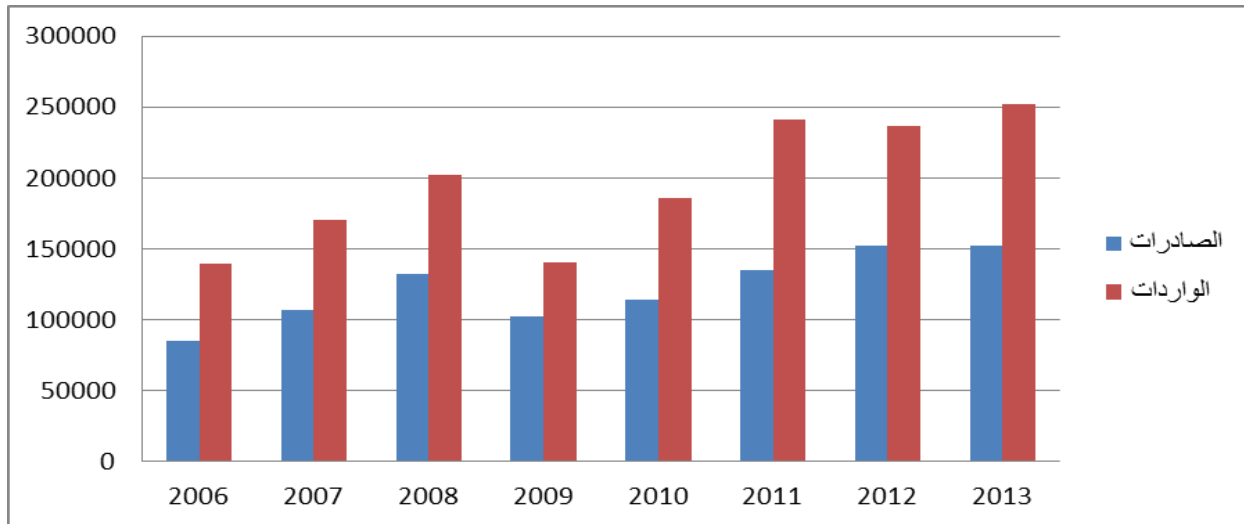
3- Ozan Cigizogolu , "Demystifying The Turkish Economic Success Under AKP Governance" ,Agenda, 18 June 2013.



✓ استمرت معدلات النمو بالصعود طيلة الفترة الواقعة بين 2002م-2008م، باستثناء سنة الأزمة المالية العالمية 2008م، فقد كان معدل النمو طيلة الفترة الواقعة بين 2002م-2006م، يقدر ب 6.8%<sup>1</sup>، والتي انخفضت فيها نسبة النمو إلى 0.7% لتشهد ارتفاعاً آخر في عام 2010م بنسبة 9.2%. وقد انخفضت هذه النسبة خلال عام 2012م و بداية 2013م إلى 2.2%. حسب بيانات البنك الدولي.<sup>2</sup>

✓ خلال نمو الاقتصاد التركي، تحققت تطورات هامة فيما يخص التجارة الخارجية<sup>3</sup>. فقد ارتفعت الصادرات من 85535 مليون دولار سنة 2006م إلى 151869 مليون دولار عام 2013م، وارتفعت الواردات في نفس الفترة من 139576 مليون دولار إلى 251651 مليون دولار<sup>4</sup>. (أنظر الشكل التالي)

الشكل رقم 02: تطور التجارة الخارجية التركية (بالمليون دولار)



المصدر: معهد الإحصاء التركي،

<http://www.invest.gov.tr/ar-SA/investmentguide/investorsguide/Pages/InternationalTrade.aspx>

✓ قفز الناتج الإجمالي المحلي من 196.00 مليار دولار في عام 2001م ليلعب 232,53 مليار دولار عام 2002م، وقد بلغ عام 2012م و بداية 2013م 789,25 مليار دولار<sup>5</sup>، والشكل التالي يوضح ذلك

1- إبراهيم أوزتورك، "التحولات الاقتصادية بين عامي 2002 - 2008"، في: محمد عبد العاطي (محرر)، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، لبنان، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2009، ص 49.

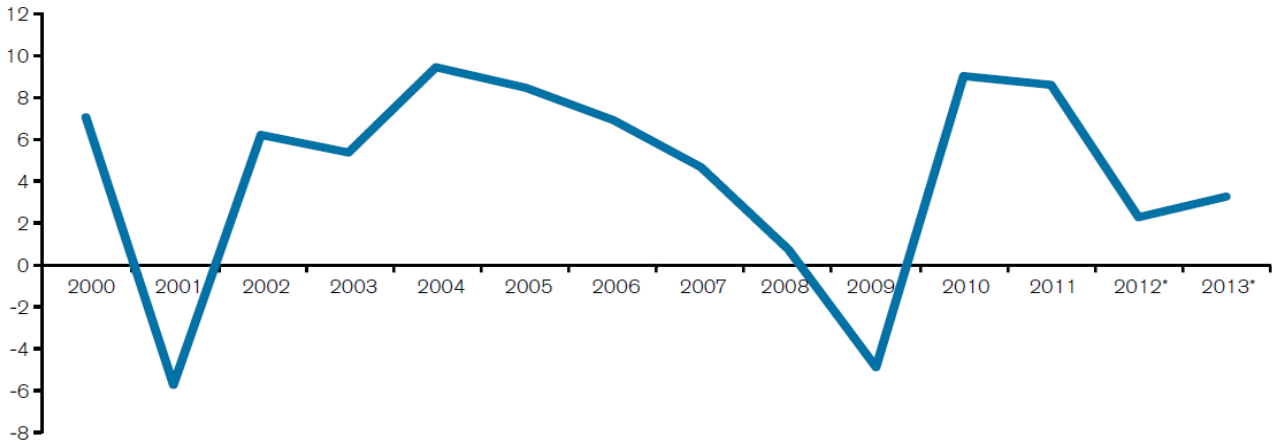
2-The World Bank, 16 /12/2013. <http://data.albankaldawli.org/indicator/DT.DOD.DIMF.CD/countries>

3- إبراهيم أوزتورك، المرجع السابق الذكر، ص 56.

4- معهد الإحصاء التركي، 21 ديسمبر 2013.

5- The World Bank, 16 /12/2013. <http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG/countries>

## الشكل رقم 03 إجمالي الناتج المحلي التركي بين عامي 2001-2013



Source: Fadi Hakura, After the Boom: Risks to the Turkish Economy, Europe Programme, August 2013, p. 6.

✓ **استقرار الأسعار:** يعتبر التضخم وما يحملة من عدم استقرار في الأسعار من أهم العراقيل التي تواجهها اقتصاديات الدول. وبعد أن وصلت نسبة التضخم في تركيا سنة 2001م، إلى 75%، انخفضت في نهاية عام 2007م إلى 8.8%، ثم عادت وارتفعت قليلا سنة 2008م بسبب زيادة الأسعار العالمية لتصل إلى 10% و بسبب انخفاض الطلب وانخفاض الأسعار عام 2009م، انخفضت نسبة التضخم للأسعار الاستهلاكية إلى 7.8%، والسبب في ذلك أن نسبة الأوراق النقدية الأجنبية من مجموع نسبة ادخارات البنوك في تركيا عام 2001م كانت 75%، والقسم الباقي والذي يشكل 25% كان يمثل النقود المحلية<sup>1</sup>، لتصل نسبة التضخم في تركيا عام 2012م إلى 8.72% و بداية 2013م إلى 6.5%<sup>2</sup>.

منذ وصول حزب العدالة و التنمية إلى السلطة و الليرة التركية في صعود من ناحية القيمة وقد تم إلغاء 6 أصفار من القيمة الرقمية لليرة التركية، و التي جاءت متوازية مع عودة التوازن الاقتصادي الكلي، وأصبحت الآن قريبة من الدولار الأمريكي. و ساعد هذا التحسن في قيمة الليرة التركية إلى خفض أسعار المستوردات و تخفيض الضغوط التي كانت تفرضها تكاليف الإنتاج<sup>3</sup>.

1- ابراهيم أوزتورك، المرجع السابق الذكر، ص 54.

2- "Economic Forecasts from the World's Leading", Economists, 12/01/2013  
<http://www.statista.com/statistics/277044/inflation-rate-in-turkey>

3 - ابراهيم أوزتورك، المرجع السابق الذكر، ص 54.

## الشكل رقم 04: معدل التضخم في تركيا بين عامي 2002-2013



المصدر: معهد الإحصاء التركي، <http://ar.tradingeconomics.com/turkey/inflation-cpi>

✓ **الاستثمار**؛ ترجع زيادة معدلات النمو في تركيا بعد عام 2002م في جزء كبير منها إلى الاعتماد على استثمارات القطاع الخاص الذي اهتمت به الحكومة وعملت على حل مشاكله.<sup>1</sup> كما يعتبر مستثمرو القطاع الخاص في تركيا القوة المحركة للإنتاج. فقد كانوا يستثمرون في مناخ اقتصادي و سياسي مستقر، وبلغت مجموع قيمة الاستثمارات من الناتج المحلي الإجمالي في تركيا حوالي 25% محققة بذلك أعلى مرتبة على مستوى أوروبا، لكن هذه النسبة كانت غير كافية لمكافحة البطالة فوضعت حكومة العدالة و التنمية نصب أعينها هدفا يتمثل في أن تتجاوز معدلات الاستثمار 30% من الناتج الإجمالي المحلي.<sup>2</sup>

✓ **الاستثمارات الأجنبية**؛ استطاعت تركيا أن تخطوا خطوات ناجحة في جلب رؤوس الأموال الأجنبية لتقترب في ذلك من مستويات الدول الصناعية، و مقاييس الاتحاد الأوروبي. وقد اكتسبت رؤوس الأموال الأجنبية دفعة كبيرة بعد عام 2004م. فحسب منظمة التجارة والتنمية التابعة للأمم المتحدة، فإن تركيا تحتل المرتبة 16 عالميا من بين أكثر الدول الجاذبة للاستثمار سنة 2007م بمقدار 22 مليار دولار. وبالاعتماد على هذه الاستثمارات، تمكنت تركيا من تمويل نسبة 50% من العجز الجاري من خلال رؤوس الأموال الثابتة، واستطاعت أن تجعل من الاستثمارات الأجنبية محركا للنمو.<sup>3</sup> و تحتل تركيا المركز رقم

1 - المرجع نفسه، ص 47.

2 - المرجع نفسه، ص 52.

3 - المرجع نفسه، ص 62.

13 بين الدول الأكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم في عام 2012م<sup>1</sup>.

✓ **الإنتاجية**؛ زادت إنتاجية العامل التركي في فترة حكومة حزب العدالة والتنمية، نتيجة تحسن بيئة العمل، محققا إنتاجية تجاوز فيها نظيره في دول الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية، و لم يسبقه في هذا المجال على المستوى العالمي سوى العامل التركي و العامل الهندي. و هذا التقدم يعتبر خطوة مهمة في مجال جسر الهوة بين مستوى التنمية التركية ومستوى التنمية لدول الاتحاد الأوروبي<sup>2</sup>.

✓ **السياحة**؛ اهتمت حكومة العدالة والتنمية بمجال السياحة. حيث قامت بعدة إجراءات للنهوض بالقطاع، أهمها: تحسين البنية التحتية المؤسسية و القانونية لقطاع السياحة. كما سعت لتحقيق التعاون مع المنظمات المهنية في وضع خطة سياحية عامة تستهدف زيادة تنوع المنتجات السياحية، وتحديد أولويات القطاع. كما تقوم بجرد وتقييم كافة المناطق السياحية بالبلاد<sup>3</sup>. و قد كان عدد السياح الزائرين لتركيا عام 2002م يقدر ب 13 مليون سائح، وتجاوز العدد 31.8 مليون سائح بحلول عام 2012م، فيما زادت مداخيل السياحة من 10 مليار دولار في عام 2001م إلى 25.7 مليار دولار عام 2012م<sup>4</sup>.

✓ **الصناعة**؛ شجعت حكومة العدالة والتنمية على تصنيع المنتجات ذات القيمة المضافة العالية والقابلة للتصدير والمنتجات التي تتطلب تكنولوجيا وتقنية عالية، وكذلك تشجيع الإنتاج في مجال الكهرباء و الإلكترونيات والأنظمة الدفاعية وأنظمة الفضاء وصناعة السيارات. و كانت الميزانية المخصصة لبحوث الصناعات الدفاعية في عام 2002م، في حدود 50 مليون دولار، فزادت عشرة أضعاف، ووصلت إلى 500 مليون دولار عام 2011م. كما أصبحت تركيا ثالث دولة في العالم تنتج طائرات بدون طيار والخامسة في العالم في إنشاء السفن و الثالثة في صناعة اليخوت عالميا. كما أنها بدأت بصنع أول قمر

1 - معهد الإحصاء التركي، 10 جانفي 2013.

<http://www.invest.gov.tr/ar-SA/investmentguide/investorsguide/Pages/FDlinTurkey.aspx>

2 - ابراهيم أوزتورك، المرجع السابق الذكر، ص 52.

3 - محمد زاهد جول، المرجع السابق الذكر، ص 150 - 151.

4 - معهد الإحصاء التركي، 12 جانفي 2013.

<http://www.invest.gov.tr/ar-SA/sectors/Pages/WellnessAndTourism.aspx>

اصطناعي إلكترو-عدسي استخباراتي، هذا إلى جانب التقدم التركي في العديد من الصناعات<sup>1</sup>.

✓ الزراعة؛ تعتبر تركيا أحد البلدان الرائدة في مجال الزراعة والصناعات المرتبطة بها على مستوى العالم، نظرا لما تتمتع به من مناخ وظروف جغرافية مواتية. وأفضل شاهد على هذه المكانة هو زيادة صادرات جميع أنواع المنتجات الزراعية تقريبا، مما يضع الدولة بين أكبر المنتجين في العالم. وصل إجمالي الصادرات من المنتجات الزراعية (بما في ذلك الأغذية المصنعة) إلى 12 مليار دولار أمريكي في عام 2010م. ووصلت قيمة الإنتاج الزراعي في نفس العام إلى 62 مليار دولار أمريكي، ارتفاعا من 24 مليار دولار أمريكي في عام 2002م. ويعمل بهذا القطاع حوالي 25% من إجمالي القوى العاملة في الدولة، و نسبة 40% من مساحة الأراضي التركية أراض صالحة للزراعة، تعد تركيا إحدى الدول الكبرى المصدرة للمنتجات الزراعية في منطقة شرق أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بينما يتميز ميزانها التجاري بإيجابية ملحوظة<sup>2</sup>.

✓ الطاقة؛ كون تركيا بلد غير نفطي وتشكل الفاتورة النفطية عبئا ثقيلا على خزينتها، فهي تعمل من أجل تأمين مواقع ومسارات مصادر الطاقة التي تعتمد عليها لتعزيز أمن طاقتها ولعب دور في قضية الطاقة إلى المستوي العالمي، عبر طرق شتى أبرزها المساهمة في تسوية الصراعات والنزاعات العالقة بين أنقرة والدول الغنية بمصادر الطاقة، أو تلك التي تمر إمدادات الطاقة عليها في منطقتي الشرق الأوسط والقوقاز، بمعنى بناء علاقات حسن جوار مع من قد يمثل مصالح تركيا<sup>3</sup>.

1 - محمد زاهد جول، المرجع السابق الذكر، ص ص 130-132-134.

2 - معهد الإحصاء التركي، 12 جانفي 2013.

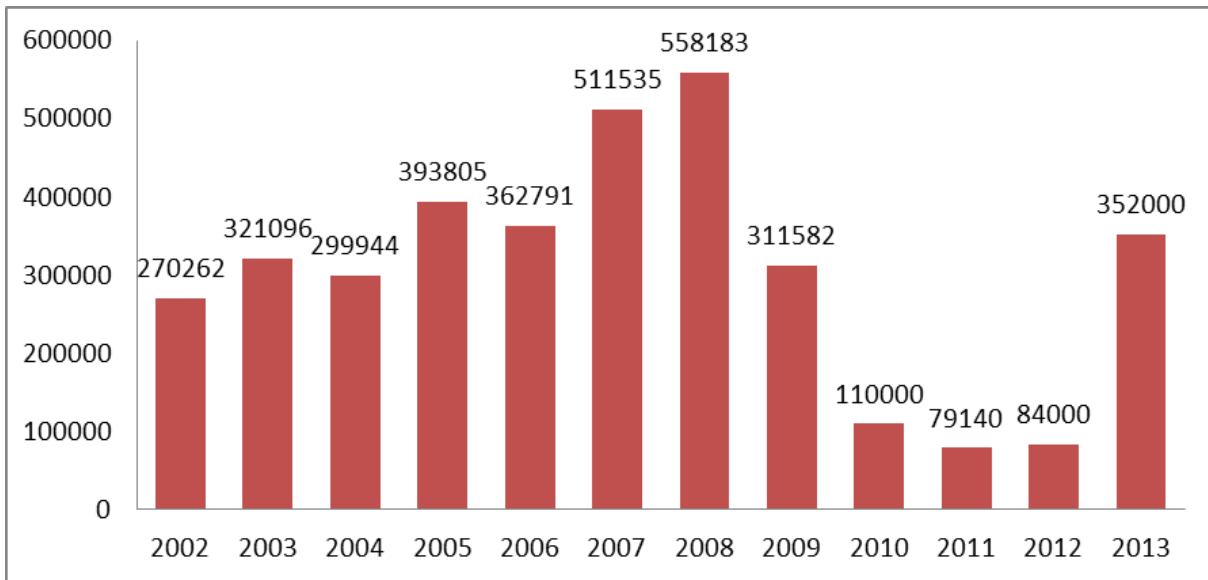
<http://www.invest.gov.tr/ar-SA/sectors/Pages/Agriculture.aspx>

3- بشير عبد الفتاح، "السياسة الخارجية التركية وقضية تأمين الطاقة"، مجلة السياسة الدولية، المجلد 45، العدد 182، أكتوبر 2010، ص 119.

## المطلب الثاني: التعاون الاقتصادي التركي - الإسرائيلي

للسياحة دور مهم في العلاقات التركية - الإسرائيلية، إذ سافر 3.298.000 سائح إسرائيلي إلى تركيا بين سنتي 1990م و2004م. وهو رقم مؤثر باعتبار أن عدد سكان إسرائيل أقل من 7 ملايين، وصرّفوا ما يقارب 2.4 مليار دولار<sup>1</sup>. وخلال عام 2008م، زار تركيا ما يقارب 558183 سائح إسرائيلي، قبل أن يشهد هذا الرقم انخفاضا كبيرا على إثر الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة ليصل عام 2009م إلى 311582 سائح، وليرجع بشكل حاد بعد الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية عام 2010م إلى 79140 خلال عام 2011م. حيث أصدرت وزارة الخارجية الإسرائيلية ومكتب مكافحة الإرهاب تحذيرا للسياح، خوفا من أي هجمات إرهابية تركية ضدهم<sup>2</sup>. ومع ذلك، فإن السياحة الإسرائيلية في تركيا عادت إلى طبيعتها؛ و ارتفع عدد الإسرائيليين الداخلين إلى تركيا، و كانت شركة الطيران التركية أكبر شركة أجنبية تعمل في إسرائيل، وحملت خلال الأشهر الأولى من عام 2013م أكثر من 352 ألف مسافر على خط تل أبيب اسطنبول<sup>3</sup>. (أنظر الشكل التالي)

الشكل رقم 05: تطورات السياحة الإسرائيلية إلى تركيا بين عامي 2002 إلى 2013



Source :Paul Rivlin," Israel's Trade Relations with Turkey: An Update"The Moshe Dayan Center For Middle EasternAnd African Studies, No:1, M ay 2011,p 2

1- محمد صالح (محرر)، المرجع السابق الذكر، ص 28.

2-Soner Cagaptay and Tyler Evans, op cit ,p3.

3 - حلمي موسى، تأرجح العلاقات التركية - الإسرائيلية، 12 جانفي 2013،

<http://www.alalam.ir/news/1545144>

كما تعتبر إسرائيل الدولة الأولى التي وقعت مع تركيا اتفاقا للتجارة الحرة، فيما تعد أنقرة -بدورها- الدولة الإسلامية الأولى التي توقع مثل هذا الاتفاق، والذي أفضى إلى زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين<sup>1</sup>. حيث بلغ في نهاية عام 2002م نسبة 1.2 مليار دولار بزيادة تقدر ب 19.5% عن عام 2001م<sup>2</sup>.

وعموما، تستورد إسرائيل السيارات المصنوعة في تركيا كذلك منتجات النسيج، الجلد، المواد الخام للبناء، الفواكه المجففة وغيرها، وتصدر إسرائيل لتركيا ما تنتجه من كيماويات أجهزة الري وخبرات، أجهزة في عالم الاتصالات، التكنولوجيا العالية. ويعتبر المجال الأكبر للتعاون بين البلدين في المجال العسكري، فإسرائيل تصدر لتركيا أسلحة وتقدم خدمات تطوير وتحديث للدبابات و الطائرات التركية<sup>3</sup>.

بوصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة تميزت العلاقات الاقتصادية التركية - الإسرائيلية بتوسع حجمها وأبعادها. حيث قام رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بزيارة ذات بعد اقتصادي إلى إسرائيل في ماي 2005 م. وقد صاحب معه أكثر من مئة من رجال الأعمال الأتراك. و تعد تركيا الشريك التجاري الأول في العالم الإسلامي مع إسرائيل، إذ بلغت إيراداتها من إسرائيل 919 مليون دولار عام 2005م مقارنة ب 813.500 مليون دولار خلال عام 2004م، وبلغت الصادرات التركية إلى إسرائيل 1221 مليون دولار عام 2005م مقارنة ب 1166.900 مليون دولار في عام 2004<sup>4</sup>. خلال عام 2006م، استوردت تركيا من إسرائيل ما قيمته 859.3 مليون دولار وصدرت ما قيمته مليارا و 272 مليونا و 700 ألف دولار<sup>5</sup>. وفي عام 2007م، بلغت قيمة الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا خلال عام 2007م. ما مجموعه مليار و 221.9 مليون دولار. كما بلغت قيمة الواردات الإسرائيلية من تركيا خلال

1 - سعيد عكاشة ومحمد عبد القادر، المرجع السابق الذكر، ص 35.

2 - رنا عبد العزيز خماش، المرجع السابق الذكر، ص 49.

3- سمير ذبيان سبيتان، تركيا في عهد رجب طيب أردوغان، الأردن، عمان، الجنادرية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2012، ص 131.

4 - محسن محمد صالح و بشير موسى نافع ( محرران ) ، الملخص التنفيذي للتقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، يونيو 2006، ص ص 7- 8.

5 - محسن محمد صالح ( محرر ) ، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006 ، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007، ص 177.

نفس الفترة ما مجموعه مليارا و606.9 مليون دولار<sup>1</sup>. أما عام 2008م بلغت الصادرات التركية إلى إسرائيل حوالي 1.83 مليار دولار، و بلغت الواردات التركية من إسرائيل في نفس الفترة حوالي 1.62 مليار دولار<sup>2</sup>.

وعلى إثر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة بين 2008م - 2009م، وبسبب الأزمة الاقتصادية العالمية، شهد عام 2009م تراجعا ملحوظا في حجم التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل. فمن خلال مراجعة أرقام الصادرات و الواردات الإسرائيلية لعام 2009م، تبين أن قيمة الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا، قد بلغت نحو 1.073 مليون دولار، مسجلة تراجعا بنسبة بلغت حوالي 33% عن عام 2008م. كما تراجعت نسبة الواردات الإسرائيلية من تركيا إلى 1.388 مليون دولار عام 2009م، مسجلة تراجعا مقداره 24% عن عام 2008م<sup>3</sup>. كما أكدت إحصائيات تركية ازدياد التبادل التجاري بين إسرائيل وتركيا، على الرغم من التوتر السياسي الذي ساد العلاقات التركية - الإسرائيلية جراء الاعتداء الإسرائيلي على سفن أسطول الحرية في ماي 2010م. فقد ذكرت مؤسسة الإحصاء التركي Turkish Statistical Institute أن صادرات تركيا إلى إسرائيل بلغت حوالي 2.083 مليون دولار سنة 2010م، فيما بلغت واردات تركيا من إسرائيل حوالي 1.359.6 مليون دولار عام 2010م، أي أن حجم التجارة بين البلدين بلغ 3.442.6 مليون دولار في عام 2010م بمعدل زيادة قدره 32.6% عن عام 2009م. أما المعطيات الرسمية الإسرائيلية؛ فهي وإذ كانت تعطي أرقاما أقل من الإحصائيات التركية لحجم التجارة بين البلدين، إلا أنها تؤكد الاتجاه التصاعدي الذي شهده التبادل التجاري عام 2010م، فتذكر أن الصادرات التركية إلى إسرائيل بلغت 1.800.2 مليون دولار، بينما بلغت وارداتها من إسرائيل حوالي 1.324.4 مليون دولار؛ أي أن حجم التجارة بين البلدين بلغ 3.124.6 مليون دولار بمعدل زيادة قدره 26.3%<sup>4</sup>. و خلال عام 2011م، تجدر الإشارة إلى أن تركيا

1 - محسن محمد صالح ( محرر ) ، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007 ، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008، ص 202.

2- محسن محمد صالح ( محرر ) ، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008 ، المرجع السابق الذكر، 2009، ص 181.

3 - محسن محمد صالح ( محرر ) ، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010، ص 240.

4 - محسن محمد صالح ( محرر ) ، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2010، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2011، ص 179.



حافظت على مركزها كأكبر شريك تجاري مع إسرائيل بين دول العالم الإسلامي فقد ارتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين بنسبة 29.3% عما كان عليه عام 2010م، حيث بلغت الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا 1.850.7 مليون دولار وبلغت الواردات الإسرائيلية من تركيا 2.171.1 مليون دولار<sup>1</sup>. وحسب معطيات معهد التصدير الإسرائيلي، ارتفع حجم الاستيراد التركي من البضائع والسلع الإسرائيلية خلال عام 2013م بنسبة 56% قياسا بذات الفترة الزمنية من العام الماضي. وبلغ حجم الاستيراد التركي من بضائع وسلع إسرائيلية في الفترة الزمنية المذكورة 1.2 مليار دولار ما وضعها في موقع ثالث أكبر مستورد للبضائع الإسرائيلية وثالث أهم هدف للبضائع الإسرائيلية في حين بلغت واردات إسرائيل من تركيا حوالي 1 مليار دولار<sup>2</sup>. كما وقعت صفقة بقيمة 800 مليون دولار بين تركيا وإسرائيل خلال عام 2004م لبناء ثلاث محطات طاقة تعمل بالغاز الطبيعي في إسرائيل<sup>3</sup>. وخلال عام 2006م، وقعت تركيا وإسرائيل على اتفاقية لنقل النفط والغاز الطبيعي. وفي السياق ذاته، هناك مشروع "القرن الاستراتيجي" الذي تشكل تركيا لبه الأساسي بتكلفة تزيد على 12 مليار دولار، ويربط الأبحر الأربعة (قزوين، الأسود، المتوسط و الأحمر) ويساعد على ربط منطقة آسيا بالشرق الأوسط، ضمن رؤية لدور محوري في مشروع طاقة أكبر يمتد من الصين شرقا إلى أوروبا غربا ومن تركيا شمالا إلى الهند جنوبا والتي انضمت إلى المشروع عام 2008م. ويتضمن هذا المشروع أفكارا لأنابيب تنقل النفط والغاز والماء والكهرباء وأيضا الألياف الضوئية من تركيا إلى إسرائيل. وقد عقدت اجتماعات عديدة بين مسؤولي البلدين لمتابعته في أواخر عام 2008م وأيضا في النصف الأول من عام 2009<sup>4</sup>. كما قامت في عام 2004م، بتوقيع اتفاقية مياه نهر منخفغات مع تركيا بحث تستورد إسرائيل 50 مليون متر مكعب سنويا لمدة 20 عاما<sup>5</sup>.

1 - محسن محمد صالح (محرر)، الملخص التنفيذي للتقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011 المسارات المتوقعة لسنة 2012، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2013، ص17.

2 - "أكبر ثالث مستورد: زيادة الواردات التركية من البضائع الإسرائيلية"، 2 ديسمبر 2013. <http://swtak.com/article.php?id=19565>

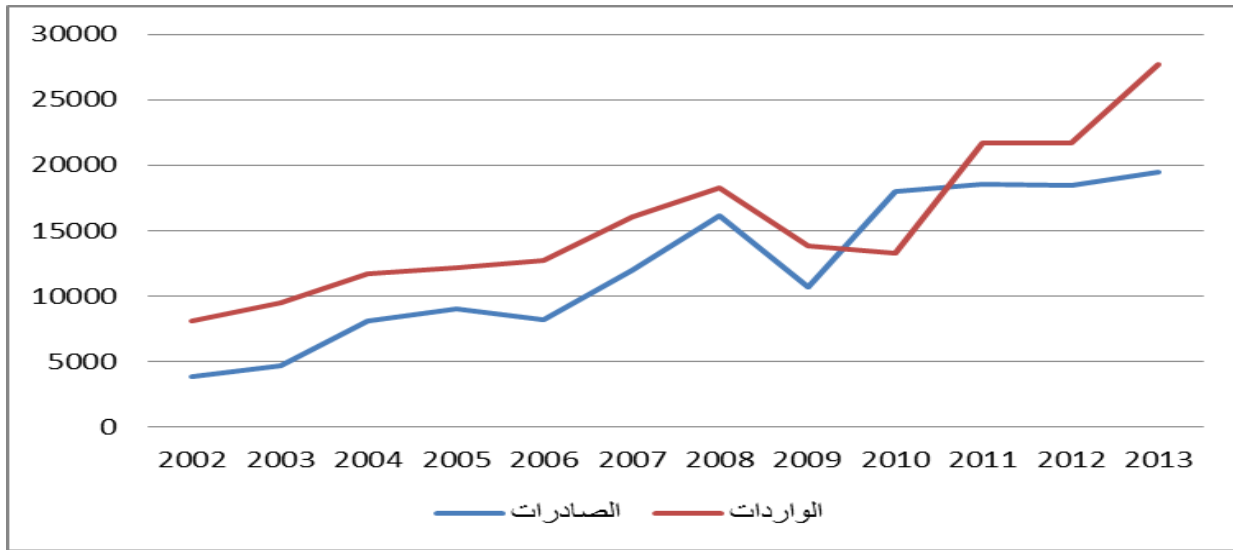
3- محمد عبد القادر، "الثابت و المتغير في العلاقات التركية - الإسرائيلية"، 2 ديسمبر 2013 <http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/CI2R83.HTM>

4 - بشير عبد الفتاح، المرجع السابق الذكر، ص 121.

5 - "الكيان الصهيوني يبحث مشروع شراء المياه من تركيا"، 2 ديسمبر 2013. <http://islammemo.cc/2005/10/18/5337.html#2>

وبالنسبة للاستثمارات، فعلى الرغم من التوترات التي تشهدها العلاقات التركية - الإسرائيلية، إلا أن هناك أكثر من 250 شركة إسرائيلية تعمل في تركيا وتبلغ استثماراتها نحو ما يقارب 300 مليون دولار، وذلك في العديد من المجالات أهمها مجالي الصناعة والبنوك. فقد أنشئ مصنع للورق الإسرائيلي في تركيا باسم أحد المزودين الرئيسيين للورق في تركيا والدول المجاورة. ويضاف إلى ذلك الشراكة التركية - الإسرائيلية في مشروع الغاب الزراعي الكبير، والذي تعتمد فيه تركيا على الخبرة الزراعية والمساعدة الإسرائيلية.<sup>1</sup>

الشكل رقم 06: تطور التجارة التركية مع إسرائيل بين عامي 2002 - 2013



Source: Paul Rivlin, "Israel's Trade Relations with Turkey: An Update" The Moshe Dayan Center For Middle Eastern And African Studies, No:1, May 2011, p 2.

ما يمكن ملاحظته من خلال هذه الإحصائيات التي يؤكدها الطرفان التركي والإسرائيلي، فإن العلاقات الاقتصادية والعسكرية التركية - الإسرائيلية استمرت في تصاعد نسبي على الرغم من التوترات الدبلوماسية والسياسية بينهما.

وهذا ما يؤكد رواد المنظور الليبرالي - الليبرالية التجارية - الذين يشددون على أهمية الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول في توجيه سياستها الخارجية نحو التعاون، حيث يؤدي ذلك لوجود علاقات تأثير وتأثر بين الدول والذي يؤدي بدوره إلى تنظيم سياسة خارجية تخدم المصالح المشتركة وتستبعد استخدام القوة<sup>2</sup>. فمن الناحية الاقتصادية؛ سمح ترقية هذا المجال بين البلدين من تجاوز العديد من الصعوبات التي كانت تحول بينهما وبين تحقيق طفرة نوعية

1- Soner Cagaptay and Tyler Evans, "The Unexpected Vitality of Turkish-Israeli Trade", The Washington Institute for Near East Policy, No:16, June 2012, p 5.

2- ستيفن وولت ، المرجع السابق الذكر.

في مجال المبادلات التجارية والإنتاج والتسويق. فحصل تركيا على التقنية الحديثة في المجالات الصناعية والزراعية والخدماتية . كما سمحت إسرائيل من تجاوز مقاطعة بعض الدول العربية والإسلامية بعدما مكنتها البوابة التركية وولوج هذه الدول سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ومن تم الوصول إلى أسواقها لاقتناء المواد الخام أو لتسويق منتجاتها، والأكثر أهمية في هذا الجانب هو ما تقدمه علاقاتها في مجال المياه حيث أصبح بيدهما زمام المبادرة و المقرران الرئيسان للسياسة المائية في المنطقة . أما من الناحية العسكرية فإن إمداد تركيا بالسلح الإسرائيلي المتطور والتقنية العسكرية المتقدمة سمح لها في وقت وجيز سد الثغرات التي كانت تعاني منها استراتيجيتها الأمنية لاسيما فيما يتعلق بسلح المدرعات، سلاح الجو، الدفاعات المضادة للصواريخ وأجهزة التنصت الإلكتروني مما سمح لها بتحقيق تقدم عسكري أهلها لتكون في مصاف القوى العسكرية الكبرى في العالم. بالمقابل منح فتح المجالات البرية، البحرية، والجوية التركية أمام وحدات الجيش الإسرائيلي ورقة استراتيجية ذات أهمية قصوى للتخلص من ضيق مجالاتها والتي عدت ضمن النقاط السلبية التي تواجه استراتيجيتها الأمنية، كما أن نصب محطات التنصت الإلكتروني على طول الحدود التركية مع سوريا، العراق، إيران من شأنه جمع المعلومات عن هذه الدول، وإنذار إسرائيل عن أي هجوم مفاجئ ينطلق منها بالإضافة إلى أن استعمال إسرائيل للمطارات والموانئ التركية من شأنه تجنيبها الضربة الأولى<sup>1</sup>.

وتأسيسا على ذلك، يمكن القول أن كل من تركيا وإسرائيل تربطهما شبكة من الارتباطات الاقتصادية، والتكاليف المرتفعة لفك هذه الارتباطات ستقلق الحوافز من استعمال القوة. فرغم ردود الفعل التركية إزاء المواقف والممارسات الإسرائيلية المختلفة ومواقف الرأي العام المتشددة في كلا البلدين، إلا أن الحكومتين تحافظان على العلاقات الاقتصادية والعسكرية. حيث لم تصل هذه العلاقات إلى حد استخدام القوة للمصالح المشتركة بين الجانبين والمنافع المتحققة من وجود هذه العلاقات.

1- مراد فول، المرجع السابق الذكر، ص ص 546- 547.

## الفصل الثالث

المفاعلات الدولية والإقليمية

ومدى تأثيرها على العلاقات

التركية - الإسرائيلية

تشمل الفواعل الدولية والإقليمية كل الفواعل التي تقع خارج حدود الدولة، وتتضمن سلوكها سواء كانت دولا أو منظمات دولية أو شركات اقتصادية وتجارية. من الطبيعي أن تتأثر العلاقات بين البلدين بالبيئة المحيطة بها سواء كانت إقليمية أو دولية. وبالحدوث عن العلاقات التركية - الإسرائيلية، فإنها تأثرت بالبيئة الخارجية تأثير كبيراً، وذلك نظراً للحساسية التي تحملها لها دول المنطقة. وعلى هذا الأساس، فإن العلاقات بين كل من تركيا وإسرائيل تطورت على أساس إقليمي ودولي من خلال دفعها تارة للتوتر، وتارة أخرى للتعاون والتنسيق، وذلك انطلاقاً من المصالح المتبادلة بين البلدين. لذا تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث. يتناول المبحث الأول الفواعل الدولية ومدى تأثيرها على العلاقات التركية - الإسرائيلية؛ حيث وقع اختيارنا على كل من الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، نظراً لدورهم المؤثر على مسار العلاقات بين أنقرة وتل أبيب. وعلى مستوى الفواعل الإقليمية؛ وقع اختيارنا على كل من العراق و سوريا، باعتبارهما الأقربين جغرافياً إلى تركيا ومشاركة هذه الأخيرة في كثير من القضايا، إضافة إلى إيران، لما تكنه من عداة للغرب بصفة عامة، وإسرائيل في منطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة. أما فيما يخص المبحث الثالث؛ فقد تناولنا فيه الموقف التركي من التطورات والتغيرات الإقليمية، وكيف أثر ذلك على علاقاتها مع إسرائيل.

## المبحث الأول

### مدى تأثير الفواعل الدولية على العلاقات التركية - الإسرائيلية

دخلت تركيا مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة مرحلة جديدة في سياستها الخارجية. فبعدما كانت جزءا من سياسات المنظومة الغربية والتحالفية مع إسرائيل طوال حقبة الحرب الباردة حتى نهاية التسعينيات، جاءت السياسة الجديدة لتعيد تركيا إلى المحيط العربي والإسلامي، لذلك سوف نتناول من خلال هذا المبحث مدى تأثير كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي على العلاقات التركية - الإسرائيلية.

#### المطلب الأول: الولايات المتحدة الأمريكية

التقارب مع إسرائيل يفتح الطريق أمام تدعيم العلاقات التركية - الأمريكية، مما قد يساعد تركيا على الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي عن طريق الولايات المتحدة الأمريكية<sup>1</sup>. تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الداعم الأكبر والرئيس لإقامة واستمرار العلاقات التركية - الإسرائيلية،<sup>2</sup> فالولايات المتحدة الأمريكية تنتظر إلى إسرائيل كحليف استراتيجي وتتنظر إلى تركيا كشريك لها في الحلف الأطلسي. لذلك أخذت تقدم الدعم الكامل لهما. إذ أنها دعمت الاتفاق العسكري لعام 1996م<sup>3</sup>. واتضح ذلك بشكل واقعي من خلال المشاركة في المناورات البحرية التي أجريت خلال عام 1998م<sup>4</sup>. حيث قال الناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكية في تلك الفترة نيكولاس بيريز :

"إن الهدف الاستراتيجي الدائم للولايات المتحدة الأمريكية هو أن على تركيا وإسرائيل تعزيز تعاونهما العسكري وعلاقتهما السياسية ... فإن إسرائيل صديقة مقربة جدا للولايات المتحدة وحليفة وثيقة لها، وتركيا حليفة وصديقة مقربة وبيبدو لنا من الطبيعي والإيجابي أن تعمل تركيا وإسرائيل معا عسكريا"<sup>5</sup>.

1- "العلاقات التركية- الإسرائيلية، الدراسات الإقليمية"، العدد الثالث، خريف 2003. 16 جويلية 2013.

<http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=1610&lang>

2- رنا عبد العزيز خماش، المرجع السابق الذكر، ص 63.

3- هدى درويش، المرجع السابق الذكر، ص 351.

4 - أحمد نوري النعيمي، الوظيفة الإقليمية لتركيا في الشرق الأوسط، المملكة الأردنية الهاشمية، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2013، ص 221.

5- هدى درويش، المرجع السابق الذكر، ص 353.

عموماً يمكن أن نلاحظ بشأن العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية والشرق الأوسط أن الأجندة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط تتحدد بالأساس وفق الرؤية الإسرائيلية؛ بمعنى أن هناك حالات قد تشهد الخلاف أو الاختلاف. ولكن إجمالاً، فإن السياسة الأمريكية في المنطقة تتحدد انطلاقاً من أخذ المصالح الإسرائيلية بعين الاعتبار<sup>1</sup>.

ويعتبر اللوبي اليهودي أكبر محرك لدعم العلاقات التركية - الإسرائيلية داخل الولايات المتحدة الأمريكية، بحكم امتلاكه لأهم وسائل الإعلام ولكبرى الشركات الأمريكية<sup>2</sup>. كما أنه يمارس نفوذاً قوياً بالضغط على كل من الكونغرس لدعم إسرائيل بشكل دائم، و يبذل كل ما بوسعه ليضمن أن يصور الخطاب العام لإسرائيل بشكل إيجابي من أجل منع التعليقات الانتقادية الموجهة إليها<sup>3</sup>. كما يعتبر محددًا من محددات تحسن العلاقات التركية - الأمريكية، وفقاً لتحسن علاقات تركيا بإسرائيل. فهو يدعم تركيا لتعزيز هذه العلاقة تارةً بالترغيب عن طريق حشد التأييد لتقديم المساعدات لها ودعم قضاياها، وتارةً أخرى بالترهيب عن طريق خفض المساعدات والتخلي عن دعم المواقف التركية في مواجهة اللوبيين اليوناني والأرمني، بحيث تمثل هذه القضايا أهمية قصوى في أولويات السياسة الخارجية التركية<sup>4</sup>.

هناك ترابط كامل بين العلاقات التركية - الإسرائيلية و العلاقات التركية - الأمريكية. ولهذا السبب، فإن اضطراب العلاقات بين واشنطن وأنقرة<sup>5</sup> بسبب رفض البرلمان التركي في 01 مارس 2003م مذكرة السماح للقوات الأمريكية بالعبور إلى العراق من خلال الأراضي التركية، يعتبر نقطة تحول في العلاقات التركية - الإسرائيلية. فقد شهدت العلاقات بين البلدين حالة من التوتر المتبادل، و تولدت لدى صانعي القرار السياسي التركي شكوك بسبب عدم إفصاح الولايات المتحدة الأمريكية بشكل واضح عما ستكون عليه الأوضاع بعد العملية العسكرية في العراق<sup>6</sup>، خاصة فيما يتعلق بالقضية الكردية، لأن واشنطن تتحالف مع الأكراد، كونهم كانوا

1- عماد جاد، "إسرائيل و التحريض الأمريكي ضد العراق"، مجلة السياسة الدولية، المجلد 37، العدد 150، أكتوبر 2002، ص 111.

2- رنا عبد العزيز خمّاش، المرجع السابق الذكر، ص 64.

3- جون ميرشايمر و ستيفن والت، اللوبي الإسرائيلي و السياسة الخارجية الأمريكية، دراسات عالمية، دولة الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2008، ص ص 31-32.

4- رنا عبد العزيز خمّاش، المرجع السابق الذكر، ص 64.

5- أحمد دياب، "تركيا وإسرائيل... أزمة عابرة أم منافسة قادمة"، المرجع السابق الذكر، ص ص 121-122.

6- أحمد داود أوغلو، المرجع السابق الذكر، ص 632.

يشكلون ورقة ضغط على الأنظمة السياسية الحاكمة في العراق\_ مما أكسبهم غطاء دوليا، مع وجود مطالبة كردية قوية، لأن تصبح مدينة كركوك عاصمة للجزء الكردي في الدولة العراقية<sup>1</sup>. وتعتبر الاستراتيجية الإسرائيلية في العراق من الأسباب الرئيسية في توتر العلاقات التركية - الأمريكية. فهي تختلف عن الاستراتيجية التركية. إذ تعد إسرائيل أكبر مستفيدا من تدمير العراق<sup>2</sup>. ففي اعتقادها أن توثيق الصلات بالدائرة الكردية هي أهم مكاسب فوضى العراق بعد الغزو الأمريكي، سيما وأن المشروع الإسرائيلي في المنطقة، يستهدف تفتيت الدول الكبرى التي تتمتع بسلطة مركزية قوية ليسهل بعد ذلك تحويل المنطقة برمتها إلى دويلات صغيرة تقوم على أسس طائفية أو عرقية أو دينية تبدو إسرائيل وسطها دولة طبيعية. هذا التفتيت هو وحده الكفيل بتحقيق الأمن الإسرائيلي<sup>3</sup>، وضمان ممارسة دور الهيمنة و السيطرة الإقليمية ودفع المنطقة إلى حالة عدم الاستقرار<sup>4</sup>. وهذه نقطة خلاف ساخنة تبرر الحذر التركي من السياسة الإسرائيلية في العراق عبر الأكراد<sup>5</sup>. كما كشفت السلطات التركية عن وجود عناصر الموساد في شمالي العراق، فذكرت أن عملاء إسرائيليين يقومون بتدريب عصابات كردية في العراق. وهذا الأمر أدى إلى حدوث فتور في الصداقة الاستراتيجية بين أنقرة وتل أبيب و واشنطن<sup>6</sup>. وفضلا عن ذلك فإن المواقف التي اتخذتها تركيا تجاه إسرائيل، والتي ذهبت إلى نقض سياستها، خصوصا خلال العدوان الإسرائيلي على لبنان صيف 2006م، والحرب على غزة أواخر عام 2008م، والانتقادات الحادة التي وجهتها تركيا إلى إسرائيل أثناء وبعد مؤتمر دافوس عام 2009م، والاعتداء الإسرائيلي على أسطول الحرية عام 2010م، أثرت بشكل مباشر على العلاقات التركية - الإسرائيلية، وانعكس ذلك سلبا على العلاقات التركية - الأمريكية<sup>7</sup>. فقد أبدت واشنطن قلقا متزايد من تردي العلاقات التركية - الإسرائيلية، وعبرت عن

1- أمين المشاقبة و سعد شاكر شلبي، التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط: مرحلة ما بعد الحرب الباردة 1990-2008، الأردن، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2012، ص ص 101-102.

2- رنا عبد العزيز خمّاش، المرجع السابق الذكر، ص 67.

3- أحمد دياب، المرجع السابق الذكر، ص 122.

4- عماد جاد، المرجع السابق الذكر، ص 112.

5- أحمد دياب، المرجع السابق الذكر، ص 122.

6- سعيد اللاوندي، الشرق الأوسط الكبير: مؤامرة أمريكية ضد العرب، القاهرة، نهضة مصر للطباعة والنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، 2006، ص 45.

7- رائد محمود أبو مطلق، المرجع السابق الذكر، ص 68.



انزعاجها من التوجهات التركية الجديدة بإعلانها أن السلوك التركي يؤثر بالسلب في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في حلف الشمال الأطلسي، وحذرت الخارجية الأمريكية من أن تصرفات حكومة حزب العدالة والتنمية تدفع إلى التشكك في توجهاته.<sup>1</sup> بحيث اتخذت تركيا مسارا مغايرا لمسار واشنطن وتل أبيب في التعاطي مع قضايا الشرق الأوسط. ففي الوقت الذي رأت فيه واشنطن وإسرائيل أن دولا مثل إيران وسوريا وحلفائهما مثل حزب الله وحماس تمثل تحديا للسياستين الأمريكية و الإسرائيلية في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما يعني ضرورة عزل هذه الأطراف ومعاداتها، رأت أنقرة أنه لا مصلحة في معاداة هذه الأطراف، بل ضرورة التواصل معها واحترام مصالحها وقدرتها في حل قضايا المنطقة. لذا أبدت حكومة حزب العدالة والتنمية انفتاحا على إيران وسوريا وحزب الله وحماس، وهذا الانفتاح من شأنه أن يؤثر على العلاقات التركية- الأمريكية وكذا على العلاقات التركية - الإسرائيلية.<sup>2</sup>

عبر بعض أعضاء الكونغرس عن قلقهم إزاء إشكالية العلاقات بين تركيا وإسرائيل في أعقاب حادثة أسطول الحرية. حيث أقر مجلس الشيوخ التصويت في 24 جوان 2010م على إدانة المتطرفين الذين كانوا على متن سفينة مرمرة وأن لإسرائيل كل الحق في الدفاع عن نفسها وطالبوا بإدراج مؤسسة الإغاثة الإنسانية التركية بسبب مساندتها قافلة الحرية في قائمة المنظمات الإرهابية، كما فعلت إسرائيل.<sup>3</sup> وفي هذا الصدد أفادت صحيفة " Financial Times " البريطانية بأن باراك أوباما حذر أردوغان أثناء لقائه على هامش اجتماعات مجموعة العشرين عام 2010م بمدينة تورنتو Toronto الكندية من أن المواقف التركية حيال إسرائيل، يمكن أن تقلص فرص أنقرة في الحصول على تكنولوجيا وأسلحة أمريكية متطورة كطائرات استطلاع من دون طيار، والتي تحمل صواريخ لمواجهة مقاتلي حزب العمال الكردستاني.<sup>4</sup> كما أعلنت

1- فانتن نصار، المرجع السابق الذكر، ص 153-154.

2- خليل العناني، "مع الولايات المتحدة الأمريكية ... مصالح استراتيجية"، في: محمد عبد العاطي (محرر)، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، لبنان، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، الكعبة الأولى، 2009، ص 155.

3- Jim Zanotti, "Turkey: Background and U.S. Relations", Congressional Research Service, 21 June 2013, p 25.

4- بشير عبد الفتاح، "حسابات أنقرة: مستجدات السياسة التركية في الشرق الأوسط"، مجلة السياسة الدولية، المجلد 46، العدد 186، أكتوبر 2011، ص 123.

واشنطن نيتها عدم المشاركة في مناورات نسر الأناضول التركية بسبب منع إسرائيل من المشاركة فيها<sup>1</sup>.

بحكم خصوصية العلاقات التركية - الإسرائيلية، لعبت الولايات المتحدة الأمريكية فيها دورا محوريا، تجلى أبرز ملامحه في حرص واشنطن على الإبقاء على تحسن تلك العلاقات، بما يخدم مصالح إسرائيل و الولايات المتحدة الأمريكية<sup>2</sup>. فرغم الاستياء الأمريكي من السياسة الخارجية التركية تجاه إسرائيل، والانتقادات الحادة التي وجهتها أنقرة لتل أبيب<sup>3</sup>، ورغم الأجواء المشحونة بالتوتر، أفسحت البراغماتية التي تتمتع بها كل من أنقرة و تل أبيب وواشنطن مساعي هذه الأخيرة لتلطيف الأجواء ووضع نهاية لتوتر العلاقات التركية- الإسرائيلية<sup>4</sup>، فخلال الزيارة التي قام بها الرئيس الأمريكي باراك أوباما في 20 مارس 2013م إلى إسرائيل و بعدما طالب أوباما ننتياهو بضرورة إنهاء الأزمة مع تركيا أجرى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين ننتياهو مع نظيره التركي رجب طيب أردوغان مكالمة هاتفية اعتذر خلالها عن "الأخطاء" التي حدثت خلال الهجوم الإسرائيلي على السفينة "مرمرة" و يبدو أن فوضى "الربيع العربي" والأزمة السورية واكتشافات الغاز في شرق المتوسط من أهم محددات المصالحة التركية - الإسرائيلية<sup>5</sup>. وتعد القضايا المتعلقة بإسرائيل من المحاور الرئيسية في العلاقات التركية - الأمريكية. وقد أوضحت الدراسة التي قامت بها مؤسسة الدراسات الاستراتيجية العالمية في تركيا (USAK) - كما هي مبينة في الجدول التالي- أن القضايا المتعلقة بإسرائيل كانت على رأس مواضيع أجندة الزيارات الرسمية، التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية إلى تركيا خلال الأربع سنوات الماضية (2010-2014)، وذلك بالاشتراك مع قضايا أخرى، مثل: محاربة الإرهاب، سوريا، العراق، إيران وفلسطين<sup>6</sup>.

1- بشير عبد الفتاح، "التحالفات البديلة و العلاقات التركية - الإسرائيلية"، مجلة السياسة الدولية، المجلد 46، العدد 183، يناير 2011، ص 144.

2- المرجع نفسه، ص 143.

3- رنا عبد العزيز خماش، المرجع السابق الذكر، ص 73.

4- بشير عبد الفتاح، "أبعاد التحول في علاقات تركيا الإقليمية"، مجلة السياسة الدولية، المجلد 45، العدد 179، يناير 2010، ص 135.

5- أحمد دياب، "الدور الأمريكي في المصالحة التركية- الإسرائيلية وأثرها على التفاعلات في المنطقة"، مجلة شؤون عربية، القاهرة، العدد 154، صيف 2013، ص 102.

6- محمد جابر ثلجي، "التقارب الإيراني- الأمريكي و العلاقات التركية - الإيرانية: الفرص و التهديدات المحتملة"، 02 ماي 2014،

الجدول رقم: 02 مواضيع الزيارات الرسمية التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية إلى تركيا خلال

### عامي 2009-2013

الموضوعات	2009	2010	2011	2012	2013	المجموع
محاوية الإرهاب	03	01	03	02	02	11
سوريا	01	01	02	02	04	10
العراق	02	01	03	00	01	7
ايران	02	01	01	01	02	7
اسرائيل	02	01	01	00	03	7
فلسطين	02	00	00	00	03	5

المصدر: محمد جابر تلجي، "التقارب الإيراني- الأمريكي و العلاقات التركية - الإيرانية: الفرص والتهديدات المحتملة"،

<http://studies.aljazeera.net/files/iranfuturerole/2014/03/201433195519564582.html>

إن حدوث أي تحسن في العلاقات التركية-الإسرائيلية يقابله بالموازاة تحسنا في العلاقات الأمريكية-التركية. وستبقى الولايات المتحدة الأمريكية الداعم الأكبر والأساسي للعلاقات التركية - الإسرائيلية. فهي تدرك يقينا طبيعة وحجم الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط، خاصة في ظل تحسن علاقاتها مع العديد من الدول المعادية للولايات المتحدة الأمريكية على المستوى الإقليمي<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: الاتحاد الأوروبي

يعود التواجد التركي على الساحة الأوروبية إلى نهاية الأربعينات من القرن العشرين عندما تقدمت تركيا بطلب العضوية الكاملة في المجلس الأوروبي عام 1949م، ثم عضوية منظمة حلف الشمال الأطلسي، طبقا للاتفاق الموقع في لندن عام 1951م. وأعقب ذلك سلسلة من العضوية التركية في مجموعة متتالية من المنظمات والهيئات الاقتصادية الأوروبية، ابتداء من منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي إلى البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية، مروراً بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، ولكن ظل الاتحاد الأوروبي هو التحدي الأكبر في مجال العضوية الكاملة<sup>2</sup>.

واستنادا لمتغيرات المنظور البنائي " الهوية " يمكن القول أن الدافع وراء توثيق علاقة تركيا بإسرائيل هو الرفض الأوروبي لانضمام تركيا للاتحاد، خاصة بعد البيان الصادر عن

1- رائد محمود أبو مطلق، المرجع السابق الذكر، ص 68.

2- محمد بويوش، المرجع السابق الذكر، ص 62.

الأحزاب الديمقراطية المسيحية الذي اعتبر أن لا مكان لتركيا لا في المدى القريب، أو البعيد في المنظومة الأوروبية، لأنها تختلف دينيا، ثقافيا وحضاريا ، فلجأ العلمانيون إلى خيار تعزيز التعاون مع إسرائيل،<sup>1</sup> حيث يعتقد الأتراك أن تعزيز علاقاتهم مع إسرائيل، سيساهم في موافقة دول الاتحاد الأوروبي على انضمام تركيا إليها، وأن ذلك يثبت علمانيتها، وعدم تعصبها. فها هي دولة مسلمة تقيم علاقات طيبة مع دولة يهودية. فالأتراك يريدون بتلك العلاقات إرسال رسالة لأوروبا بأن انضمامهم إليها لن يهدد ناديهم المسيحي<sup>2</sup>. وبالتالي يعتقد الساسة الأتراك أن حدوث أي توتر في العلاقات التركية - الإسرائيلية، يمكن أن يؤثر في مسألة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، لما يتمتع به اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة من نفوذ على دول الاتحاد، وعلى رأسها بريطانيا فرنسا وألمانيا<sup>3</sup>.

وفي مقابل ذلك، سعت دول الاتحاد الأوروبي إلى تسهيل وتعزيز العلاقات التركية - الإسرائيلية بمختلف الوسائل الاقتصادية والعسكرية، كما سعت إلى دمج إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط من خلال إقامة مشاريع شراكة حيوية تتضمن إسرائيل ودول المنطقة، وبالأخص تركيا. ومن بين هذه المشاريع مشروع "الاتحاد من أجل المتوسط" الذي طرحه الرئيس الفرنسي الأسبق نيكولا ساركوزي Nicolas Sarkozy عام 2008م، المعروف بتأييده المطلق لإسرائيل، وتحيزه لمصالحها وتأييده للسياسة الأمريكية الداعمة لإسرائيل في المنطقة. وتعتبر إسرائيل أكبر مؤيد للمشروع. إذ ترى فيه ملتقى للدفع بالتطبيع مع الدول العربية بعدما فشل مسار برشلونة في Barcelona في تحقيق هذا الهدف. ولكن رفضته الدول العربية، خاصة بشأن موقع إسرائيل فيه، واعتبرته إطارا جديدا للتطبيع مع إسرائيل، في حين لم يتوصل بعد لتسوية للقضية الفلسطينية. كما رفضته تركيا التي ترى أنه محاولة لإفشال انضمامها للاتحاد الأوروبي<sup>4</sup>.

وقد دعمت الولايات المتحدة الأمريكية السعي التركي للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. حيث اعتبرت واشنطن أن التحاق تركيا بأوروبا هدفا أمريكيا، وليس فقط بسبب المزايا التي قد تعود على حليف استراتيجي لها من وراء ذلك، وإنما أيضا بهدف: بناء جسر قوي أولا بين الشرق والغرب عبر البوابة التركية. وثانيا؛ محاولة إحداث توازن استراتيجي داخل الاتحاد

1- محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، المرجع السابق الذكر، ص 212.

2- رنا عبد العزيز خماش، المرجع السابق الذكر، ص 78.

3- شيماء أحمد منير، مستقبل العلاقات التركية - الإسرائيلية في ضوء التطورات الراهنة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2009، ص 2.

4- رنا عبد العزيز خماش، المرجع السابق الذكر، ص 77.

الأوروبي بين القوى التقليدية، مثل فرنسا وألمانيا وإيطاليا والقوى الجديدة الأقرب للحليف الأمريكي، مثل: تركيا وبعض دول أوربا الشرقية، مثل: بولندا.<sup>1</sup> لذا أصبح أمر انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي من الأمور المهمة في العلاقات التركية - الأمريكية وذلك بسبب التأييد القوي للولايات المتحدة الأمريكية لانضمام تركيا. وترى الولايات المتحدة الأمريكية أنه لا مبرر وراء عدم ضم تركيا للاتحاد الأوروبي خاصة في ظل التزامها بإجراء كافة الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تتطلبها شروط الانضمام . وطالبت الاتحاد الأوروبي بإعادة النظر في مسألة انضمام تركيا إليها<sup>2</sup> فبعد أحداث أسطول الحرية، حمل وزير الدفاع الأميركي الأسبق روبرت غيتس Robert Gates الاتحاد الأوروبي مسؤولية التغيير في سياسة أقرة الخارجية و تدهور علاقاتها مع إسرائيل. حيث أكد أن معارضة العواصم الأوروبية لمساعي تركيا الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ساهم في إبعادها عن الغرب، وقال:

"إن كان هناك أي شيء له صلة بفكرة أن تركيا تتحرك صوب الشرق، فإنه\_ من وجهة نظري والى حد غير بسيط\_ نتيجة دفعها من جانب البعض في أوروبا الذين يرفضون إعطاء تركيا نوع العلاقة الأساسية"<sup>3</sup>

يثير تدهور العلاقات التركية - الإسرائيلية مخاوف دول الاتحاد الأوروبي بشأن مستقبل العلاقات الثنائية بين البلدين. فمن المنظور الأوروبي، تدهور العلاقات مع إسرائيل، قلص نفوذ تركيا في الشرق الأوسط. فقد كشف الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة في عام 2012م عن غياب الحوار بين تركيا وإسرائيل وتراجع الدور التركي كوسيط للسلام، على الرغم من مشاركة القادة الأتراك في مفاوضات عملية وقف إطلاق النار، إلا أن التصور الأوروبي العام هو غياب تركيا عن المفاوضات<sup>4</sup>.

ما يمكن قوله هو أن الاتحاد الأوروبي، ظل مترددا بين مسألة العضوية الكاملة لتركيا وشراكة مميزة. ولكن رغم ذلك فإن الأتراك يعتبرون أن تركيا جزء من القيم الأوروبية وأنها التزمت بمعايير كوينهاجن، لذا فإن شروط كوينهاجن ليست السبب وراء معارضة أعضاء الاتحاد الأوروبي و إنما عنصر "الهوية" أي الاختلاف الديني، الثقافي والحضاري بينهما وبين

1- عبد العظيم محمود خنفي : "العلاقات الأمريكية - التركية" ، مجلة السياسة الدولية، عدد153 يوليو 2003 ،مجلد 38 ،ص 2

2- محمود سالم السمارائي، المرجع السابق الذكر، ص 13.

3- رائد محمود أبو مطلق، المرجع السابق الذكر، ص 70.

4- عبد العزيز شنيقر، "السياسة الجديدة بوابة تركيا إلى الاتحاد الأوروبي"، 19 أوت 2013.

<http://www.tuess.com/alchourouk/157383>

الاتحاد الأوروبي لأن الواقع اليوم يثبت أن تركيا في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية قطعت أشواطاً كبيرة مقارنة بما كانت عليه في السابق. وكنتيجة لمواقف الدول الأوروبية الراضة لانضمام تركيا، وعدم وضوح الموقف الأوروبي، قامت تركيا بإعادة ترتيب أولوياتها، فتوجهت نحو الشرق، ولكن ليس على حساب الغرب. فتماطل الاتحاد دفعها لتتصالح مع محيطها العربي والإسلامي. حكومة حزب العدالة والتنمية تدرك أن ذلك سيعزز مكانتها تجاه أوروبا والغرب بشكل عام، من خلال إمكانية استغلال مكانتها كجسر حضاري، وثقافي بين عالمين أحدهما يربطه بها تاريخ، جغرافيا ودين مشترك، والآخر أوروبي يربطه بها عامل الجغرافيا والتاريخ المشترك. فسعي تركيا لتوثيق علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع الدول العربية ودعم قضاياها خاصة ما تعلق بالقضية الفلسطينية أثر سلباً على علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل.

### المطلب الثالث: حلف شمال الأطلسي

ارتبطت سياسة الأحلاف تقليدياً بالمنظور الواقعي وارتباطاً بهذا التقليد، واستناداً إلى الخصائص الواقعية للنظام الدولي تحاول الدول حماية أمنها تماشياً مع هذه الخصائص - مختلف المتغيرات والتطورات الدولية التي تحدد مسار الدول و تدخل في قراراتها بشأن التحالف - فقد ذهب "مارتن وايت" إلى أن وظيفة الحلف " هي تقوية أمن المتحالفين وتعزيز وترقية مصالحهم في العالم الخارجي"<sup>1</sup>.

القوة العسكرية والمصالح الأمنية والتهديدات الخارجية في نظر الواقعيين هي التي تدفع نحو تبني خيار التحالف<sup>2</sup>، فقد كان من نتائج الضغط السوفياتي على تركيا في أواخر أربعينيات القرن العشرين، أن اتجهت تركيا إلى المعسكر الغربي. حيث أبدت استعدادها للانخراط في الترتيبات الأمنية الغربية لمواجهة المد الشيوعي من خلال انضمامها إلى منظمة حلف شمال الأطلسي في عام 1952م<sup>3</sup>، لتصبح تركيا الحامية للجناح الجنوبي الشرقي للحلف. وكان الغرض من وراء قبول تركيا بالحلف لتكون الأراضي التركية مخازناً للقوات العسكرية الأمريكية، فضلاً عن قربها من الشرق الأوسط. لذلك أصبح الحلف الأداة التي تربط تركيا بدول الغرب. فقد كانت تحصل على الدعم الكامل من الحلف الأطلسي، بهدف جعلها

1- مراد فول، المرجع السابق الذكر، ص 16.

2- المرجع نفسه، 17.

3 - المرجع نفسه، ص 193.

مركز القوة الاقتصادي والسياسي بالمنطقة، وسيطرتها على أهم مصادر المياه والنفط وحماية المصالح الأمريكية<sup>1</sup>.

بعد نهاية الحرب الباردة، بدأ يظهر دور جديد لحلف شمال الأطلسي، حيث تحول من مهمة الدفاع عن غرب أوروبا ومنطقة الأطلسي ضد خطر الاتحاد السوفياتي إلى قوة عسكرية سياسية<sup>2</sup>. من خلال سعيه إلى المحافظة على سيادة الدول الأعضاء فيه، مؤكداً في نفس الوقت على الدور الذي ما تزال تلعبه الدولة في علاقاتها مع دول خارج الحلف. كما أصبح الحلف يقوم بوظيفة اقتصادية، يتجلى ذلك في تدليله لحدة الصراعات والتنافسات في سياسات الدول الاقتصادية، وتشجيعها على التعاون والاندماج الاقتصادي فيما بينهما على غرار اندماجها العسكري<sup>3</sup>. وهذا ما يؤكد رواد النظرية الليبرالية المؤسساتية، حيث يسلم هؤلاء باستمرار أهمية القوة العسكرية في العلاقات الدولية بالإضافة إلى متغير المصلحة، لكنهم يجادلون بأنه بوسع المؤسسات أن توفر إطاراً للتعاون مما يساعد في التغلب على أخطار المنافسة بين الدول<sup>4</sup>، فقد اتخذ حلف شمال الأطلسي هذا التوجه عندما أصدر قاداته إعلان روما في نوفمبر 1991م حول السلام والتعاون، والذي أكد أن التحديات والمخاطر الأمنية التي أصبح الحلف يوجهها في عالم ما بعد الحرب الباردة تختلف عن طبيعتها، عما كانت عليه سابقاً، ومنها المخاطر الناجمة عن الصراعات العرقية، والنزاعات الحدودية، والمشاكل الاقتصادية. وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، شهدت استراتيجية الحلف تطوراً جديداً، حيث في نوفمبر 2002م تم الاتفاق في قمة براج على خطة عمل مشتركة ضد الإرهاب، وإنشاء قوة رد سريع متطورة خلال عام 2006م<sup>5</sup>. كما اهتم الحلف بتطوير التعاون الأمني الثنائي بين دول الحلف وبلدان الشرق الأوسط، ومنها: تركيا وإسرائيل، وتم طرح مبادرة اسطنبول للتعاون الاستراتيجي خلال 2004م، لتكون بداية لهذا التعاون في مجالات عديدة منها "مكافحة الإرهاب" و"النشاطات المضادة لانتشار أسلحة الدمار الشامل - إيران وكوريا الشمالية-"، و"ضمان أمن الحدود والتحضيرات اللازمة لمواجهة

1 - أحمد داود أوغلو، المرجع السابق الذكر، ص ص 253-259.

2 - أشرف محمد كشك، "حلف الناتو: من الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية"، مجلة السياسة الدولية، 15 ماي 2014،

<http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/14/1502/%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA/%D8%AD%D9%84%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%AA%D9%88.aspx>

3 - عبد الناصر جندلي، التحولات الاستراتيجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة، الجزائر، باتنة، دار قانة للنشر و التوزيع والتجليد، الطبعة الأولى، 2010، ص 137.

4 - جون بيلس و ستيف سميث، المرجع السابق الذكر، ص 428.

5 - أشرف محمد كشك، حلف الناتو: من الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية، المرجع السابق الذكر.

الكوارث والحالات الطارئة" و"المشاركة في مناورات الحلف الدورية"، و"المشاورات بشأن الإصلاحات الدفاعية العسكرية"<sup>1</sup>. وقد بدأ التعاون بين إسرائيل وحلف شمال الأطلسي داخل إطار الحوار المتوسطي المتعدد الأطراف، والذي تم إعلانه خلال عام 1994م<sup>2</sup>، وذلك من أجل التعاون في محاربة تهديدات محتملة لأعضاء الحلف، مثل: الهجرة غير الشرعية، تهديد المخدرات، والأنشطة الإرهابية، ويضم كلا من إسرائيل والأردن، مصر، المغرب، تونس، الجزائر، وموريتانيا. وخلال المرحلة الأولى للحوار اقتصر النشاط على عقد اجتماعات على المستوى الرسمي. وظل التعاون الفعلي مقتصرًا في الجزء الأكبر منه على إطار العمل المتعدد الأطراف. وفي أكتوبر عام 2006م، نفذت إسرائيل وحلف شمال الأطلسي أول برنامج تعاون فردي. حيث تعد إسرائيل أول دولة خارج النطاق الأورو- أطلسي، وأولى الأعضاء في الحوار المتوسطي، التي قدمت مثل هذا الاتفاق<sup>3</sup>.

وهكذا تعتبر الشراكة الإسرائيلية مع حلف شمال الأطلسي هدفاً استراتيجياً للحكومات الإسرائيلية، لأنها تحقق لها أهداف عدة منها:

✓ تفعيل ارتباط إسرائيل بشكل كامل بالحليف الاستراتيجي والدولة المحورية في الحلف، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، ثم من بعدها الارتباط بأوروبا، حيث يوفر لها ذلك القدرة على المناورة السياسية الدولية والإقليمية.

✓ ارتباط إسرائيل مؤسسياً بحلف شمال الأطلسي من شأنه تعزيز التوجه المتبادل بين الطرفين فيتعزز التوجه الغربي لدى تل أبيب على اعتبار أنها تحمل القيم الديمقراطية الغربية ذاتها، و يتعزز التواجد الغربي في منطقة الشرق الأوسط ذات الأهمية الاستراتيجية، التي تتأثر بشدة بتفاعلات كل من الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي مع دولها على الصعيدين السياسي و الاقتصادي.

1 - أشرف محمد كشك، "إسرائيل و الناتو.. من التعاون إلى الشراكة"، السياسة الدولية ، 15 ماي 2014،

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221856&eid=4979>

2 - Tommy Steiner, " OTAN-Israël Relations: Le niveau d'ambition", 15 Mai 2014, <http://www.comitatoatlantico.it/en/studi/nato-israel-relations-the-level-of-ambition/>

3 - أشرف محمد كشك، "إسرائيل و الناتو.. من التعاون إلى الشراكة"، المرجع السابق الذكر.



✓ استمرار إيران في برنامجها النووي و تداعياته على أمن إسرائيل يعني أنه -من المحتمل- أن لا يترك المجتمع الأطلسي - الأوروبي والأمريكي- إسرائيل بمفردها في مواجهة الأخطار الإيرانية على أمنها، وهو أمر لا يمكن تحقيقه إلا بقبول إسرائيل كعنصر فاعل في أنشطة حلف شمال الأطلسي.

✓ التعاون مع الناتو سيوفر لإسرائيل القدرة على الردع السياسي في منطقة الشرق الأوسط عبر الاشتراك في التدريبات و المناورات و الحصول على وضع متميز في مجال استيراد الأسلحة و تصديرها على حد سواء<sup>1</sup>.

ويمكن لنا تفسير العلاقات التركية - الإسرائيلية من خلال الاعتماد على فحوى النظرية الليبرالية المؤسساتية والتي تؤكد على أن المؤسسات أصبح ينظر إليها كعامل مسهل للتعاون طالما أن ذلك يتماشى مع مصلحة الدول، فقد قام المؤسستيون من أمثال "جون بافيلد" و"روبرت ماكالا" بتوضيح النظرية لتشمل مجالات متعددة. أبرزها دراسة منظمة حلف شمال الأطلسي، إذ يرى هؤلاء الباحثون أن خاصية المأسسة العالية للناتو تفسر سر بقائه وتكيفه مع التغيرات بالرغم من اختفاء خصمه التقليدي. وهذا لا يعني أن المؤسسات تمنع حدوث الحروب لكن بوسعها تخفيف مخاوف الغش وتلطيف المخاوف التي تنشأ في بعض الأحيان من المكاسب غير المتكافئة الناجمة عن التعاون. وهذه النظرية تبين كيف أن الترتيبات المؤسساتية تشبك العلاقات بشكل يصعب معه التراجع عن مكتسبات التعاون حتى في ظل حكومات متطرفة نتيجة تركيزهم على المكاسب المطلقة<sup>2</sup>، فعلى خلفية استمرار التوتر في العلاقات بين كل من أنقرة و تل أبيب، أعلنت الحكومة التركية رسمياً خلال عام 2009م إلغاء مناورات "صقر الأناضول" العسكرية الجوية الدولية، التي كان - من المتوقع- قيامها في إحدى القواعد العسكرية الجوية التركية. وما يلفت النظر هو أن إسرائيل كانت تمثل طرفاً رئيسياً مشاركاً في هذه القوات. وقد تلقى الإسرائيليون الطلب التركي بشيء من الغضب و المفاجأة. ومن جانبها، سعت تل أبيب إلى الاحتجاج لدى دول حلف شمال الأطلسي بأن الطلب التركي شكل انتهاكاً صارخاً للتفاهات بين إسرائيل و دول الناتو،

1 - صافيناز محمد أحمد، "إسرائيل و الناتو .. لماذا الآن؟"، 15 جوان 2014،

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1153507&eid=471>

2- ستيفن وولت، المرجع السابق الذكر.

المتعلقة بمشاركة القوات الإسرائيلية في مناورات حلف الناتو، و لإرغام أنقرة من أجل التراجع عن طلبها و السماح بمشاركة الإسرائيليين<sup>1</sup>.

وقد سعت واشنطن للضغط على أنقرة من أجل الموافقة على مشاركة القوات الإسرائيلية، وذلك من خلال التهديد بعدم مشاركتها والانسحاب من المناورات، كذلك تهديد إيطاليا تضامنا مع الولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل بعدم المشاركة والانسحاب من المناورات. غير أن الرد التركي على هذه الضغوط، تمثل في إلغاء هذه المناورات<sup>2</sup>.

واستخدمت تركيا خلال شهر ماي 2012م - بدورها- حق النقض "الفيتو" لمنع إسرائيل من المشاركة في فعاليات أكبر قمة في تاريخ حلف شمال الأطلسي، التي انعقدت في شيكاغو بالولايات المتحدة، باعتبار أن إسرائيل تدخل ضمن مجموعة دول "الحوار المتوسطي"، التي صنفتها الناتو ضمن قائمة الدول المرشحة للتعاون والشراكة مع الحلف، ولكنها ليست عضوا فيه. وذلك على إثر عدم تقديم تل أبيب اعتذارا رسميا لتركيا جراء استهدافها لسفينة مرمرة<sup>3</sup>. استمرت تركيا في انتهاج سياسات "منع" إسرائيل من الولوج داخل النسق التنظيمي لحلف الأطلسي وأكدت ذلك برفضها فتح مكتب لإسرائيل في مقر الحلف ببروكسل. وعلى الرغم من محاولة كل من فرنسا والولايات المتحدة والأمين العام للحلف "فوغ راسموسن" حث تركيا على إبداء مرونة أكبر تجاه إسرائيل، والتلميح بأن الموقف التركي من شأنه جلب صراعات ثنائية داخل الحلف، وفي تصريحات وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو - خلال اجتماع وزراء خارجية الحلف الذي عقد في 18 أبريل 2012م وسبق قمة شيكاغو المذكورة آنفا - والتي حدد فيها موقف بلاده من حضور إسرائيل لفعاليات الحلف، بقوله:

"بأن قيم الشراكة التي يتوافق عليها الأعضاء تقتضى أن لا يدعو الحلف بلدا للشراكة، في الوقت الذي قام فيه هذا البلد بقتل مواطني دولة عضو في الحلف دون أن يقدم أي اعتذار أو تعويض للضحايا"<sup>4</sup>.

1 - "أسباب إلغاء تركيا مناورات صقر الأناضول الجوية"، 15 جوان 2014،

[http://ifriqiyah.com/index.php?option=com\\_content&task=view&id=4603&Itemid=305](http://ifriqiyah.com/index.php?option=com_content&task=view&id=4603&Itemid=305)

2 - المرجع نفسه.

3 - صافيناز محمد أحمد، "إسرائيل و الناتو .. لماذا الآن؟!"، المرجع السابق الذكر.

4 - المرجع نفسه.

لكن بعد موافقة منظمة حلف شمال الأطلسي على طلب تركيا لنشر أنظمة باتريوت أرض- جو على الحدود مع سوريا كتأمين أطلسي دفاعي لدولة عضو في الحلف وفقا لمتطلبات الأمن الجماعي التي تفرضها قيم الشراكة في حلف شمال الأطلسي، وافقت تركيا على انضمام إسرائيل لأجندة أنشطة حلف شمال الأطلسي خلال عام 2013م، ولكنها اشترطت أن تظل المشاركة مقتصرة فقط على الأنشطة غير العسكرية<sup>1</sup> و هذا ما تؤكدته النظرية الليبرالية المؤسسية والتي تركز على الطريقة التي من خلالها يمكن للمؤسسات أن تؤثر في سلوك الدول بواسطة نشر قيم معينة أو خلق نمط من السلوك المحكوم بقوانين معينة، وبأن تلعب هذه المؤسسات الدولية دورا في المساعدة على تحقيق المزيد من التعاون والتخفيف من حدة التوترات بين الدول الأعضاء<sup>2</sup>.

الهدف غير المعلن لنشر للدع الصاروخية يتمثل في اعتراض أية ضربات إيرانية تستهدف إسرائيل. فلا يمكن لكل مظاهر الانتقاد من جانب أنقرة أي تحجب أن دولة في حلف شمال الأطلسي، مثل: تركيا، يمكن أن تكون عدوا لإسرائيل. وبالتالي لم يكن ممكنا الاعتقاد أن تركيا يمكن أن تنهج نهجا مخالفا للمصالح الإسرائيلية، التي هي المصالح الأطلسية ذاتها. لقد أكدت تركيا تقديم هويتها الأطلسية على هويتها المشرقية عندما اعتبر المسؤولون الأتراك أن "حدود تركيا هي حدود الأطلسي"<sup>3</sup>. ومن تكن حدوده حدود الأطلسي، فهو تلقائيا حليف إسرائيل

1-"Turquie, Israël et l'OTAN", 15 Mai 2014,

<http://weekly.ahram.org.eg/News/811/21/Turkey,-Israel-and-NATO.aspx>

2- جون بيلس و ستيف سميث، المرجع السابق الذكر، ص 427.

3 - محمد نور الدين، "تركيا و إسرائيل : شراكة أبدية و أسئلة فلسطينية"، 15 ماي 2014،

[http://www.aztagarabic.com/archives/8404?fb\\_source=pubv1](http://www.aztagarabic.com/archives/8404?fb_source=pubv1)

## المبحث الثاني

### مدى تأثير الفواعل الإقليمية على العلاقات التركية - الإسرائيلية

بعد وصول حزب العدالة و التنمية إلى الحكم وانتهاجه لسياسة تصفير المشاكل \_إلغاء كل عوامل التوتر في العلاقات بين تركيا وجيرانها- والالتزام بسياسة العمق الاستراتيجي، حدثت تطورات بالغة الأهمية في علاقات تركيا بمحيطها الإقليمي. أسفرت هذه التطورات عن توقيع اتفاقيات شراكة استراتيجية مع سوريا والعراق وتوقيع اتفاقيات تعاون متعددة الأبعاد مع إيران وقبول بالدعوة السورية - الإيرانية لتأسيس شراكة رابعة : إيرانية - عراقية - سورية - تركية، تكون قادرة على مواجهة المخاطر المشتركة في المنطقة، وفي مقدمتها الخطر الإسرائيلي. ففي الوقت الذي كانت فيه علاقات أنقرة مع تل أبيب تعاني تراجعاً ملحوظاً وتوتراً ملموساً، سعت أنقرة إلى تدوير الخلافات وتعزيز التقارب مع الدوائر الإقليمية، خاصة العراق، إيران وسوريا. فقبل هذا كانت التوترات في العلاقات بين أنقرة و هذه الدول بمثابة الروافد المغذية للتقارب التركي - الإسرائيلي.

#### المطلب الأول: العراق

قد يكون العراق البلد الأكثر أهمية لتركيا نظراً، إلى الجوار الجغرافي من جهة، وإلى تداخل المشكلة الكردية بصورة عضوية بينه وبين تركيا من جهة أخرى<sup>1</sup>. فبعد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003م، رفضت تركيا تقسيم العراق لدول مستقلة وبشكل خاص إقامة دولة مستقلة للأكراد، لأن مصلحة تركيا هي في استمرار العراق دولة موحدة ومستقرة، لذا تعارض تركيا مطالب الأكراد للسيطرة على الموصل وكركوك التي تضم 2-3% من سكان العراق من أصل تركي (500-800 ألف نسمة)<sup>2</sup>.

ويعتبر موضوع العلاقة بين إسرائيل وأكراد العراق أحد القضايا الخلافية الرئيسية في العلاقات التركية - الإسرائيلية<sup>3</sup>. حيث تمّ نشر العديد من التقارير التي تحدّثت عن قيام إسرائيل

1- أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد، حال الأمة العربية 2009-2010 النهضة أو السقوط ، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، مايو 2010، ص 72.

2- غالبا ليندنشتراوس، "دراسة في العلاقات التركية- الإسرائيلية"، ترجمة: يوسف غنيم، 13 ماي 2013.

<http://blog.amin.org/alialanhindi/2010/10/04>

3- سرهات إركمان، "عما تبحث إسرائيل في شمال العراق؟"، في: أحمد أبو هدية (مترجم) ، الدور الإسرائيلي في الحرب الأمريكية على العراق، الجمهورية العربية السورية، دمشق، مركز الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، 2005، ص 171.

بتدريب الميليشيات الكردية في شمال العراق، وتورطها في عمليات سرية بدول مجاورة مما أدى إلى مزيد من التوتر في علاقات أنقرة و تل أبيب<sup>1</sup>. وإلى جانب ذلك، يعتقد العديد من المحللين الأتراك والمسؤولين أن الهجومات التي يشنها حزب العمال الكردستاني ضد الجيش التركي لها علاقة كبيرة بإسرائيل، رغم نفي هذه الأخيرة للأنباء التي أشارت إلى وجود العلاقات بين الحكومة الإسرائيلية وحزب العمال الكردستاني، كما ورد في صحيفة يديعوت أحرنوت في سبتمبر 2011م<sup>2</sup>، ولكن الحكومة التركية غير مقتنعة بهذا النفي، حيث قال ساداتلجنر رئيس منظمة البحوث الاستراتيجية الدولية:

"أن هناك أدلة بأن وكلاء الموساد والمتقاعدين العسكريين الإسرائيليين يقومون بتوفير الأسلحة والعتاد والتدريب لمسلحي حزب العمال الكردستاني في كردستان العراق.. ولا ينبغي أن نستبعد وجود علاقات بين الطرفين"<sup>3</sup>

وهو الأمر الذي أكده- بدوره- مراد كارايلان زعيم اتحاد المجتمعات الكردستانية، بقوله: " أن هناك الكثير من العوامل التي تربط إسرائيل والكرد، وبأن الطرفين محاطان بالدول التي لا تعترف بهم"<sup>4</sup>.

تجد تركيا أنه كلما ازداد التغلغل الإسرائيلي في شمال العراق، كلما سينعكس ذلك سلباً على المستويين الأمني و السياسي وعلى دورها الإقليمي. فالمصالح الإسرائيلية في شمال العراق، المتمثلة في دعم الأكراد، تأتي من منطلق احتواء الخطر على وضع إسرائيل الاستراتيجي. فهي تعمل في شمال العراق وفقاً لما يخدم مصالحها. ومن الطبيعي أن تكون متضاربة مع المصالح التركية<sup>5</sup>.

وفي الوقت الذي تثير فيه إسرائيل شكوكا لدى الحكومة التركية بشأن شمال العراق<sup>6</sup>، تحسنت العلاقات التركية - العراقية. حيث وقعت الدولتان في 10 جوان 2009م على اتفاقية

1- سلام الرضي، "التآكل في العلاقات التركية\_ الإسرائيلية وابعاد التغيير الاستراتيجي"، مجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 30، 2011.

2- عثمان علي، حزب العدالة و التنمية في تركيا و المسألة الكردية، أربيل، مطبعة منارة، الطبعة الأولى، 2013، ص 262.

3 - المرجع نفسه، ص 263.

4 - المرجع نفسه، ص 264.

5- سلام الرضي، المرجع السابق الذكر.

6- مراد فول، المرجع السابق الذكر، ص 487.

للتعاون العسكري، واتخذت العلاقات بين الدولتين مسارا إيجابيا<sup>1</sup>، عندما تم توقيع ما يزيد على 40 مذكرة تفاهم حول مواضيع تتراوح بين الحوار الأمني الاستراتيجي إلى التعاون التجاري في مجال الطاقة. وقد عملت مثل هذه المبادرات على زيادة حجم التبادل التجاري الثنائي بصورة سريعة، ومهدت الطريق للشركات التركية والمستثمرين الأتراك للاستفادة من الفرص السانحة في الدولة المجاورة<sup>2</sup>. كما يرى العراق أن تركيا تمثل حليفا وشريكا سياسيا قادرا على بناء الاقتصاد العراقي، ولاسيما البنية التحتية، فضلا عن أهميتها فيما يتعلق بقدرتها على تأمين خطوط تصدير الطاقة ومساراتها. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن التجارة و الاستثمارات التركية في المنطقة الكردية في شمال العراق تمثل أحد عوامل الاستقرار<sup>3</sup>. ففي عام 2009م، زار وزير الخارجية التركية أحمد داود أوغلو أربيل عاصمة المناطق الكردية في العراق. وقد وافقت تركيا على فتح قنصلية لها فيها. كما زار مسعود برزاني \* Massoud Barzani تركيا عام 2010م، والتي توجت بتوقيع عدد من الاتفاقيات التجارية والاقتصادية<sup>4</sup>. وخلال عام 2013 م وقعت تركيا اتفاقية تعاون في قطاع النفط و الغاز الطبيعي بمليارات الدولارات مع شمال العراق توفر تدفق 10 مليارات متر مكعب من الغاز الطبيعي سنويا إلى تركيا<sup>5</sup>.

الحكومة الإسرائيلية، قد آلت على نفسها محاصرة حكومة العدالة والتنمية وتقويضها عبر وسائل شتى من أبرزها: تأجيج نشاط حزب العمال الكردستاني الذي تربطه علاقات وثيقة بثل أبيب. وكشفت السلطات الأمنية التركية أن الانتحاري الكردي (وداد أجار 24 سنة) المنتمي لحزب العمال الكردستاني منفذ الهجوم الانتحاري في ساحة تقسيم بإسطنبول في سبتمبر 2010م، متسببا بجرح 32 شخصا من بينهم 15 شرطيا، قد استخدم أجهزة اتصال من نظام "ماجلان إس 313" الإسرائيلي، والذي أحضره الانتحاري من إسرائيل عبر قبرص الشمالية<sup>6</sup>.

1- المرجع نفسه، ص ص 490-491.

2-Soner Cagaptay and Tyler Evans, " Turkey's Changing Relations with Iraq: Kurdistan Up, Baghdad Down", Policy Focus 122, United States of America, The Washington Institute for Near East Policy, October 2012, p7.

3- محمد بويوش، المرجع السابق الذكر، ص 46.

\* مسعود برزاني؛ رئيس إقليم كردستان العراق حاليا

4- أحمد حسين الشيمي، "تغير العلاقات التركية - العراقية ... الدوافع والمتغيرات"، 23 جانفي 2014

<http://www.alukah.net/culture/1035/46746>

5 - "تركيا توقع اتفاقية في مجال النفط و الغاز مع شمال العراق"، 20 ماي 2014، [-http://www.alwafd.org/%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%80%D9%8A/568386](http://www.alwafd.org/%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%80%D9%8A/568386)

6- بشير عبد الفتاح، التحالفات البديلة و العلاقات التركية - الإسرائيلية، المرجع السابق الذكر، ص 144.

حيث تحاول إسرائيل إثارة الأكراد ودفعهم للمطالبة بدولة مستقلة على حساب كل من إيران، تركيا، سوريا والعراق،<sup>1</sup>

الشكل رقم:07 خارطة توضح تواجد الأكراد في كل من العراق، سوريا، تركيا و إيران



المصدر: "بارزاني يضع قدميه على أول الطريق في دولة " كردستان الكبرى"

[http://www.kaldaya.net/2013/News/07/Jul23\\_A3\\_IraqNews.html](http://www.kaldaya.net/2013/News/07/Jul23_A3_IraqNews.html)

### المطلب الثاني: إيران

على الرغم من التحفظ الإيراني بشأن العلاقات التركية - الإسرائيلية، التي أحرزت تقدماً ملحوظاً منذ عام 1996م، والتي وقعت خلالها تركيا مجموعة من الاتفاقيات مع إسرائيل تقضي بالتعاون العسكري والمناورات المشتركة، وكانت تشرف على هذه الاتفاقيات المؤسسة العسكرية التركية، مما أدى إلى قلق إيران بشأن مدى تطور العلاقات بينهما، ومدى انعكاساته على الأمن القومي الإيراني، ومن ثم اجتذبت التطورات الأخيرة على صعيد تدهور العلاقات التركية - الإسرائيلية من ناحية، وصعود العلاقات التركية - السورية من ناحية أخرى، الأنظار الإيرانية التي ترى في ضوء التوتر الذي بدأ يسود بين تركيا وإسرائيل، بوادر تغير في خريطة التحالفات الاستراتيجية في المنطقة، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تقارب تركي - إيراني<sup>2</sup>. نجحت السياسة التركية خلال فترة حكومة حزب العدالة والتنمية \_ إلى حد ما \_ في تجاوز تاريخ التنافس والعداء مع إيران، خصوصاً وأن قيام الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979م، لم يستتبع معه تراجعاً حاداً في العلاقات بين البلدين، مع رفض تركيا الانضمام إلى

1- سلام الرضي، المرجع السابق الذكر.

2- شريف شعبان مبروك، "العلاقات التركية- الإيرانية: من المنافسة إلى التقارب"، 03 ديسمبر 2013،

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=96714&eid=457>

الحظر الذي فرض على طهران، وإن ظل هناك تعارض أيديولوجي واسع بين تركيا العلمانية وإيران الإسلامية. لكن السياسة الخارجية التي تبناها أوغلو، عمدت إلى تقليل الفجوة بين الجانبين، خاصة فيما يتعلق برؤيته لتجاوز الصراع المذهبي في المنطقة بين السنة والشيعة<sup>1</sup>. وقد ساهمت الزيارات التي قام بها رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان إلى إيران في إعادة رسم ملامح العلاقة بين أنقرة وطهران. حيث أعلن أردوغان أنهما تشكلان معا محورا للاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. و كانت من شأن هذه الزيارات أن غدت مخاوف إسرائيل من احتمال تعزيز التقارب بين تركيا ودول، ما تعتبره تل أبيب محور الشر كسوريا وإيران مستقبلا. فلم تعد تنتظر تركيا لهذه الأخيرة كتهديد، بل تتعامل معها أحيانا كشريك. وترى إسرائيل أن اتفاقا بشأن الطاقة بين تركيا وإيران، سيعمل على تشجيع إيران على الإقدام للسعي لامتلاك السلاح النووي.<sup>2</sup>

إلى جانب ذلك، تضاربت مواقف كل من تركيا وإسرائيل حول الملف النووي الإيراني. فتركيا- ومن أجل المحافظة على استقرار المنطقة- تريد حلا سلميا دبلوماسيا، واحترام حق إيران في امتلاك برنامج نووي سلمي لغايات تنموية<sup>3</sup>. في حين تعتبر إسرائيل إيران نظاما متشددا وعدوا لدودا يشكل تهديدا وجوديا مباشرا لأمن إسرائيل وسياستها في المنطقة وخارجها. كما تتهم إسرائيل طهران بممارسة الإرهاب الدولي وبتحويل العديد من المنظمات الإرهابية، وعلى رأسها حزب الله وحماس.<sup>4</sup>

وتأسيسا على ذلك، سعت إسرائيل إلى توجيه ضربة عسكرية لإيران على غرار ما حدث في ضربتها للمفاعل النووي العراقي عام 1981 م، وضربها للموقع السوري في دير الزور في سبتمبر 2007 م<sup>5</sup>. وتجدر الإشارة هنا إلى أن أردوغان دأب على مقارنة المشروعين النوويين

1- ميخائيل رينولدز، "أصدا الإمبراطورية: التحول التركي من الكمالية إلى سياسة خارجية بديلة"، 22 ماي 2013

<http://www.rcssmideast.org/reviews/%D8%A7%1>.

2- بشير عبد الفتاح، "أبعاد التحول في علاقات تركيا الإقليمية"، المرجع السابق الذكر، ص 134.

3- رائد محمود أبو مطلق، المرجع السابق الذكر، ص 73.

4- خليل جهشان، "الملف الإيراني بين واشنطن وتل أبيب بعد الانتخابات الأمريكية"، مركز الجزيرة للدراسات، 13 ديسمبر 2012، ص 5.

5- رائد محمود أبو مطلق، المرجع السابق الذكر، ص 73.



الإيراني والإسرائيلي وضرورة وجود معيارا واحدا إسرائيليا و إيرانيا في محاكمة نشاطاتهما النووية،<sup>1</sup> حيث قال:

"كانت إسرائيل تستخدم قنبلة الفوسفور في غزة وهو سلاح من أسلحة الدمار الشامل واستخدامها يعتبر جريمة كما أنها كانت تقصف مباني الأمم المتحدة. أنا الآن أرى أن إسرائيل تشكل تهديدا للمنطقة لامتلاكها القنبلة الذرية، لكن يبقى الجميع صامتا على ذلك. في حين يهاجم الجميع المشروع النووي الإيراني، أي نوع من العدالة هذه؟"<sup>2</sup>

وهو الوضع الذي أدى إلى التقارب التركي- الإيراني، وتراجع في العلاقات التركية - الإسرائيلية. إذ رفضت تركيا المشاركة في العقوبات التي تفرض على طهران، أيا كان نوعها وتبلور موقعها. وتجلت ذلك واضحا في معارضتها لقرار مجلس الأمن رقم: 2010 / 1229 المتضمن توسيع العقوبات على الجانب الإيراني<sup>3</sup>. ففي الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية داخل مجلس الأمن تحاول حشد التأييد الدولي لإصدار قرار بفرض عقوبات جديدة ضد طهران،<sup>4</sup> قامت تركيا في 2010م، بإبرام اتفاق مع البرازيل وإيران في ماي 2010م، يقضي بإيداع إيران كمية 1200 كيلوغرام من اليورانيوم منخفض التخصيب في تركيا دفعة واحدة، مقابل حصولها على الكمية نفسها. الأمر الذي أعربت عنه إسرائيل و الولايات المتحدة الأمريكية على أنه يتناقض مع مساعي تل أبيب وواشنطن لعزل إيران وتشديد العقوبات ضدها بسبب برنامجها النووي<sup>5</sup>. استمرت العلاقات الجيدة بين إيران و تركيا إلى غاية حدوث انتفاضات الربيع العربي عام 2011م. حيث اختلفت مواقف البلدين بشأن الأزمة السورية، فقامت إيران بتوجيه رسائل وتحذيرات لتركيا، تطالبها فيها بعدم الاقتراب من سوريا التي تعتبر خطأ أحمرًا عند إيران<sup>6</sup>.

1- بولنت آراس وآخرون، المرجع السابق الذكر، ص 97.

2-Şevket Ovalı and Yücel Bozdağlıoğlu, "Role Theory and Securitization: An Agency Based Framework for Decoding Turkey's Diplomatic Offensive against Israel", *The Turkish Yearbook of International Relations*, Vol 43, 2012, p 25.

3- صافيناز محمد أحمد، "إيران وتركيا من بنتزع أوراق الآخر الإقليمية؟!" ، مختارات إيرانية، 12 ديسمبر 2013،

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=778714&eid=471>

4- ناتالي توتشي، "أبعاد الدور التركي في الشرق الأوسط"، مجلة السياسة الدولية، المجلد 45، العدد 182، أكتوبر 2010، ص 102.

5-Efraim Inbar, "The Deterioration in Israeli-Turkish Relations and its International Ramifications", *The Begin-Sadat Center For Strategic Studies, Bar-Ilan University Mideast Security and Policy Studies*, No: 89, February 2011, p 9.

6- الحافظ النويني، "العلاقات التركية الإيرانية : بين التنافس والتعاون"، الحوار المتمدن، العدد 4018، 30 أبريل 2013.

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=347764>

غير أن عام 2013م شهد تطورات مهمة على مستوى العلاقات التركية - الإيرانية؛ يبدو أن كل من أنقرة و طهران قد أدركتا أن وجود خلافات وصراعات حول في قضايا المنطقة؛ لا يجب أن يحول دون استثمار نقاط التوافق التي تصب في مصلحة كلا البلدين<sup>1</sup>. وقد تم تبادل الزيارات بينهما، حيث جاءت زيارة أحمد داود أوغلو في نوفمبر 2013م، وزيارة وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف في جانفي 2014م، فضلا عن زيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في 29 جانفي 2014م، والتي وقع خلالها البلدان عددا من الاتفاقيات، منها اتفاقية تتعلق بتأسيس لجنة ثنائية للتعاون التجاري. وهو ما يعني إمكانية تحسين العلاقات الاقتصادية بين البلدين بشكل أوسع في المرحلة المقبلة؛ أي اعتبار الملف الاقتصادي المحور الرئيس في هذه الزيارة، بالنظر الى تركيبة الوفد المصاحب لأردوغان. مما يؤكد أن تركيا بهذه الزيارة، تتطلع إلى زيادة واردات النفط والغاز من طهران، خاصة وأن حجم المبادلات بين البلدين كان يبلغ 21 مليار دولار في عام 2012م، وتراجع إلى 13 مليار دولار في عام 2013م، في الوقت الذي كان الهدف أن يبلغ 30 مليار دولار عام 2015م، وذلك بحسب تقديرات المسؤولين في الحكومة الإيرانية وهي النسبة التي يسعى الطرفان لبلوغها بتوثيق علاقاتهما<sup>2</sup>.

الجدول رقم: 03 حجم التبادل التجاري بين تركيا و إيران

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002
13.5	21.88	16.05	10.68	5.43	10.22	8.05	6.69	4.38	2.77	2.39	1.25

المصدر: محمد جابر تلجي، "التقارب الإيراني- الأمريكي و العلاقات التركية - الإيرانية: الفرص و التهديدات

المحتملة"، <http://studies.aljazeera.net/files/iranfuturerole/2014/03/201433195519564582.html>

1 - محمد جابر تلجي، المرجع السابق الذكر .

2- "التقارب التركي الإيراني المبكر.. قراءة في زيارة أردوغان الأخيرة لطهران 29 يناير سنة 2014"، 5 فيفري 2014، <http://studies.alarabiya.net/reports/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%>

## المطلب الثالث: سوريا

لقد وضع الاتفاق العسكري التركي - الإسرائيلي سوريا بين فكي كماشة بسبب العلاقات المضطربة بين الدولتين حول العديد من القضايا ومن أهمها قضية لواء الإسكندرون\* إضافة إلى قضية المياه و الأكراد، هذا من الجانب التركي أما من الجانب الإسرائيلي فسوريا مازالت في حالة حرب مع إسرائيل بسبب الاحتلال الإسرائيلي لمنطقة الجولان<sup>1</sup>.

مع وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة خلال عام 2002م، كانت سوريا العنوان الرئيس لسياسة تصفير المشاكل التي انتهجتها تركيا في هذه الفترة، فقد تحسنت العلاقات التركية - السورية بشكل غير مسبوق<sup>2</sup>، إثر الزيارة التي قام الرئيس السوري بشار الأسد إلى تركيا في عام 2004م، وردّ الرئيس التركي أحمد نجات سيزر آنذاك بزيارة خلال عام 2005م. كما دخلت تركيا كوسيط بين إسرائيل وسوريا<sup>3</sup> في المفاوضات غير المباشرة التي جرت في اسطنبول في عام 2008م<sup>4</sup>. وفي هذا الصدد، قال الرئيس السوري بشار الأسد: "كنا ننظر في الماضي للعلاقة التركية - الإسرائيلية بشكل سلبي..، ولكن بعد تحسن علاقاتنا مع تركيا، رأينا أن العلاقات التركية - الإسرائيلية هي مساعدة في عملية السلام واستقدنا منها، ثم اهتمت سوريا بأن تقوم تركيا بدور الوسيط في المفاوضات غير المباشرة بيننا وبين إسرائيل"<sup>5</sup>.

\* يقع لواء الاسكندرون في شمال غرب سوريا وتبلغ مساحتها 18 الف كم<sup>2</sup>. وقد تم عقد معاهدة أنقرة بين فرنسا وتركيا في 10 تشرين الأول 1921م. إذ قدمت فرنسا منطقة لواء الاسكندرون لتركيا، حينما كانت سوريا مستعمرة فرنسية. وفي عام 1923م، تم عقد معاهدة لوزان التي اعترفت بمعاهدة أنقرة. ومنذ ذلك الوقت وأصبحت الاسكندرون جزء من إقليم تركيا ونقطة الصراع بين تركيا وسوريا، وتأمل تركيا القضاء على الروح العربية بالمنطقة عبر تكثيف الهجرة التركية إليها. وفي عام 1936م، الذي عرف ب (عام مشكلة اللواء) ؛ نتيجة عقد اتفاق بين سوريا وفرنسا تحت إشراف عصبة الأمم التي عملت على تشكيل لجنة لدراسة وضع اللواء. وقد طالبت سوريا بتقسيم اللواء بين تركيا وسوريا على أن تكون مدينة الاسكندرون جزء من تركيا وانطاكيا جزءا من سوريا.

- 1- أحمد ممدوح، المرجع السابق الذكر، ص 56.
- 2- محمد نور الدين، "تركيا وسورية: من تصفير المشكلات إلى تصفير الثقة"، مجلة المستقبل العربي، العدد 392، أكتوبر 2011، ص 27.
- 3- مصطفى اللباد، "تركيا والعرب.. شروط التعاون المثمر"، في: محمد عبد العاطي (محرر)، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، لبنان، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2009، ص 222.
- 4- عقيل سعيد محفوظ، سورية و تركيا: الواقع و الراهن واحتمالات المستقبل، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2009، ص 69.
- 5- عقيل محفوظ، "العلاقات السورية- التركية: التحولات والرهانات"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 16جانفي 2011، ص 47.

غير أن العدوان الإسرائيلي على غزة نهاية عام 2008م وبداية عام 2009م، وما نتج عنه من توتر في العلاقات التركية - الإسرائيلية أدى إلى توقيف الوساطة التركية<sup>1</sup>. وقد وصلت العلاقات بين تركيا وسوريا إلى مرحلة متقدمة جدا من التعاون ، وتحولت الزيارات المتبادلة بين المسؤولين على أرفع المستويات إلى مسألة روتينية. فلم تعد تشكل مفاجأة أو حدثا<sup>2</sup>. كما يتجلى هذا التحسن في علاقات البلدين من خلال عدد من القضايا الإقليمية، مثل التوافقات على الأكراد وسياسة إسرائيل تجاه قطاع غزة والمصالحة الفلسطينية<sup>3</sup>. وعمل البلدان على تأسيس مجلسا للتعاون الاستراتيجي الذي عقد اجتماعه الوزاري الأول في عام 2009م. كما ألغتا تأشيرات السفر بينهما، وتم توقيع اتفاقية التجارة الحرة<sup>4</sup>. وقام الجانبان في 27 أبريل 2009م ببدء أول تدريبات عسكرية برية مشتركة بين قوات الحدود. وفي نفس يوم بدء التدريبات، تم توقيع اتفاقا للتعاون الأمني الثنائي لتعميق التعاون في قطاع الصناعات الدفاعية والعسكرية، وذلك على هامش استضافة إسطنبول المعرض الدولي للصناعات الدفاعية. وقد اعتبرت العديد من التحليلات هذه التطورات بمثابة تغير نوعي في اتجاه تعزيز التعاون الأمني السوري- التركي، ومراجعة العلاقات التركية-الإسرائيلية. و هو ما عززته بعض ردود الفعل الإسرائيلية. فالعديد من التحليلات الإسرائيلية انتقدت هذه المناورات، واعتبرتها مؤشرا إضافيا لتدهور العلاقات التركية- الإسرائيلية في عهد حكومة العدالة والتنمية، مع دعوة بعض هذه التحليلات إلى مراجعة اتفاقيات التعاون العسكري التركي- الإسرائيلي لضمان عدم تسرب الأسرار العسكرية الإسرائيلية إلى سوريا. كما انتقد وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق إيهود باراك المناورات السورية التركية باعتبارها "تطورا مزعجا"، و كذلك صرح السفير الإسرائيلي لدى تركيا بأن إسرائيل مهتمة بمتابعة نطاق هذه المناورات وأهدافها. ولعل التقييم الأكثر دقة لهذه المناورات هو ذلك الذي قدمه رئيس الأركان التركي، حين رفض الانزعاج الإسرائيلي من هذه التدريبات باعتبارها شأنا خاصا بتركيا<sup>5</sup>.

1- بولنت آراس وأخرون، المرجع السابق الذكر، ص 97.

2- أحمد يوسف أحمد و نفين مسعد ( محرران)، حال الأمة العربية 2010- 2011 رباح التغيير، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، مايو 2011، ص 79.

3- عقيل محفوظ، المرجع السابق الذكر، ص ص 26- 27.

4-Daniela Huber and Nathalie Tocci,"Behind the Scenes of the Turkish-Israeli Break through",IAI Working Papers13 | 15,Istituto Affari Internazionali, April 2013,p8.

5- علي جلال معوض، ص ص 8- 9.

غير أن انتفاضات ما يسمى بالربيع العربي في سوريا خلال عام 2011م والانتقادات التي وجهتها لها أنقرة بسبب قمعها العنيف للاحتجاجات، وعدم قيامها بالإصلاحات التي حثت تركيا القيادة السورية على ضرورة الإسراع في تنفيذها. كل ذلك قدم صورة أخرى لموقع تركيا من العلاقة مع دمشق؛ أي أن "الربيع العربي" الذي وصل إلى سوريا أوجد معه تباعدا بين دمشق وسوريا وتقاربا بين تركيا و إسرائيل<sup>1</sup>.

---

1- محمد برهومة، المرجع السابق الذكر.

### المبحث الثالث

## موقف تركيا من التطورات و التغييرات الإقليمية منذ الاعتداء الإسرائيلي على لبنان عام 2006م وانعكاساته على العلاقات التركية - الإسرائيلية

تعززت المكانة الإقليمية لتركيا بشكل واضح مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002م، وذلك بفضل اعتمادها على جملة من السياسات الجديدة والمبادئ التي تقتضي منها المبادرة والسعي من أجل التوصل لتسوية الملفات المتأزمة والقضايا العالقة بدول الجوار. ولعل مواقف السياسة الخارجية التركية المتعلقة ببعض الأحداث الإقليمية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية والقضية اللبنانية خلال عام 2006م، اللتين يكشفان عن النقد التركي للسياسة الإسرائيلية، أدت إلى تأزم العلاقات التركية - الإسرائيلية. ومن هنا نتطرق لبعض الأحداث التي توترت من خلالها العلاقات بين تركيا وإسرائيل.

### المطلب الأول: الموقف التركي من الاعتداء الإسرائيلي على لبنان لعام 2006م

شكل العدوان الإسرائيلي على لبنان خلال عام 2006م مناسبة لتوتر العلاقات الثنائية بين أنقرة وتل أبيب<sup>1</sup>. حيث انطلقت المظاهرات والاعتصامات والاحتجاجات الشعبية المنددة بالعدوان الإسرائيلي على لبنان في جميع أرجاء تركيا، وصدرت عشرات البيانات المنددة بهذا العدوان من المنظمات والاتحادات العمالية والمهنية، كما خرج آلاف الأتراك في مظاهرات، مطالبة الحكومة بعدم إرسال قوات إلى لبنان. ومن الشعارات التي تم رفعها: "ليس لنا جنود تموت من أجل إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية". وقد ظهرت استطلاعات الرأي العام وصول الكراهية تجاه إسرائيل إلى ما يزيد عن 90% وسط الشعب التركي.<sup>2</sup>

بالإضافة إلى ذلك؛ كما استتكرت الحكومة التركية المجازر ضد المدنيين، واعتبر رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان أن خطف جنديين إسرائيليين من قبل حزب الله لا يبرر كل هذا القتل<sup>3</sup>. كما ندد وزير الخارجية التركي عبد الله غول آنذاك بما قام به الجيش الإسرائيلي خلال هجومه على قواعد حزب الله بعدما صرح في 14 جويلية، قائلاً:

1- محمد نور الدين، "الحرب الإسرائيلية على لبنان وتداعياتها: التداعيات الإقليمية : تركيا"، مجلة المستقبل العربي، العدد 332، أكتوبر 2006، ص ص 75-76.

2- أحمد ممدوح، المرجع السابق الذكر، ص 49.

3- المرجع نفسه، ص 83.

" ليست هناك أية إنسانية، وغير مفهوم أمر معاقبة لبنان من أجل عمل قام به حزب الله"<sup>1</sup>. وكذا الدور الذي قام به عبد الله غول خلال قمة مجموعة الثماني (G-8) المجتمعة آنذاك في سان بترسبورغ Saint Petersburg لوقف إطلاق النار مع تأكيده على موقف الحكومة التركية المنندة بالحرب الإسرائيلية على لبنان<sup>2</sup>. نشطت أنقرة من أجل إنهاء الحرب بالطرق الدبلوماسية من دون الضغط على إسرائيل، بل تجنبت استخدام أي عبارات قد تثير غضبها.<sup>3</sup> ذلك لأن تركيا حاولت أن لا تقطع جسور التلاقي مع إسرائيل والمحافظة على موقعها كوسيط من أجل إيجاد تسوية مستقبلية للصراع العربي- الإسرائيلي، خاصة مع اقتناعها أنه ليس من مصلحتها الظهور بمظهر المتشدد، لما لها من آثار سلبية على علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية، ولا سيما فيما يتعلق برغبتها في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي<sup>4</sup>. وهذا ما يفسر الموقف الإيجابي لتركيا تجاه فكرة تشكيل قوة دولية كانت إسرائيل في مقدمة مقترحيها، على أن تكون وفق قرار صادر عن مجلس الأمن، بل إن إسرائيل كانت تفضل وبحرص مشاركة تركيا، لأنها دولة أطلسية وعلمانية وجيشها مدرب ومحترف<sup>5</sup>.

أما بالنسبة للمعارضة الرسمية؛ فقد كان هناك استنكار للمجازر التي ارتكبتها إسرائيل. وجاء قرار إرسال قوات عسكرية إلى لبنان في البرلمان التركي وسط أجواء انقسام داخلي على هذه الخطوة. واعتبر بعض النواب في المعارضة أن مصر و المملكة العربية السعودية اللتين تعدان أكبر الدول العربية لم ترسلا جنودا إلى لبنان لمعرفتهما أخطار الوضع هناك. وفي هذه الحالة لماذا ترسل تركيا قواتها، فيما العرب لا يقدمون على قرار مماثل؟ ولماذا ترسل تركيا قواتها إلى لبنان وليس إلى العراق حيث يتمركز حزب العمال الكردستاني ويهددها بشن هجمات على أراضيها وضد جنودها؟ ويضيفون أن تورط القوات التركية في اشتباك مع حزب الله أو غيره من الأطراف الفلسطينية المسلحة في لبنان، قد ينعكس سلبا على العلاقات التركية - العربية والعلاقات الإسلامية - الإسلامية<sup>6</sup>. وقد اشترط رئيس الجمهورية " أحمد نجديت سيزير "

1- مراد فول، المرجع السابق الذكر، ص 294

2- المرجع نفسه، ص 294.

3- محمد نور الدين، "الحرب الإسرائيلية على لبنان وتداعياتها: التداعيات الإقليمية: تركيا"، المرجع السابق الذكر، ص 83.

4- مراد فول، المرجع السابق الذكر، ص 295.

5- محمد نور الدين، "الحرب الإسرائيلية على لبنان وتداعياتها: التداعيات الإقليمية: تركيا"، المرجع السابق الذكر، ص 83.

6- أحمد ممدوح، المرجع السابق الذكر، ص 50.

آنذاك الموافقة أن تحظى الخطوة بإجماع داخلي، وألا تكون قوة محاربة. ثم عبر - علنا - عن هذه المعارضة بالقول:

"أنه لا توجد مصلحة وطنية لتركيا في إرسال قوات إلى لبنان<sup>1</sup>."

وقد أعلن زعيم حزب الشعب الجمهوري "دينيز بايكال" Deniz Baykal إرسال قوات تركية إلى لبنان سيزيد من شعبية حزب الله في تركيا، لأن الرأي العام التركي يرى في القوة الدولية حماية لإسرائيل، وأي صدام أو حتى مجرد مشاركة في قوة اقترحتها إسرائيل، سيضع الرأي العام التركي تلقائيا في خانة حزب الله<sup>2</sup>.

صوت البرلمان التركي على قرار إرسال القوات التركية إلى لبنان في 5 سبتمبر 2006م كجزء من قوات الأمم المتحدة، حيث صوت مع القرار 340 عضوا وعارضه 192 عضواً. في حين امتنع عن التصويت عضواً واحداً.

ومن بين الأهداف التي سعت لتحقيقها حكومة أردوغان جراء قرار إرسالها للقوات التركية إلى لبنان مايلي:

- ✓ مساعدة تركيا في مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي. ويظهر لهذا الأخير على أن تركيا لاعب أساسي في منطقة الشرق الأوسط.
- ✓ إعادة ترميم العلاقات مع الولايات المتحدة و إسرائيل مرة أخرى فقد رحبت الولايات المتحدة بالقرار التركي بالموافقة على إرسال قوات تركية إلى لبنان.
- ✓ محاولة تركيا من خلال هذه الخطوة تعزيز موقعها في المنطقة والعودة بقوة. حيث صرح وزير خارجيتها آنذاك عبد الله غول أنه إذا لم ترسل تركيا قواتها إلى لبنان سيتراجع وزنها في الشرق الأوسط تلقائيا في خانة حزب الله<sup>3</sup>.
- ساهمت تركيا فعليا في قوات اليونيفيل المعززة في جنوب لبنان، تحت سقف الشرعية الدولية التي يوفرها القرار 1701 بعد الحصول على موافقة الأطراف المعنية بوقف إطلاق النار<sup>4</sup>، محاولة تبرير هذه المشاركة من خلال ربطها بمشاركة قوات من دول عربية وإسلامية كالمغرب، ماليزيا و أندونيسيا في هذه القوات الأممية<sup>5</sup>.

1 - محمد نور الدين، "الحرب الإسرائيلية على لبنان وتداعياتها: التداعيات الإقليمية : تركيا"، المرجع السابق الذكر، ص 77

2- المرجع نفسه، ص 78.

3- أحمد ممدوح، المرجع السابق الذكر، ص 50.

4- ميشال نوفل، المرجع السابق الذكر، ص 82.

5- مراد فول، المرجع السابق الذكر، ص 295.



ومع تزايد التهديدات الإسرائيلية بشن عدوان على لبنان، يكون أشد تدميراً من عدوان 2006م<sup>1</sup>، أطلق رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان أثناء زيارته إلى لبنان في نوفمبر 2010م تصريحات تحذيرية لإسرائيل مؤداها أن أنقرة لن تقف مكتوفة الأيدي إزاء أي عدوان إسرائيلي جديد على غزة أو لبنان، وفي مقابل ذلك عبرت وسائل إعلام ومصادر دبلوماسية إسرائيلية عن قلقها من مسعى حكومة أردوغان لتغذية التطرف في المنطقة وفي محيط الأراضي الفلسطينية<sup>2</sup>.

### المطلب الثاني: الموقف التركي من القضية الفلسطينية

#### الفرع الأول: الموقف التركي من الحصار على غزة

فرضت إسرائيل حصاراً مشدداً على قطاع غزة، عقب فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية وتشكيلها للحكومة خلال عام 2006م. وقد أغلقت إسرائيل المعابر التجارية معه،<sup>3</sup> وأغلقت مصر - بدورها - المعبر الوحيد بينها وبين القطاع، وهو معبر رفح<sup>4</sup>.

طرحته إسرائيل مبررين أساسيين لتسويق حصارها على قطاع غزة. الأول؛ تحرير الجندي الأسير "جلعاد شاليت" Gilad Shalit ومعاقبة حماس على أسره ورفض إطلاق سراحه طيلة الأعوام الماضية. و المبرر الثاني؛ منع وصول أسلحة ومعدات قتالية إلى حركات المقاومة، والحيلولة دون دخول مواد أولية إلى القطاع، يمكن استخدامها في تصنيع الصواريخ و الوسائل القتالية الأخرى<sup>5</sup>.

لقد تم تبني كسر الحصار رسمياً من قبل الحكومة التركية في المنتديات و المحافل الدولية<sup>6</sup>. حيث ندد رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان بالحصار الذي فرضته

1- أحمد يوسف أحمد و نفين مسعد ( محرران)، حال الأمة العربية 2010- 2011 رباح التغيير، المرجع السابق الذكر، ص 199.

2- بشير عبد الفتاح، "التحالفات البديلة و العلاقات التركية - الإسرائيلية"، مجلة السياسة الدولية، المجلد 46، العدد 183، يناير 2011، ص 146.

3- عاطف الجولاني، " فشل الحصار على قطاع غزة في تحقيق أهدافه السياسية و الأمنية"، في: أمر الله إيشلر (محرر)، تركيا وإسرائيل و حصار غزة، شهرية الشرق الأوسط، الأردن، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، 2010، ص 17.

4- محسن صالح (محرر)، قوافل كسر الحصار عن قطاع غزة، لبنان، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2011، ص 5.

5- عاطف الجولاني، المرجع السابق الذكر، ص 19.

6 - المرجع نفسه، ص 37.

"إسرائيل" على قطاع غزة، مشيراً إلى أن فلسطين سجن بسماء مفتوحة، وشعب غزة يواجه مأساة إنسانية. كما قال أردوغان أمام كتلة نواب حزب العدالة و التنمية.

"إن إسرائيل تعاقب شعباً كاملاً من أجل معاقبة مجموعة بعينها، وتقوم بقصف مكثف لقطاع غزة... من غير المقبول تفهم مثل هذه الممارسة بذريعة إطلاق الصواريخ. وكلما سألنا الإسرائيليين عن أسباب القصف الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني بين الحين و الآخر يتعللون بأن هناك صواريخ تقصف من الجانب الفلسطيني. لكن كلما سألنا عن حجم الخسائر الناتجة عن القصف الفلسطيني، وعن عدد الضحايا في الجانب الإسرائيلي لا نحصل على جواب"<sup>1</sup>

كما تصدر الحصار الإسرائيلي على غزة المحادثات التي جرت بين وزير الخارجية التركي أحمد داود أغلو ووزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك في أنقرة جانفي 2010م. حيث طالب أوغلو من باراك بالسماح لتركيا بإيصال المعونات لسكان القطاع، لكن باراك رفض التعهد بالاستجابة لطلب تركيا، وأكد أنه سيدرس الطلب، بناء على السياسة المتبعة إزاء إدخال البضائع لقطاع غزة. مضيفاً أن القيود على معابر القطاع ستتواصل، طالما بقي الجندي المختطف جلعاد شاليط محتجزاً في أيدي حماس<sup>2</sup>. تواصل الحصار على قطاع غزة خلال عام 2013م<sup>3</sup>، وتواصلت معها الانتقادات التركية للحصار الإسرائيلي على غزة. شدد المسؤولون الأتراك في مناسبات عدة على ضرورة تخفيف الحصار، وتسهيل إدخال المساعدات لسكان قطاع غزة. كما أعربوا عن أسفهم من عدم سماح إسرائيل ومصر بدخول المساعدات اللازمة لإعادة إعمار غزة<sup>4</sup>.

#### الفرع الثاني: الموقف التركي من العدوان الإسرائيلي على غزة

شكل الموقف التركي من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة نهاية عام 2008م وبداية 2009م أو ما عرف بعملية -الرصاص المصبوب -<sup>5</sup> استمراراً لمواقفها السابقة الداعمة للشعب الفلسطيني. فقد حملت تركيا -إسرائيل- مسؤولية العدوان على القطاع، وعبرت الموقف

1- محسن صالح (محرر)، تركيا والقضية الفلسطينية، المرجع السابق الذكر، ص 48.  
2- لقمان عمر محمود النعيمي، "مواقف تركيا من القضية الفلسطينية وانعكاساتها على العلاقات التركية الإسرائيلية 2002-2011"، مجلة دراسات إقليمية، العدد 26، 2012، ص 46.  
3- أسامة حمدان، "رؤية حركة حماس للتطورات المتعلقة بالقضية الفلسطينية 2012-2013"، لبنان، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، 6 فبراير 2013، ص 5.  
4- لقمان عمر محمود النعيمي، المرجع السابق الذكر، ص 46.

5- Merve Ozdemirkiran, "La Turquie Et Le Printemps Arabe", 14 février 2014

<http://www.ceri-sciences-po.org>

الإسرائيلي خلال العدوان بأنه غير إنساني وظالم وغير مقبول، ودعت إلى وقف الغارات الإسرائيلية، التي تعتبر ضربة لمبادرات السلام العربية- الإسرائيلية. كما حثت مجلس الأمن الدولي إلى التدخل بأسرع ما يمكن<sup>1</sup>.

وقد سارعت الحكومة التركية إلى تجميد الوساطة بين سوريا وإسرائيل فيما يتعلق بعملية السلام<sup>2</sup>، و أعلن رئيس وزراء تركيا رجب طيب أردوغان من دمشق في أواخر عام 2008م، بعد لقائه بالرئيس السوري بشار الأسد بأن العدوان الإسرائيلي على غزة NSF كل الجهود المبذولة من أجل تحقيق السلام في المنطقة. كما أكد بعد لقائه بالرئيس المصري في جانفي 2009م على ضرورة وقف إسرائيل لإطلاق النار مباشرة، وكذلك رفع الحصار، والسماح للمساعدات الإنسانية بالمرور لغزة. كما طالب حماس بوقف إطلاق الصواريخ. وأعلن أنه لن يجري أي اتصال مع أي مسؤول إسرائيلي إلى أن تصدر عن إسرائيل إشارة فعلية على قبول وقف إطلاق النار<sup>3</sup>.

أثار موقف تركيا انتقادا إسرائيليا شديدا، إذ استدعى رئيس دائرة تركيا في وزارة الخارجية الإسرائيلية السفير التركي في إسرائيل نامق طان Namik Tan ، وأبلغه "أن إسرائيل تعمل لصالح تركيا لمنع إقرار قانون الإبادة الأرمنية في الولايات المتحدة، وبالتالي كنا ننتظر من تركيا التي تحارب الإرهاب أن تدعم إسرائيل ضد هذا الأخير"<sup>4</sup>.

وبعد أن رفضت إسرائيل قرار مجلس الأمن رقم: 1860، الذي دعا لوقف فوري لإطلاق النار في قطاع غزة، طالبت الحكومة التركية بضرورة منع إسرائيل من دخول الأمم المتحدة، كما اتهمت دول أوروبا الغربية "بالكيل بمكيالين" وبعدم التحرك عند شن إسرائيل عدوانها على قطاع غزة بالسرعة ذاتها التي تحركت بها عند نشوب النزاع في جورجيا حول أوسيتيا الجنوبية<sup>5</sup>.

1- لقمان عمر محمود النعيمي، المرجع السابق الذكر، ص 37.

2-Henri J. BARKEY, "Turkish Foreign Policy and the Middle East", *Ceri Strategy Papers*, N° 10,6 juin 2011, p 8.

3- محسن صالح (محرر)، تركيا والقضية الفلسطينية، المرجع السابق الذكر، ص 45.

4- محسن محمد صالح (محرر) ، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008 ، المرجع السابق الذكر، ص 172.

5- لقمان عمر محمود النعيمي، المرجع السابق الذكر، ص 41.

وعلى الصعيد الشعبي، فقد عمّت التظاهرات والاعتصامات الاحتجاجية كل المدن التركية، مطالبة بوقف العدوان والمجزرة<sup>1</sup>، كما طالبوا بقطع العلاقة مع إسرائيل<sup>2</sup>. وكان من أبرز تداعيات العدوان على تركيا انفرط عقد جمعية الصداقة البرلمانية التركية - الإسرائيلية Turkish-Israeli Parliamentary Friendship باستقالة كل النواب الأتراك الأعضاء فيها<sup>3</sup>. بعد الإعلان عن وقف إطلاق النار بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني في 18 جانفي 2009م، أشار مستشار الحكومة التركية آنذاك أحمد داود أوغلو إلى أن حماس أعلنت وقف إطلاق النار بناء على طلب تركيا. كما شدد الرئيس التركي عبد الله غول على ضرورة سعي جميع دول العالم من أجل تأسيس دولة فلسطينية مستقلة قابلة للعيش إلى جانب إسرائيل، وأن الهدف هو ضمان أن يصبح وقف إطلاق النار متبادلا و دائما وأن تتسحب إسرائيل كليا من قطاع غزة<sup>4</sup>.

وفي 29 جانفي 2009م، انسحب أردوغان من منتدى دافوس الاقتصادي World Economic Forum Davos في سويسرا، احتجاجا<sup>5</sup> على طريقة إدارة الجلسة التي جمعته مع الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز و أمين عام الأمم المتحدة بان كي مون Ban Ki-moon و أمين عام جامعة الدول العربية عمرو موسى<sup>6</sup> Amr Moussa وفي سياق احتجاجه شن أردوغان هجوما شديدا على بيريز قائلا:

يا سيد بيريز أنت أكبر مني سنا، لكن صوتك كان مرتفعا كثيرا، أنا أعرف أن ارتفاعه بهذا الشكل هو تعبير عن نفسية متهم، وفيما يخص القتل فأنت تعرفه جيدا، وأنا أعرف جيدا كيف قتلتم الأطفال على الشاطئ، ويوجد رؤساء حكومة عندكم يتباهون بأنهم يشعرون بالفرح عندما تدخل الدبابات غزة، وأنا أعيب على من يصفقون على هذا الظلم ( في إشارة إلى تصفيق الحضور لكلمة بيريز)<sup>7</sup>.

1- محسن محمد صالح (محرر)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008، المرجع السابق الذكر، ص 176.

2- محمد زاهد جول، "الدور التركي في كسر الحصار شعبيا ورسميا"، في: أمر الله إيشلار (محرر)، تركيا وإسرائيل وحصار غزة، شهرية الشرق الأوسط، الأردن، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، 2010، ص 47.

3- محسن محمد صالح (محرر)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008، المرجع السابق الذكر، ص 176.

4- لقمان عمر محمود النعيمي، المرجع السابق الذكر، ص 42.

5- Adam Szymański, "Crisis in Turkey-Israel Relations", Polish Institute of International Affairs, No. 18, February 3, 2010, p 183.

6- محمد نور الدين، "العلاقات التركية- الإسرائيلية/ الفلسطينية من دافوس إلى حادثة المقعد المنخفض"، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد 135، 2010، ص 79.

7- Charles Sitzenstuhel, La Diplomatie Turque Au Moyen-Orient: Héritages et Du Gouvernement De LAKP 2002-2010, LHarmattan, 2011, p188.

وبعد هذا ترك أردوغان مقعده مغادرا الجلسة، وقوبل موقف أردوغان بالتأييد من طرف الشعب التركي وفي فلسطين و العالم العربي باستثناء بالغ لدى الجانب الإسرائيلي وأوساط مختلفة من الدول الغربية<sup>1</sup>.

وقد كان من شأن هذا التوتر الملحوظ و المتنامي في العلاقات التركية - الإسرائيلية تعزيز أجواء عدم الثقة بين البلدين<sup>2</sup>. حيث جنحت تل أبيب إلى ابتزاز أنقرة بفتح الملفين الكردي و الأرمني و أشار إلى ذلك أحد القادة العسكريين الإسرائيليين بقوله: "على تركيا أن تطالع نفسها في المرآة قبل أن تنتقد إسرائيل، كونها تحتل شمال قبرص، وتضطهد الأكراد والأرمن"<sup>3</sup>.

كما أكد نتياهو خلال لقائه مع نظيره الإسباني خوسيه لويس ثباتيرو بإسرائيل في أكتوبر 2009م أن المشكلة الأصعب مع تركيا تكمن في حقيقة مفادها أن حكومة العدالة والتنمية تتجه نحو الأسلمة والارتباط بمحور الشر في إشارة إلى إيران وسوريا<sup>4</sup>. كما أظهر العدوان الإسرائيلي على غزة في منتصف نوفمبر 2012م، التأييد و الدعم التركي المستمر للقضية الفلسطينية<sup>5</sup>.

#### الفرع الثالث: أزمة المقعد المنخفض

شكلت حادثة المقعد المنخفض خلال عام 2010م أحد أهم الأزمات التي أدت بدورها إلى وصول العلاقات التركية- الإسرائيلية إلى أدنى مستوياتها<sup>6</sup> عندما استدعى وزير الخارجية الإسرائيلي "داني أيلون" Danny Ayalon السفير التركي في إسرائيل وحمله رسالة احتجاج على الفحوى المعادية للسامية لأحد المسلسلات التركية. وقد تحول هذا الحدث إلى أزمة دبلوماسية بين البلدين<sup>7</sup>. فقد تعمد المسؤول الإسرائيلي إجلاس السفير التركي على مقعد أكثر انخفاضاً من المقعد الذي كان أيلون يجلس عليه. كما يرحب، ولم يمد إليه يده للمصافحة أمام

1- محمد نور الدين، "العلاقات التركية- الإسرائيلية/ الفلسطينية من دافوس إلى حادثة المقعد المنخفض"، المرجع السابق الذكر، ص 79.

2- İlker Aytürk, "The Coming of an Ice Age? Turkish -Israeli Relations Since 2002", *Turkish Studies*, Vol: 12, No :4, 675-687, December 2011.

3- بشير عبد الفتاح، أبعاد التحول في علاقات تركيا الإقليمية ، المرجع السابق الذكر، ص 135.

4- المرجع نفسه، ص 135.

5- أسامة حمدان، المرجع السابق الذكر، ص 5.

6- Pierre Razoux, "Quel Avenir Pour Le Couple Turquie-Israël ?", *Politique Etrangère*, 2010, p 36.

7 - رنا ميرال وجونثان س باريس، تحليل النشاط الزائد للسياسة الخارجية التركية، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010، ص 9.

وسائل الإعلام، فضلا عن أنه جعله ينتظر لدقائق واقفا خارج باب المكتب قبل أن يسمح له بالدخول<sup>1</sup>، بالإضافة إلى كون العلم الإسرائيلي هو العلم الوحيد الذي كان موضوعا على الطاولة. واثرا لهذا الموقف، هددت تركيا باستدعاء سفيرها إلى أنقرة<sup>2</sup>، وانتهت هذه الأزمة سريعا بتقديم إسرائيل اعتذارا مكتوبا لتركيا بعد أقل من 48 ساعة من وقوع الحدث<sup>3</sup>. وفي أعقاب ذلك، عدّ الرئيس التركي "عبد الله غول" أن المسألة انتهت، لكنه حمل إسرائيل مسؤولية تدهور العلاقات، داعيا إياها إلى تصحيح الوضع<sup>4</sup>.

#### الفرع الرابع: الموقف التركي من الهجوم على أسطول الحرية

قامت فرقة من القوات الخاصة التابعة للبحرية الإسرائيلية (الكوماندوس) فجر يوم الاثنين 31 ماي 2010م، بتنفيذ عمليتين عسكريتين مزدوجتين في المياه الدولية. الأولى؛ تتمثل في اعتراض سفن قافلة أسطول الحرية المتجه لقطاع غزة، و الثانية؛ هي عملية القتل الانتقامي الجماعي للناشطين والذي أدى إلى مقتل تسعة أتراك و إصابة عشرات المتضامنين<sup>5</sup>.

عرفت الحادثة في وسائل الإعلام العربية بحادثة أسطول الحرية، فيما أطلق عليها الأتراك اسم "قضية مافي مرمرة" أي "مرمرة الزرقاء"، وهي السفينة الأكبر في الأسطول، الذي أبحر من اسطنبول متجها إلى غزة، لكسر الحصار المفروض عليها من جانب إسرائيل<sup>6</sup>. وقد نظم القافلة العديد من الجمعيات المدنية من دول مختلفة، وفي مقدمتها هيئة الإغاثة الإنسانية وحقوق الإنسان The Foundation For Human Rights Freedoms and Humanitarian Relief<sup>7</sup>.

حمل الأسطول أكثر من 700 متضامنا من 36 دولة، بينهم 44 شخصية رسمية وبرلمانية وسياسية أوروبية وعربية، ومن ضمنهم عشرة نواب جزائريين، وحمل حوالي نحو 10

1- محسن محمد صالح (محرر)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2010، المرجع السابق الذكر، ص 172.

2- رنا ميرال وجونثان س باريس، المرجع السابق الذكر، ص 9-10.

3- سعيد عكاشة ومحمد عبد القادر، المرجع السابق الذكر، ص 16

4- محسن محمد صالح (محرر)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2010، المرجع السابق الذكر، ص 173.

5 - محسن صالح (محرر)، تركيا والقضية الفلسطينية، المرجع السابق الذكر، ص 50.

6 - محسن صالح (محرر)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2010، المرجع السابق الذكر، ص 173-174.

7-Tami Amanda Jacoby,"Israel's Relations with Egypt and Turkey during the Arab Spring:Weathering the Storm",Israel Journal of Foreign Affairs VII : 2, 2013,p 37,

آلاف طن من المساعدات الإنسانية، منها 6 آلاف طن من الحديد وألفا طن من الإسمنت، إضافة إلى مولدات كهربائية طبية وأدوية وكمية من المعونات الغذائية<sup>1</sup>.

أدى الاعتداء الإسرائيلي على أسطول الحرية إلى رفع درجة التأزم في العلاقات التركية - الإسرائيلية إلى حدود غير مسبوقة<sup>2</sup>. إذ يعتبر هذا الاعتداء المواجهة المباشرة الأولى بين تركيا وإسرائيل عبر تاريخهما، وكان لذلك ردة فعل تركية ساخطة على إسرائيل على مختلف المستويات الشعبية، الإعلامية والرسمية، فعلى المستوى الشعبي خرج آلاف المواطنين الأتراك في مظاهرات حاشدة أمام السفارة الإسرائيلية في أنقرة و القنصلية الإسرائيلية في اسطنبول محاولين اقتحامها<sup>3</sup>.

أما على مستوى الخطاب الرسمي؛ وجه المسؤولون الأتراك الرسميون انتقادات ولاذعة لإسرائيل. حيث وصف رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان الحكومة الإسرائيلية بأنها "وقحة"، داعياً إلى معاقبتها على "المجزرة الدموية" التي ارتكبتها، وعدّ الاعتداء هجوماً دنيئاً وجه واحد من أثقل الصفعات لضمير الإنسانية، وحذر إسرائيل من اختبار صبر أنقرة، مؤكداً أنه: "بقدر ما تكون صداقة تركيا قوية فإن عدواتها أقوى"<sup>4</sup>.

كما أكد رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان خلال لقاء صحفي في أعقاب مجموعة العشرين في تورنتو<sup>5</sup>، أن المطالب التركية تتمثل في: الاعتذار الإسرائيلي لتركيا، وتشكيل لجنة تحقيق دولية والتعويض على الأضرار، ومن بينها مصادرة السفن التي ترفع العلم التركي والتي كانت متوجهة إلى قطاع غزة، ورفع الحصار الكامل للحظر المفروض على القطاع<sup>6</sup>.

وقد سارع الرئيس التركي عبد الله غول لتذكير الإسرائيليين بتاريخ العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، قائلاً:

1- محسن صالح (محرر)، قوافل كسر الحصار عن قطاع غزة، المرجع السابق الذكر، ص 48.

2- Gencer Özcan, Turkish-Israeli Relations in Crisis: How to Cut the Gordian Knot?, Israel European Policy Network, April 2011, p 2.

3- "أسطول الحرية وأزمة العلاقات التركية- الإسرائيلية"، 25 سبتمبر 2013،

<http://acpss.ahramdigital.org.eg/Articals.aspx?Gd=false&Serial=677357>

4- محسن صالح (محرر)، "قوافل كسر الحصار عن قطاع غزة"، المرجع السابق الذكر، ص 52.

5- المرجع نفسه 53.

6-Amb Eric Edelman And others, The Roots of Turkish Conduct: Understanding the Evolution of Turkish Policy in the Middle East, Bipartisan Policy Center, December, 2013, p 65.

" تركيا اعترفت بإسرائيل سنة 1949م، وأرسلت إليها سفيرا وعملت على نسج علاقات جيدة بينها وبين جرائها"<sup>1</sup>.

وأضاف: " لقد عملت تركيا على أن لا تحس إسرائيل بأنها معزولة وبذلت جهودا للتقريب بينها وبين سوريا"<sup>2</sup>. واعتبر أن إسرائيل لم تقدر كل هذا وردت عليه بالهجوم على سفينة تركية على متنها مدنيون في المياه الدولية.<sup>3</sup>

كما أكد وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو، أن علاقة أنقرة بتل أبيب مرهونة بقبولها مقترح منظمة المؤتمر الإسلامي المتمثل في تشكيل لجنة تحقيق دولية، وذلك بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة، وأشار إلى أن أي خطوة غير مشجعة من إسرائيل تجاه هذه اللجنة ستواجه بخيارات تركية متاحة على رأسها سحب السفير التركي من إسرائيل.<sup>4</sup>

من الجانب الإسرائيلي، رفض رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، اقتراحا للأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون تشكيل لجنة تحقيق دولية في مجزرة أسطول الحرية. كما رفض نتنياهو تقديم أي اعتذار لتركيا، وأكد أن بلاه لا يمكنها الاعتذار، لأن جنودها اضطروا للدفاع عن أنفسهم للإفلات من عملية ضرب حتى الموت. كما ذهب وزير خارجيتها أفيدور ليبرمان إلى القول: "أن مكانة إسرائيل الدولية ستتضرر إلى حد كبير في حال قدمت اعتذارا لتركيا على خلفية أحداث قافلة السفن، أو صرفت تعويضات للمصابين في هذه الأحداث"<sup>5</sup>.

وفي الوقت الذي تمسكت فيه إسرائيل برفض الاعتذار، أعربت في سياق تمسكها بتبرير الهجوم على سفينة مرمرة. عن أسفها لسقوط ضحايا أترك، محاولة بذلك الاستعاضة عن الاعتذار عما فعلته. بيد أنه كان واضحا لكل من إسرائيل وتركيا الفرق الكبير عن الأسف وتقديم الاعتذار. فهذا الأخير يشمل الإقرار بالخطأ وتحمل المسؤولية على جميع الأصعدة، لاسيما الأخلاقية و السياسية والقانونية.<sup>6</sup> وكنتيجة لذلك، قامت تركيا بسحب السفير التركي من

1 - سمير صالح، " تركيا تضع إسرائيل أمام الاختبار الدولي"، في: أمر الله إيشلر (محرر) ، تركيا وإسرائيل و حصار غزة، الأردن، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، 2010، ص 66.

2 - المرجع نفسه، ص 66.

3- المرجع نفسه، ص 67.

4- محسن صالح (محرر)، تركيا والقضية الفلسطينية، المرجع السابق الذكر، ص 51.

5- المرجع نفسه، ص 51-52.

6- محمود محارب، "العلاقات الإسرائيلية - التركية في ضوء رفض إسرائيل الاعتذار"، قطر، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نوفمبر 2012، ص 4- 5.



تل أبيب، واستدعت السفير الإسرائيلي في أنقرة، وألغت مشاركة إسرائيل في ثلاث مناورات عسكرية مشتركة. علاوة على ذلك، أعلنت أنها ستعيد النظر في العديد من الصفقات العسكرية الموقعة بين الطرفين. وهي صفقات تشمل طائرات من دون طيار ودبابات متطورة، والتلويح بالتوجه إلى روسيا والصين كبديل من المصدر الإسرائيلي للسلاح، وهو أمر من شأنه أن يلحق ضربة كبيرة بالمجمع الصناعي العسكري الإسرائيلي. كما ربطت تركيا إعادة علاقاتها مع إسرائيل إلى سابق عهدها برفع الحصار عن قطاع غزة<sup>1</sup>. وقد توجه وزير الخارجية التركية أحمد داود أوغلو إلى نيويورك، داعياً مجلس حلف الناتو و مجلس الأمن إلى اجتماع طارئ. وفعلاً تم ذلك وطالب مجلس الأمن في بيانه فتح تحقيق بشأن الحادث. كما دعا إسرائيل إلى إطلاق سراح المدنيين والمصابين فوراً.<sup>2</sup>

عقد لقاء مفاجئ بين وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو، و وزير الصناعة والتجارة الإسرائيلي بنيامين بن إيلعازر Binyamin Ben-Eliezer في بروكسل، وأشار أوغلو إلى أن: "الجانب الإسرائيلي هو من طلب إجراء اللقاء"<sup>3</sup>.

وأكد المتحدث باسم الخارجية التركية "براق أوزوغرين" Burak Ozugergin أن الوزيرين ناقشا الوضع الحالي للعلاقات التركية- الإسرائيلية. واستناداً لمصادر في الخارجية التركية، فإن الوزير التركي جدد لنتظيره الإسرائيلي مطالب أنقرة في الاعتذار عن الاعتداء البحري والتعويض وتشكيل لجنة تحقيق دولية مستقلة ورفع الحصار عن غزة. وفي هذه الفترة، قررت وزارة الدفاع التركية عدم المشاركة في مناورات "عروس البحر" الخاصة بعمليات الإغاثة والإنقاذ البحري التي تجري في البحر الأبيض المتوسط كل سنة مع قطع بحرية أمريكية و إسرائيلية<sup>4</sup>. وفي أعقاب العدوان الإسرائيلي على أسطول الحرية، تم إنشاء ثلاث لجان تحقيق تركية، إسرائيلية ودولية. وقد وصف رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان تقرير لجنة تيركل الإسرائيلية بأنه لا يتمتع بمصداقية. أما مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، فأعتبر التقرير أنه يثبت

"أن لجوء إسرائيل إلى القوة مبرر كخطوة للدفاع عن النفس"<sup>5</sup>.

1- أحمد أبو هدية، المرجع السابق الذكر، ص 172.

2- لقمان عمر محمود النعيمي، المرجع السابق الذكر، ص 51.

3- محسن صالح ( محرر)، تركيا والقضية الفلسطينية، المرجع السابق الذكر، ص ص 52\_53

4- المرجع نفسه، ص 53.

5- Salih Bıçakçı, "Israel's Apology and Turkey", Center for International and European Studies, 17 April 2013,p3.

في حين تأجل إعلان مضمون تقرير اللجنة الدولية (مجلس حقوق الإنسان الدولي) المعروف بتقرير " بالمر " للتحقيق في العدوان على أسطول الحرية أكثر من مرة على أمل توصل تركيا وإسرائيل إلى حل للخلافات، وبعد ما نشرت صحيفة نيويورك تايمز The New York Times مضمون التقرير فيما اعتبر انقلاباً أميركياً - إسرائيلياً على تركيا، وهذا ما أحدث أزمة كبيرة بين أنقرة وتل أبيب، انطلاقاً من:

✓ التقرير شرع حصار إسرائيل لغزة واعتبره قانونياً.

✓ لم يطلب التقرير الاعتذار من تركيا.

✓ لم يدين إسرائيل و اكتفى بالقول إنها بالغت في استخدام القوة المفرطة.

مضمون التقرير اعتبر فشلاً ثقيلاً للدبلوماسية التركية. وهو ما رفضه وزير الخارجية أحمد داود أغلو، فيما اعتبر رئيس الجمهورية " عبد الله غول " التقرير لا حدث<sup>1</sup>. كما أنه لم يصدر عن اجتماع حلف الشمال الأطلسي الذي دعت إليه تركيا بصفتها عضواً في الحلف سوى الدعوة إلى إطلاق سراح المعتقلين من الناشطين، رغم أن تركيا تعرضت لاعتداء، وعلى سائر الأعضاء وفق نظام الحلف الدفاع عن عضوه المعتدى عليه. ولم يدع بيان الحلف إلى رفع الحصار عن غزة<sup>2</sup>.

وعلى إثر هذه المواقف، ردت تركيا بتخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسي إلى أدنى مستوياته. بحيث أصبح الشخصية الأولى في السفارتين (التركية في تل أبيب و الإسرائيلية في أنقرة) هو السكرتير الثاني. وقالت تركيا أنها تتوي اتخاذ المزيد من الخطوات، مثل: تكثيف تواجد سفن سلاح البحرية التركي في البحر الأبيض المتوسط، ومرافقة سفن التضامن مع غزة بسفن حربية تركية<sup>3</sup>، رفع قضية الحصار على غزة إلى محكمة العدل الدولية لاهاي، و ملاحقة مرتكبي جريمة أسطول الحرية أمام المحاكم التركية و الدولية. وتلا هذا التوتر جولة عربية لرئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان في كل من مصر، تونس و ليبيا في خطوة عزاها بعض المراقبين إلى رغبة تركيا بتعزيز صورتها المناهضة لإسرائيل في العالم العربي<sup>4</sup>. وأصرت

1- محمد نور الدين، "تركيا: الانتخابات والعلاقات مع إسرائيل"، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد 139، صيف 2011، ص 207.

2 - محمد نور الدين، أسطول الحرية: تركيا في مواجهة الحلف الإسرائيلي-الدولي الجديد، المرجع السابق الذكر، ص 166.

3 - سمير ذبيان سبيتان، المرجع السابق الذكر، ص 229.

4- محمد نور الدين، "أسطول الحرية: تركيا في مواجهة الحلف الإسرائيلي-الدولي الجديد"، المرجع السابق الذكر، ص 207.

تركيا على تنفيذ مطالبها، وظلت الأمور على حالها حتى عام 2013م. وعلى الرغم من إنكار مسؤولين إسرائيليين للحادثة أمثال أفيجدور ليبرمان Avigdor Liberman رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق خلال الأعوام الماضية، لكن أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في النهاية بأنه قدم الاعتذار الرسمي لرئيس الوزراء التركي خلال اتصال هاتفي أجراه معه في يوم 22 مارس عام 2013م. كما أشار بأن الحكومة الإسرائيلية ستقوم بدفع التعويضات، وأعلن نتياهو - بدوره- بأنه لن يعارض إرسال أي نوع من المساعدات الإنسانية للمدنيين في فلسطين وقطاع غزة. وبعد اعتذار نتياهو، أعلن أردوغان في أول تصريح رسمي بأن إسرائيل وافقت على الشروط. وهو ما يشير إلى زيادة النفوذ التركي بالمنطقة، كما صرح بأن مثل هذا التصرف، يمكنه أن يساهم في عملية السلام بالمنطقة<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: الموقف التركي من انتفاضات بعض دول الربيع العربي\*

في أواخر عام 2010م وبداية 2011م، اندلعت في معظم الدول العربية أواخر عام 2010م وبداية عام 2011م، حركات شعبية احتجاجية متأثرة بالانتفاضة التونسية التي اندلعت في 18 ديسمبر 2010م جراء إحراق محمد البوعزيزي نفسه. حيث نجحت بالإطاحة بالرئيس الأسبق زيد العابدين بن علي. وكان من أسبابها الرئيسية انتشار الفساد والركود الاقتصادي وسوء الأحوال المعيشية، إضافة إلى التضييق السياسي والأمني وعدم نزاهة الانتخابات في معظم البلاد العربية. وقد نجحت هذه الاحتجاجات بالإطاحة بأربعة أنظمة سياسية حتى الآن. فبعد الانتفاضة التونسية، نجحت الانتفاضة المصرية في 25 جانفي 2011م بإسقاط الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك، ثم انتفاضة 17 فيفري 2011م الليبية بإسقاط نظام معمر القذافي، فالانتفاضة اليمنية التي أجبرت على عبد الله صالح على التنحي. وقد كانت أكبر حركة احتجاجية في سوريا، والتي لازالت مستمرة إلى حد كتابة هذه الأسطر<sup>2</sup>.

1- محمود كريمي، "مرحلة جديدة من العلاقات التركية - الإسرائيلية"، مختارات إيرانية، مايو 2013.

\* كانت صحيفة الاندبندنت البريطانية The Indepeudnt أول من استخدم مصطلح الربيع العربي The Arab Spring لوصف الأحداث التي جرت في المنطقة العربية بدءاً بتونس خلال عام 2010م. وقد يكون لذلك علاقة بانتفاضات الغرب عبر تاريخه التي تعرف هي أيضاً بانتفاضات الربيع الأوروبي The European .

2- "الربيع العربي: المفهوم، التداعيات، الأسباب"، 10 جانفي 2013.

تمثل الانتفاضات الشعبية العربية، حدثاً استراتيجياً مهماً، له تأثيراته الكبيرة في تشكيل مستقبل المنطقة، وصياغة العلاقات بين الدول وشعوبها. وعلى الرغم من الطبيعة العالمية للتأثيرات التي ستتبع عن الانتفاضات العربية، إلا أن دول منطقة الشرق الأوسط تعد الأكثر تأثراً بتطورات الأوضاع، بفعل العوامل الجيوسياسية، وتشابك العلاقات والمصالح في المنطقة. وهو ما يجعل هذه الدول تتابع الأحداث من زاوية تأثيرها في وضعها الداخلي وعلاقتها مع دول المحيط. ويبدو أن تركيا أحد أهم اللاعبين المتأثرين بتطورات الانتفاضات العربية. فقد كانت لها مواقف لافتة في خضم هذه التطورات ما بين تصريحات وأفعال، لاقت ترحيباً، وأحياناً انتقاداً<sup>1</sup>. وعلى هذا الأساس يمكن رصد الموقف التركي من الانتفاضات في كل من مصر وسوريا لما لهاتين الدولتين من تأثيرات على العلاقات التركية - الإسرائيلية.

**الفرع الأول: الموقف التركي من الانتفاضة السورية:**

عند اندلاع الأحداث في سوريا، سارعت وزارة الخارجية التركية إلى التعليق على الأحداث ببيان أعربت فيه عن أساها لما نتج عن هذه الانتفاضة من وفيات أو إصابات، ودعت لضرورة محاسبة المتورطين في الأحداث، وتقديمهم للعدالة، وإطلاق سراح المعتقلين. وكان مضمون هذا البيان هو محور جميع الاتصالات التي أجرتها أنقرة مع الجانب السوري. حيث اتصل رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بالرئيس بشار الأسد، معبراً عن المضمون نفسه، كما حذره من عواقب قتل المدنيين وارتكاب مجازر على غرار ما حصل في مجزرة حماة 1982م، منبهاً إلى أن سوريا لن تنهض مرة أخرى إن وقعت فيها<sup>2</sup>.

نظرت تركيا للأزمة السورية باعتبارها أزمة داخلية. لذلك حاولت مبكراً تقاضي تداعي الأحداث وارتفاع حدة الصدامات بين الجيش والمواطنين السوريين من خلال دفع الرئيس بشار الأسد لتقديم تنازلات تسمح بتحول تدريجي لسوريا نحو الديمقراطية. غير أن تجاهل الأسد للنصائح التركية التي جاءت عبر العديد من اللقاءات، منها 14 زيارة لوزير الخارجية أحمد داود أوغلو دفع أنقرة لإدراك أن مصالحها السياسية تقتضي التزام الموقف الدولي من الأزمة<sup>3</sup>.

1 - فراس أبو هلال، "الموقف الإسرائيلي من الانتفاضة السورية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2011، ص 1.

2 - علي حسين باكير، "الثورة السورية في المعادلة الإيرانية التركية: المآزق الحالي والسيناريوهات المتوقعة"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012، ص 4.

3 - محمد عبد القادر خليل، "تركيا وثورات الربيع العربي"، 12 جانفي 2014.

<http://acpss.ahramdigital.org.eg/News.aspx?Serial=86>

وجاء هذا التحول في الموقف التركي عبر عدد من المؤشرات كتسليط الضوء بشكل أكبر على المخاوف الناجمة عن عدم الأخذ بالنصائح التركية في ظل ازدياد الضغوط الإقليمية والدولية وفرض المزيد من العقوبات الأمريكية والأوروبية ومناقشة الملف السوري في مجلس حقوق الإنسان، وربما لاحقاً في مجلس الأمن، والتحذير من التداعيات الكارثية للاستمرار في السياسة الحالية وظهر - بشكل جلي - الانتقاد العلني والواضح لسياسة القتل التي يعتمدها النظام السوري<sup>1</sup>.

واجهت تركيا الأحداث الجارية في سوريا من خلال عدة وسائل:

✓ إقامة الحكومة التركية لمعسكر عبر الهلال الأحمر التركي يقع على مساحة عدة كيلومترات داخل الأراضي التركية<sup>2</sup>. وقد أكدت هيئة إدارة الكوارث والطوارئ التركية أن عدد اللاجئين السوريين في تركيا خلال عام 2013م تجاوز 600 ألف، بينهم أكثر من 400 ألف يقيمون خارج مخيمات اللاجئين<sup>3</sup>.

✓ توفر تركيا المناخ المناسب لاستضافة المعارضين السوريين. وتم عقد عدة مؤتمرات، مثل مؤتمر أنطاليا تحت اسم " المؤتمر السوري للتغيير". وكان من أهم قراراته دعم الانتفاضة السورية والدعوة لإسقاط النظام، ثم مؤتمر "إنقاذ الشعب السوري". ومؤتمر اسطنبول الذي دعا لإنشاء المجلس الوطني السوري المعارض، والذي اعترفت به تركيا كممثل وحيد للشعب السوري<sup>4</sup>، كما استضافت تركيا اثنين من مؤتمرات أصدقاء سوريا الخمسة<sup>5</sup>.

✓ مصادرة الأسلحة؛ فمنذ بداية الأحداث الجارية في سوريا، شددت أنقرة على جميع معابرها الحدودية البرية والجوية والبحرية، وذلك لمنع تهريب الأسلحة والعتاد للنظام السوري ومناصريه. فقد أوقفت السلطات التركية بعض الشحنات العسكرية التي كانت متجهة من إيران إلى دمشق

1 - علي حسين باكير، محددات الموقف التركي من الأزمة السورية الأبعاد الآتية والانعكاسات المستقبلية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2011، ص 13.

2 - علي حسين باكير، الثورة السورية في المعادلة الإيرانية التركية: المآزق الحالي والسيناريوهات المتوقعة، المرجع السابق الذكر، ص 14.

3 - علاء شوقي، "عدد اللاجئين السوريين في تركيا يتجاوز 600 ألف"، 6 جانفي 2013.

<http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE9B285C20131021>

4 - علي حسين باكير، الثورة السورية في المعادلة الإيرانية التركية: المآزق الحالي والسيناريوهات المتوقعة، المرجع السابق الذكر، ص 14.

5 - أحمد يوسف أحمد و نفين مسعد، " حال الأمة العربية 2012 - 2013: مستقبل التغيير في الوطن العربي: مخاطر داهمه"، مجلة المستقبل العربي، العدد 414، أغسطس 2013، ص 12.

على مختلف المعابر خلال عام 2011م، وأجبرت عددا من الطائرات الإيرانية المتجهة إلى دمشق عبر أجوائها على الهبوط لتفتيشها<sup>1</sup>.

ويمكن القول، أن الاعتبارات الأمنية سيطرت على المواقف التركية إزاء الأزمة السورية، وذلك في ظل تنامي التخوفات من تأجج المشكلة الكردية، خصوصا في ظل اتساع مساحة الحدود المشتركة مع سوريا 877 كم، وسعي أكراد سوريا إلى تأسيس إقليم حكم ذاتي على غرار إقليم كردستان العراق<sup>2</sup>. كما أنه يوجد في تركيا مجموعة من العلويين العرب، يبلغ تعدادهم حوالي 500 ألف نسمة، يقفون مع نظام الأسد ضد المعارضة المسلحة بقيادة السنة. وهذا الصراع الطائفي يهدد بالتسرب عبر الحدود إلى تركيا، ويضع مقاتلي المعارضة السوريين، والأترك السنة في مواجهة العلويين الموالن للأسد، خصوصا في محافظة هاتاي الواقعة في أقصى جنوب تركيا حيث يتمركز العلويون<sup>3</sup>. وقد بدا القلق التركي واضحا من تداعيات الأزمة على الوضع الداخلي في تركيا، وأيضا احتمالات انتقال الأزمة إلى حدودها الجنوبية إذا ما خرج الوضع الأمني عن السيطرة أو تطور إلى مواجهة عسكرية بين القوى الغربية وسوريا، كما حدث في ليبيا<sup>4</sup>.

ومن الجانب الإسرائيلي، أبدى السياسيون والمحللون الإسرائيليون اهتماما كبيرا بتطورات الانتفاضة السورية، انطلاقا من عوامل الخصوصية التي تمثلها الحالة السورية بالنسبة إلى إسرائيل. فسوريا دولة مجاورة لإسرائيل، وبالتالي فإن أي تغييرات سياسية فيها، ستؤثر بالضرورة في إسرائيل أمنيا<sup>5</sup>.

وقد أشارت بعض الدراسات الإسرائيلية إلى عدة مخاطر محتملة للانتفاضة السورية على إسرائيل، ومن أبرزها: نقل التوترات الموجودة على الساحة السورية إلى إسرائيل، تخشى إسرائيل من إقدام حركة حماس على إشعال الوضع في قطاع غزة، لتوحيد الرأي العام في سوريا وإيران ضدها، وإمكانية انتقال ترسانة الأسلحة الصاروخية السورية، أو " الكيماوية " إلى منظمات،

1 - علي حسين باكير، الثورة السورية في المعادلة الإيرانية التركية: المأزق الحالي والسيناريوهات المتوقعة، المرجع السابق الذكر، ص 15.

2 - محمد عبد القادر خليل، "تركيا وثورات الربيع العربي"، المرجع السابق الذكر.

3 - أحمد دياب، "الدور الأمريكي في المصالحة التركية- الإسرائيلية وأثرها على التفاعلات في المنطقة"، المرجع السابق الذكر، ص 107.

4 - محمد عبد القادر خليل، "تركيا وثورات الربيع العربي"، المرجع السابق الذكر.

5 - فراس أبو هلال، المرجع السابق الذكر، ص 2.

وجهات تعتبرها إسرائيل " إرهابية "، في حال ما إذا أدت الانتفاضة السورية إلى وضع غير مستقر، بالإضافة إلى عدم وجود قنوات اتصال مباشرة مع دمشق، عكس ما هي عليه الحال مع مصر والأردن، وكذلك عدم وجود اتفاقية سلام بين إسرائيل وسوريا. وهو ما قد يحول دون الاتصال مع دمشق لوضع ترتيبات تخفف من خطر أي تداعيات سلبية للانتفاضة السورية على إسرائيل. كما تخشى إسرائيل من انتقال الحكم في سوريا إلى جماعة " الإخوان المسلمين"، التي رأت كثير من التحليلات الإسرائيلية أنها تمثل القوة الأكثر تنظيماً في المعارضة السورية، والجهة الأكثر تأثيراً في تحريك الاحتجاجات. وهي بالتالي الجماعة الأوفر حظاً لاستلام الحكم، إذا ما أنهار النظام السوري، واحتمال زيادة النفوذ الإيراني في لبنان، بديلاً عن الفراغ الذي قد يتركه سقوط نظام بشار الأسد وانتهاء نفوذ دمشق في لبنان. وهو ما يشكل -حسب إسرائيل- خطورة أكبر على تل أبيب من النفوذ السوري<sup>1</sup>.

وبذلك، يمكن القول أن الأزمة السورية عجلت الرغبة الإسرائيلية في إغلاق ملف الخلافات مع تركيا<sup>2</sup> و تقديم رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو عام 2013م اعتذاراً رسمياً لنظيره التركي رجب طيب أردوغان عن حادثة الاعتداء على سفينة مرمرة التركية<sup>3</sup>. الأمر الذي أكدته نتيناهو بقوله:

"إن الواقع المتغير من حولنا يلزمنا دائماً بمراجعة علاقتنا في المنطقة"<sup>4</sup>.

في إشارة إلى الأزمة السورية، فيما قال الجنرال "يعقوب عميدور" رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي

"إن الوضع في سوريا كان السبب الرئيس لتجديد العلاقات بين إسرائيل وتركيا"<sup>5</sup>.

وعلى غرارهِ قال المعلق العسكري لصحيفة هآرتس عاموس هريئيل الإسرائيلية:

"إن المصالحة بين الجانبين ستساهم في التنسيق بين تركيا وإسرائيل بشأن السوري"<sup>6</sup>.

1 - فراس أبو هلال، المرجع السابق الذكر، ص 5-7.

2- أحمد دياب، المرجع السابق الذكر، ص 106.

3- صافيناز محمد أحمد، "المصالحة الإسرائيلية والأزمة السورية"، 25 ديسمبر 2013

<http://www.ahram.org/NewsPrint/201911.aspx>

4 - خورشيد دلي، "التركية الإسرائيلية بين الاعتذار والصفقة"، مجلة الوحدة الإسلامية، السنة الثانية عشر، العدد 137، أيار 2013.

5 - المرجع نفسه.

6- المرجع نفسه.

وعليه يعد الملف السوري محركا أساسيا ودافعا محوريا لإعادة توثيق العلاقات مع تركيا، لاسيما أن التعاون الاستخباراتي بين البلدين يشكل رافدا أساسيا للتعاطي مع هذا الملف. بالإضافة إلى أن ثمة قنوات لدى بعض التيارات في إسرائيل بأن أي تقارب تركي- إسرائيلي من شأنه أن يزيد الخناق على إيران، ويضمن تكثيف الضغوط الدولية و الإقليمية حيالها، بما قد يدفعها إلى التفاوض لحل سلمي لأزمة الملف النووي الإيراني<sup>1</sup>.

ومن خلال ما تقدم، يمكن القول أن احتواء الأزمة السورية يعتبر عاملا مشتركا بين إسرائيل وتركيا، وكل حسب أجندة أهدافه.

#### الفرع الثاني: الموقف التركي من الانتفاضة المصرية

تحتل مصر أهمية كبيرة في أجندة السياسة الخارجية التركية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم خلال عام 2002م، لكن الحساسية التي كانت سائدة بين نظام حسني مبارك وبين الحكومة التركية، جعلت الأخيرة تتحرك ببطء وحذر في الملفات المرتبطة بمصر بشكل أو بآخر، خوفا من أن تعكس صورة غير صحيحة عن تنافس نفوذ بين البلدين يؤدي إلى اصطدام في النهاية<sup>2</sup>. لكن مع اندلاع الانتفاضة المصرية يوم 25 جانفي 2011م، والتي راهنت تركيا مبكرا على نجاحها وخاطرت بعلاقاتها مع النظام السابق، من خلال قيام رئيس الوزراء التركي بعد 6 أيام وحسب من تفجر الانتفاضة بدعوة الرئيس المصري محمد حسني مبارك للاستجابة لتطلعات شعبه والتخلي عن الحكم. وعلى الرغم من أن ذلك كان مؤشرا على مدى التباعد بين حكومتي الدولتين في تلك الفترة، إلا أنه عكس - في نفس الوقت - أن تركيا راهنت على نجاح الانتفاضة المصرية وقررت الاستثمار في العلاقات مع مصر بعد الانتفاضة<sup>3</sup>. وبالنظر لأهمية مصر الجيوستراتيجية وثقلها الإقليمي والدولي، حرصت تركيا على مد جسور التواصل مع مصر بعد مبارك، وربما ساهم في ذلك وصول جماعة الإخوان المسلمين إلى سدة الحكم<sup>4</sup>. وبذلك كانت مصر في عهد محمد مرسي أقرب شريكا لتركيا في

1- محمد عبد القادر خليل، "العلاقات التركية الإسرائيلية في شرق أوسط جديد"، المرجع السابق الذكر.

2 - "مصر في السياسة الخارجية التركية .. واقع ما بعد الثورة والآفاق المستقبلية"، 16 فيفري 2014.

<http://www.sharqforum.org/node/23>

3 - محمد عبد القادر خليل، "تركيا وثورات الربيع العربي"، المرجع السابق الذكر.

4 - محمد السيد عبد الجواد، "تركيا ومصر ما بعد 30 يونيو: محددات وأسباب التوتر"، 16 فيفري 2014.

<http://www.almasryalyoum.com/news/details/319585?isdesktop=1>



المنطقة. ففي 13 سبتمبر 2011م، جرى الإعلان عن إنشاء مجلس أعلى للحوار الاستراتيجي للتنسيق والتعاون بين البلدين في كل المجالات<sup>1</sup>.

كما تعد الزيارات المتبادلة والمنتالية للمسؤولين القيادين مؤشرا على مدى الجدية التي يوليها الأتراك للعلاقة مع مصر، خاصة في هذه المرحلة، فبعد أقل من شهر على الإطاحة بمبارك توجه الرئيس التركي عبد الله غول إلى القاهرة لإبداء التضامن والدعم ليكون بذلك أول رئيس دولة يزور مصر بعد الانتفاضة. كما زار في أواخر سبتمبر 2012م الرئيس المصري محمد مرسي تركيا وشارك في مؤتمر الحزب الحاكم السنوي، والتقى برئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان الذي قام بدوره بزيارة مصر في نوفمبر 2012م مع وفد يضم 10 وزراء و 60 حكوميا وأكثر من 200 رجل أعمال تم التوقيع على 27 اتفاقية ثنائية. وعلى الصعيد العسكري، أجرى الطرفان في 10 أكتوبر 2012م مناورات بحرية وجوية مشتركة لمدة أسبوع في شرق البحر المتوسط تحت عنوان "بحر الصداقة". وقد حلت مصر مكان إسرائيل في هذه المناورات. كما حرص الطرفان على عمليات التصنيع العسكري المشترك، وعلى الاستفادة من الخبرات المتبادلة في مجال التقنيات العسكرية<sup>2</sup>

في حين، أبدت إسرائيل تخوفات من التأثيرات السلبية المحتمل أن تتجم عن الانتفاضة على مسار العلاقات المصرية - الإسرائيلية، لاسيما فيما يتعلق باتفاقية كامب دافيد Camp David\* ونمط السياسات المصرية إزاء تطورات الأوضاع في فلسطين، وهذا فضلا عن العلاقات الاقتصادية بين البلدين والتي يأتي على رأسها قضية تصدير الغاز المصري إلى إسرائيل بأسعار نقل كثيرا عن الأسعار العالمية. وفي هذا الإطار، أشارت صحيفة جيروزاليم بوست the jerusalem post الإسرائيلية إلى أن إن نجاح المصريون في الإطاحة بحسني

1 - أحمد دياب، "حرب باردة تركية- إسرائيلية في الشرق الأوسط"، جريدة الشرق الأوسط، العدد 12750، 25 أكتوبر 2013.

2 - "مصر في السياسة الخارجية التركية .. واقع ما بعد الثورة والآفاق المستقبلية"، المرجع السابق الذكر.  
\* في 17 سبتمبر 1978م، تم التوقيع في الولايات المتحدة الأمريكية على معاهدة سلام تاريخية بين إسرائيل ومصر، عرفت باسم كامب دافيد، ودخلت حيز التنفيذ في 26 مارس 1978م. وقد صافح الرئيس المصري أنور السادات رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بينجن Menachem Begin ، وذلك برعاية الرئيس الأمريكي جيمي كارتر Jimmy Carter . وتتضمن الاتفاقية وثيقتين: الأولى؛ تتناول أسس علاقة إسرائيل مع البلاد العربية ومستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة، أما الثانية؛ فتحدد أسس معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل. وقد استرجعت مصر بموجب هذه الاتفاقية أرض سيناء وفق شروط تضبط وجود قواتها فيها، ووافقت مصر على إقامة علاقة سلام دائم، وتطبيع العلاقات سياسيا واقتصاديا وثقافيا مع إسرائيل. كما تضمنت المعاهدة السماح بمرور السفن قناة السويس، والاعتراف بمعايير تيران وخليج العقبة كممرات مائية دولية.

مبارك من شأنه أن يؤثر بشكل كامل على الوضع الاستراتيجي لإسرائيل، وقد صرح وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو أن إسرائيل حاولت تشويه الانتفاضة المصرية بربطها بالنظام الإيراني في محاولة منها لاختلاق مشكلة إقليمية، وأضاف أنه إذا كانت إسرائيل تشعر بالتهديد من التحرك نحو الديمقراطية في المنطقة فعليها - إذن - أن تراجع سياستها، وأردف قائلاً: أن هذه السياسات تساهم في فقدان إسرائيل لعلاقتها مع دول كانت تعتبر حليفة لها<sup>1</sup>.

لكن سرعان ما تلقت السياسة التركية انتكاسة كبيرة بعد تدخل الجيش المصري لعزل الرئيس محمد مرسي. وهو الأمر الذي ندد به أردوغان كثيراً وصولاً إلى إتهام إسرائيل بالوقوف خلفه. والواقع أن استفادة إسرائيل من عزل مرسي في سياق منافستها مع تركيا، ليس لأن مرسي كان أكثر عداء لإسرائيل، بل لأن مصر كانت أكثر صداقة لتركيا. غير أنه كان بإمكان أردوغان المحافظة على هذه الصداقة مع الحكم الجديد في مصر لولا تغليب الجوانب الأيديولوجية على الاعتبارات السياسية و الاستراتيجية<sup>2</sup>. فقد شهدت العلاقات المصرية- التركية خلال عام 2013م حالة من التوتر غير مسبقة تجاوزت التصريحات الدبلوماسية ووصلت إلى حد طرد السفراء وتخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسي إلى مستوى القائم بالأعمال وفرض قيود مصرية على التأشيرات للأتراك، وتهديد بمراجعة الاتفاقيات الاقتصادية، إضافة إلى تأجيل المناورات التي كانت ستجري بين الطرفين، ورفض الطرف المصري الطلب التركي بزيادة عدد أفراد البعثة الدبلوماسية التركية في القاهرة وكل ذلك كان رد فعل على الموقف التركي الصريح عن عزل مرسي والإطاحة بحكم الإخوان الذي نفذه الجيش بقيادة عبد الفتاح السيسي، و الذي اتهمه أردوغان بالوقوف ضد إرادة الشعب المصري وضد الإرادة الديمقراطية<sup>3</sup>.

1 - محمد عبد القادر خليل، "مصر وتركيا وإسرائيل بعد 25 يناير"، مختارات إسرائيلية، 16 فيفري 2014.

<http://www.ahramdigital.org.eg/articles.aspx?Serial=649097&eid=7058>

2 - أحمد دياب، "حرب باردة تركية-إسرائيلية في الشرق الأوسط"، المرجع السابق الذكر.

3 - فهمي شراب، "العلاقات المصرية التركية وتداعيات التراجع على الشأن الفلسطيني"، 16 فيفري 2014.

<http://www.alzaytouna.net/permalink/50559.html>

الفصل الرابع

أفاق العلاقات

التركيبية - الإسرائيلية

في الوقت الذي تحسنت فيه العلاقات التركية بدول الجوار مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في عام 2002م، وتطبيقه لسياساته الجديدة تصفير المشاكل، عرفت العلاقات بين تركيا وإسرائيل فتورا. ورأى فيها بعض الباحثين وعلى رأسهم الباحث "عيران عويد" \* بأنها أزمة حادة وتحولا، قد يؤدي إلى القطيعة. في حين، يرى البعض الآخر وعلى رأسهم الباحث "محمد نور الدين" \*\* بأنها لا تعدو أن تكون مجرد سوء تفاهم نتج عن الممارسات التي أزجعت الدبلوماسية التركية وأعطت لهذه الأخيرة الفرصة، لأن تتأى بنفسها عن إسرائيل في ظل حكومة اليمين واليمين المتطرفة بقيادة نتياهو، وربما لإعطاء مصداقية لسلوكها السياسي والدبلوماسي الجديد داخليا وخارجيا. ومن هنا، اتضح لنا أنه من المهم البحث في مستقبل \*\*\* العلاقات بين البلدين .

قبل محاولتنا استشراف مستقبل العلاقات التركية - الإسرائيلية، سوف نتطرق لطبيعة هذه العلاقات. فقد جاءت كتابات المختصين متضاربة بشأن تحديد طبيعة العلاقات التركية - الإسرائيلية. فهناك من صنفها في مستوى الأحلاف، وهناك من توصل في تحليله إلى أن العلاقات عادية بين الدولتين، وهناك اتجاه ثالث أدرجها ضمن الانحيازات الاستراتيجية<sup>1</sup>. تعتبر تركيا من أكثر الدول إدراكا لعمق وأهمية مكانتها - الجيو استراتيجية. وعلى هذا الأساس، تعاملت مع جميع القوى الفاعلة من خارج أو داخل منطقة الشرق الأوسط. ومن خلال إدراك تركيا لأهدافها الاستراتيجية عموما، ومع إسرائيل خصوصا، كانت تركيا تنظر لذاتها على أنها الدولة التي لا تماثلها في الشرق الأوسط سوى إسرائيل، التي تتشابه معها في كثير من السمات. منها أن كل منهما محاط بدول تتخبط معها في علاقات تصارعية مثل سوريا، العراق، أرمينيا، روسيا، بلغاريا، واليونان، وإسرائيل محاطة أيضا بالدول العربية. كما أن كل منهما يقع في الشرق، ولكنهما تتوجهان إلى الغرب<sup>2</sup>.

\* رئيس معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي وسفير إسرائيل الأسبق في الأردن.

\*\* كاتب وباحث لبناني مختص في الشؤون التركية.

\*\*\* أول من توصل إلى اصطلاح دراسة المستقبل هو المؤرخ الألماني أوسيب فلنختاهيم Oosib Vlnkhtahim عام 1930م، تحت اسم "Futurology" وهو الاسم الشائع للدراسات المستقبلية في اللغة الإنجليزية، ويقابله المصطلح الفرنسي "Prospective" للعالم جاستون برجييه Gaston Berger، ويطلق عليها أحيانا اسم "a Future Studies"

1 - مراد فول، المرجع السابق الذكر، ص 403.

2 - خالد فياض، "العلاقات التركية الإسرائيلية من تشيلر إلى أربكان"، مجلة السياسة الدولية، يوليو 1997، 12 ديسمبر 2013.

<http://ahramonline.org.eg/articles.aspx?Serial=218843&eid=246>

استغلت إسرائيل توتر العلاقات التركية - العربية، ونجحت في بناء علاقات ذات طابع استراتيجي مع تركيا، عوضتها عن العزلة الإقليمية الناجمة بشكل أساسي عن حالة الصراع الدائر مع الدول العربية. ولقد انطلقت النخب العلمانية التي توالى على حكم تركيا، سواء العسكرية أو المدنية من افتراض مفاده أن تعزيز العلاقة مع الغرب، وتحديدًا مع الولايات المتحدة الأمريكية يستدعي ابتداء توثيق العلاقة مع إسرائيل<sup>1</sup>. علاوة على ذلك، يعتقد الأتراك أن لإسرائيل نفوذ لا يستهان به داخل الولايات المتحدة، وأنه بإمكان تل أبيب تحييد جماعات الضغط اليونانية والأرمنية المعادية لتركيا في واشنطن. وبالنسبة لإسرائيل مد اليد إلى تركيا كان علامة على الصداقة مع دولة إسلامية مهمة في المنطقة، على الرغم من البيئة العربية والإسلامية المعادية. وعلى الرغم من النزاع مع الفلسطينيين، كانت لإسرائيل مصلحة قوية لاحتواء البعد الديني في النزاع مع العرب، وعلاقاتها الجيدة مع تركيا خدمت هذا الاتجاه. منظومة العلاقات التركية - الإسرائيلية تحولت إلى حقيقة مهمة في الشرق الأوسط في فترة ما بعد الحرب الباردة. وخلافاً لماضي الدولتين القويتين في الشرق الأوسط، ظهرتنا بأجندة استراتيجية متماثلة ومتشابهة وتعاون وطيد بينهما<sup>2</sup>. فالعلاقات الدبلوماسية تطورت وارتقت إلى مستوى السفراء. بالإضافة إلى ذلك، شهدت العلاقات الاقتصادية ازدهارا غير مسبوق. كما تصنف تركيا كهدف للسياحة رقم واحد بالنسبة للإسرائيليين. وأكثر من ذلك، تم التوقيع على سلسلة من الاتفاقيات العسكرية أسهمت في توسيع نطاق التعاون الاستخباراتي الذي كان قائما قبل ذلك، وبدأت مناورات عسكرية مشتركة بين الجانبين، وتعزز التعاون العسكري في مجالات كثيرة<sup>3</sup>.

ومن خلال تتبعنا لمسار العلاقات التركية - الإسرائيلية وقراءتنا المعمقة للموضوع، يمكن أن نلاحظ أن هذه العلاقات لا ترقى إلى مستوى التحالفات التي عهدناها في تاريخ العلاقات الدولية. فهي تفتقد لمقومات الحلف على غرار القيادة الموحدة، الأجهزة والمؤسسات الرسمية الدائمة وقوات مشتركة بالإضافة إلى انعدام تصورات دقيقة ومحددة للمخاطر

<sup>1</sup> صالح النعامي، "العلاقات التركية - الإسرائيلية بعد الاعتذار: بين النقاء المصالح وتعارضها"، 1 جانفي 2014.

<http://www.naamy.net/view.php?id=1258>

<sup>2</sup> - افرايم ليفني، الشراكة الاستراتيجية الجديدة بين إسرائيل و تركيا، مركز بيجن للدراسات الاستراتيجية، ترجمة: مركز الناطور للدراسات والأبحاث، لبنان، بيروت، يوليو 2008، ص ص 5-6.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص 3.

المشتركة<sup>1</sup> فالأحلاف هي إحدى الأدوات التي تلجأ إليها الدول كإطار لتنسيق أنشطتها من أجل تحقيق أهداف مشتركة لا تستطيع أي منها تحقيقها منفردة. فتكوين حلف دولي، قد يتيح للدولة أن تزيد من مقدرتها العسكرية بتدخل الحلفاء إلى جانبها في حالة وقوع عدوان خارجي. كما أنه قد يؤدي إلى ردع المعتدى المحتمل بدفعه إلى الاعتقاد أن الدولة لن تكون وحدها في حالة نشوب حرب.<sup>2</sup>

ومن خلال هذا، يتضح لنا أنها تتدرج ضمن العلاقات الاستراتيجية التي لا ترقى إلى تحالفات رسمية؛ بمعنى أنها عبارة عن انحياز استراتيجي متكامل، كون العلاقات التي تجمع بينهما تتمثل في أغلبها في عقود تجارية سواء كانت عسكرية أو مدنية. فهي علاقات تشمل كل القطاعات، واستفادة متبادلة من الأوراق التي يحوزها كل طرف، وغالبا ما تعقبها التزامات ضعيفة لا ترقى إلى مشاركة بعضهما البعض في حرب ضد طرف ثالث. كما أن كل من تركيا وإسرائيل لا يربطهما اتفاق عسكري رسمي يؤسس لهذا الأمر، والذي يعتبر جزء لا يتجزأ من أسس التحالف<sup>3</sup>. وهذا ما ذهب إليه البروفيسور "أفرايم عنبار" المدير السابق لمركز بيجن للدراسات الاستراتيجية عن هذا التوصيف في دراسة مهمة قدمها عام 2001م حيث قال:

إن التقارب بين إسرائيل وتركيا بهذا المستوى لا يمكن اعتباره تحالفا عسكريا بالمعنى التقليدي لأن أحدهما لن يهب للدفاع عن الآخر، ومع ذلك فالعلاقة الحالية بين تركيا وإسرائيل يمكن تسميتها شراكة استراتيجية، بما تعكس تقاربا في الرؤى بخصوص مدى واسع من القضايا العالمية والإقليمية فالدولتان تتقاسمان قلقا متماثلا تجاه سوريا، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وتمدد الراديكالية الإسلامية، وقلقاً بخصوص السياسات العدائية المحتملة من إيران والعراق والمصير الجيوبولوتيكي لوسط آسيا، وعلى المستوى العالمي فإنهما يبديان توجهها قويا مواليا للولايات المتحدة<sup>4</sup> ."

وهذه الشراكة تتضح أكثر في المجالات العسكرية - الأمنية، حيث نلمس المصالح المشتركة بين الدولتين واستنادها إلى جملة من الأهداف التي هي - في الغالب - أهدافا متبادلة وليست بالضرورة متطابقة فمثلا تسعى تركيا إلى تحديث سلاحها وتطويره واكتساب التكنولوجيا الدفاعية. بينما إسرائيل تركز اهتمامها على فتح المجالات الجوية، البرية والبحرية التركية أمام قواتها لإجراء التدريبات والمناورات، بالإضافة إلى ضمان تسويق منتجاتها العسكرية. على

<sup>1</sup> - مراد فول، المرجع السابق الذكر، ص 403.

<sup>2</sup> - محمد السيد سليم، المرجع السابق الذكر، ص 279.

<sup>3</sup> - مراد فول، المرجع السابق الذكر، ص ص 403-404.

<sup>4</sup> - سعيد عكاشة و محمد عبد القادر، المرجع السابق الذكر، ص 10.

أساس أن الولايات المتحدة الأمريكية، لا تمنع في ذلك إذا كان الزبون يتمثل في تركيا، وهذا لا ينفي البتة الطبيعة الاستراتيجية للعلاقات بينهما في القطاعات المدنية، ولو أنها تبقى ثانوية بالمقارنة مع القطاعات العسكرية<sup>1</sup>. كما أن دور الولايات المتحدة الأمريكية في دعم العلاقات التركية - الإسرائيلية، يؤكد البعد الاستراتيجي لعلاقات البلدين لما يمثلانه من أهمية استراتيجية لواشنطن، فهي تحرص على عدم تدهور علاقات الدولتين للحفاظ على التوازن الاستراتيجي في المنطقة في ظل حالة السيولة التي تمر بها العديد من دول المنطقة بعد انتفاضات الربيع العربي<sup>2</sup>.

فضلا عن ذلك، فإن خيار تركيا الاحتفاظ بهذا المستوى من العلاقات حتى تحصل على قدر متزايد من الحرية يسمح لها ذلك لاحقا بإقامة علاقات صداقة مع أعدائها إلى ذلك<sup>3</sup>. وهذا ما يجسده منهج تركيا في السياسة الخارجية منذ تولي حزب العدالة و التنمية لمقاليد الحكم في البلاد، وهو تصفير المشاكل مع دول الجوار كما حدث مع سوريا، العراق، إيران، أرمينيا<sup>4</sup>. ضف إلى ذلك، أن هذا النوع من العلاقات يمنح تركيا الانسحاب منها وتجميدها عندما تدعو مصلحتها لذلك<sup>5</sup>. فعلى خلاف عقد التسعينيات من القرن العشرين والذي اتسم بنمو متسارع في العلاقات التركية - الإسرائيلية على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية - الأمنية، شهد العقد الأول من القرن الواحد والعشرين العديد من الأزمات بين البلدين وصلت لأوجها خلال عام 2009م وصولا إلى تهديد من جانب تركيا بقطع العلاقات نهائيا مع إسرائيل على خلفية حادث الهجوم الذي شنته هذه الأخيرة على أسطول الحرية. وفي ظل هذه الأحداث<sup>6</sup>,

<sup>1</sup> - مراد فول، المرجع السابق الذكر، ص 405.

<sup>2</sup> - أحمد سيد أحمد، "تركيا وإسرائيل.. هل انتهى التحالف الاستراتيجي؟"، سبتمبر 2011، 12 ديسمبر 2013.

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=631760&eid=45>

<sup>3</sup> - مراد فول، المرجع السابق الذكر، ص 406.

<sup>4</sup> - أحمد سيد أحمد، المرجع السابق الذكر.

<sup>5</sup> - مراد فول، المرجع السابق الذكر، ص 406.

<sup>6</sup> - سعيد عكاشة و محمد عبد القادر، المرجع السابق الذكر، ص 5.

سوف نحاول في هذا الفصل استشراف مستقبل العلاقات التركية- الإسرائيلية من خلال توظيفنا لتقنية السيناريو\* .

\* من بين أهم التقنيات المستعملة في الدراسات الاستشرافية والمستقبلية، وهذه التقنية لا تحدد بدقة متى وكيف تحدث ظاهرة معينة في المستقبل، ولكنها تحاول تحديد المسارات العامة للظواهر الاجتماعية والمتغيرات المتحكمة في كل مسار من هذه المسارات، والسيناريو هو عبارة عن طريقة تحليلية احتمالية تمكن من تتبع المسار العام لتطور الأحداث والظواهر، انطلاقاً من وضعها وحالتها الحالية، وصولاً إلى رصد سلسلة من التوقعات المستقبلية لهذه الأحداث والظواهر، أما من حيث أنواع وأصناف السيناريوهات، فتجمع أبرز مدارس الدراسات المستقبلية على تقسيمها إلى ثلاثة أنواع وهي:

**السيناريو الاتجاهي أو الخطي:** وهو السيناريو الذي يفترض استمرار الوضع الحالي على تطور الظاهرة محل الدراسة في المستقبل، وهذا يستلزم استمرار نوعية ونسبية المتغيرات التي تتحكم في الوضع الراهن للظاهرة، وهنا يتعلق الأمر بعملية إسقاط خطي Projecton Lineaire لاتجاه وصورة الظاهرة في الحاضر على المستقبل.

**الاتجاه الإصلاحي:** يركز هذا السيناريو على حدوث تغيرات وإصلاحات على الوضعية الحالية للظاهرة موضوع الدراسة، وهذه الإصلاحات الكمية والنوعية قد تحدث كذلك ترتيباً جديداً في أهمية ونوعية المتغيرات المتحكمة في تطور الظاهرة، وكل ذلك يؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق تحسن في اتجاه الظاهرة مما يسمح من بلوغ الأهداف لا يمكن تحقيقها في الوضع الحالي للظاهرة.

**السيناريو التحولي أو الراديكالي:** يتم الاعتماد في إطار هذا السيناريو على حدوث تحولات راديكالية عميقة في المحيط الداخلي والخارجي للظاهرة، وهي المتغيرات التي تحدث تمزقاً أو قطيعة مع المسارات والاتجاهات السابقة للظاهرة، ويقوم هذا السيناريو على التطورات والقفزات الفجائية التي قد تطرأ على بيئة الظاهرة، وفي هذه الحالة تؤخذ بعين الاعتبار المتغيرات قليلة الاحتمال، لكنها عندما تحدث فإنها تغير المسار العام للظاهرة جذرياً. أنظر: ساحلي، مبروك، "مناهج وتقنيات الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في التخطيط"، [www.academia.edu/5565763/003](http://www.academia.edu/5565763/003)



## المبحث الأول

### سيناريو الوضع القائم

ينطلق هذا السيناريو من فرضية استمرار الوضع القائم، الذي يتسم بتراجع مستوى العلاقات التركية - الإسرائيلية.

إنحسار نفوذ المؤسسة العسكرية في تركيا حامية النظام العلماني، والتي كانت دافعا قويا ومهما لتطبيع العلاقة مع إسرائيل. كما أن قرارات المحكمة التي صدرت خلال عام 2012م ضد 365 جنيرالا وضابطا بعد خطط الانقلابات الفاشلة على حكومة العدالة والتنمية، تمثل نقطة تحول كبرى في طبيعة العلاقة بين العسكريين والحياة السياسية مما أفقد إسرائيل حليفا قويا داخليا في تركيا<sup>1</sup>.

أزمة الثقة بين تركيا وإسرائيل تلقي بظلالها على العلاقات بينهما بسبب ما توارد من معلومات حول وقوف إسرائيل وراء تفجيرات حزب العمال الكردستاني التي تزامنت مع العدوان الإسرائيلي على أسطول الحرية، والعمل على تحريك الأكراد للنيل من استقرار تركيا والمساس بأمنها القومي. بالإضافة إلى المعارضة الشعبية التركية لإسرائيل، فقد أدى مقتل تسعة من المواطنين الأتراك على أيدي الكوماندوز الإسرائيليين - وقبلها الحرب على عزة - إلى بناء حاجز نفسي كبير، وخلق هوة بين الشارع التركي وإسرائيل. وهو ما يجعل - من الصعب - على أية حكومة تركية أن تعود بعلاقاتها مع تل أبيب إلى مستواها المتميز، لاسيما حكومة حزب العدالة والتنمية، لأنها جاءت من خارج مؤسسة الحكم التقليدية وتتعامل بحساسية كبيرة مع توجهات الشعب الذي هو سندها الرئيسي فهناك كراهية عامة تجتاح تركيا ضد إسرائيل. وبالنظر إلى توجهات الرأي العام التركي، يمكن بسهولة ملاحظة أن رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان يحظى بأعلى نسبة تأييد لدى الأتراك<sup>2</sup>، خاصة بعد مواقفه الداعمة للقضية الفلسطينية. حيث يشير استطلاع أجرته شركة متروبول للإحصاء بأن 13% من الأتراك يرون أن موقف رئيس الحكومة غير سليم، ورأى 75% أن أردوغان شخص مستقيم وموثوق 81% أنه قوي وصاحب قرار و 70% أنه ديموقراطي وحر<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> طارق عبد الجليل، "الساسة والعسكر في تركيا: واقع العلاقة ومآلها"، مركز الجزيرة للدراسات، 16 أكتوبر 2012، ص ص 4-6.

<sup>2</sup> فاتن نصار، المرجع السابق الذكر، ص 153.

<sup>3</sup> شيماء أحمد منير، المرجع السابق الذكر، ص 2.

طورت حكومة حزب العدالة والتنمية سياسيات خارجية جديدة للتقارب مع العالمين العربي والإسلامي. ولعل التطورات في مسار القضية الفلسطينية ومواقف قادة حزب العدالة والتنمية ضد إسرائيل، زادت من شعبية الحزب لدى المواطنين الأتراك. حيث كشفت استطلاعات الرأي الذي أعدته مؤسسة "تساف" التركية في جانفي 2011م عن أن 40% من الأتراك يرون في إسرائيل العدو الأول لتركيا. وهو مؤشر ذو دلالة في سياق تحول الإدراك الشعبي وتأثره باستراتيجيات حزب العدالة والتنمية<sup>1</sup>. كما أن البنية الشعبية الداعمة لحزب العدالة والتنمية هي ذات صبغة إسلامية وأغلب جماهير العدالة والتنمية تدعم التوجهات التركية تجاه تطبيع العلاقات مع البلدان العربية والإسلامية، ولاسيما القضية الفلسطينية، وتقليل حجم العلاقات والتعاون مع إسرائيل، مما يجعل قادة حزب العدالة والتنمية أمام ضغط شعبي كبير<sup>2</sup>. وما هو متعارف، أن تركيا عرضت على إسرائيل ثلاثة مطالب لإنهاء أزمة أسطول الحرية، وتمت الاستجابة لشرط الاعتذار في شهر مارس 2013م، ولايزال النقاش قائماً حول مطلب التعويضات، فضلا عن إصرار الحكومة التركية على شرطها الثالث بإزالة الحصار المفروض على قطاع غزة<sup>3</sup>. وفي هذا الصدد، صرح رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في فيفري 2014م، إنه لأجل إعادة تطبيع العلاقات بين تركيا وإسرائيل، طالب الحصول على تعهدات خطية من الجانب الإسرائيلي برفع الحصار عن قطاع غزة كشرط لذلك. كما أكد أردوغان خلال مؤتمر صحفي في أنقرة وإلى جانبه رئيس الوزراء الإسباني "مارينو راخوي" أن المفاوضات مع إسرائيل لتعويض عائلات ضحايا سفينة مرمرة، وتطبيع العلاقات بين البلدين حققت تقدما ولكنها لم تنته بعد، وذكرت صحيفة هآرتس الإسرائيلية في تقرير لها أن إسرائيل عرضت تعويضات بقيمة 20 مليون دولار لعائلات الضحايا والمصابين الأتراك على متن سفينة مرمرة، بينما كان رئيس الوزراء نتتياهو، قد أوصى طاقم مفاوضاته برفع المبلغ إلى 23 مليون دولار إذا تطلب الأمر لأجل تطبيع العلاقات مع تركيا في المقابل تتعهد الحكومة التركية بسن قانون يلغي أية دعاوى قضائية ضد جنود وضابط الجيش الإسرائيلي عقب العملية على

<sup>1</sup> طارق عبد الجليل، "دبلوماسية أردوغان: تأثير الورقة الخارجية في نتائج الانتخابات التركية"، مجلة السياسة الدولية، المجلد 36، العدد 185، يوليو 2011، ص 114.

<sup>2</sup> - فاتن نصار، المرجع السابق الذكر، ص 153.

<sup>3</sup> - حلمي موسى، المرجع السابق الذكر.

سفينة مرمرة. بينما لا يزال الخلاف قائما حول الشرط الثالث الذي ترفض إسرائيل الالتزام به، وهو توقيع تعهد خطي برفع الحصار عن غزة<sup>1</sup>.

وتشير معظم المؤشرات والتصريحات التركية في "مرحلة ما بعد الاعتذار" إلى أن أنقرة ليست في عجلة من أمرها، وأن تحسن العلاقات مع إسرائيل سيستغرق "بعض الوقت"، وتشير الكتابات الرئيسية في صحف تركية عديدة مقربة من الحكومة التركية إلى ضرورة أن يكون التفاؤل حيال مستقبل العلاقات بين البلدين مشوبا بالحذر، لا سيما أن مطلب رفع الحصار عن قطاع غزة مطلب أساسي بالنسبة لتركيا. وثمة تصريحات إسرائيلية تشير إلى أن أي اتفاق مع تركيا لن يفضي إلى إنهاء الحصار البحري على القطاع، في حين أن أزمة العلاقات ارتبطت بالأساس بمحاولة مواطنين أتراك إنهاء هذا الحصار<sup>2</sup>.

بقاء الوضع الراهن هو الاختيار الأمثل بالنسبة لرئيس الوزراء رجب طيب أردوغان. فهو لا يريد المصالحة مع إسرائيل قبل موعد الانتخابات الرئاسية المرتقبة<sup>3</sup>.

فقد جاءت مواقف تركيا من نقد السياسات الإسرائيلية في سياق انفتاح تركي تجاه العالم العربي والإسلامي منذ وصول حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب أردوغان إلى رئاسة الحكومة التركية. وكان من أبرز هذه المؤشرات الرفض التركي للمشاركة في الغزو الأمريكي ضد العراق. حيث اتخذت تركيا موقفا متفقا مع المواقف العربية في رفض تقسيم العراق وضرورة الحفاظ على أراضيه<sup>4</sup>. وقد سعت تركيا إلى تحقيق الاستقرار الإقليمي حتى في قضايا لم تكن طرفا مباشرا فيها، وحافظت على علاقات جيدة مع كل الدول العربية. كما استمر التنامي في العلاقات التركية-العربية على الصعيد الاقتصادي وشهد حجم التجارة المتبادل، كما الاستثمارات، نموا ملحوظا<sup>5</sup>، فقد كشف وزير الاقتصاد التركي الأسبق ظفر تشاغلايان أن حجم التبادل التجاري بين تركيا والدول العربية ارتفع من 5 مليارات دولار عام 2002م إلى 55 مليار دولار عام 2011م، فيما ذهب ربع حجم الصادرات التركية عام 2012م إلى الدول

<sup>1</sup> "أردوغان: رفع الحصار عن غزة كشرط لتطبيع العلاقات مع إسرائيل"، 3 مارس 2014.

<http://www.i24news.tv/ar/%D8%A3%D8%AE>

<sup>2</sup> محمد عبد القادر خليل، "ما بعد الاعتذار: الأبعاد السياسية للنصر الدبلوماسي التركي على إسرائيل"، 3 مارس 2014.

<http://www.cdi-iran.org/book.php?id=7605&print=yes>

<sup>3</sup> حلمي موسى، المرجع السابق الذكر.

<sup>4</sup> عبد الحميد الكيالي (محرر)، إسرائيل ومستقبلها حتى عام 2015م، عمان، الأردن، مركز دراسات الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، 2008، ص 377.

<sup>5</sup> أحمد يوسف أحمد ونفين مسعد (محرران)، المرجع السابق الذكر، ص 88-89.

العربية. كما ارتفع حجم الاستثمار من الدول العربية في تركيا من 5 مليارات دولار عام 2002م إلى 9 مليارات دولار عام 2012م<sup>1</sup>.

كما أن محاولة تركيا خلال عام 2010م تكوين اتحاد شرق أوسطي بزعامتها أثار مخاوف إسرائيل، وظهرت بدايتها بتوقيع اتفاقية لإنشاء منطقة للتجارة الحرة تضم كلا من سوريا ولبنان والأردن ومنفتحة على البلدان الأخرى يتم خلالها تطبيق قوانين موحدة لتعزيز التكامل، فضلا عن إلغاء التأشيرات بين هذه البلدان لتعزيز التعاون المشترك في جميع القطاعات بينهم<sup>2</sup>. وفي مقابل ذلك، زاد اهتمام إسرائيل بدول البلقان (بلغاريا، رومانيا، وكرواتيا، اليونان وقبرص)، وبالتحديد مع التوتر المتصاعد في العلاقات التركية- الإسرائيلية الذي وصل إلى ذروته في نهاية ماي 2010م، مع الاقتحام الإسرائيلي لأسطول الحرية. ولكن الملفت للنظر هو ذلك التطور في العلاقات الإسرائيلية - اليونانية. وهو ما ينسحب أيضا على علاقة إسرائيل وقبرص\*. فقد قام رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو بزيارة "أثينا" Athènes ليؤسس

<sup>1</sup> محمد شيخ يوسف، "افتتاح الاجتماع التركي العربي الأول لوزراء الاقتصاد والتجارة و الاستثمار بدعوات لتفعيل التعاون بين الجانبين"، 10 جانفي 2014، <http://www.alquds.co.uk/?p=87615>

<sup>2</sup> أحمد يوسف أحمد ونفين مسعد (محرران)، المرجع السابق الذكر، ص 85.

\* الأزمة القبرصية عام 1960م بعد انسحاب القوات البريطانية منها، وأخذ التنافس بين تركيا واليونان على هذه المنطقة، فتم رفع القضية إلى الأمم المتحدة عام 1963م. وكان موقف الدول العربية ضد تركيا، بينما اتخذت الدول الأوروبية موقفا محايدا، فطرحت الأمم المتحدة مشروع برقم 2077، والذي يدعو إلى حق الجمهورية القبرصية بالسيادة الكاملة وكانت جميع الأطراف الأوروبية والعربية مؤيدة للمشروع، وحتى إسرائيل تدعو إلى ضم قبرص إلى اليونان، وكان ذلك صدمة لتركيا. وازداد الصراع عام 1974م عندما احتلت تركيا جزءا كبيرا من قبرص، إلا أن الأزمة ظهرت بوضوح أكثر عام 1998م، عندما قررت اليونان شراء الصواريخ الدفاعية الروسية (1 س . 300)؛ وذلك لتكون قوة مضادة للطائرات التركية التي تنتهك أجواء شمال قبرص. وقد حاول الاتحاد الأوروبي إجراء مفاوضات عام 1998م بين تركيا والحكومة القبرصية\_ اليونانية، إلا أن رؤوف دنكتاش Rauf Raif Denktaş زعيم القبارصة الأتراك، رفض ذلك وانسحب من المفاوضات ووضع شروطا للعودة إلى المفاوضات، من بينها تحديد مسار الجمهورية الشمالية لقبرص التركية. وتم في السنة ذاتها عقد بروتوكولا بين تركيا وجمهورية شمال قبرص التركية، وجرى المفاوضات مجددا عام 1998م، إلا أن تركيا رفضت المشاركة؛ بسبب مشاركة مندوبي من القبارصة اليونان وهدد دنكتاش بضم شمال قبرص إلى تركيا في حال ضم الجزء القبرصي\_ اليوناني إلى الاتحاد الأوروبي، وأعد أن انضمامها يعتبر انتهاكا لاتفاقية 1990م، التي تم الاتفاق بين القبارصة اليونان والأتراك على قيام جمهورية شمالي قبرص، وعبر هذا الاتفاق لا يمكن للجزيرة الانضمام لأي منظمة دولية ما لم تكن تركيا واليونان أعضاء بها. إلا أن قبرص اليونانية انضمت إلى الاتحاد الأوروبي عام 1993م مما أعطاها ذلك وضعاً مميزاً ومختلفاً عن قبرص التركية. إلا أن تركيا وصفت هذا الانضمام بأنه غير قانوني. وبعد وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة عمل أردوغان على إجراء محادثات مباشرة في عام 2002م، بهدف حل الخلاف الدائم بينهما. ويرى الأتراك أن وجود دولتان تكتان العداء لتركيا، وهما: اليونان وقبرص اليونانية، وتملكان حق النقض، يجعل موقف تركيا للانضمام الى الاتحاد الأوروبي صعباً، ويعزز من الموقف الرافض

لعلاقة جديدة تقوم على التعاون الأمني والاقتصادي. وقد أعقب هذه الزيارة زيارة قام بها وزير الخارجية الإسرائيلية ليبرمان إلى أثينا في جانفي 2011م، التي عكست أيامها الخمسة ولقاءاته الرفيعة (رئيس الدولة ورئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الدفاع... الخ) حجم التطور الجديد في العلاقات بين الدولتين<sup>1</sup>.

هناك أسباب عديدة تفسر التحول الجذري في موقف اليونان تجاه إسرائيل، من بينها تدهور العلاقات بين إسرائيل وتركيا في أعقاب أحداث أسطول الحرية. فتركيا التي كانت من أوثق حلفاء إسرائيل، كانت عدوا لليونان. وهذا ما دفع النخب الحاكمة في كل من تل أبيب وأثينا إلى استغلال هذه الأحداث لفتح صفحة جديدة في العلاقات بينهما. فقد كان الإسرائيليون يبحثون عن بدائل تعوضهم ما خسروه، جراء تراجع التعاون العسكري الذي كان يربط أنقرة بتل أبيب، لاسيما التدريبات الجوية والتعاون الاستخباري، وعوائد صفقات بيع السلاح وغيرها. فصغر مساحة إسرائيل، جعلها دائما تلجأ إلى تركيا تحديدا لإجراء التدريبات الجوية الهامة، لاسيما أن القيادة الإسرائيلية في تلك الفترة، كانت تضع خيار توجيه ضربة عسكرية للمنشآت النووية الإيرانية. كأحد الخيارات الرئيسية في التعامل مع البرنامج النووي الإيراني، في حين وجدت اليونان في هذا التطور مناسبة لاستغلال العلاقات مع إسرائيل لمواجهة الأزمة الاقتصادية التي كانت تعصف بها، وتفاقت حتى بلغت مستويات خطيرة جدا. وقد أدركت إسرائيل أهمية العلاقات مع أثينا وعوائدها الاستراتيجية على إسرائيل، فأخذت تستغل تراث العداء بين تركيا واليونان عبر التشديد على أهمية تطوير العلاقات بين الجانبين للوقوف أمام "الأطماع" التركية. وتشهد الباحثة الإسرائيلية "أبيراما غولان" بأن النخب الإسرائيلية حرصت على لفت أنظار المسؤولين اليونانيين مرارا إلى ما جاء في كتاب وزير الخارجية التركية أحمد داود أوغلو "العمق الاستراتيجي" باعتباره دليل على توجهات أردوغان لبعث الدولة العثمانية في نسختها الحديثة وأدواتها الجديدة، وأن كتاب أوغلو يمثل في الواقع "دليل العثمانيين الجدد" لاستعادة النفوذ القديم. ولا يتردد الإسرائيليون في استغلال الرواسب التاريخية الناجمة عن وقوع

---

لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي. لذا فإن الأتراك حاولوا تخفيف هذا التوتر بين هذه الأطراف وتركيا لمنع أية معارضة تجاه الانضمام إلى لاتحاد الأوروبي من قبل هاتين الدولتين. ولمزيد من المعلومات بهذا الخصوص راجع: زينب أبو سنة، تركيا الإسلامية: الحاضر ظل الماضي، القاهرة، الدار الثقافية للنشر، الطبعة الأولى، 2006.

<sup>1</sup> - محمد الأرتاؤوط، "التغلغل الإسرائيلي في دول البلقان"، مركز الجزيرة للدراسات، 2 جانفي 2014 .

اليونان وبقية دول البلقان تحت الحكم العثماني لمئات السنين. ويعترف السفير الإسرائيلي في بلغاريا "نجال جالنر" بأن إسرائيل باتت تركز على الإرث التاريخي والثقافي في تحفيز دول البلقان بشكل عام للتعاون معها<sup>1</sup>.

وفي هذا الإطار، يرى الأتراك أنه لا يحق لقبرص اليونانية أن تتقرب من الغاز في المياه الإقليمية للجزيرة من دون التوافق مع قبرص الشمالية. إذ عدا عن كون ذلك انتهاكا لحقوق الشطر الشمالي، فإن الشروع به عبر هذه الطريقة من شأنه أن يقوض جهود توحيد الجزيرة. وقد استعان الجزء الجنوبي من الجزيرة بدعم الاتحاد الأوروبي عبر اليونان، وبدعم إسرائيل عبر الشراكة الثنائية للتنقيب عن الغاز، وانخرطت العديد من الشركات الأميركية في اكتشاف الغاز الموجود على سواحل قبرص. وهو الأمر الذي أزعج الأتراك، ويثيرونه بشكل مستمر ولم يتم حله إلى الآن<sup>2</sup>.

إلى جانب ذلك، عملت إسرائيل على تعزيز علاقاتها بأرمينيا وتحريك ملف مذابح الأرمن\* تجاه تركيا من خلال مساعدة اللوبي الأرمني في الكونجرس الأمريكي للحصول على اعتراف دولي حول ما تعرض له الأرمن وتحريك باللوبي اليهودي في الكونغرس والإدارة الأمريكية للضغط على تركيا<sup>3</sup>. كما يرتبط هذا السيناريو بملف الاتحاد الأوروبي، والذي أصبح يحتل الأولوية في برنامج حزب العدالة والتنمية بعد انتصاره في انتخابات 3 أكتوبر 2002م. فقد كان أول نشاط قام به قادة الحزب، هو القيام بجولة أوروبية شملت غالبية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لتشجيعها على تحديد موعد لبدء مفاوضات العضوية<sup>4</sup>. وبعد إنجاز حكومة العدالة والتنمية العديد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية في تركيا، ظهرت إشارات

<sup>1</sup> - صالح النعامي، "إسرائيل والبلقان.. من العلاقات الباردة إلى التحالف الاستراتيجي"، 2 جانفي 2014. <http://www.aljazeera.net/opinions/pages/79d4e837-1426-4025-a6bc-97d06b96f801>

<sup>2</sup> - علي حسين باكير، "أميركا وتركيا: معادلة القوة الصاعدة والقوة المتراجعة"، مركز الجزيرة للدراسات، 12 يونيو 2013، ص 6.

\* تتميز العلاقات التركية- الأرمنية بالتوتر على أثر مشكلة الإبادة الجماعية التي حدثت في عام 1915م، أثناء الحرب العالمية الأولى أي في زمن الإمبراطورية العثمانية والتي راح ضحيتها مليون ونصف مليون أرمني على حد قول الأرمن، وتعد هذه القضية من أحد أسباب عدم قبول تركيا في الاتحاد الأوروبي.

<sup>3</sup> - "ليبرمان يعد خطة للانتقام من تركيا تشمل دعم الأكراد والأرمن"، **جريدة المصري اليوم**، 09 سبتمبر 2011

<sup>4</sup> - لقمان عمر النعيمي، "تركيا والاتحاد الأوروبي: دراسة لمسيرة الانضمام"، دولة الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2007، ص 33.

إيجابية من بعض المسؤولين الأوروبيين قبل انعقاد القمة الأوروبية في بروكسل في ديسمبر 2004م، حول إمكانية تحديد موعداً لبدء المفاوضات مع تركيا<sup>1</sup>. ومع مطلع عام 2005م، بدأت العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي بالتحسن بعد القرار الأخير لبدء المفاوضات مع تركيا في 3 أكتوبر 2005م<sup>2</sup>.

ومن خلال هذا، يمكن القول بأن تركيا تملك حظوظاً كبيرة لتحقيق هدف الانضمام للاتحاد الأوروبي، خاصة بعد الإصلاحات الهامة لحكومة العدالة والتنمية. كما أن بعض الدول وعليه، الاتحاد الأوروبي أيدت التوجه الجديد للسياسة التركية الراضة للسلوك الإسرائيلي، وخاصة تجاه حرب غزة، وفي الوقت نفسه فإن الاتحاد الأوروبي يرى أن الدور الإقليمي الذي بدأت تلعبه تركيا يعتبر مؤثراً مما يحد من الدور الإيراني في المنطقة الأمر الذي يساعد تركيا على الاحتفاظ بموقعها كقوة مؤثرة<sup>3</sup>.

فالالاتحاد الأوروبي ضد أي خطوة تمنح دوراً مميزاً لإسرائيل في الشرق الأوسط، خاصة مع تزايد مصالحها فيها. و بالتالي ستجد تركيا نفسها مع الاتحاد الأوروبي في حالة قبول عضويتها - في مواجهة إسرائيل، بالإضافة إلى أن انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي سيجعلها في غنى عن الدعم الذي تتلقاه من إسرائيل في جميع المجالات، لاسيما في المجالين العسكري والأمني، حيث ستمنحها التعهدات الدفاعية مصداقية أقوى لقدراتها العسكرية. وهذا سوف يكون له تأثيراً كبيراً على البعد الاستراتيجي لعلاقتها مع إسرائيل، خاصة أن الأتراك كانوا دائماً غير مرتاحين لسياسة إسرائيل في مجال تصدير الأسلحة. وهو المجال الحيوي الذي تركز عليه هذه الأخيرة في علاقاتها الاستراتيجية مع تركيا. فالمؤسسة العسكرية وبعض الأوساط السياسية في إسرائيل غالباً ما يبذون رفضهم الشديد عندما يثار موضوع التقنيات العسكرية الحديثة لتركيا<sup>4</sup>.

في حين تذهب الدراسات الإسرائيلية المتخصصة إلى أن إسرائيل تنظر إلى عضوية تركيا الكاملة في الاتحاد الأوروبي بوصفها تعزيزاً كبيراً لمجموعة الدول في الاتحاد التي تنتقد

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص 36.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 41.

<sup>3</sup> - شيماء أحمد منير، المرجع السابق الذكر، ص 3.

<sup>4</sup> - مراد فول، المرجع السابق الذكر، ص 496.

إسرائيل وتبنى وجهات نظر شبيهة بتلك التي تتبناها تركيا<sup>1</sup>. الأمر الذي جعل أنقرة تتخلى عن الفرضية القائلة أن التقرب من إسرائيل من شأنه أن يفتح البوابة الأوروبية أمام الانضمام التركي. ولذلك لم تعد الورقة الإسرائيلية ذات جدوى في هذا الإطار<sup>2</sup>.

يؤسس التحليل المرتكز على فرضيات المنظور الواقعي على ضرورة التركيز على متغير المصلحة فهي الأساس الذي اعتمد عليه الواقعيون في تفسير سلوك الدول. فتركيا في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية أرادت تحقيق أهداف ذات صلة مباشرة بتحقيق المصالح القومية التي استقرت عليها قرارات سياستها الخارجية، وهي مرتبطة بالأهداف التي يصبوا قادة حزب العدالة والتنمية إلى تحقيقها من خلال الأسس، الوسائل، والأليات التي اعتمدها وزير خارجية تركيا أحمد داود أغلو في كتابه "العمق الاستراتيجي" وذلك بواسطة امتلاك القوة العسكرية الاقتصادية، والثقافية. كما أن تركيا تأمل في الحصول على مكانة قوية وبارزة في منطقة الشرق الأوسط، فسياسة تحقيق النفوذ تمثل إحدى السبل التي تستخدمها سياسات الوضع القائم لتحقيق أهدافها في محاولة منها لمجابهة النفوذ الأمريكي والاسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط، والتحرر من المظلة الغربية، الأمر الذي من شأنه أن يضمن لها استقلالها والذي يعني مدى قدرة تركيا على تجنب سيطرة الدول الأخرى على توجهاتها وقراراتها وهذا ما يضمن أمنها حسب "رواد المنظور الواقعي" أما بالنسبة للنفوذ فيعني قدرتها على ممارسة التأثير والتأثر في بيئتها سواء على السياسات الخارجية للدول الأخرى في إطار العلاقات الثنائية بها بما فيها إسرائيل أو في إطار القرارات الجماعية في إطار منظمة حلف شمال الأطلسي. فأكثر الدول قدرة على التأثير في بيئتها تكون الأكثر فعالية في متابعة وتحقيق مصالحها، ويسمح لها بممارسة نفوذ واسع في المنطقة.

<sup>1</sup> - بولنت آراس وآخرون، المرجع السابق الذكر، ص 101.

<sup>2</sup> - فاتن نصار، المرجع السابق الذكر، ص 153.



## المبحث الثاني

### سيناريو تحسن العلاقات التركية - الإسرائيلية

إن اندلاع انتفاضات الربيع العربي وارتباطها بالنسبة لدول الجوار الجغرافي بتداعيات أمنية، وتطورات سياسية ومشكلات اقتصادية، وفي ظل تغير معادلات الأمن الإقليمي، وتبدل أنماط التحالفات السائدة وارتفاع وتيرة التحديات والتهديدات العابرة للحدود، كان لكل ذلك تأثيرات مختلفة على البيئة الأمنية المحيطة بكل من تركيا وإسرائيل، على نحو أثار تساؤلات تتعلق بمسارات العلاقات التركية - الإسرائيلية وإمكانية أن تفضي تفاعلات المنطقة- بسبب سقوط أنظمة سياسية ظلت في الحكم لعقود- إلى إمكانية طرح سيناريو تحسن العلاقات التركية- الإسرائيلية، وإعادة تأكيد حاجة كل من إسرائيل و تركيا إلى توثيق العلاقات المشتركة باعتبارها علاقات حددت مساراتها وصاغت طبيعتها العوامل ذات الصبغة الأمنية.

إن الجالية اليهودية في تركيا والتي تتمتع بنفوذ كبير بسبب ثرائها موقعها البارز في الحياة والتجارة منذ عهد الإمبراطورية العثمانية، وجود اليهود الأتراك في إسرائيل والذين هاجروا في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، كل ذلك يجعلهم مرتبطين بصلة وثيقة مع وطنهم الأم. الأمر الذي أدى وسيؤدي إلى توثيق العلاقات بين الطرفين<sup>1</sup>. كما شكلت الروابط الاقتصادية واحدة من بواعث استقرار العلاقات التركية - الإسرائيلية، ليس لأهميتها الاقتصادية فقط، وإنما باعتبارها تشكل مؤشرا بارزا وتعطي دلالات رمزية على مدى تقدم وتعمق هذه العلاقات أيضا، فقد تعززت التبادلات التجارية وتعمقت في مرحلة ما بعد حادثة أسطول الحرية عن مرحلة ما قبلها، ومن المرجح أن يرتفع أكثر<sup>2</sup>. واستمرت الاستثمارات الإسرائيلية عبر مئات الشركات في تركيا، واستثمارات شركات تركية في إسرائيل<sup>3</sup>. فعلى سبيل المثال، تعتبر شركة Zorlu Holding ثاني أكبر شركة في تركيا، والتي يملكها رجل الأعمال زورلو، وهي تستثمر في قطاع الطاقة في إسرائيل. حيث أنها بالشراكة مع شركة أدلتيك الإسرائيلية، أقامت عددا من محطات لتوليد الكهرباء في أرجاء إسرائيل خلال فترة القطيعة الدبلوماسية بين تركيا

<sup>1</sup> رنا عبد العزيز خماش، المرجع السابق الذكر، ص ص 162 - 163.

<sup>2</sup> محمد عبد القادر خليل، "العلاقات التركية الإسرائيلية في شرق أوسط جديد"، مختارات إسرائيلية، 2012، ص 20 فيفري

2014. <http://ahramonline.org.eg/articles.aspx?Serial=990478&eid=7058>

<sup>3</sup> محمد نور الدين، تركيا: الانتخابات والعلاقات مع إسرائيل، المرجع السابق الذكر، ص 205.

وإسرائيل<sup>1</sup>. مع أن تركيا بادرت إلى إلغاء بعض الاتفاقيات مع إسرائيل على الصعيد العسكري، فإن عقود التسلح الأساسية لم تلغ، ومن أهمها تسليم طائرات من دون طيار من طراز هيرون. كما استمرت مشاريع تطوير ونتاج دبابات وطائرات مقاتلة<sup>2</sup>.

مخاوف الأتراك من دعم إسرائيل لكردستان مستقلة تبذدت - إلى حد ما - بعد ما وافقت الولايات المتحدة على السماح بعمل عسكري تركي ضد مواقع حزب العمال الكردستاني شمال العراق والتي شاركت فيها وبدور كبير طائرات بدون طيار زودتها إسرائيل. فمن الناحية الإستراتيجية، تفكيك العراق وتقسيمه لا يخدم المصالح الإسرائيلية، العراق القوى نسبياً سيشكل توازناً مضاداً للتفوق الاستراتيجي الإيراني في المنطقة. علاوة على ذلك، يتعين على إسرائيل أن تواجه إمكانية قيام كيان سياسي كردي معزول عرضة للتهديد من جانب تركيا، وسيكون بحاجة إلى النفوذ الإيراني كما يبدو، مما يتيح ل طهران إقامة ممر ممتد شمال العراق عبر سوريا حليفة إيران والممتد إلى حزب الله الذي ترعاه إيران في لبنان. وحتى إذا لم يتحقق مثل هذا التوقع، فليس لإسرائيل أية مصلحة في تهديد منظومة العلاقات الاستراتيجية المهمة في الدول الإقليمية الكبرى، مثل: تركيا من أجل عقد تحالف مع دولة جديدة صغيرة وضعيفة. لدى أنقرة وتل أبيب هدف مشترك في العراق؛ أي رؤية تطور هذه الدولة واستقرارها لتكون قوية بما يكفي ولتكون مركز ثقل في مواجهة النفوذ الإيراني<sup>3</sup>.

إن قرار حكومة حزب العدالة والتنمية إرسال طائرات و فرق تركية للمشاركة في الحرائق الضخمة التي اندلعت في جبال الكرمل في إسرائيل، يعد غريباً لأنه جاء في ذروة الخلاف الإعلامي بين الجانبين بشأن الاعتداء الإسرائيلي على سفن أسطول الحرية، واستدعاء الخارجية الإسرائيلية السفير التركي في تل أبيب وتوجيه إهانة مباشرة له، عندما تم إجلاسه على كرسي منخفض. كما أن موافقة تركيا على السماح لحلف شمال الأطلسي بنشر الرادار المضاد للصواريخ على الأراضي التركية، وبالرغم مما أثاره هذا الاعلان من تخوف إيراني من وجود هذا الرادار القريب منها، إلا أن تركيا حاولت طمأنة إيران بأن هذا الرادار ليس موجه ضدها، لكن الموافقة التركية على نشر هذا الرادار دليل على أن التحالف الاستراتيجي مع

<sup>1</sup> صالح النعامي، "العلاقات التركية - الإسرائيلية بعد الاعتذار: بين النقاء المصالح وتعارضها"، المرجع السابق الذكر.

<sup>2</sup> محمد نور الدين، تركيا: الانتخابات والعلاقات مع إسرائيل، المرجع السابق الذكر، ص 205.

<sup>3</sup> - افرايم ليفني، المرجع السابق الذكر، ص ص 9-10.

الولايات المتحدة وحلفائها لا يمكن المساس به، ولاسيما أن هذا الرادار يخدم إسرائيل بدرجة كبيرة حسب قناعة الرأي العام التركي<sup>1</sup>.

يعد الاعتذار الرسمي الذي قدمه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في 22 مارس 2013م لنظيره التركي رجب طيب أردوغان عن حادثة أسطول الحرية، تطوراً فرضته التغيرات الإقليمية المتسارعة التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط منذ اندلاع انتفاضات الربيع العربي حتى الآن، ومهدت له كذلك بعض مواقف السياسة الخارجية التركية، والتي لها ارتباط مباشر بإسرائيل، كالموافقة على الرغبة الأمريكية في مشاركة إسرائيل في الفعاليات غير المباشرة لحلف الشمال الأطلسي، وكذلك الموافقة على نشر الدرع الصاروخية الأطلسية عبر الأراضي التركية وهي الدرع التي توفر حماية دفاعية أمنية لإسرائيل من أي هجمات إيرانية محتملة<sup>2</sup>. كما مهد لهذا الاعتذار الإقصاء المؤقت لوزير الخارجية الإسرائيلية أفيجادور ليرمان\* من الوزارة، والذي كان يقف حجر عثر أمام إصلاح العلاقات بين البلدين، ذلك بعد تقديم المدعى العام يهودا وانشتاين Yehuda Weinstein لائحة اتهام لليرمان تتعلق بالاحتيايل بما أقصاه من المعاملة السياسية ولو مؤقتاً، وفي مقابل ذلك، ارتبطت المواقف الداعمة لرئيس الوزراء الإسرائيلي بالعديد من الشخصيات الأخرى كوزير الدفاع الإسرائيلي السابق إيهود باراك، والذي أعلن مؤخراً اعتزال الحياة السياسية، ورئيس أركان الجيش، بيني جانتز Benny Gantz ورئيس الموساد تامير بارودو Tamir Pardo<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - خورشيد دلي، "عودة العلاقات التركية الإسرائيلية بين الاعتذار والصفقة"، مجلة الوحدة الإسلامية، السنة الثانية عشر، العدد 137، أيار 2013.

<sup>2</sup> - صافيناز محمد أحمد، "المصالحة الإسرائيلية التركية والأزمة السورية"، 12 ديسمبر 2013. <http://www.ahram.org.eg/NewsPrint/201911.aspx>

\* أفضى الاعتذار الإسرائيلي لتركيا إلى إغضاب ليرمان، الذي رفض الموقف الإسرائيلي في مقالة كتبها (جريدة بديعوت أحرنوت في 25 مارس 2013)، وأشار فيها إلى أن تدهور العلاقات بين البلدين لم يبدأ على متن سفينة "مرمرة"، ولا بسبب جلوس السفير التركي (وغوز تشليك) في إسرائيل على كرسي منخفض في مقابلة مع نائب وزير الخارجية، (داني ايلون)، بل أنه بدأ قبل ذلك بكثير عن إيمان إيديولوجي وقرار استراتيجي للقيادة التركية الحالية. وأشار ليرمان إلى أن "التعبير الأول عن ذلك كان إبان حكومة أولمرت، وذلك حينما غادر أردوغان دافوس وهو يقذف الرئيس بيريز باتهامات عدوانية. وجاءت بعد ذلك خطوات تصعيدية كثيرة أخرى مثل مسلسلات بُنت في التلفاز التركي الرسمي وعرضت جنود الجيش الإسرائيلي على أنهم قتلة أطفال".

<sup>3</sup> - محمد عبد القادر خليل، "بعد الاعتذار الإسرائيلي لتركيا.. إلى أين تتجه العلاقات؟"، 12 ديسمبر 2013. <http://www.alarabiya.net/news-renderer?mgnlUuiid=64532591-5a1b-4d42-8625-91c823374781>

من الناحية التركية، سقطت مع انتفاضات الربيع العربي دعوات التحالف الرباعية بين دمشق وأنقرة وطهران وبغداد، التي راجت منذ فترة على وقع طموحات توسيع المصالح الاقتصادية، وتحت تأثير مبدأ "تصفير المشاكل"<sup>1</sup>. فقد تشكل محور مضاد لأنقرة من قبل كل من سوريا وإيران والعراق. حيث أصبحت هذه الدول تشكل تحديا كبيرا للأمن القومي التركي بالنظر كونها دول جوار جغرافي مباشر مع تركيا، هذا بالإضافة إلى توتر العلاقات مع روسيا، والتي تعد بدورها دولة جوار غير مباشر، وذلك بفعل تناقض المواقف وتباين المصالح حيال تطورات الملف السوري، وهي تطورات تحمل تحديات للأمن القومي التركي، لارتباطهما بحركة لاجئين سورين كثيفة تجاه الأراضي التركية، وسيولة أمنية على الحدود المشتركة مع سوريا هذا فضلا عما يرتبط بذلك من تحديات وتهديدات تتعلق بالنشاط والاستهداف الكثيف للمواقع الحيوية التركية من قبل حزب العمال الكردستاني<sup>2</sup>. وعلى الجانب الإسرائيلي، حملت انتفاضات الربيع العربي مخاطر شتى لإسرائيل تمثلت في المخاوف الإسرائيلية من صعود تيارات إسلامية متشددة ومعادية لها إلى السلطة في الدول التي سقطت أنظمتها، و من وصول أسلحة متطورة موجودة بحوزة سوريا إلى منظمات تعتبرها إسرائيل "إرهابية"<sup>3</sup>.

لقد جرى الإعلان عن اكتشافات الغاز في منطقة شرق المتوسط، والتي تجاوزت احتياطياتها 1.22 تريليون متر مكعب قدرت قيمتها الحالية بنحو 220 مليار دولار. وتقع هذه المناطق داخل الحدود البحرية الإقليمية لست دول: تركيا وسوريا وقبرص ولبنان ومصر وإسرائيل<sup>4</sup>. فالتعاون التركي - الإسرائيلي ضروري لكسر الجمود في قطاع الغاز البحري المهم في شرق البحر المتوسط. إذ تُبشّر اكتشافات الغاز بتغيير توقعات الطاقة بالنسبة إلى أوروبا. لكن توترا العلاقات التركية - الإسرائيلية أحبطت الجهود الرامية إلى معرفة كيفية إيصال موارد الغاز تلك إلى السوق. ويتمثل السبيل الأكثر اقتصادا في بناء خط أنابيب من قبرص إلى تركيا ودمجه في خطوط الأنابيب التي تمرّ من تركيا إلى أوروبا. ومع تحسّن العلاقات التركية -

<sup>1</sup> - محمد برهومة، "التحالفات المتغيرة: العلاقات الإقليمية في مرحلة ما بعد الثورات"، مجلة السياسة الدولية، 2011، 20 فيفري 2014. <http://ahramonline.org.eg/Policy.aspx?Serial=691672>

<sup>2</sup> - محمد عبد القادر خليل، "العلاقات التركية الإسرائيلية في شرق أوسط جديد"، المرجع السابق الذكر.

<sup>3</sup> - أحمد دياب، "الدور الأمريكي في المصالحة التركية - الإسرائيلية وأثرها على التفاعلات في المنطقة"، المرجع السابق الذكر، ص 105.

<sup>4</sup> - Oded Eran, Israel-Turkey Reconciliation Still Remote, The National Interest, April 18, 2013.

الإسرائيلية، سيصبح ذلك ممكنا، مع المتوقع حدوث تعاون تركي - إسرائيلي - قبرصي في ذلك القطاع<sup>1</sup>.

باتت فرص تحسن العلاقات التركية - الإسرائيلية كبيرة، لأن الولايات المتحدة الأمريكية ترى في إصلاح هذه العلاقة مصلحة استراتيجية لها<sup>2</sup>، ويرتبط ذلك أساسا بالمشروع الأمريكي الجديد لمنطقة الشرق الأوسط تحت تسمية الشرق الأوسط الكبير، والذي أصبح يشمل تلك المنطقة التي تضم كلا من العالم العربي، إسرائيل، تركيا، آسيا الوسطى، القوقاز ومنطقة شبه القارة الهندية، وفق ما جاء في تقرير لجنة هارت- رودمان الذي وضعت الإدارة الأمريكية في شهر فيفري 2001م، تحت عنوان "البيئة الأمنية الكونية الجديدة في الربع الأول من القرن الحادي والعشرين" وطرحته بصفة رسمية، في شهر فيفري 2004م، كما قدمته لشركائها في مجموعة (G8)، في شهر جوان من السنة نفسها.

يرى محررو هذا المشروع، أنه على الدول العربية والإسلامية أن تضع موضع التطبيق ثلاث حلول مستعجلة للخروج من المأزق الذي توجد فيه وهي:

1 - تطوير الديمقراطية والحكم الراشد

2 - إنشاء مجتمع يقوم على المعرفة

3 - توسيع الفرص الاقتصادية

والواقع، أن هذا المشروع لا يخرج عن سياق مشروع الشرق الأوسط الجديد، لكن بمقاربات مغايرة. ففي ظل التفوق العسكري والاقتصادي والعلمي لإسرائيل وتركيا، وتغاضي الإدارة الأمريكية عن إيجاد الحلول لمشاكل المنطقة، فإن غايتها في نهاية المطاف هو تكريس التفوق الإسرائيلي - التركي والحفاظ على مكانتهما كدولتين محوريتين، حفاظا على المصالح الاستراتيجية الأمريكية. كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تدرك تمام الإدراك أن تركيا تمثل احتياطا استراتيجيا يمكن اللجوء إليه، أثناء الأزمات التي يمكن أن تظهر في الدوائر الجيوبوليتكية وهذا ما أكدته الأزمة السورية<sup>3</sup>. فخلال الزيارة التي قامت بها وزيرة الخارجية السابقة هيلاري كلنتون إلى إسرائيل عام 2012م، طالبت فيها بتقديم اعتذار لتركيا، ودعت إلى الإسراع من أجل إعادة العلاقات التركية - الإسرائيلية إلى سابق عهدها، انطلاقا من أن كل

<sup>1</sup> - بول سالم، "التقارب الإسرائيلي التركي يغير موازين القوة في الشرق الأوسط"، 20 فيفري 2014.

<http://carnegie-mec.org/publications/?fa=51579>

<sup>2</sup> - "مستقبل العلاقات التركية الإسرائيلية بعد الاعتذار، المرجع السابق الذكر.

<sup>3</sup> - مراد فول، المرجع السابق الذكر، ص ص 518-519.

وقت يمر دون عمل ينجز، يضر ذلك بالمصالح الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة. والدعوة الأمريكية التي وجهت آنذاك إلى إسرائيل تأسست على ثلاث عوامل أساسية بحسب هيلاري كلنتون، وهي:

- أن المصالح الحيوية لكل من الولايات المتحدة وإسرائيل ستتضرر، إن لم يجر العمل على إصلاح العلاقات التركية - الإسرائيلية.

- ثمة جماعات إرهابية تستغل تدهور علاقات البلدين للقيام بعمليات تضر بالمصالح الأمريكية الاستراتيجية في المنطقة.

- تركيا أصبحت قوة إقليمية وفاعل مركزي في الإقليم، بما يجعل من استمرار تدهور علاقات إسرائيل معها يؤثر على القدرة الأمريكية - الإسرائيلية على تشكيل موقف إقليمي ودولي موحد حيال الملف النووي الإيراني<sup>1</sup>. وهو ما وجد تعبيره كذلك في الجهود الكبيرة التي بذلها الرئيس "باراك أوباما" ووزير خارجيته "جون كيري" من أجل تقريب وجهات النظر بين الجانبين. فبعد انطلاق انتفاضات الربيع العربي، وخسارة واشنطن لعدد من أهم حلفائها في المنطقة، لاسيما الرئيس المصري السابق حسني مبارك وتفاقم التداعيات السلبية للانتفاضة السورية، تعاضت أهمية الدور الذي يقوم به ما تبقى من حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية الرئيسيين الأردن وتركيا وإسرائيل. لكن لا يمكن أن تتم حماية المصالح الأمريكية، لطالما أن أقوى حليفين لواشنطن، وهما تركيا وإسرائيل في حال خلاف وتوتر. ومن هنا جاء الدور الأمريكي في محاولة إنهاء هذا الملف<sup>2</sup>، والذي جعل الاعتذار الإسرائيلي يتحقق خلال جلسة جمعت بين رئيس الوزراء الإسرائيلي والرئيس الأمريكي "باراك أوباما" في مطار بن جوريون قبيل مغادرته إلى الأردن، ليصبح الاعتذار بمثابة إثبات لفرضية أن العلاقات بين تركيا وإسرائيل تقوم على ركيزة ومحورية "الشريك الثالث". وقد أصدر البيت الأبيض في هذا النطاق بياناً يعرب فيه عن مدى أهمية تعميق التعاون التركي - الإسرائيلي، ونص البيان

"أن الولايات المتحدة تقدر بعمق شراكتنا الوثيقة مع كل من تركيا وإسرائيل، ونحن نعلق أهمية كبيرة على استعادة العلاقات الإيجابية بينهما من أجل دفع عملية السلام والأمن في المنطقة".

وفي هذا الإطار، أشار جون كيري، إلى أن

<sup>1</sup> - محمد عبد القادر خليل، بعد الاعتذار الإسرائيلي لتركيا.. إلى أين تتجه العلاقات؟، المرجع السابق الذكر.

<sup>2</sup> - "مستقبل العلاقات التركية الإسرائيلية بعد الاعتذار"، المرجع السابق الذكر.

"المصالحة بين إسرائيل وتركيا تمثل تطوراً مهماً للغاية من شأنه أن يساعد في دفع عملية السلام والاستقرار في المنطقة"<sup>1</sup>.

ومن خلال ملاحظة مدى مساهمة كل من متغيرات البيئة الداخلية والخارجية في طرح هذا السيناريو يمكن لنا الاستعانة بفرضيات المنظور الليبرالي - الليبرالية التجارية- حيث يرى رواد هذه النظرية بأن درجة عالية من الاعتماد المتبادل تؤدي إلى تعاون أكبر بين الدول، ويدعم الاستقرار بينهما وهذا ما ينطبق على العلاقات التركية - الإسرائيلية. بالإضافة إلى النظرية المؤسسية والتي تذهب -كما أشرنا سابقاً- إلى أهمية المؤسسات في تعزيز التعاون والمصلحة المشتركة. فتركيا لا تزال عضواً في حلف شمال الأطلسي، وعضواً مرشحاً للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، على الرغم من أن العلاقات المتميزة بين أنقرة وثل أبيب لم تكن ذات تأثير إيجابي ملموس في عملية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، فإن توتر هذه العلاقات سيكون له تأثير سلبي كبير مستقبلاً في العلاقة مع أوروبا، ذلك أنه لا يمكن فصل العلاقات التركية- الإسرائيلية عن الغرب الذي ينظر إلى إسرائيل كجزء منه، كما أن لتركيا العديد من المشاكل التي لاتزال عالقة مع قوى مسيحية وغربية مثل اليونان وقبرص والقضية الأرمنية وكل هذه عوامل تقرض عليها أن تكون على علاقات جيدة ولو في حدها الأدنى مع الغرب لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية. كما أن حكومة حزب العدالة والتنمية بحاجة إلى دعم من الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وهي تعي جيداً أن كسب هذه الأخيرة بجانبها لا بد أن يمر عبر البوابة الإسرائيلية ومن الجانب الآخر ليس من المتوقع أن تجنى تركيا أرباحاً مضمونة من العالمين العربي والإسلامي مكافأة لها على قطع علاقاتها بإسرائيل، وكل ما ستحصده في الغالب هو تقدير معنوي من الرأي العام العربي والإسلامي دون إمكانية ترجمته لمكاسب عملية في ظل حرص أغلب الحكومات العربية على علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.

<sup>1</sup> - محمد عبد القادر خليل، "بعد الاعتذار الإسرائيلي لتركيا.. إلى أين تتجه العلاقات؟"، المرجع السابق الذكر.

### المبحث الثالث

#### سيناريو القطيعة بين البلدين

هناك مجموعة من المتغيرات التي يعتمد عليها هذا السيناريو سواء على مستوى البيئة الداخلية أو على مستوى البيئة الخارجية الإقليمية و الدولية، وهي كالتالي:

نسجل عودة الإسلام السياسي بقوة في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية، والذي استطاع أن يسيطر على منصب رئيس الوزراء ورئيس الحكومة بعد استحوازه على أغلبية المقاعد في البرلمان التركي، ومكنه ذلك من إدخال تغييرات جذرية على الحياة السياسية، سمحت له بالحد من سلطة المؤسسة العسكرية، وعجل بإحياء القيم الإسلامية، و توسع المد الإسلامي شاملا كل الفئات العمرية وكل الطبقات الاجتماعية ومظاهر العداء التي انتشرت بقوة ضد الأمريكيين والإسرائيليين، وأصبحت معه سياسة التقارب مع إسرائيل محل تساؤل من قبل الرأي العام التركي<sup>1</sup> وفي هذه الفترة، أخذت البلاد تطور ببطء علاقة جديدة وأكثر موائمة مع ماضيها العثماني الخاص وتقاليدھا الثقافية والدينية، وهذه الظاهرة توضح بروز مجتمع إسلاموي حيوي داخل تركيا. وهذا بدوره له تداعياته على العلاقات التركية - الإسرائيلية<sup>2</sup>.

بقاء حزب العدالة والتنمية في الحكم، خاصة مع تراجع دور الأحزاب اليسارية والعلمانية في الانتخابات الرئاسية عام 2014م، مروراً بالانتخابات البرلمانية التي تتجرى في جويلية 2015م، لاسيما بعد قدرته على الفوز في ثلاث استحقاقات انتخابية متتالية، وتوسيع قاعدته الانتخابية من 34,2% في عام 2002م إلى 46.66% في عام 2007م إلى 49,91% في عام 2011م، وفي الانتخابات البلدية التي جرت في مارس 2014م، بنسبة 46% من خلال الدعم الذي تلقاه من شرائح واسعة من الشعب التركي<sup>3</sup>. ومع تبنى حكومة حزب العدالة والتنمية "حزمة الإصلاحات الديمقراطية" في ديسمبر 2013م، والتي شملت مجالات متعددة تتعلق بالحياة السياسية والحزبية والانتخابات، ومنها ما يتعلق بالحريات العامة و الحقوق، خاصة الأقليات. فعلى مستوى الحقوق والحريات، تم التطرق إلى قضية الحجاب الذي سيصار إلى رفع الحظر جزئياً عنه، بحيث يقتصر على أصحاب اللباس الموحد.

<sup>1</sup> - مراد فول، المرجع السابق الذكر، ص ص 225-226.

<sup>2</sup> - جراهام فولر، المرجع السابق الذكر، ص 95.

<sup>3</sup> - محمود جرابعة، "فتح الله كولن ورجب طيب أردوغان: أي مستقبل ينتظر حزب العدالة والتنمية؟"، جريدة الاقتصادية، العدد 7412، 26 جانفي 2014.



كالجيش والمؤسسات العسكرية والأمنية والقضاة، إلغاء العهد الذي يردده طلاب المدارس الابتدائية، والذي يتضمن إعلاء للعنصر التركي دون غيره، تشديد عقوبة جريمة التمييز العنصري ورفعها من سنة سجن إلى ثلاث سنوات، السماح باستخدام الأحرف المفتاحية والتي كانت محظورة في اللغة (x,q,w)\* وهي من الأحرف الأساسية في اللغة الكردية. وعلى مستوى النظام الانتخابي و الحياة الحزبية ؛ طرح موضوع النظام الحالي الذي يشترط حصول الأحزاب السياسية على 10% من أصوات الناخبين كحد أدنى للدخول إلى البرلمان للنقاش، بحيث يتم إبقاؤه أو تخفيض النسبة إلى 5% أو إلغاء النسبة كلياً<sup>1</sup>. كما تقدمت الحكومة بمشروع إصلاح النظام القضائي بعد فوزها في الانتخابات المحلية في مارس 2014م لمواجهة نفوذها ما أطلق عليه وصف "الدولة الموازية"<sup>\*\*</sup>، مشيراً بذلك إلى نفوذ جماعة "فتح الله غولن" الواسع في أجهزة الدولة، وفي مقدمتها الأمن والقضاء. وكان هذا الإصلاح يتيح لوزير العدل خصوصاً أن يفرض برنامجه على المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين، وأن يفتح تحقيقات حول أعضاء هذا المجلس، وأن تكون له الكلمة الحسم حول تعيين كبار القضاة. وأثار تبني الإصلاح جدلاً واسعاً في البرلمان. إذ رأت المعارضة فيه رغبة من حكومة أردوغان في الهيمنة على القضاء لدحض هذه الاتهامات. وإلى جانب هذا الإصلاح، أمر أردوغان بعملية تطهير غير مسبوق في أسلاك الشرطة والقضاء بعد اتهامهما بالتآمر ضده مع حلفائه السابقين في جماعة فتح الله غولن الإسلامية<sup>2</sup>.

\* سعى مؤسس تركيا الحديثة، مصطفى كمال أتاتورك إلى تغريب بلاده ودفعها نحو أوروبا المتحضرة والانطلاق بعيداً عن قيود الجغرافيا والدين والتاريخ التي قادت برأيه إلى نهاية الدولة العثمانية. ضمن سعيه لترسيخ هذا التغريب، قام أتاتورك بتغيير الحروف العربية المستعملة في كتابة التركية إلى الحروف اللاتينية. كما تم حظر استعمال أي حرف لا يستعمل في التركية، مثل الحروف الثلاثة من الكرمانجية الكردية (القاف Q، الخاء X، الواو W) ومنع استعمالها في الأسماء الكردية مثل: welat التي تعني وطن، xebat التي تعني نضال أو عمل، xelat التي تعني هدية، xanim التي تعني سيدة، وغيرها من الكلمات التي تحوي نفس تلك الحروف.

<sup>1</sup> - علي حسين باكير، "حزمة الإصلاحات في تركيا: التفاعلات الداخلية و التوقعات المستقبلية"، 12 جانفي 2013،

<http://studies.aljazeera.net/reports/2013/10/20131020113131548991.htm>

\*\* بناء دولة داخل دولة، وقد اهتمت حكومة العدالة و التنمية حركة "الخدمة" التي يتزعمها "فتح الله غولن" بالسعي لإقامتها بغية تعظيم نفوذه وتعزيز حضوره جماعته في كافة مفاصل الدولة ومؤسساتها توطئة بالإطاحة بالحكومة.

<sup>2</sup> - المحكمة الدستورية التركية تلغي جزءاً من إصلاحات أردوغان القضائية، 15 ماي 2014،

<http://islamtoday.net/albasheer/artshow-12-197115.htm>

ومن هنا، ستلعب هذه الإصلاحات دورا كبيرا في التأثير على نسبة و حجم التصويت لصالح حزب العدالة و التنمية في الانتخابات القادمة، ومن ثم إمكانية بقائه في السلطة واستمراره بسياسته الانتقادية لإسرائيل.

أعتبر العديد من المحللين إعلان عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني المعارض وقف العمل المسلح لعناصر الحزب بمغادرة الأراضي التركية وانسحابهم إلى شمال العراق مقابل الحصول على ضمانات رسمية من حكومة أردوغان، بداية نحو دعم الميليشيات الكردية السورية المسيطرة على المنطقة الكردية في شمال سوريا والقريبة من الحدود الجنوبية لتركيا. ومن ثم، فإذا كان أوجلان يرغب في مساندة أكراد سوريا في الصراع الدائر، فإن أردوغان نفسه يرغب في ضمان تحييد استراتيجيات حزب العمال الكردستاني أثناء مسانده لأكراد سوريا عن التأثير أمنيا على الداخل التركي؛ أي تفويض التأثيرات السلبية للمتغير الكردي السوري في أن يكون ضاغطا على تركيا خلال الفترة القادمة<sup>1</sup>. وتشير التقارير إلى رغبة إسرائيل في بقاء الحزب على الحدود التركية؛ بحيث يكون قادرا على إثارة المشاكل الأمنية في أي وقت للضغط على تركيا لاتخاذ مواقف أقل حدة تجاه إسرائيل، وأيضا تحسبا لحدوث تغيير سياسي في سوريا يضمن رحيل الرئيس السوري بشار الأسد، وما يستتبع ذلك من احتمالية قيام دولة مستقلة للأكراد قد يكون لها امتدادات جغرافية داخل الحدود التركية، خاصة في محافظة هاتاي، إضافة إلى ترسيم الحدود وإعادة تقسيم مياه نهري دجلة و الفرات. وفي تقرير أصدره مركز أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي تنبأ بأنه لا يمكن أن يصمد أي اتفاق مستقبلي مع تركيا بسبب التناقض الكبير في المصالح بين تل أبيب وأنقرة، مشيرا إلى أن كلا من إسرائيل و تركيا ستتصادمان حول مناطق النفوذ في سوريا في حال سقوط نظام بشار الأسد. حيث ستكونان معنيتين بهامش حرية كبير في العمل العسكري في سوريا خاصة في الملف الكردي؛ حيث تدعم إسرائيل قيام دولة كردية بينهما تتخوف تركيا من ذلك. مما قد يجعل المواجهة بين البلدين ليست أمرا مستبعدا<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> -Bakr Sidki, "The Syrian Revolution and the Role of Turkey ", 1 February 2014. <http://www.lb.boell.org/web/52-732.html>

<sup>2</sup> - دوائر إسرائيلية تتصح نتيا هو بإسقاط أردوغان"، 12 ماي 2014،

<http://www.sasapost.com/turkey-israel>

وكننتيجة لذلك، عملت تركيا على تقوية علاقاتها مع إيران. فعلى الرغم من أن الملف السوري كان سببا رئيسيا في تراجع هذه العلاقات خلال المرحلة السابقة، إلا أنه حدث التقارب مرة أخرى على خلفية توافق الطرفين على ضرورة الحل السياسي السلمي لهذا الملف، ورفض التدخل العسكري لحسمه، كذلك الاتفاق على ضرورة محاربة التنظيمات الكردية. بحيث تتقاسم كل من إيران و تركيا هواجس مشتركة فيما يخص الجماعات الكردية الانفصالية الموجودة في كل من تركيا و إيران، و التي تتعاون مع التنظيمات الكردية الموجودة في كل من العراق وسوريا. ومن هنا، يمكن أن يكون هذا الملف أحد الملفات الأساسية التي سيتعاون فيها البلدان مع استمرار علاقاتها الإيجابية في المستقبل. ويمكن أن يسهم هذا التعاون في تخفيف المخاوف التركية من تأثير الميليشيات الكردية على حدودها الشرقية و الجنوبية<sup>1</sup>.

تتخوف إسرائيل من إمكانية سيطرة تيارات الإسلام المتطرف على السلطة في حالة سقوط نظام بشار الأسد. فرغم عدم وجود معاهدة سلام بين البلدين، فإن الحدود لم تشهد مواجهات عسكرية مباشرة منذ أربع عقود. ولذلك فإن ، إسرائيل تفضل سيناريو التغيير داخل النظام، وليس إسقاط النظام؛ أي إعادة تأسيس النظام نفسه على أسس ديمقراطية وعلمانية حتى لا يتحول إلى نظام إسلامي<sup>2</sup>. أما تركيا؛ فسوف تكون من أكبر المستفيدين من عملية التغيير في سوريا، إذا تمت لصالح التيار الإسلامي أو حلفائه. فقد سمحت تركيا لجماعة الإخوان المسلمين السورية بالتحرك في اسطنبول ولمراقبها العام بالإدلاء بتصريحات. وتناقلت وسائل إعلام تركية أن "رياض الشقفة"، المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين السورية، قد صرح بأن جماعة الإخوان

"تدير المظاهرات في سوريا، وتشارك فيها بفعالية و بأعداد كبيرة، وبأنها لن تتوقف قبل إسقاط النظام"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - "التقارب التركي الإيراني المبكر.. قراءة في زيارة أردوغان الأخيرة ل طهران 29 يناير سنة 2014"، المرجع السابق الذكر.

<sup>2</sup> - ادريس، محمد السعيد ، سيناريوهات اليقين الغامض، مجلة السياسة الدولية، 10 ماي 2014،

<http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/132/1617/%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D8%B3%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D9%88%D9%87%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%82%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D9%85%D8%B6.aspx>

<sup>3</sup> - جواد الحمد، "عودة المشرق؟ التفاعلات الاستراتيجية في دائرة المشرق العربي"، مجلة السياسة الدولية، المجلد 47، العدد 189، يوليو 2012، ص 91.

ومن المتغيرات التي تدعم هذا السيناريو، هي إمكانية حدوث تحول جذري في الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، نتيجة إدراكها بتهديد مصالحها في المنطقة بموافقها السابقة المؤيدة لإسرائيل. ومن شأن ذلك أن يدفعها لإعادة حساباتها من قضايا المنطقة. ويستمد هذا السيناريو من أن السياسات الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط هي الحاسمة في أية ترتيبات مستقبلية<sup>1</sup>. صاحب قرار حكومة نتياهو خلال عام 2010م المتمثل في بناء 1300 وحدة سكنية استيطانية بالقدس ردود الفعل الدولية المنددة بهذا القرار، لا سيما الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، والتي دفعت بالولايات المتحدة الأمريكية إلى الإعراب عن خيبة أملها للقرار الإسرائيلي، طالبة من إسرائيل العدول عن هذا المخطط، معتبرة إياه عقبة أمام مسار السلام في المنطقة. وقد عبرت الإدارة الأمريكية عن عدم رضاها للسياسة الأمريكية التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية، مؤكدة عزمها التخلي عن سياستها السابقة تجاه إسرائيل<sup>2</sup>، ناهيك عن، التقارب الإيراني- الأمريكي الذي حدث بعد الاتفاق النووي لمجموعة 1+5 وإيران في 24 نوفمبر 2013. وقد جاء هذا التقارب كنتيجة لسياسة الانفتاح الجديدة التي انتهجتها إيران مع مجيء حسن روحاني إلى السلطة. وقد شعرت الدول التي تقيم علاقات عدائية مع إيران مثل إسرائيل بخطورة هذا التقارب، وعبرت بصراحة عن عدم رضاها عنه<sup>3</sup>؛ تخشى إسرائيل أن يؤدي الانفراج في العلاقات بين إيران والولايات المتحدة إلى إحداث تغيير استراتيجي في المنطقة من شأنه أن يؤثر على مكانتها ودورها، وفي الوقت نفسه يعزز مكانة إيران بوصفها دولة إقليمية ذات نفوذ واسع في الشرق الأوسط. كما يمكن أن يؤدي إلى إنهاء عزلة إيران الدولية وتحسين علاقاتها مع الدول الغربية ويؤدي أيضا إلى تقليص العقوبات الاقتصادية الدولية ضد إيران تدريجيا، في إطار خطوات عملية لإعادة بناء الثقة بين الغرب وإيران، قبل التوصل إلى اتفاق شامل بشأن الملف النووي الإيراني، ما يعزز قدرة إيران على عملية المفاوضات بشأن برنامجها النووي. بالإضافة إلى التخوف الإسرائيلي من أن تتوصل الولايات المتحدة الأمريكية إلى اتفاق شامل بشأن الملف النووي الإيراني وملفات الصراع الأخرى في المنطقة دون إجراء التنسيق الكامل مع إسرائيل أو أن يكون لديها القدرة على التأثير في مضمون هذا الاتفاق ومكوناته. أما تركيا؛ فنظرت إلى هذا التقارب على أنه أمر واقع، إذ أنها وسعت إلى الاستفادة من الفرص

1 - مراد فول، المرجع السابق الذكر، ص 531.

2 - المرجع نفسه، ص 536.

3 - محمد جابر تلجي، المرجع السابق الذكر.

التي يمكن أن تتحقق منه، وتقليل المخاطر، التي يمكن أن تنتج عنه، وأعلنت رسمياً عن دعمها لهذا التقارب<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> - هشام برعش ، "ملخص ورقة التقارب الأمريكي الغربي الإيراني و تدعياته"، 10 ماي 2014، <http://www.almoslim.net/node/196797>

خاتمة

تراجع العلاقات التركية - الإسرائيلية عند المستوى الدبلوماسي والسياسي، جاء نتيجة تراكمات كثيرة ومتغيرات سياسية داخلية، إقليمية، دولية، وتعبيرا عن نظرة تركية جديدة مغايرة لإسرائيل هذه الأخيرة، التي باتت تخشى من التوجهات التركية الجديدة في ظل حكومة حزب العدالة، خاصة بعد إجرائها إصلاحات دستورية عميقة وشاملة، قللت من تدخل المؤسسة العسكرية في عملية صنع القرار على الصعيدين الداخلي والخارجي، وعززت من دور الحكومة التركية المنتخبة. كما أن الأحداث والتطورات الإقليمية ساهت - بشكل واضح- في تردي العلاقات التركية - الإسرائيلية. فقد كشف الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة وانسحاب رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان من دافوس، والتي عدت الحادثة الأولى من نوعها في تاريخ الدبلوماسية التركية، واعتبرت إهانة لمسؤول إسرائيلي في محفل دولي، ثم الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية، وحادثة المقعد المنخفض عن عمق التناقضات في تصورات الدولتين لمصالحهما بالمنطقة.

لكن على الرغم مما طرأ على العلاقات التركية - الإسرائيلية من مستجدات، إلا أنه -من المستبعد- أن يكون هناك تغيير من قبل الطرفين في علاقاتهما الاستراتيجية. فكل من أنقرة و تل أبيب مازالتا بحاجة لبعضهما البعض، و يدركان أن هناك مصالح استراتيجية قوية تجمع بينهما. وبالرغم من مخاوف إسرائيل من التغيرات التي أدخلتها تركيا على سياستها الإقليمية، فإنها تراهن على عدم إقدام أنقرة على مراجعة علاقاتهما الوثيقة، لحاجتها الماسة للأوراق الاستراتيجية التي تحوزها تل أبيب على جميع المستويات، لاسيما في هذه الفترة بالذات بسبب التطورات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط.

ومن خلال تعرضنا لمختلف المراحل والمتغيرات التي حكمت العلاقات التركية - الإسرائيلية في ظل حكومة حزب العدالة و التنمية، سمحت لنا هذه الدراسة باختبار الفرضيات التي صياغتها في مقدمة البحث على النحو التالي:

-فبالنسبة للفرضية الأولى؛ والتي تنص على أن صعود حزب العدالة والتنمية للحكم أدى إلى تبني تركيا لتوجهات جديدة في سياستها الخارجية تجاه إسرائيل. تم إثبات صحة هذه

الفرضية. فقد أدى صعود حزب العدالة والتنمية للحكم إلى تبني تركيا لتوجهات جديدة في سياستها الخارجية معتمدة على "نظرية العمق الاستراتيجي" التي طرحها وزير خارجيتها أحمد داود أوغلو وبدأت تطبيقها بأهداف خارجية جديدة وتوجهات مختلفة عن السابق. حيث ساهمت في تعزيز الدور الإقليمي لتركيا وأثرت على العلاقات التركية - الإسرائيلية.

- أما الفرضية الثانية؛ التي تركز على أنه كلما سعت تركيا إلى بناء علاقة ايجابية مع دول العالمين العربي والإسلامي، كلما انعكس ذلك سلبا على استقرار علاقاتها مع إسرائيل. تم نفي هذه الفرضية، ذلك لأن هناك سياسة تركية جديدة مفادها إبعاد تركيا عن سياسة المحاور وإقامة علاقات جيدة مع جميع القوى الإقليمية والدولية بالقدر الممكن. وفي هذا السياق كان الانفتاح التركي على دول العالمين العربي والإسلامي وإذا كان من المفترض اعتبار ذلك تقليص للعلاقات مع إسرائيل، إلا أن التعاون بين تركيا وإسرائيل لم ينقطع بشكل نهائي. كما تتميز سياسة خارجية تركيا الجديدة بأنها سياسة متعددة الأبعاد والاتجاهات كونها لا تقصي أي طرف نتيجة لإتباعها سياسة تصفير المشاكل وبالتالي فتتركيا تدخل في علاقات مع كل الأطراف سواء بالاتجاه نحو حلفاءها التقليديين أو انفتاحها على العالم العربي والإسلامي ذلك أن التقارب التركي مع العالم العربي و الإسلامي لا يعني وفق سياسة تعدد الأبعاد أن يكون على حساب العلاقات مع إسرائيل. أما بالنسبة لعدم استقرار علاقة تركيا بإسرائيل كان ذلك بسبب السياسات الإسرائيلية التي كانت تزعج الرأي العام التركي كما تزعج حزب العدالة والتنمية، فكان لا بد من تحرك تركي ممثل بوقف حازم ضد السياسات الإسرائيلية، كون استراتيجية حكومة حزب العدالة قائمة على التوازن مع جميع دول الجوار، وكون الشارع التركي ندد بالأعمال التي توالى من قبل إسرائيل على لبنان خلال عام 2006م، والانتهاكات بحق الشعب الفلسطيني، حتى وصلت تهدد الأمن القومي التركي، عندما قامت طائرات إسرائيلية باختراق الأجواء التركية وقصف مواقع سورية، فهذه التصرفات كانت تضغط



على تركيا أمام الدول العربية كونها حليفها العسكري، وبذلك بدأ التوتر يدخل العلاقات التركية- الإسرائيلية.

- تم إثبات صحة الفرضية الثالثة التي تركز على أن تركيا تسعى إلى لعب دورا أساسيا في سياستها الخارجية من خلال حفاظها على علاقاتها بإسرائيل من جهة وتقوية علاقاتها بدول الجوار من جهة أخرى. فالاندفاع التركي الجديد باتجاه القضايا العربية والشرق الأوسط، لا يعني التخلي عن الخيار الغربي أو الاندماج في الخيار الشرقي، ولكنها تأتي في سياق تقدير مراجعة دقيقة للحسابات المحلية والإقليمية والدولية. فالنموذج التركي الواعد يبدو المرجح كأحد النماذج الرئيسية في المنطقة مقابل إسرائيل وإيران. وفي ظل عدم الصحوه العربية، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، أصبحت مضطرة لإحالة الكثير من الملفات إلى قوى إقليمية قوية ومقبولة لتقوم بإدارتها بالنيابة. كما تساهم عدة عناصر في التأكيد على أن الاندفاع التركي ويقابله الضعف العربي بعد احتلال العراق، ومسك تركيا لعصب الطاقة الثاني في القرن الواحد والعشرين المتمثل في المياه الذي تحتاجه كافة دول المنطقة، ونموذجها الإسلامي المقبول، وعلاقاتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل. كما أن لتعاظم النفوذ الإيراني المنافس التاريخي لتركيا في المجال الحيوي العربي والإسلامي، يعطيها إمكانية القيام بهذا الدور، بما تمتلكه من مقومات جيوسياسية وقبول من كافة القوى الإقليمية المؤثرة في المنطقة. فالسياسة الخارجية الجديدة لتركيا تسعى لتعزيز مكانتها من خلال القيام بدور محوري وأساسي لإنجاز السلام، والإسهام في حل النزعات وتحقيق الاستقرار الإقليمي وهذا الدور الإقليمي. الفاعل يتطلب أن تكون أنقرة على علاقات جيدة بكل دول المنطقة، بما فيها إسرائيل، وقطع العلاقة معها يعني إلغاء تركيا لدورها بنفسها، وفقدانها جانبا مهما من التأثير والنفوذ الإقليمي. كما أن قطع العلاقات مع إسرائيل لا يخدم السياسة التركية بأي شكل من الأشكال، فهو يتعارض مع مبدأ تصفير المشاكل،

وبالتالي إن قطعت تركيا علاقاتها مع إسرائيل، فإنها تكون بذلك نسفت مبادئها وناقضت نفسها.

- كما تم إثبات صحة الفرضية الرابعة؛ والتي تنص على أنه كلما تطورت وتحسنت العلاقات بين تركيا و إسرائيل، كلما توافقت المدركات الأمنية لكنتا الدوليتين. ما يمكن قوله أن التحالف الاستراتيجي بين تركيا وإسرائيل استند في حقبة التسعينات من القرن العشرين إلى عدة عوامل كان أهمها الإدراك المشترك لنفس التحديات والهواجس الأمنية والأولويات الجيو-بوليتيكية، خصوصا رؤيتها لما كانت تمثله سوريا في تلك الفترة من تهديد لكيانها. كما أن العلاقات التركية - الإسرائيلية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية، دفعت بها التهديدات الأمنية لانتفاضات الربيع العربي، خاصة في سوريا إلى التقاء مصالح و إرادات كل من تركيا وإسرائيل بضرورة توثيق علاقاتهما كخيار أنجع لمواجهة هذه التحديات، لاسيما وأن مصدرها واحد، وإن اختلفت درجة خطورتها من دولة إلى أخرى، مع ما مثله العامل الأمريكي من دور مشجع في توثيق علاقات البلدين وإعادة الاعتبار لهما كأهم ركيزتين لاستراتيجيتها في الشرق الأوسط.

ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى العديد من الاستنتاجات نوجزها فيمايلي:

أولاً؛ إن المنتبغ للعلاقات التركية - الإسرائيلية يستطيع أنها شاملة لجميع أسباب إقامة العلاقات فهي تشمل على تفسير المصلحة في العلاقات الدولية. وهو سبب إقامة العلاقات بين البلدين، وعلى مفهوم الاعتماد المتبادل. حيث إن كلا من تركيا وإسرائيل تعتمد على الأخرى في عدة جوانب، أهمها العسكرية والأمنية والاقتصادية.

ثانياً؛ توجهات السياسة الخارجية التركية الجديدة لم تتغير جذريا عمّا كانت عليه السياسة الخارجية التركية قبل صعود حزب العدالة و التنمية ، إنما تأتي في إطار عملية إعادة التموضع والبناء التي تبناها حزب العدالة والتنمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والاستفادة من عمقها الجغرافي و التاريخي. وأيضاً في إطار القيام بأدوار فاعلة تجاه الأحداث والمشكلات التي وقعت بعد الحرب الباردة. فتركيا لم تمس بالثوابت الجوهرية

لتركيا و التي ورثتها عن مصطفى كمال أتاتورك وهي علمانية الدولة. ولم تتخل عن علاقاتها التقليدية مع الولايات المتحدة وإسرائيل و كعضو فاعل في حلف شمال الأطلسي، حتى أنها لم تتخل عن خيارها الاستراتيجي وهو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وكل هذا لا يخرج عن نطاق المصالح القومية لتركيا والتي تعتبر المحرك الأساسي لأي سياسة خارجية لأي دولة.

**ثالثا؛** تعتبر الولايات المتحدة الداعم الرئيسي للعلاقات التركية - الإسرائيلية، لأن مبدأ رئيسي من مبادئ سياستها الشرق أوسطية يقوم على إنشاء تحالف تركي - إسرائيلي يخدم المصالح الأمريكية في المنطقة ويحافظ على الأمن والاستقرار، واحتواء الأنظمة المعارضة لها.

**رابعا؛** أن توجه أي سياسة خارجية لأي دولة يندرج ضمن المصالح القومية لها. فتركيا هي الأخرى تسعى في تحركها إلى تحقيق جملة من المصالح أهمها، فتح أسواق جديدة لمنتجاتها ، وأن تلعب دورا إقليميا مهما في الشرق الأوسط. وعليه فحزب العدالة والتنمية والساسة القائمين عليه في سياستهم الجديدة والتي تقوم على التوازن وتصفير المشكلات مع جميع الدول، سوف تفتح لها آفاقا جديدة في التعامل مع العديد من الدول، وخاصة في الجانب الاقتصادي. حيث أصبح معدل النمو الاقتصادي داخل تركيا أضعاف ما كان عليه سابقا، خصوصا بعد أن بدأت الاستثمارات العربية في التوجه نحو تركيا. وبالتالي ينتج عنه تحول في المصالح وينعكس ذلك على مستوى العلاقات التركية- الإسرائيلية.

**خامسا؛** تغيير التوجه التركي صوب إسرائيل لا يعكس رؤية حزب العدالة و التنمية بمفرده، بل يعكس رؤية دولة بأكملها بمختلف مؤسساتها، لأن كل ما يصدر عن حزب العدالة و التنمية، يعرض على مجلس الأمن القومي التركي، الذي يجمع مختلف المؤسسات الدستورية بتركيا. لهذا، فإن سعي الحكومة للعلاقات والمواقف التركية- التي رأيناها حديثا- يعكس موقف الدولة التركية حكومة وشعبا ومؤسسات.

**سادسا؛** بعد تطرقنا إلى السيناريوهات المحتملة لمستقبل العلاقات التركية - الإسرائيلية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية، نرجح في المستقبل القريب والمتوسط، استمرار الوضع القائم المتسم بالتراجع النسبي في العلاقات التركية - الإسرائيلية على مستوى العلاقات الدبلوماسية

والسياسية، دون القدرة على التأثير في الجانبين العسكري و الاقتصادي وفي المسار العام لهذه العلاقات. حيث يمكن القول أن ثوابت السياسة الخارجية التركية التقليدية لن تتغير بشكل جذري، وأن ما تشهده حالياً هو محاولة التكيف مع متطلبات البيئة الداخلية، بالإضافة إلى ما تمليه المصالح القومية التركية. فالعودة إلى علاقات استراتيجية قوية بين البلدين وعلى حساب دول الجوار في منطقة الشرق الأوسط تبدو غير منطقية في ظل ما تحوزه هذه الدول من موارد مالية مهمة بالنسبة لتركيا، لاسيما في القطاعات الاقتصادية، سواء لتسويق منتجاتها أو الاستيراد ما تحتاجه من المواد الخام، من أجل توفر بدائل عدة للنهوض باقتصادها. كما أن القطيعة النهائية بينهما لا تبدو واقعية من منظور المصالح المشتركة التي تجمع بينهما. فهي علاقات عميقة، لا يمكن لكل منهما الاستغناء عنها، بل يمكن اعتبار هذا تأزمها مسألة ظرفية تخدم الطرفان لتحقيق مصالح متبادلة .

قائمة

المصادر

والمراجع

## أولا/ باللغة العربية:

## 1. الكتب:

- 1- أبو الخير، السيد مصطفى أحمد ، النظرية العامة لأحلاف العسكرية، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر، 2005.
- 2- أبو هلال، فراس ،الموقف الإسرائيلي من الانتفاضة السورية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2011.
- 3- أبو هدية، أحمد (مترجم) ، الدور الإسرائيلي في الحرب الأمريكية على العراق، الجمهورية العربية السورية، دمشق، مركز الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، 2005.
- 4- أحمد، أحمد يوسف و مسعد، نفين ( محرران)، حال الأمة العربية 2010- 2011 رياح التغيير، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، مايو 2011.
- 5- أحمد، أحمد يوسف و مسعد، نفين ، حال الأمة العربية 2009-2010 النهضة أو السقوط ، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، مايو 2010.
- 6- أحمد حسن، ياسر ، تركيا البحث عن المستقبل، القاهرة، مكتبة الأسرة، 2006.
- 7- آراس، بولنت وأخرون، التحول التركي تجاه المنطقة العربية، الأردن، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، 2012.
- 8- إيشلر، أمر الله ( محرر)، تركيا وإسرائيل و حصار غزة، الأردن، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، 2010.
- 9- باكير، علي حسين ، الثورة السورية في المعادلة الإيرانية التركية: المآزق الحالي والسيناريوهات المتوقعة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012.
- 10- باكير، علي حسين ، محددات الموقف التركي من الأزمة السورية الأبعاد الآنية والانعكاسات المستقبلية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2011.
- 11- بوقارة، حسين ، السياسة الخارجية: دراسة في عناصر التشخيص و الاتجاهات النظرية للتحليل، الجزائر، دار هومة، الطبعة الأولى، 2012.
- 12- بيلس، جون و سميث، ستيف ، عولمة السياسة العالمية، الإمارات، مركز الخليج للأبحاث، 2004.
- 13- جندلي، عبد الناصر ، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007.

- 14 - جندلي، عبد الناصر ، التحولات الاستراتيجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة، الجزائر، باتنة، دار قانة للنشر و التوزيع والتجليد، الطبعة الأولى، 2010.
- 15 - درويش، هدى ، العلاقات التركية اليهودية و أثرها على البلاد العربية : منذ قيام يهود الدونمة 1648 الى غاية القرن العشرين، الجزء الثاني، سوريا، دمشق، دار القلم، الطبعة الأولى، 2002.
- 16 - دورتي، جيمس و بالاستغراف، روبرت ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، الكويت، كاظمة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1985.
- 17 - الزبيدي ، كريم مطر حمزة ، سياسات الولايات المتحدة تجاه تركيا، الأردن، عمان، دار الرضوان للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2012.
- 18 - حتى، ناصف يوسف ، النظرية في العلاقات الدولية ، بيروت ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الأولى ، 1985.
- 19 - الحروب، خالد ، التيار الإسلامي و العلمنة السياسية: التجربة التركية وتجارب الحركات الإسلامية العربية، فلسطين، معهد أبو لغد للدراسات الدولية، الطبعة الأولى، أكتوبر 2008.
- 20 - حسن، عمر كامل ، النظام الشرق أوسطي و تأثيره على الأمن المائي العربي: دراسة في الجغرافيا السياسية و الجيوبولتيك، سوريا، دمشق، دار رسلان، الطبعة الأولى، 2008.
- 21 - حمدان ، محمد عبد الله ، الجماعات اليهودية في تركيا و دورها في الحياة السياسية و الاقتصادية و الثقافية التركية، سوريا ، دمشق ، دار الزمان للطباعة و النشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، 2011.
- 22 - يافوز، هاكان ، العلاقات التركية - الإسرائيلية من منظور الجدل حول الهوية التركية ، دراسات عالمية ، دولة الإمارات العربية المتحدة أبو ضبي، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية العدد 29، الطبعة الأولى، 2000.
- 23 - الكيالي، عبد الحميد ( محرر)، إسرائيل ومستقبلها حتى عام 2015م، عمان، الأردن، مركز دراسات الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، 2008.
- 24 - الكيلاني، هيثم ، تركيا و العرب: دراسة في العلاقات العربية - التركية ، دراسات استراتيجية، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، العدد 6، الطبعة الأولى، 1996.
- 25 - ليفني، افرام ، الشراكة الاستراتيجية الجديدة بين إسرائيل و تركيا، مركز بيغن للدراسات الاستراتيجية، ترجمة: مركز الناطور للدراسات والأبحاث، لبنان، بيروت، يوليو 2008.
- 26 - اللاوندي، سعيد ، الشرق الأوسط الكبير: مؤامرة أمريكية ضد العرب، القاهرة، نهضة مصر للطباعة والنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، 2006.

- 27 - محارب، محمود ، العلاقات الإسرائيلية - التركية في ضوء رفض إسرائيل الاعتذار، قطر، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نوفمبر 2012.
- 28 - محفوظ، عقيل ، العلاقات السورية- التركية: التحولات والرهانات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2011.
- 29 - محفوظ، عقيل سعيد ، سورية وتركيا: الواقع و الراهن واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، 2009، ص 69.
- 30 - محمد، داليا إسماعيل ، المياه والعلاقات الدولية: دراسة في أثر أزمة المياه على طبيعة ونمط العلاقات العربية التركية، القاهرة، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 2006.
- 31 - محمود، رستم ، دستور جديد لتركيا... إمكانيات التغيير، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011.
- 32 - ممدوح، أحمد ، السياسة الخارجية التركية تجاه اسرائيل 1996-2009، مصر، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية والاقتصادية، 2009.
- 33 - منير، شيماء أحمد ، مستقبل العلاقات التركية - الإسرائيلية في ضوء التطورات الراهنة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2009.
- 34 - ميرال، رنا و س باريس، جونثان ، تحليل النشاط الزائد للسياسة الخارجية التركية، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، 2010.
- 35 - معوض، جلال عبد الله ، صناعة القرار في تركيا و العلاقات العربية - التركية، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1998.
- 36 - معوض، علي جلال ، العثمانية الجديدة ؟ الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط، القاهرة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية. أكتوبر، 2009.
- 37 - المنصور، عبد العزيز شحادة ، المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، يناير 2000.
- 38 - ميرشايمر، جون و والت، ستيفن ، اللوبي الإسرائيلي و السياسة الخارجية الأمريكية، دراسات عالمية، دولة الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2008.
- 39 - المشاقبة، أمين و سعد شاكر شلبي، التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط: مرحلة ما بعد الحرب الباردة 1990-2008، الأردن، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2012.
- 40 - النعيمي، لقمان عمر ، تركيا والاتحاد الأوروبي: دراسة لمسيرة الانضمام، دولة الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2007.



- 41 - النعيمي، أحمد نوري ، النظام السياسي في تركيا، المملكة الأردنية الهاشمية، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011.
- 42 - النعيمي، أحمد نوري ، الوظيفة الإقليمية لتركيا في الشرق الأوسط، المملكة الأردنية الهاشمية، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2013.
- 43 - نور الدين، محمد ، تركيا الجمهورية الحائرة : مقاربات في الدين و السياسة و العلاقات الخارجية ، لبنان ، بيروت ، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث و التوثيق ، الطبعة الأولى ، 1998.
- 44 - نور الدين، محمد ، تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات، بيروت، رياض الريس للكتب و النشر، الطبعة الأولى، 1977.
- 45 - نوري، أحمد ، العلاقات التركية الروسية : دراسة في الصراع و التعاون ، الأردن ، عمان ، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011.
- 46 - نوفل، ميشال ، عودة تركيا إلى الشرق: الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية، لبنان، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2010.
- 47 - سبيتان، سمير ذبيان ، تركيا في عهد رجب طيب أردوغان، الأردن، عمان، الجنادرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2012.
- 48 - علي، عثمان، حزب العدالة و التنمية في تركيا و المسألة الكردية، أربيل، مطبعة منارة، الطبعة الأولى، 2013.
- 49 - العاطي، محمد عبد ( محرر) تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، لبنان، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2009.
- 50 - صالح ، محسن، تركيا و القضية الفلسطينية، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات و الاستثمارات، 2010.
- 51 - صالح ، محمد ،الجيش الإسرائيلي 2000-2012، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2013.
- 52 - صالح، محسن ، قوافل كسر الحصار عن قطاع غزة، لبنان، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2011.
- 53 - فرج ، أنور محمد ، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية ومقارنة في ضوء النظريات المعاصرة ،السليمانية ، مركز كرديستان للدراسات الإستراتيجية ، 2007.

- 54 - فولر، جراهم ، الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي، دولة الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2009، ص 163.
- 55 - تغيان، شريف ، الشيخ الرئيس رجب طيب أردوغان: مؤذن إسطنبول ومحطم الصنم الأتاتوركي، مصر، القاهرة، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، 2011.
- 56 - توفيق، سعد حقي ، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين، الأردن، عمان، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2003.
- 57 - توفيق، سعد حقي ، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين، بغداد، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2003.
- 58 - خماش، رنا عبد العزيز ، العلاقات التركية الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية ، الأردن ، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط ، الطبعة الأولى، 2010.
- 59 - خورشيد، حسين دلي ، تركيا و قضايا السياسة الخارجية ، سوريا، دمشق، مكتبة الأسد، 1999.
- 60 - روبنس، فليب ، تركيا و الشرق الأوسط، ترجمة : ميخائيل نجم خوري، لبنان، بيروت، دار قرطبة للنشر و التوثيق و الأبحاث، الطبعة الأولى 1993.
- 61 - الضميري، عماد ، تركيا و الشرق الأوسط ، مركز القدس للدراسات السياسية ، عمان ، 2002.
- 62 - غريفيتش مارتن و أوكلا هان، تيري ، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية ،مركز الخليج للأبحاث، 2008.
- 63 - غزالي، عبد الحليم ، الإسلاميون الجدد و العلمانية الأصولية في تركيا: ضلال الثورة الصامتة، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الأولى، 2007.

## II. المجلات و الدوريات

- 1 - أبو هدية، أحمد ، "إسرائيل وأسطول الحرية"، شؤون الأوسط، العدد 136، صيف 2010.
- 2 - بهنان، حنا عزو ، العلاقات التركية السوفيتية 1954-1980 ، دراسات إقليمية، العدد 6، 2007.
- 3 - بوبوش، محمد، "التوجهات الجديدة للسياسة التركية الخارجية"، دراسات شرق أوسطية، السنة 15، العدد 55، ربيع 2011.
- 4 - بووانو، إدريس، "معادلات خفية في الصراع بين التيار الإسلامي والتيار العلماني في تركيا"، المستقبل العربي، العدد 299، جانفي 2004.
- 5 - الجهماني، يوسف إبراهيم ، "ثرثرة فوق المياه تركيا سوريا العراق و إسرائيل" ، الفكر السياسي، العدد الثامن، شتاء 2000.
- 6 - جيلان، موسى ، "تركيا و الأطلسي الجديد"، شؤون الأوسط، العدد 102، صيف 2001.

- 7- درويش، فوزي ، "البعد العسكري في العلاقات التركية - الإسرائيلية"، السياسة الدولية، العدد 138، السنة 1999.
- 8- درويش، فوزي ، "المؤسسة العسكرية والانضمام إلى الاتحاد الأوروبي"، مجلة السياسة الدولية، المجلد 41، العدد 166، أكتوبر 2006.
- 9- دلي، خورشيد ، " التركية الإسرائيلية بين الاعتذار والصفقة"، الوحدة الإسلامية، السنة الثانية عشر، العدد 137، أيار 2013.
- 10 - دلي، خورشيد ، "عودة العلاقات التركية الإسرائيلية بين الاعتذار والصفقة"، الوحدة الإسلامية، السنة الثانية عشر، العدد 137، أيار 2013.
- 11 - دياب، أحمد ، "الدور الأمريكي في المصالحة التركية- الإسرائيلية وأثرها على التفاعلات في المنطقة"، شؤون عربية، القاهرة، العدد 154، صيف 2013.
- 12 - دياب، أحمد ، "تركيا.. أزمة عابرة أم منافسة قادمة؟"، السياسة الدولية، المجلد 39، العدد 158، أكتوبر 2004.
- 13 - حسين، غازي ، "تركيا و العرب و إسرائيل" ، الفكر السياسي، العددان: الرابع و الخامس ، شتاء 1998-1999.
- 14 - الحمد، جواد ، "عودة المشرق؟ التفاعلات الاستراتيجية في دائرة المشرق العربي"، السياسة الدولية، المجلد 47، العدد 189، يوليو 2012.
- 15 - طلاس، مصطفى ، "التعاون التركي - الإسرائيلي" ، الفكر السياسي، العدد الأولي، شتاء 1997.
- 16 - يوسف، أحمد أحمد و مسعد، نفين ، " حال الأمة العربية 2012- 2013: مستقبل التغيير في الوطن العربي: مخاطر داهمه"، المستقبل العربي، العدد 414، أغسطس 2013.
- 17 - كركوكلي، جمال كمال اسماعيل ، "أزمة الرئاسة التركية"، الدراسات الإقليمية، العدد 10، 2008.
- 18 - كريمي، محمود ، "مرحلة جديدة من العلاقات التركية - الإسرائيلية"، مختارات إيرانية، مايو 2013.
- 19 - اللباد، مصطفى ، "الحوار العربي - التركي... رؤى أكاديمية"، السياسة الدولية، المجلد 45، العدد 179، يناير 2010.
- 20 - النعيمي، لقمان عمر محمود ، "التوجهات الجديدة في سياسة تركيا الخارجية في عهد حزب العدالة والتنمية"، دراسات إقليمية، العدد 25، 2012.

- 21 - النعيمي، لقمان عمر محمود ، مواقف تركيا من القضية الفلسطينية وانعكاساتها على العلاقات التركية الإسرائيلية 2002-2011، دارسات إقليمية، العدد 26، 2012 .
- 22 - نور الدين، محمد ، "أسطول الحرية: تركيا في مواجهة الحلف الإسرائيلي- الدولي الجديد"، شؤون الأوساط، العدد 136، صيف 2010.
- 23 - نور الدين، محمد ، "الحرب الإسرائيلية على لبنان وتداعياتها: التداعيات الإقليمية : تركيا"، المستقبل العربي، العدد 332، أكتوبر 2006.
- 24 - نور الدين، محمد ، "تركيا: الانتخابات والعلاقات مع إسرائيل"، شؤون الأوساط، العدد 139، صيف 2011.
- 25 - نور الدين، محمد ، "تركيا: الانتخابات والعلاقات مع إسرائيل"، شؤون الأوساط، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد 139، صيف 2011.
- 26 - نور الدين، محمد ، تركيا وسورية: من تفسير المشكلات إلى تفسير الثقة، المستقبل العربي، العدد 392، أكتوبر 2011.
- 27 - نور الدين، محمد ، "العلاقات التركية- الإسرائيلية/ الفلسطينية من دافوس إلى حادثة المقعد المنخفض"، شؤون الأوساط، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد 135، 2010.
- 28 - نور الدين، محمد ، "تركيا...إلى أين؟ حزب العدالة و التنمية الإسلامي في السلطة"، المستقبل العربي، العدد 287، عام 2003.
- 29 - نصار، فاتن ، "تركيا وإسرائيل.. محددات المستقبل"، السياسة الدولية، المجلد 45، العدد 182، أكتوبر 2010.
- 30 - السباعوي عوني عبد الرحمن ، "إسرائيل ومشاريع المياه التركية: مستقبل الجوار المائي العربي"، دراسات استراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، 1997، ص 24.
- 31 - السباعوي، عوني عبد الرحمن ، " تركيا و الكيان الصهيوني : ميادين الشراكة الاستراتيجية "، الفكر السياسي، العدد 15، السنة 2002.
- 32 - السامرائي، محمود سالم ، " المساومة في السياسة الخارجية التركية"، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد 13، شتاء 2007.
- 33 - عبد الجليل، طارق ، "الساسة والعسكر في تركيا: واقع العلاقة ومآلها"، مركز الجزيرة للدراسات، 16 أكتوبر 2012.
- 34 - عبد الجليل، طارق ، "دبلوماسية أردوغان: تأثير الورقة الخارجية في نتائج الانتخابات التركية"، السياسة الدولية، المجلد 36، العدد 185، يوليو 2011.

- 35 - عبد العزيز، هشام فوزي ،" مشروع أنابيب السلام و المواقف العربية منه"، المنارة، مجلد 14، العدد الثاني، 2008.
- 36 - عبد الفتاح، بشير ، "أبعاد التحول في علاقات تركيا الإقليمية"، السياسة الدولية، المجلد 45، العدد 179، يناير 2010.
- 37 - عبد الفتاح، بشير ، "التحالفات البديلة و العلاقات التركية - الإسرائيلية"، السياسة الدولية، المجلد 46، العدد 183، يناير 2011.
- 38 - عبد الفتاح، بشير ، "السياسة الخارجية التركية وقضية تأمين الطاقة"، السياسة الدولية، المجلد 45، العدد 182، أكتوبر 2010.
- 39 - عبد الفتاح، بشير ، "حسابات أنقرة: مستجدات السياسة التركية في الشرق الأوسط"، السياسة الدولية، المجلد 46، العدد 186، أكتوبر 2011.
- 40 - عبد الفتاح، بشير ، "التحالفات البديلة و العلاقات التركية - الإسرائيلية"، السياسة الدولية، المجلد 46، العدد 183، يناير 2011.
- 41 - العبد، فدوى على حسين ، "العوامل المؤثرة في معدلات التضخم في تركيا للمدة 1985-2005"، العراق، الموصل، دراسات إقليمية. العدد 26، 2012.
- 42 - عكاشة، سعيد و عبد القادر، محمد ، "العلاقات التركية- الإسرائيلية من التحالف إلى الصدام"، كراسات استراتيجية، العدد 212، 2010.
- 43 - عماد، جاد، "إسرائيل و التحريض الأمريكي ضد العراق"، السياسة الدولية، المجلد 37، العدد 150، أكتوبر 2002، ص 111.
- 44 - عودة، جهاد ، "التحاف العسكري التركي - الإسرائيلي"، السياسة الدولية، العدد 103، المجلد 38، يوليو 2003. عبد العزيز، هشام ، "العلاقات العسكرية الإسرائيلية - التركية"، جامعة أم القرى لعلوم الشريعة و الدراسات الإسلامية، المجلد 13، العدد 22، يونيو 2001.
- 45 - عوض، عبد العزيز محمد ، "ملاحم النظام السياسي في جمهورية تركيا"، شؤون الشرق الأوسط، جمهورية مصر العربية، العددان 21 و 22 يناير و أبريل، 2007.
- 46 - فريدمان، جورج ، "ثورة أردوغان ومستقبل الدولة التركية"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 361، 2009.
- 47 - الراشدان، عبد الفتاح علي ، "العلاقات العربية التركية في عالم متغير"، المجلة العلوم الاجتماعية ، مجلد 26 ، مجلس للنشر و التوزيع العلمي ، الكويت ، العدد 30 ، 1998.
- 48 - الرضي، سلام ، "التآكل في العلاقات التركية\_ الإسرائيلية وابعاد التغيير الاستراتيجي"، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 30، 2011.

49 - الشجيري، جاسم محمد ، "موقف تركيا من قضية القدس في ضوء القرارات الدولية و المؤتمرات الإسلامية"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية ، العدد الأول، 2011.

50 - توتشي، ناتالي ، "أبعاد الدور التركي في الشرق الأوسط"، السياسة الدولية، المجلد 45، العدد 182، أكتوبر 2010.

51 - الخريطة السياسية التركية على أبواب الانتخابات المحلية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2014.

52 - خنفي، عبد العظيم محمود : "العلاقات الأمريكية - التركية" ، السياسة الدولية، عدد 153 يوليو 2003 ،مجلد 38.

### III. مراكز الأبحاث

1 -الانتخابات المحلية التركية: الخلفية و النتائج و الدلالات ، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 1 أبريل 2014.

2 -باكير، علي حسين ، أميركا وتركيا: معادلة القوة الصاعدة والقوة المتراجعة، مركز الجزيرة للدراسات، 12 يونيو 2013.

3 -جهشان، خليل ، الملف الإيراني بين واشنطن وتل أبيب بعد الانتخابات الأمريكية، مركز الجزيرة للدراسات، 13 ديسمبر 2012.

4 -حمدان، أسامة ، رؤية حركة حماس للتطورات المتعلقة بالقضية الفلسطينية 2012- 2013، مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، 6 فبراير 2013.

### IV. الجرائد

1 -"البيرمان يعد خطة للانتقام من تركيا تشمل دعم الأكراد والأرمن"، جريدة المصري اليوم، (09 سبتمبر 2011)

2 -جراعبة، محمود ، "فتح الله كولن ورجب طيب أردوغان: أي مستقبل ينتظر حزب العدالة و التنمية؟"، جريدة الاقتصادية، العدد 7412، (26 جانفي 2014)

3 -دياب، أحمد ، "حرب باردة تركية- إسرائيلية في الشرق الأوسط"، جريدة الشرق الأوسط، العدد 12750، (25 أكتوبر 2013)

4 -صالحه، سمير، "الخارطة الحزبية التركية وموقفها من الأزمة السياسية الحالية وأهم وجوهها : بين اليمين واليسار يصعد الإسلاميون والتيار القومي"، جريدة الشرق الأوسط، العدد 10386، (6 ماي 2007)

5-المديني، توفيق ، "السياسة الخارجية التركية الجديدة كما يراها أوغلو الموقع الاستراتيجي في الساحة الدولية"، جريدة المستقبل، العدد 3808، (22 تشرين الأول 2010)

#### V. التقارير و الوثائق الرسمية

1 -تو تونجي ، عبد الإله مصطفى ، فوز حزب العدالة و التنمية التركي في الانتخابات العامة للمرة الثالثة 12 حزيران 2011، مركز الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية، رقم التقرير 64، أغسطس، 2011.

2-صالح ، محسن محمد ، الملخص التنفيذي للتقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011 والمسارات المتوقعة لسنة 2012، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، 2013.

3 -صالح ، محسن محمد ، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006 ، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، 2007.

4 -صالح ، محسن محمد ، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007 ، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، 2008.

5 -صالح ، محسن محمد ، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008 ، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، 2009.

6 -صالح ، محسن محمد ، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات. 2009.

7 -صالح ، محسن محمد ، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2010، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، 2011.

8 -محسن محمد محمد صالح ، محسن و موسى نافع، بشير، الملخص التنفيذي للتقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، يونيو 2006.

#### VI. المطبوعات غير المنشورة

##### 1 الرسائل الجامعية

##### أ - أطروحات الدكتوراة

1- فول، مراد ، العلاقات التركية الإسرائيلية و تأثيرها على دول الجوار في منطقة الشرق الأوسط، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010-2011.

## ب -مذكرات الماجستير:

- 1- أبو مطلق، رائد محمود ، العلاقات التركية - الإسرائيلية و أثرها على القضية الفلسطينية 2002-2010، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية ،قسم العلوم السياسية ،2011.
- 2- حجار ، عمار ، السياسة المتوسطة الجديدة للاتحاد الأوروبي، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة باتنة، جوان 2002.
- 3- شيباني، إيناس ، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارتي جورج بوش الأب و الابن: دراسة تحليله مقارنة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2009 - 2010.

## 2 مواقع الأنترنت

- 1 -"أردوغان: رفع الحصار عن غزة كشرط لتطبيع العلاقات مع إسرائيل"،  
<http://www.i24news.tv/ar/%D8%A3%D8%AE>
- 2 -أحمد، أحمد سيد ،" تركيا وإسرائيل.. هل انتهى التحالف الاستراتيجي،  
<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=631760&eid=45>
- 3 -أحمد، صافيناز محمد ، "المصالحة الإسرائيلية والأزمة السورية"،  
<http://www.ahram.org.eg/NewsPrint/201911.aspx>
- 4 -أحمد، صافيناز محمد ، "إيران وتركيا من بنتزع أوراق الآخر الإقليمية؟!" ، مختارات إيرانية،  
<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=778714&eid=471>
- 5 -أحمد، صافيناز محمد ، "إسرائيل و الناتو .. لماذا الآن؟!"، 15 جوان 2014،  
<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1153507&eid=471>
- 6 -"أسباب إلغاء تركيا مناورات صقر الأناضول الجوية"، 15 جوان 2014،  
[http://ifriqiyah.com/index.php?option=com\\_content&task=view&id=4603&Itemid=305](http://ifriqiyah.com/index.php?option=com_content&task=view&id=4603&Itemid=305)
- 7 -أرتاؤوط، محمد ،"التغلغل الإسرائيلي في دول البلقان"، مركز الجزيرة للدراسات،  
<http://studies.aljazeera.net/reports/2011/07/201172182055771805.ht>
- 8 -أسطول الحرية وأزمة العلاقات التركية- الإسرائيلية"،  
<http://acpss.ahramdigital.org.eg/Articals.aspx?Gd=false&Serial=677357>
- 9 -أكبر ثالث مستورد: زيادة الواردات التركية من البضائع الإسرائيلية"،  
<http://swtak.com/article.php?id=19565>



- 10 - لدريس ، محمد السعيد ، سيناريوهات اليقين الغامض، مجلة السياسة الدولية،  
<http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/132/1617/%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D8%B3%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D9%88%D9%87%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%82%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D9%85%D8%B6.aspx>
- 11 - إيشلر، أمر الله ، "مغزى التحولات في تركيا ومستقبل العلاقات التركية- العربية"،  
<http://www.mesc.com.jo/activities/lecture/lecture1.html>
- 12 - باكير، علي حسين ، حزمة الإصلاحات في تركيا: التفاعلات الداخلية و التوقعات المستقبلية،  
<http://studies.aljazeera.net/reports/2013/10/20131020113131548991.ht>
- 13 - برهومة، محمد ، "التحالفات المتغيرة: العلاقات الإقليمية في مرحلة ما بعد الثورات"، مجلة السياسة الدولية،  
<http://ahramonline.org.eg/Policy.aspx?Serial=691672>
- 14 - بارزاني يضع قدميه على أول الطريق في دولة " كردستان الكبرى"  
[http://www.kaldaya.net/2013/News/07/Jul23\\_A3\\_IraqNews.html](http://www.kaldaya.net/2013/News/07/Jul23_A3_IraqNews.html)
- 15 - يرغش، هشام، ملخص ورقة التقارب الأمريكي الغربي الايراني و تدعاياته،  
<http://www.almoslim.net/node/196797>
- 16 - جامل، طلال ،" تركيا: جماعة غولن في مقابل حزب العدالة و التنمية.. التجاذبات الداخلية والدولية"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،  
<http://www.alzaytouna.net/permalink/63157.htm>
- 17 - "دوائر إسرائيلية تنصح ننتياهو بإسقاط أردوغان"،  
<http://www.sasapost.com/turkey-israel>
- 18 - عبد الجواد، محمد السيد ،" تركيا ومصر مابعد 30 يونيو: محددات وأسباب التوتر"،  
<http://www.almasryalyoum.com/news/details/319585?isdesktop=1>
- 19 - وولت، ستيفن ، "العلاقات الدولية : عالم واحد نظريات متعددة"، ترجمة : زقاغ عادل و زيدان زياني،  
<Http://www.gcocils.com/adcel.2005.zeggagh/polreview.html>
- 20 - يوسف، محمد شيخ ، "افتتاح الاجتماع التركي العربي الأول لوزراء الاقتصاد والتجارة و الاستثمار بدعوات لتفعيل التعاون بين الجانبين" ،  
<http://www.alquds.co.uk/?p=87615>

- 21 - زقاغ، عادل ، "الواقعية"،  
<http://www.geocities.com/adelzeggagh/realism.html>
- 22 - "الكيان الصهيوني يبحث مشروع شراء المياه من تركيا"،  
<http://islammemo.cc/2005/10/18/5337.html#2>
- 23 - ليندنشتراوس، غالبا ، "دراسة في العلاقات التركية- الإسرائيلية"، ترجمة: يوسف غنيم، 13 ماي 2013.  
<http://blog.amin.org/alialnhindi/2010/10/04>
- 24 - المحكمة الدستورية التركية تلغي جزءا من إصلاحات أردوغان القضائية،  
<http://islamtoday.net/albasheer/artshow-12-197115.htm>
- 25 - مصطفى، مهدي ، "مستقبل العلاقات مع تركيا في المنظور الإسرائيلي"،  
<http://elshaab.org/thread.php?ID=3417>
- 26 - معهد الإحصاء التركي،  
<http://www.invest.gov.tr>
- 27 - "مستقبل العلاقات التركية الإسرائيلية بعد الاعتذار"،  
<http://anbaaonline.com/?p=103872>
- 28 - "مصر في السياسة الخارجية التركية .. واقع ما بعد الثورة والآفاق المستقبلية"،  
<http://www.sharqforum.org/node/23>
- 29 - موسى، حلمي ، تأرجح العلاقات التركية - الإسرائيلية،  
<http://www.alalam.ir/news/1545144>
- 30 - النعامي، صالح ، "إسرائيل والبلقان .. من العلاقات الباردة إلى التحالف الاستراتيجي"،  
<http://www.aljazeera.net/opinions/pages/79d4e837-1426-4025-a6bc-97d06b96f801>
- 31 - نور الدين، محمد ، "تركيا... إلى أين؟ دور وتحديات،  
<http://www.estqlal.com/article.php?id=28497>
- 32 - نور الدين، محمد ، "تركيا و إسرائيل : شراكة أبدية و أسئلة فلسطينية"، 15 ماي 2014،  
[http://www.aztagarabic.com/archives/8404?fb\\_source=pubv1](http://www.aztagarabic.com/archives/8404?fb_source=pubv1)
- 33 - النعامي، صالح ، "العلاقات التركية - الإسرائيلية بعد الاعتذار: بين التقاء المصالح وتعارضها"،  
<http://www.naamy.net/view.php?id=1258>
- 34 - النويني، الحافظ ، "العلاقات التركية الإيرانية : بين التنافس والتعاون"، الحوار المتمدن، العدد 4018،

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=347764>

35 - نزار، عبد القادر، "الشراكة الركيّة- الإسرائيلية في مشروع جنوب شرق الأناضول: الآلية والتداعيات"،

<http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?2901>

36 - نزار، عبد القادر، "العلاقات التركية - الإسرائيلية بين التحالف الاستراتيجي و القطيعة"،

<https://groups.google.com/forum/#!topic/fayad61/OA9jkpfbcnQ>

37 - سالم، بول، "التقارب الإسرائيلي التركي يغير موازين القوة في الشرق الأوسط"،

<http://carnegie-mec.org/publications/?fa=51579>

38 - عبد القادر، محمد، "الثابت و المتغير في العلاقات التركية - الإسرائيلية"، 2 ديسمبر 2013.

<http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/CI2R83.HTM>

39 - عبد المجيد، سعيد، "الشعب الجمهوري المعارض يتعهد بإعادة الدفء إلى العلاقات التركية - الإسرائيلية"،

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=460135&eid=1091>

40 - "العلاقات التركية- الإسرائيلية، الدراسات الإقليمية"، العدد الثالث، خريف 2003.

<http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=1610&lang>

41 - فياض، خالد، "العلاقات التركية الإسرائيلية من تشيلر إلى أركان"، *مجلة السياسة الدولية*،

<http://ahramonline.org.eg/articles.aspx?Serial=218843&eid=246>، يوليو 1997،

42 - "الربيع العربي: المفهوم، التداعيات، الأسباب"،

<http://www.dpp.gov.jo/2012/15.htm>

43 - رينولدز، ميخائيل، "أصدا الإمبراطورية: التحول التركي من الكمالية إلى سياسة خارجية بديلة"،

<http://www.rcssmideast.org/reviews/%D8%A7%>

44 - شراب، فهمي، "العلاقات المصرية التركية وتداعيات التراجع على الشأن الفلسطيني"،

<http://www.alzaytouna.net/permalink/50559.html>

45 - شنيقر، عبد العزيز، "السياسة الجديدة بوابة تركيا إلى الاتحاد الأوروبي"، 19 أوت 2013.

<http://www.tuess.com/alchourouk/157383>

46 - شعبان، مبروك، "العلاقات التركية- الإيرانية: من المنافسة إلى التقارب"،

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=96714&eid=457>

47 - شوقي، علاء، "عدد اللاجئين السوريين في تركيا يتجاوز 600 ألف"، 6 جانفي 2013.

<http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE9B285C20131021>

- 48 - الشيمي، أحمد حسين ، "تغير العلاقات التركية - العراقية ... الدوافع والمتغيرات"،  
<http://www.alukah.net/culture/1035/46746>
- 49 - تركيا توقع اتفاقية في مجال النفط و الغاز مع شمال العراق"، 20 ماي 2014،  
<http://www.alwafd.org/%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%80%D9%8A/568386->
- 50 - "التقارب التركي الإيراني المبكر.. قراءة في زيارة أردوغان الأخيرة لطهران 29 يناير سنة 2014،  
<http://studies.alarabiya.net/reports/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1>
- 51 - خلف، عارف محمد ، "الدور التركي الإقليمي"،  
[www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=20671](http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=20671)
- 52 - خليل، محمد عبد القادر ، "تركيا وثورات الربيع العربي"،  
<http://acpss.ahramdigital.org.eg/News.aspx?Serial=86>
- 53 - خليل، محمد عبد القادر ، بعد الاعتذار الإسرائيلي لتركيا.. إلى أين تتجه العلاقات؟،  
<http://www.alarabiya.net/news-renderer?mgnlUuid=64532591-5a1b-4d42-8625-91c823374781>
- 54 - خليل، محمد عبد القادر ، "العلاقات التركية الإسرائيلية في شرق أوسط جديد"، مختارات إسرائيلية، 2012،  
<http://ahramonline.org.eg/articles.aspx?Serial=990478&eid=7058>
- 55 - خليل، محمد عبد القادر ، "ما بعد الإعتذار: الأبعاد السياسية النصر الدبلوماسي التركي على إسرائيل"،  
<http://www.cdi-iran.org/book.php?id=7605&print=yes>
- 56 - خليل، محمد عبد القادر ، "مصر وتركيا وإسرائيل بعد 25 يناير"، مختارات إسرائيلية،  
<http://www.ahramdigital.org.eg/articles.aspx?Serial=649097&eid=7058>

## ثانياً/ باللغة الأجنبية

## I. Books :

- 1- Alterman , Jon B and Malka, Haim , " Shifting Eastern Mediterranean Geometry", Center for Strategic and International Studies, The Washington Quarterly, Summer 2012.
- 2- A Galston , William, **Liberal Pluralism: The Implications of Value Pluralism for Political Theory and Practice** , Cambridge university press, First published in printed format,2002.
- 3- Amb Eric Edelman And others,**The Roots of Turkish Conduct: Understanding the Evolution of Turkish Policy in the Middle East**,BIPARTISAN POLICY CENTER,December, 2013.
- 4- Barnett, Michel, **Social constructivism**, form John Baylis and Steve Smith , The Globalization Of World Politics, Oxford ,University Press, 3rd edition, , 2003.
- 5- Bellamy, Richard, **Liberalism and Pluralism Towards a politics of compromise**, London and New York, Routledge, First published, 1999.
- 6- Bengio, Ofra, **The Historical Evolution of the Israeli-Turkish Relationship**, Turkish-Israeli Relations in a Trans-Atlantic Context Wider Europe and the Greater Middle East Conference Proceedings, The Moshe Dayan Center for Middle Eastern and African Studies, Tel Aviv University, 2005.
- 7- Bengio, Ofra, **The Turkish–Israeli Relationship Changing: Ties of Middle Eastern Outsiders**, Palgrave Macmillan, Edition January 2010.
- 8- Bozdaglioglu, Yücel, **TURKISH FOREIGN POLICY AND TURKISH IDENTITY: A CONSTRUCTIVIST APPROACH**, Routledge, New York & London, 2003.
- 9- Ganem , Elise , **L’Axe Israël – Turquie : Vers Une Nouvelle Dynamique Proche – Orientale ?**, France, Paris, L harmattan,2005.
- 10- Öniş,Ziya and Yılmaz, Şuhnaz, **Between Europeanization And Euro-Asianism: Foreign Policy Activism In Turkey During The AKP Era**,2009.
- 11- Phillips, Andrew Bradley, **International Relations Theory for the Twenty-First Century** , Routledge , New York , First published ,2007.
- 12- Robert, Jackson and Georg, Sorensen, **Introduction to International Relations Theories and Approaches**. university press , 3rd edition, Oxford, 2006.
- 13- Weber , Cynthia, **International Relations Theory A critical introduction** , New York, Routledge, , Second edition, 2005, p 60.
- 14- wendt, Alexander, **social theory of International politics**, Cambridge university press.
- 15- Wight, Colin, **Agents, Structures and International Relations: Politics as Ontology**, New York, Cambridge Studies in International Relations, Cambridge University press, 2006.
- 16- Zehfuss, Maja, **Constructivism in International Relations :The politics Of Reality**, Cambridge Studies in International Relations, Cambridge University Press,2004.
- 17- Sitenstuhel, Charles, **La Dipomati’ Turque Au Moyen-Orient: Héritages et Du Gouvernement De LAKP 2002-2010**, LHarmattan,2011.

## II. *Working Papers* :

- 1- Aytürk, İlker, "The Coming of an Ice Age? Turkish –Israeli Relations Since 2002", **Turkish Studies**, Vol: 12, No :4, 675–687, December 2011.
- 2- Balci ,Ali and Kardas, Tuncay,"The Changing Dynamics of Turkey's Relations with Israel: An Analysis of Securitization",**Insight Turkey**, Vol.14, No: 2, 2012,p114.
- 3- BARKEY, Henri J,"Turkish Foreign Policy and the Middle East",**Ceri Strategy Papers**,N° 10,6 juin 2011.
- 4- Bıçakçı, Salih, "Israel's apology and Turkey", Center for International and European Studies, 17 April 2013.
- 5- Cagaptay ,Soner," The November 2002 Elections And Turkey's New Political Era", **Middle East Review of International Affairs**, Vol. 6, No: 4,December 2002.
- 6- Cagaptay, Soner and Evans, Tyler , " Turkey's Changing Relations with Iraq: Kurdistan Up, Baghdad Down" , Policy Focus 122,United States of America , **The Washington Institute for Near East Policy**, October 2012.
- 7- Cagaptay, Soner and Evans, Tyler,"The Unexpected Vitality of Turkish-Israeli Trade",**The Washington Institute for Near East Policy**, No:16, June 2012.
- 8- Çaha, Ömer,"Turkish Election of November 2002 and the Rise of Moderate Political Islam",**Turkish Journal of International Relations**, Vol.2, No:1, Fall 2003.
- 9- Eligür, Banu,"The Changing Face of Turkish Politics:Turkey's July 2007 Parliamentary Elections", **Crown Center for Middle East Studies**,No: 22, November 2007 .
- 10- Eran, Oded, "Israel-Turkey Reconciliation Still Remote", **The National Interest**, April 18, 2013.
- 11- Gerald Robbins, "Understanding Turkey's 2011 General Election Results", **Foreign Policy Research Institute**, June 2011.
- 12- Huber, Daniela and Tocci, Nathalie,Behind the Scenes of the Turkish-Israeli Breakthrough,IAI Working Papers13 | 15,**Istituto Affari Internazionali**, April 2013.
- 13- Inbar, Efraim,"The Deterioration in Israeli-Turkish Relations and its International Ramifications",**The Begin-Sadat Center For Strategic Studies**, Bar-Ilan University Mideast Security and Policy Studies, No: 89,February 2011.
- 14- Jacoby ,Tami Amanda,"Israel's Relations with Egypt and Turkey During the Arab Spring:Weathering the Storm",**Israel Journal of foreign Affairs VII** : 2, 2013.
- 15- Kushner, David, " Before and Beyond the Freedom Flotilla: Understanding Turkish–Israeli Relations", **Israel Journal of Foreign Affairs** IV : 3, 2010.
- 16- Meier , Michael, "The Turkish Election :Results And Next Steps",**Friedrich Ebert Stiftung**, USA Washington, June 2011.
- 17- Müftüler, Meltem, "Turkey And Israel: An Evolving Partnership", Ariel Center For Policy Research, Paper No. 47 ,1998.
- 18- Nathanson, Roby and Brand, Gilad," Economic Overview of Turkey",**Israeli European Policy Network**, April 2011.
- 19- Ovalı, Şevket and Bozdağlıoğlu, Yücel, "Role Theory and Securitization: An Agency Based Framework for Decoding Turkey's Diplomatic Offensive against Israel",**The Turkish Yearbook of International Relations** ,Vol 43, 2012.
- 20- Özcan, Gencer, "Turkish-Israeli Relations in Crisis: How to Cut the Gordian Knot?", **Israel European Policy Network**, April 2011.
- 21- Rivlin, Paul," Israel's Trade Relations with Turkey: An Update"The Moshe Dayan Center For Middle Eastern And African Studies, No:1, May 2011.

- 22- Razoux, Pierre, "Quel Avenir pour le Couple Turquie-Israël ?", **Politique Étrangère**, 2010.
- 23- Szymański, Adam, "Crisis in Turkey–Israel Relations", **Polish Institute of International Affairs**, No. 18, February 3, 2010.
- 24- Thorp, Arabella, "Turkey's 2011 Elections and Beyond", **International Affairs and Defence Section**, 14 July 2011.
- 25- Warning, Martina and Kardaş Tuncay, "The Impact of Changing Islamic Identity on Turkey's New Foreign Policy", **Alternatives Turkish Journal Of International Relations**, Vol. 10, No: 2-3, Summer-Fall 2011.
- 26- Zanotti ,Jim, "Turkey: Background and U.S. Relations", **Congressional Research Service**, 21 June 2013 .

### III. *Memoir*

- 1- TURAN, TOLGA, **Turkish Foreign Policy Towards Israel: The Implications Of Turkey's Relations With The West**, The Degree Of Master Of Science International Relations, The Graduate School Of Social Sciences Of Middle East Technical University, May 2008, p83.

### IV. *Internet Sites:*

- 1- Balci , Kerim, "L'avenir des relations israélo-turques", [http://www.todayszaman.com/columnists/kerim-balci\\_256100-the-future-of-turkish-israeli-relations.html](http://www.todayszaman.com/columnists/kerim-balci_256100-the-future-of-turkish-israeli-relations.html)
- 2- "Economic Forecasts from the World's Leading" ,Economists, <http://www.statista.com/statistics/277044/inflation-rate-in-turkey>
- 3- L'analyse de 2014 sur les élections locales de la Turquie", 15 Mai 2014, <http://researchturkey.org/the-analysis-of-2014-local-elections-of-turkey/>
- 4- Les Liens économiques se Développent en Dépit des Fluctuations Politiques entre Israël, Et la Turquie" 13, janvier 2014, <http://www.todayszaman.com/news-321902-economic-ties-grow-despite-political-fluctuations-between-israel-turkey.html>
- 5- Ozdemirkiran, Merve , " La Turquie Et Le Printemps Arabe " <http://www.ceri-sciences-po.org>
- 6- Sidki, Bakr, "The Syrian Revolution and the Role of Turkey ", 1 February 2014, <http://www.lb.boell.org/web/52-732.html>-
- Tommy Steiner, " OTAN-Israël Relations: Le niveau d'ambition" , 15 Mai 2014, <http://www.comitatoatlantico.it/en/studi/nato-israel-relations-the-level-of-ambition/>
- 7- The World Bank, <http://data.albankaldawli.org/indicator/DT.DOD.DIMF.CD/countries>
- 8- The World Bank, 16 /12/2013. <http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG/countries>
- 9- -"Turquie, Israël et l'OTAN", 15 Mai 2014, <http://weekly.ahram.org.eg/News/811/21/Turkey,-Israel-and-NATO.aspx>

### V. *Reports :*

- 1- Cigizoglu, Ozan , "Demystifying The Turkish Economic Success Under
- 2- AKP Governance" , **Agenda**, 18 June 2013.
- 3- Debt Statistics, International Bank for Reconstruction and Development, Washington, DC, 20433, 2013.





فهرس

المصنويات

1. فهرس المحتويات

01	مقدمة.....
09	الفصل الأول: الإطار التاريخي و النظري للعلاقات التركية - الإسرائيلية.....
10	المبحث الأول: المسار التاريخي للعلاقات التركية - الإسرائيلية.....
11	المطلب الأول: العلاقات التركية - الإسرائيلية إبان الحرب الباردة.....
11	الفرع الأول: العلاقات السياسية والدبلوماسية.....
15	الفرع الثاني: العلاقات العسكرية والأمنية.....
16	الفرع الثالث: العلاقات الاقتصادية والتجارية.....
17	المطلب الثاني: العلاقات التركية - الإسرائيلية منذ نهاية الحرب الباردة.....
17	الفرع الأول: العلاقات السياسية والدبلوماسية.....
20	الفرع الثاني: العلاقات العسكرية والأمنية.....
23	الفرع الثالث: العلاقات الاقتصادية والتجارية.....
25	الفرع الرابع: التنسيق التركي - الإسرائيلي في ميدان المياه.....
28	المبحث الثاني: المقاربة النظرية للعلاقات التركية - الإسرائيلية.....
28	المطلب الأول : المنظور الواقعي .....
38	المطلب الثاني : المنظور الليبرالي.....
46	المطلب الثالث: المنظور البنائي.....
55	الفصل الثاني: المتغيرات البيئية الداخلية للسياسة الخارجية التركية وانعكاساتها على العلاقات التركية - الإسرائيلية.....
56	المبحث الأول : طبيعة النظام السياسي التركي.....
56	المطلب الأول: ملامح وسمات النظام السياسي التركي.....
57	الفرع الأول: المؤسسات الدستورية.....
60	الفرع الثاني: النظام الانتخابي والأحزاب السياسية.....
68	المطلب الثاني: بؤادر التحول في السياسة التركية
76	المبحث الثاني: المؤسسة العسكرية والعلاقات التركية - الإسرائيلية خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية.....
76	المطلب الأول: دور المؤسسة العسكرية.....
82	المطلب الثاني: التعاون العسكري التركي - الإسرائيلي.....

85	المبحث الثاني: الوضع الاقتصادي التركي خلال فترة حكم حزب العدالة و التنمية .....
85	المطلب الأول: التطور الاقتصادي في تركيا .....
92	المطلب الثاني: التعاون الاقتصادي التركي - الإسرائيلي .....
98	الفصل الثالث: الفواعل الدولية والإقليمية ومدى تأثيرها على العلاقات التركية- الإسرائيلية ....
99	المبحث الأول: مدى تأثير الفواعل الدولية على العلاقات التركية - الإسرائيلية .....
100	المطلب الأول: الولايات المتحدة الأمريكية .....
105	المطلب الثاني: الاتحاد الأوروبي .....
108	المطلب الثالث: حلف شمال الأطلسي .....
114	المبحث الثاني: مدى تأثير الفواعل الإقليمية على العلاقات التركية - الإسرائيلية .....
114	المطلب الأول: العراق .....
117	المطلب الثاني: إيران .....
121	المطلب الثالث: سوريا .....
124	المبحث الثالث : موقف تركيا من التطورات و التغييرات الإقليمية منذ الاعتداء الإسرائيلي على لبنان لعام 2006م وانعكاساته على العلاقات التركية - الإسرائيلية .....
124	المطلب الأول : الموقف التركي من الاعتداء الإسرائيلي على لبنان لعام 2006 .....
127	المطلب الثاني: الموقف التركي من القضية الفلسطينية .....
127	الفرع الأول: الموقف التركي من الحصار على غزة .....
128	الفرع الثاني: الموقف التركي من العدوان الإسرائيلي على غزة .....
131	الفرع الثالث: أزمة المقعد المنخفض .....
132	الفرع الرابع: الموقف التركي من الهجوم على أسطول الحرية .....
137	المطلب الثالث: الموقف التركي من انتفاضات بعض دول الربيع العربي .....
138	الفرع الأول: الموقف التركي من الانتفاضة السورية .....
142	الفرع الثاني: الموقف التركي من الانتفاضة المصرية .....
145	الفصل الرابع : آفاق العلاقات التركية - الإسرائيلية .....
150	المبحث الأول: سيناريو الوضع القائم .....
159	المبحث الثاني: سيناريو تحسن العلاقات التركية- الإسرائيلية .....
166	المبحث الثالث: سيناريو القطيعة بين البلدين .....
172	خاتمة .....

179	.....قائمة المصادر و المراجع
198	.....فهرس المحتويات
202	.....فهرس الأشكال والجداول



فهرس

الأشكال

والجداول

## 1- فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الشكل
68	نتائج الأحزاب الثلاث الممثلة للبرلمان التركي في الانتخابات المحلية والبرلمانية 2002-2014.....	01
87	تطور التجارة الخارجية التركية (بالمليون دولار).....	02
88	إجمالي الناتج المحلي التركي بين عامي 2001-2013.....	03
89	معدل التضخم في تركيا بين عامي 2002-2013.....	04
92	تطورات السياحة الإسرائيلية إلى تركيا بين عامي 2002 إلى 2013.....	05
96	تطور التجارة التركية مع إسرائيل بين عامي 2002-2013.....	06
117	خارطة توضح تواجد الأكراد في كل من العراق، سوريا، تركيا، إيران	07

## 2. فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
86	ترتيب الاقتصاد التركي مقارنة بترتيب اقتصاديات مختلف دول العالم.....	01
104	مواضيع الزيارات الرسمية التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية إلى تركيا خلال عامي 2009-2013.....	02
120	حجم التبادل التجاري بين تركيا و إيران.....	03